

العولمة

المفاهيم الأساسية



تحرير

أنابيل موني   بيتسي إيفانز

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

علي مولا

العولمـــة

المفاهيم الأساسية

العولمة
المفاهيم الأساسية

تحرير

انابيل موني   بيتسي إيفانز

ترجمة

آسيا دسوقي

مراجعة

سمير كرم   زينب ساق الله

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر
العولمة: المفاهيم الأساسية/ تحرير أنابيل موني وبيتسي إيفانز؛ ترجمة آسيا دسوقي؛ مراجعة سمير كرم وزينب ساق الله.
٣٦٧ ص.
ببليوغرافية: ص ٣١٩ - ٣٦٧.
ISBN 978-9953-533-17-9
١. العولمة. أ. موني، أنابيل (محرر). ب. إيفانز، بيتسي (محرر). ج. دسوقي، آسيا (مترجم). د. كرم، سمير (مراجع). هـ. ساق الله، زينب (مراجع).
337

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٩

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ - لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

المحتويـــات

المساهمون في الكتاب

AC Andrew Curtis

جامعة روهامبتون.

CM Dr. Christopher Marlowe

كلية الإعلام والدراسات الإنسانية، جامعة لينكولن.

CW Dr. Christopher White

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة ريدنغ.

DM Dr. David Machin

قسم الإعلام والاتصالات، جامعة ليستر.

FO Dr. Mag. Florian Oberhuber

مركز الأبحاث «الخطاب والعلوم السياسية والهوية»، جامعة فيينا ـ النمسا.

GW Dr. Glynne Williams

كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة كارديف.

HB Hywel Bishop

مركز أبحاث اللغة والاتصالات ـ جامعة كارديف.

JH Jan Harris

محاضر ـ قسم الإعلام والاتصالات ـ جامعة سوانسي.

JJ Dr. John Jewell

مركز توم هوبكنسون لأبحاث الإعلام ـ كلية الصحافة ـ الدراسات الإعلامية والثقافية ـ جامعة كارديف.

MG Professor Max Gillman

كلية إدارة الأعمال ـ جامعة كارديف.

NC Dr. Nancy Cook

قسم علم الاجتماع ـ جامعة بروك.

NH Dr. Nikolas Hammer

مركز دراسات سوق العمالة ـ جامعة ليستر.

RC Dr. Ravi de Costa

معهد العولمة وظروف الإنسان ـ جامعة ماكماستر ـ كندا.

RF Dr. Raffaele Marchetti

معهد الجامعة الأوروبية ـ فلورنسا.

RM Dr. Ruth McManus

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ـ جامعة كانتربري ـ نيوزيلندا.

SL Dr. Sarah Lawson

رئيسة قسم إنجازات الأقلية العرقية ـ كلية روكبي.

TB Dr. Tammy Boyce

كلية الصحافة ـ الدراسات الإعلامية والثقافية، جامعة كارديف.

شكـــر

لم يكن خروج هذا الكتاب إلى النور ممكناً من دون التمويل السخي لليفرهولم ترست (المنحة رقم ف/٠٠ المشروع ٤٠٧/د حول اللغة والتواصل العالمي). كما إن الزملاء هايويل بيشوب وسارة لوسون ودافيد ماكين وكلاس بريتز ولاوري غريفيث قد شاركوا بعمل لا يعرف التعب. ولقد كان من حسن طالعنا العمل مع مثل هؤلاء الموهوبين. كما نود أن نتقدم بالشكر لثيو فان ليوون لتحمسه ودعمه المتواصلين ليس في هذا الكتاب فقط بل في أعمالنا كافة، فلقد كان كل من ساهم معنا كريماً ومعطاءً لدرجة تفوق التصور من حيث الصبر والوقت، فلم يكتفوا بكتابة المداخلات فحسب، بل ساعدوا أيضاً مساعدة كبيرة في توضيح الغرض من هذا التوغل في أعماق العولمة ومدى نطاقه حيث كانت خبراتهم لا غنى عنها لهذا المشروع، كما نود تقديم الشكر لكل المراجعين غير المعروفة أسماؤهم لأجل توصياتهم ذات الفائدة الجمة.

مقدمـــة

إن كلمة العولمة هي الكلمة الأحجية في الوقت الحاضر، داخل الجامعات والحكومة والمجتمع. حيث إن الكلمة ذاتها وكل ما تجلبه معها من قوة، هي هائلة (مثلاً: Bourdieu, 1999). فالبعض يخبرنا أن العولمة أمر حتميّ وأنها تستلزم أحداثاً بعينها بينما يخبرنا البعض الآخر بأنها شيء ينبغي إلحاق الهزيمة به.

هناك العديد من التعريفات والمقاربات الخاصة بالعولمة في الدوائر الأكاديمية، حيث يرجع السبب ببساطة إلى أن العولمة ليست مجالاً دراسياً مقتصراً على أي نظام بمفرده، كما ينتمي متخصصو العولمة إلى مختلف المجالات مثل الدراسات الثقافية وعلم الاجتماع والعلوم الاقتصادية والعلاقات الدولية والنظريات السياسية والآداب واللسانيات. وربما تعد هذه الطبيعة المتضمنة للعديد من المعارف إحدى الملامح المميزة للعولمة حيث إنها مجال يستعير عدداً كبيراً من المصطلحات والمفاهيم من المعاجم المتوفرة، وهكذا فإن ما ينتج كمعنى للعولمة يظل دائماً محلاً للنزاع. وفي النهاية، يمكن القول إن العولمة تخص مجال بحث يُعرف بشكل أكبر من خلال الأسئلة التي يطرحها والغرض من دراسته: ألا وهو العالم ككل وأجزاؤه وعلاقتها بهذا الكيان ككل.

ومع ذلك، تشير الأبحاث مؤخراً إلى ما يشبه إجماعاً للرأي حول المقصود من العولمة خارج المجتمع الأكاديمي (Garrett, Evans, and Williams, forthcoming)، حيث يتجه من يتم سؤالهم عما تجعلهم كلمة العولمة يفكرون

به في إجاباتهم، إلى التركيز على القضايا الاقتصادية ومنها الرأسمالية، والنقود وقطاع الأعمال الكبيرة، والتوسع في عدد المؤسسات الكبرى، كما يذكر في الأغلب الوجود القوي المستمر للشركات المتعددة الجنسيات والتي تتزايد أعدادها بشكل مستمر.

لماذا يعد ما سبق أحد أبرز الملامح بالنسبة إلى الرأي العام؟ سؤال لم نجد له إجابة حتى الآن، إلا أن هذا يلقي الضوء على اختلاف تصور العولمة ما بين العامة والأكاديميين. وتشير الدراسات الخاصة بالعولمة بشكل واضح إلى صعوبة فهم ووضع نظريات حول المرحلة الحالية من التاريخ.

ويهدف هذا الكتاب إلى المساعدة في اجتياز متاهة مجموع ما كتب حول دراسات العولمة، حيث يعبر تعقد المفاهيم الأساسية عن تعدد وتعقيد قضايا هذا المجال، وحيث إن معنى العولمة ما زال أمراً متنازعاً عليه وحيث إنه موضوع يتناوله الدارسون في العديد من فروع المعرفة، فإن مهمتنا ليست بالهينة، وبطبيعة الحال، لم يكن بالإمكان بالنسبة إلينا أن نضم إلى هذا الكتاب كل المفاهيم في دراسات العولمة خاصة وأن المدخلات كانت موجزة للضرورة، ويحاول هذا الكتاب التعرف على بعض المصطلحات الأساسية والمفاهيم الخاصة بهذا المجال وتحديد المعالم الرئيسية للمناقشات والمناظرات المركزية التي يثيرها مختلف الدارسون. وقد تم اختيار المصطلحات التي استشفت من خلال معاينة النصوص ذات التأثير والفعالية في مجال العولمة وكذلك المقترحات المتخصصة ممن ساهموا معنا، كما يحتمل ألا توجد بعض المصطلحات الأساسية التي تُعد أساسية لعدد صغير من واضعي النظريات، فلقد حاولنا تعريف المصطلحات التي تُعد أكثر شيوعاً في مجال العولمة بالرغم من اشتقاقها من فرع معين من فروع المعرفة، أي أننا قمنا باختصار بتحديد مدى استخدام المصطلح في دراسات العولمة، كما لم نضم المصطلحات التي قد تُعد أساسية في فرع ما من فروع المعرفة ما لم تكن محوراً لاهتمام محدد في دراسات العولمة. وهكذا فبعض المدخلات قد تتطلب استيعاباً مسبقاً لبعض أساسيات المجالات المختلفة، ومن جهة أخرى، فقد قمنا أيضاً بضم أي مصطلح أساسي مستخدم خارج نطاق مجاله الفعلي المعتاد في ما يتعلق بدراسات العولمة، والأهم من ذلك، فإن هذا النص يتيح للقارئ نقطة الانطلاق لعالم العولمة.

ويعني انتشار تبني خطاب العولمة ومنظورها أن ما تعنيه العولمة سوف يتفاوت بتفاوت السياق، وعلى هذا، يجب أن يضع القارئ في حسابه أنه بالرغم من استخدام دارس لمصطلح ما بشكل ما، لا يعني بالضرورة أن يتم استخدامه بالطريقة نفسها من الجميع، حيث يمكن بالفعل أن يصادف القارئ في هذا الكتاب بعض المصطلحات التي استخدمت بطرق أخرى في أماكن أخرى.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، فقد اشتمل هذا الكتاب على مدخلات حول ماركس والحداثة وأسلوب النظرة الشاملة وهي مصطلحات انطلقت وغيرها إلى حيز الوجود قبل ظهور دراسات العولمة كمجال، وحيث إن العولمة تتمحور كمجال للدراسة حول إعادة النظر في التصنيفات الأولية للتفكير وقواعد فروع المعرفة، فإن هذه المصطلحات مناسبة، وتمثل إعادة فحص هذه القابلية للتأمل التي يعدها البعض أمراً مركزياً للعولمة.

ونأمل أن تزود المفاهيم والأوصاف والمصادر التي ذكرت في هذا الكتاب، القارئ بفهم متين وأساسي لهذا المجال المعقد.

قائمة المفاهيم الأساسية

الإبادة العرقية	(Ethnocide)
الاتحاد الأوروبي	(European Union - EU)
الاتحادات النقابية العالمية	(Global Union Federations - GUFs)
الاتفاقيات الإطارية الأممية	(International Framework Agreements - IFA)
اتفاقية الغات «الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة»	(GATT)
أجر الأسرة (انخفاض)	(Family Wage (Decline of))
الاحتياجات الأساسية	(Basic Needs)
الاحتياجات الزائفة	(False Needs)
الأحداث الزائفة	(Psuedo Events)
الإدارة العامة الجديدة	(New Public Management)
إزالة الاستعمار	(Decolonization)
إزالة الصبغة الحكومية	(De-Governmentaliztion)
الازدواجية الثقافية	(Biculturalism)
أزمة التشريع	(Legitimation Crisis)
الاستثمار الأجنبي المباشر	(Foreign Direct Investment - FDI)
الاستجواب	(Interpellation)

الاستشراق	(Orientalism)
الاستعانة بمصادر خارجية	(Offshoring)
استعمار الكوكاكولا	(Coca-Colonization)
الاستعمار (الكولونيالية)	(Colonialism)
استقطاب الدخل	(Income Polarization)
الاستقلال الثقافي	(Cultural Autonomy)
استقلالية (الثقافة)	(Autonomization (of Culture))
استقلالية (المؤسسات)	(Autonomization (of an Institution))
أسلوب الحياة	(Lifestyle)
الإصلاح (السياسي)	(Reform (Political))
الأصلية «العودة إلى ثقافة الشعوب الأصلية»	(Indigenization)
الأصولية	(Fundamentalism)
إضفاء الطابع التجاري	(Commodification)
إضفاء الطابع التمويلي	(Financialization)
إضفاء طابع النقود	(Monetarization)
إضفاء القيمة التجارية	(Decommoditization)
إعادة الإلحاق	(Re-embedding)
إعادة التحديد المحلي	(Re-localization)
الإعفاء من الديون	(Debt Relief)
الأعمال الخدماتية	(Service Work)
الإغراق الثقافي	(Cultural Dumping)
الاقتباس «الكريولية»	(Creolization)
الاقتصاد الأخلاقي	(Moral Economy)
الاقتصاد الثقافي	(Cultural Economy)

الاقتصاد الخارج على القانون	(Extra-Legal Economy)
الاقتصادات الرسمية/ وغير الرسمية	(Formal/Informal Economies)
الاقتصادات غير الرسمية	(Informal Economies)
الإلحاق بالقوات	(Embedding)
الإمبراطورية	(Empire)
الإمبريالية	(Imperialism)
الإمبريالية الإعلامية	(Media Imperialism)
الإمبريالية الثقافية	(Cultural Imperialism)
الأمركة	(Americanization)
الأمم المتحدة	(United Nations (UN))
الإنترنت	(Internet)
الأنثروبولوجيا الكبرى	(Macroanthoropology)
أنساب (العولمة)	(Genealogies (of Globalization))
الإنسانية الليبرالية	(Liberal Humanism)
الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء	(Experts/Expert Systems)
الأنظمة المجردة	(Abstract Systems)
الانعكاس الإدراكي	(Cognitive Reflexivity)
انقسام الشمال والجنوب	(North/South Divide)
الأوربة/ إضفاء الطابع الأوروبي	(Europeanization)
بانوبتيكون «الرؤية الواضحة»	(Panopticon)
برامج التعديل الهيكلي	(Structural Adjustment Programs)
برامج السياسة	(Policy Program)
البلدان شبه الهامشية	(Semi-Periphery Countries)
البنك الدولي	(World Bank)

البيروقراطية	(Bureaucracy)
التابع	(Subaltern)
تأثير شبكة السي إن إن الإخبارية	(CNN Effect)
التأميم/ الصناعات القومية	(Nationalization/Nationalized Industries)
تأنيث القوى العاملة	(Feminization of the Workforce)
التباين/ التقارب	(Divergence/Convergence)
التجارة الحرة	(Free Trade)
التجارة العادلة/ التجارة الحرة	(Fair Trade/Free Trade)
التجانس	(Homogenization)
التجزؤ	(Atomization)
التجزئة (الاجتماعية)	(Fragmentation (Social))
التجسيد	(Embodiment)
تجمع الدول الأقرباء	(Kin Country Rallying)
التحجيم «تخفيض حجم العمال»	(Downsizing)
التحرر	(Liberalization)
التحرر الاقتصادي	(Economic Liberalization)
تدفق السلع	(Commodity Flows)
التدويل	(Internationalization)
التراث الثقافي	(Cultural Heritage)
التراكم البدائي	(Primitive Accumulation)
ترشيح السلع	(Commodity Candidacy)
الترفيه المعلوماتي	(Infotainment)
التزامن الثقافي	(Cultural Synchronization)
التشخص	(Individuation)
التصنيع	(Industrialization)

التطبع بالبيئة الاجتماعية	(Habitus)
تطور تاريخ السلع	(Commodity Biographics)
التطور المتلازم	(Coevolution)
التعددية	(Pluralism)
التعددية الثقافية	(Multicultural/ism)
التعددية العرقية	(Ethnic Diversity)
التغريب	(Westernization)
التفكير بالهوية	(Identity Thinking)
التقارب الثقافي	(Cultural Convergence)
التقارب رغم المسافات	(Distant Proximities)
التقدم المقارب	(Asymptotic Progression)
تقطيع السوق	(Market Segmentation)
التقليديون	(Traditionalist)
تقييم السياسة	(Policy Evaluation)
التكامل الثقافي	(Cultural Integration)
تكتلات وسائط الإعلام الجماهيرية	(Mass Media Conglomerates)
التمركز العرقي	(Ethnocentrism)
التمييز العنصري (في العمليات الحكومية)	(Racialization (of Governmental Processes))
التنمية المستدامة	(Sustainable Development)
التهجين	(Hybridity/Hybridization)
التهميش/ المركزة	(Marginalization/Centralization)
توازن القوى	(Balance of Power)
توقع اللذة	(Anticipation of Pleasure)
ثقافة التمدن	(Culture of Civility)

ثقافة السيارات	(Automobility)
ثقافة الشعوب الأصلية	(Indigenous Culture)
الثقافة المضادة	(Counter-Culture)
الثقافة المغايرة	(Alien Culture)
الثقة	(Trust)
جداول الأعمال السياسية	(Policy Agendas)
الجغرافيا اللامكانية	(Placeless Geography)
الجماعات المتخيلة	(Imagined Communities)
الجماعية	(Collectivism)
جنوا	(Genoa)
جهاز الدولة الأيديولوجي	(Ideological State Apparatus)
الجوار غير المتصل	(Disconnected Contiguity)
الجوهرية	(Essentialism)
الجيب	(Enclave)
جيوب أسلوب الحياة	(Lifestyle Enclaves)
الحب المتداخل	(Confluent Love)
الحد/ الحدية	(Liminal/Liminality)
الحداثة	(Modernity)
الحداثة الجذرية	(Radical Modernity)
الحداثة السائلة	(Liquid Modernity)
الحداثة العالية	(High Modernity)
الحداثة الفائقة/ الحداثة المفرطة	(Supermodernity (or Hypermodernity))
الحداثة القابلة للتأمل	(Reflexive Modernization/Modernity)
حديث الاختيار	(Choice (Discourse of))

الحرب العالمية الثالثة	(Third World War (WWIII))
حرب المواقع	(War of Position)
الحركات الاجتماعية	(Social Movements)
حركة إعادة الإحياء	(Revitalization Movement)
الحركة الأنثوية	(Feminism)
حركة عدم الانحياز	(Non-Aligned Movement (NAM))
الحركية	(Mobility)
الحضارة العالمية	(Universal Civilization)
الحضرية، العابرة للقارات	(Urbanism, Transnational)
حقوق الإنسان	(Human Rights)
حقوق الإنسان العالمية	(Universal Human Rights)
حقوق اللغة	(Language Rights)
الحكم العالمي	(Global Governance)
الخصخصة	(Privatization)
الخصوصية	(Particularism)
دعاوى الدفاع الثقافي	(Cultural Defence Plea)
دليل التنمية حسب نوع الجنس	(Gender Development Index (GDI))
دورة السياسة	(Policy Cycle)
دول رفاهة أصحاب الأجور	(Wage Earner Welfare States)
الدولة المتصدعة	(Cleft Countries)
الدولة	(State)
الدولة التنموية	(Developmental State)
دولة الرفاهة	(Welfare State)
الدولة الصغرى	(Microstate)

الدولة القومية	(Nation-State)
الدولة القومية (انحدار)	(Nation-State, Decline of)
الدولة المتجزئة	(Fragmented State)
الديمقراطية	(Democracy)
الديمقراطية الكوزموبوليتانية	(Cosmopolitan Democracy)
الديمقراطية الليبرالية	(Liberal Democracy)
الذات المنقسمة	(Divided Self)
الذكورة المفرطة	(Hypermasculinity)
رأس المال الاجتماعي	(Social Capital)
رأس المال البشري	(Human Capital)
رأس المال الثقافي	(Cultural Capital)
رأس المال الرمزي	(Symbolic Capital)
الرأسمالية	(Capitalism)
الرأسمالية العالمية	(Global Capitalism)
الرأسمالية غير المنظمة	(Disorganized Capitalism)
الرقميون الرحّل	(Digital Nomads)
روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)	(Aura (of Cultural Phenomenon))
السرد المضاد	(Counter-Narratives)
سلاسل السلع	(Commodity Chains)
سلاسل السلع العالمية	(Global Commodity Chains (GCC))
السلع المحصورة	(Enclaved Commodities)
السوائل العالمية	(Global Fluids)
سوق العمل العالمية	(Global Labor Market)

سياتل	(Seattle)
السياحة البيئية/ السياحة الإيكولوجية	(Ecotourism)
سياحة التراث	(Heritage Tourism)
السياحة الثقافية	(Culture Tourism)
السياحة العرقية	(Ethnic Tourism)
السيادة	(Sovereignty)
السياسات العالمية	(Global Politics)
السياسات الفرعية العالمية	(Global Sub-Politics)
السياسات في المحيط الحيوي	(Biospheric Politics)
السياسة الاجتماعية العالمية	(Global Social Policy)
سياسة تأكيد الهوية	(Identity Politics)
السياسة الحمائية (الاقتصادية)	(Protectionism (Economic))
السياسة الحيوية	(Bio-Politics)
السياسة الزراعية العامة	(Common Agricultural Policy (CAP))
السياسة الصحية العالمية	(Global Health Policy)
الشتات	(Diaspora)
الشركة المتعددة القوميات	(Multinational Corporation (MNC))
الشمولية القرائنية	(Contextual Universalism)
الصحافيون الملحقون بالقوات	(Embedded Journalists)
صدام الحضارات	(Clash of Civilizations)
صناعة الثقافة	(Culture Industry)
صندوق النقد الدولي	(International Monetary Fund (IMF))
الصورة الزائفة	(Simulacrum)
ضريبة توبن	(Tobin Tax)

الضغط الزماني ـ المكاني	(Time -Space Compression)
الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه)	(Territorialization (De and Re-))
الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية	(Global Managerial Class/Global Elite)
الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات	(Transnationalist Capitalist Class (TCC))
الطريق الثالث	(Third Way)
طقوس الاستهلاك	(Consumption Rituals)
طور السلع	(Commodity Phase)
عابر القوميات	(Transnational)
عالم الحياة	(Lifeworld)
عدم الانتباه المدني	(Civil Inattention)
العرض الجسدي	(Bodily Display)
عصر ما بعد المعلومات	(Post-Information Age)
عصر المعلومات	(Information Age)
عقلانيات المخاطرة	(Rationalities of Risk)
عقلانية التواصل	(Communicative Rationality)
العمالة الجديدة	(New Labour)
العمل المباشر	(Direct Action)
العنف المعرفي	(Epistemic Violence)
العولمة السياسية	(Political Globalization)
العولمة الصغرى	(Microglobalization)
العولمة من أسفل	(Globalization from Below)
العولمية	(Globality)
غنى العمل/ فقر العمل	(Work Rich/Work Poor)

فائض القيمة	(Surplus Value)
الفترة المحورية	(Axial Period)
فتشية السلع	(Commodity Fetishism)
الفجوة الرقمية	(Digital Divide)
فرضية التقارب	(Convergence Thesis)
فرضية العولمة المفرطة	(Hyperglobalist Thesis)
الفوضوية	(Anarchism)
القابلية للتأمل	(Reflexivity)
القابلية للحكم	(Governmentality)
القابلية المؤسسية للتأمل	(Institutional Reflexivity)
القدر الثقافي	(Cultural Fate)
القرية العالمية	(Global Village)
قوة الإقناع	(Soft Power)
قوة الجبر/ قوة الإقناع	(Hard/Soft Power)
القوة الحيوية	(Bio-Power)
القومية	(Nationalism)
القيمة التبادلية	(Exchange Value)
كوانغو	(QUANGO)
الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»	(Cosmopolitanism)
الكوزموبوليتانية/ العالمية المتضاربة	(Discrepant Cosmopolitanism)
الكوزموقراطية «الديمقراطية الكونية»	(Cosmocracy)
كيوتو	(Kyoto)
اللاحداثة	(Non-Modern)
اللغة الإنكليزية العالمية	(Global English)

اللغويات العرقية	(Ethnolinguistic)
الليبرالية الجديدة	(Neoliberalism)
ما بعد الاستعمار	(Postcolonialism)
ما بعد الحداثة البناءة (أو النزعة التكاملية)	(Constructive Postmodernism (or Integralism))
ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة	(Postmodernity/Postmodernism)
ما بعد السياحي	(Post-Tourist)
ما بعد الفوردية	(Post-Fordism)
ما بعد المادية	(Post-Materialism)
مادة فنية أو أدبية من صنف دون المتاع	(Kitsch)
المادية	(Materialism)
ماركس/ الماركسية	(Marx/Marxism)
الماكدونالدية	(McDonaldization)
ما وراء الثقافة	(Metaculture)
المبدأ المحوري	(Axial Principle)
المتشككون	(Skeptics)
المتعة المتخيلة	(Imaginative Hedonism)
المجتمع	(Gemeinschaft)
مجتمع الشبكات	(Network Society)
المجتمع المدني	(Civil Society)
مجتمع المعرفة	(Knowledge Society)
المجتمع المفتوح	(Open Society)
مجتمعات التحكم	(Societies of Control)
مجتمعات القدر الواحد	(Communities of Fate)

مجتمعات المسؤولية القانونية المحدودة	(Communities of Limited Liability)
مجتمعات المعرفة	(Epistemic Communities)
مجلس الأعمال العالمي	(World Works Council)
مجموعة السبعة/ مجموعة الثماني	(G7/G8)
المحافظة الجديدة	(Neoconservatism)
المحللون الرمزيون	(Symbolic Analysts)
المحلية	(Localization)
المحلية العالمية	(Glocal/Glocalization)
المخاطرة	(Risk)
المخزون الثقافي	(Cultural Storage)
المدن العالمية	(World Cities/Global Cities)
المدينة العالمية	(Cosmopolis)
المستقبلي/ علم المستقبل/ الدراسات المستقبلية	(Futurist/Futurology/Future Studies)
المشاركة الاجتماعية	(Community Participation)
المعرفة التامة	(Perfect Knowledge)
المغايرة	(Heterogeneity)
المفاهيم الغالبة	(Master Concepts)
مقاولو الثقافة	(Cultural Entrepreneurs)
مقياس تمكين المرأة	(Gender Empowerment Measure (GEM))
مناهضة الإمبريالية	(Anti-Imperialism)
مناهضة العولمة	(Antiglobalization)
منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية»	(Geopolitical Rationality)

منطقة تجهيز الصادرات	(Export Processing Zone (EPZ))
المنظر الثقافي العام	(Cultural Landscape)
المنظمات بين الحكومية	(Intergovernmental Organizations)
المنظمة الدولية غير الحكومية	(International Non-Governmental Organization)
المنظمة غير الحكومية	(Non-Governmental Organization (NGO))
منظمة البلدان المصدرة للبترول «الأوبك»	(Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC))
منظمة التجارة العالمية	(World Trade Organization (WTO))
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(Organization for Economic Co-operation and Development)
منظمة الصحة العالمية	(World Health Organization (WHO))
منظور الكفاف	(Subsistence Perspective)
المواطنة	(Citizenship)
المواطنة الأدائية	(Performative Citizenship)
المواطنون النشطاء	(Active Citizens)
مؤسسات بريتون وودز	(Bretton Woods Institutions)
المؤسسات المالية الدولية	(International Financial Institutions)
المؤسسة العابرة للجنسيات	(Transnational Corporation (TNC))
مؤشر التقدم الاجتماعي	(Index of Social Progress)
المونتاج	(Montage)
النخبة العالمية	(Global Elite)
النزعة الاستهلاكية	(Consumerism)
نزعة إصدار القرارات	(Decisionism)
«النزعة التحكمية»	(Cyberactivism)

النزعة الثقافية	(Culturalism)
نزعة الحداثة	(Modernism)
النزعة العالمية	(Universalism)
نزعة العولمة	(Globalism)
النزعة النسبية	(Relativism)
نظرية الاندماج	(Incorporation Theory)
نظرية الأنظمة العالمية	(World Systems Theory)
نظرية التبعية	(Dependency Theory)
نظرية التعقيد	(Complexity Theory)
نظرية الثقافة العالمية	(World Culture Theory)
نظرية الحكم العالمي	(World Polity Theory)
نظرية الطوارئ	(Contingency Theory)
نظرية الفتشية (التقديس الأعمى)	(Fetishism Theory)
نظرية الفوضى	(Chaos Theory)
«نفوذ الشركات المركزية النقابية المتعددة الجنسيات»	(Corporatism)
النموذج التعددي	(Pluralist Paradigm)
نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»	(Core-Periphery Model)
نموذج الدولة	(Statist Paradigm)
نموذج العالم الواحد	(One World Society)
النموذج الواقعي	(Realist Paradigm)
نهاية التاريخ	(End of History)
الهجرة	(Migration)
الهجين غير البشري	(Inhuman Hybrids)

الهيكلة	(Structuration)
الهيمنة	(Hegemony)
الهيمنة العالمية	(World Hegemony)
الهيمنة المضادة	(Counter-Hegemony)
الواقع المفرط	(Hyperreality)
ورش العرق	(Sweatshop)
وسائط الإعلام العالمية	(Global Media)
الوسطية	(Centrism)
الوعي الزائف	(False Consciousness)

المفاهيـم الأساسيـة

الإبادة العرقيـة (Ethnocide)

تشير الإبادة العرقية ـ التي تشبه الإبادة الجماعية ـ إلى الأفعال التي تهدف إلى تدمير عرق بأكمله. وبينما تعرف الإبادة الجماعية كجريمة ضد الإنسانية (منذ ١٩٤٨ بإعلان ميثاق تحريم وعقاب جريمة الإبادة الجماعية) وتشير بشكل عام إلى قتل أبدان أفراد العرق أو الجنس جسدياً، قد يكون ارتكاب الإبادة العرقية بصورة أقل عنفاً. وبشكل عام يمكن تصور التمييز اللغوي والإمبريالية الثقافية والتجانس كأشياء تسمح بحدوث انقراض الثقافات. ويشار إلى الإبادة العرقية أيضاً بالتطهير العرقي الثقافي أو الإبادة الثقافية.

انظر أيضاً: اللغويات العرقية.

الاتحاد الأوروبي (European Union - EU)

تأسست منظمة الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ في أعقاب إقرار معاهدة ماستريخت (١٩٩٢)، وتتألف من ٢٥ دولة من الأعضاء بعدد سكان يصل إلى ٤٦١,٥ مليون. وترجع آثار التكامل الأوروبي تاريخياً إلى جهود إعادة التعمير بعد ١٩٤٥ عندما بحث القادة السياسيون عن طرق للتغلب على أزمات القوميات المعادية (وقبل كل شيء: المصالحة مع فرنسا وألمانيا)، ولضمان الاستقرار والرخاء في أوروبا ولاستعادة القوة السياسية أيضاً. وفي عام ١٩٥٧، وبتوقيع معاهدة روما تم تأسيس هذه البنيات التي تميز مؤسسات الاتحاد الأوروبي حتى اليوم، أي محكمة العدل والجمعية العمومية (منذ عام

١٩٨٧: البرلمان الأوروبي)، ولجنة ومجلس وزراء. وفي العقود التالية اتسم التكامل الأوروبي بالتطور التدريجي تجاه السوق المشتركة، بشكل أساسي: تكامل مع أو الحلول محل سياسات الدول الأعضاء، والتوفيق بين التشريع ومد النشاط إلى مجالات جديدة من الخبرة. وفي الوقت ذاته، تم إضافة توسيعات للعضوية: حيث انضمت المملكة المتحدة وإيرلندا والدنمارك عام ١٩٧٣، واليونان عام ١٩٨١، إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦. ومع نهاية الحرب الباردة تغير المشهد السياسي بشكل كبير مرة ثانية حيث انضمت إلى الاتحاد الأوروبي ثلاث دول محايدة (السويد، النمسا، فنلندا) عام ١٩٩٥، وفي عام ٢٠٠٤ تبعتها ثماني دول من الكتلة السوفياتية مع مالطا وقبرص. وقد توازت إضافة العمق مع هذا التوسع أي عملية من الإصلاح المؤسسي الضخم تؤدي بدورها إلى سمات تشبه سمات دولة من الاتحاد الأوروبي. وتكفل السوق المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي الانتشار الحر للسلع والأشخاص والخدمات ورؤوس المال وكذلك السياسة التجارية المشتركة. كما إن اثنتي عشرة دولة أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والمالي الأوروبي تشترك في عملة واحدة هي اليورو. كما إن للاتحاد الأوروبي خبرة إضافية في عدد من السياسات الخاصة الأخرى تتراوح من الزراعة والتعليم والتعاون البوليسي أو السياسة الاجتماعية، كما إنه ينسق ويكمل أنشطة الدول الأعضاء: وبالتالي فهو يدير ميزانية تزيد على ١٠٠ مليار يورو. ومنذ التسعينيات من القرن العشرين يطور الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية وأمنية مشتركة. ومع ذلك، فإن العديد من سياسات الاتحاد الأوروبي وإطارها المؤسسي في حالة من التغيير وإعادة التفاوض المستمرين.

وينتقد عديدون من ممثلي المجتمع المدني الاتحاد الأوروبي كممهد للعولمة، بينما يرى آخرون فيه استجابة ممكنة للتحديات العالمية. وتقدم وجهات النظر المتصارعة هذه الدليل على سوء التوجه المنتشر والاضطراب الناتجين عن التغيرات الهائلة التي ولدها التكامل الأوروبي. وبينما لم يكن تصنيع السياسات مصطبغاً بالصبغة الأوروبية إلى هذا الحد من قبل، تعد أنشطة واتجاهات سياسة الاتحاد الأوروبي غير شفافة بالنسبة إلى أغلبية السكان وتدعو الناس إلى التساؤل عن شرعيتها (قصور الشرعية). وفي الوقت نفسه، هناك الكثير من الجدل حول نموذج التحول من الديمقراطية القومية إلى المستوى الأوروبي ليس من أجل مشكلة الحجم فقط ولكن من أجل تكرار

مساوئ القومية على مستوى أعلى أيضاً، وهكذا، بينما ترتفع التوقعات في تقديم الاتحاد الأوروبي الاستقرار وموافاة التحديات الاقتصادية تأتي إمكانية تنفيذ الكيان السياسي الأوروبي على أرض الواقع في الوقت نفسه، وبينما تقوم المنافسة الحرة بتسريع التغيير الاجتماعي يبدو نسيج الثقة والتسامح والتضامن الاجتماعي الذي قامت عليه الديمقراطية الليبرالية هشاً بشكل متزايد.

انظر أيضاً: **الأوربة/ إضفاء الطابع الأوروبي، أزمة التشريع.**

لقراءة إضافية: (McCormick, 2002).

الاتحادات النقابية العالمية (Global Union Federations - GUFs)

تمثل الاتحادات العالمية مصالح النقابات الصناعية والوظيفية التجارية القومية على المستوى الدولي (للتفريق بينها وبين التحالف الدولي لاتحادات التجارة الحرة (ICFTU) الذي يمثل مراكز وتحالفات اتحادات التجارة الحرة). ويعد اتحاد المنضدين (عمال الصف) والطابعين الذي تشكل عام ١٨٨٩ أول أمانة عامة للتجارة الأممية (ITS) تظهر في سياق التعاون المتزايد للاتحادات التجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد شهد القرن العشرون العديد من عمليات الدمج بين الجمعيات والأمانة الأممية العامة للمهن (ITSs) التي تضم مهناً محددة والتي نتج عنها المنظمات الصناعية العشر التي نراها اليوم: منظمة التعليم الدولي (EI)، الاتحاد الدولي لعمال البناء والنجارة (IFBWW)، الاتحاد الدولي للكيمياء والطاقة والمناجم واتحاد العمال العام (ICEM)، اتحاد الصحافيين الدولي (IFJ)، اتحاد عمال المعادن الدولي (IMF)، الاتحاد الدولي لعمال المنسوجات والملابس والجلود (ITGLWF)، الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF)، الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ وجمعيات العمال المتحالفة (IUF)، الهيئة الأممية للخدمات العامة (PSI)، الهيئة الأممية لاتحاد الشبكات (UNI)، ومن الجهة التاريخية، كان الهدف الأساسي للأمانة الأممية العامة للحرف (ITSs) هو دعم الأنشطة التضامنية الأممية وكذلك تبادل المعلومات حول العمالة وقضايا إبرام الصفقات. وقد تطورت في غضون العقود الماضية من منظمات بيروقراطية إلى مراكز للمصادر والتنسيق كما تولت دوراً أكثر فعالية، وهو إطلاق الحملات في

مواجهة الشركات العابرة للجنسيات على الأخص. وقد انعكس هذا التطور في إعادة افتتاح الأمانة الأممية العامة لأصحاب المهن (ITSs) عام ٢٠٠٢ على «هيئة نقابات عالمية» <http://www.global-unions.org> المصطلح الذي يضم الاتحاد الدولي لعمال النقابات الحرة ICFTU واللجنة الاستشارية لاتحادات العمال TUAC واللجنة الاستشارية الأممية للنقابات المهنية.

انظر أيضاً: سوق العمل العالمية، الاتفاقيات الإطارية الأممية، ماركس/الماركسية، مجلس الأعمال العالمي.

لقراءة إضافية: (Carew [et al.], 2000; Fairbrother and Hammer, 2005; Harrod and O'Brien, 2002).

الاتفاقيات الإطارية الأممية (International Framework Agreements - IFA)

هي الاتفاقات بين الاتحادات العالمية والشركات العابرة للجنسيات حول حقوق الإنسان والعمالة الأساسية التي عادة ما تدور حول ثمانية مواثيق محورية والتي تم تعريفها في بيان منظمة العمل الأممية في عام ١٩٩٨ حول المبادئ والحقوق الأساسية الخاصة بالعمل، كما تشجع الاتفاقات الإطارية الأممية على التطبيق العالمي لحقوق العمل الأساسية وليس من قبل الشركات العابرة للجنسيات فقط، بل من قبل مموليهم أيضاً. وتضم النقابات العمالية في التنفيذ والمراقبة وإعطاءهم الحق في تقديم الشكاوى.

انظر أيضاً: حقوق الإنسان.

لقراءة إضافية: (Hammer, 2005; Wills, 2002).

اتفاقية الغات «الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة» (GATT)

انظر: منظمة التجارة العالمية.

أجر الأسرة (انخفاض) (Family Wage (Decline of))

يمثل هذا المصطلح مفهوماً أنه يتم دفع أجر للموظف الذي يعول أسرة (لدعم من يعولون) أكثر من الموظف الذي يعيش بمفرده أو الذي يعتمد على شخص آخر. وقد نشأ مفهوم أجر الأسرة في محاولة لتقليل أثر التغيرات

التي خلقتها الثورة الصناعية على العائلات التي يترك أفرادها وطنهم من أجل العمل، وقد كان أجر الأسرة دائماً محلاً للكفاح السياسي لدى اليساريين واليمينيين والحركات الأنثوية. وقد ضعفت الإثارة التي نشأت لصالح أجر الأسرة منذ منتصف القرن العشرين. كما إن المصطلح الذي يستخدمه المنظمون الحاليون هو «الأجر المعيشي»، ويتصل ضعفه بتأثير الموجة الثانية من الحركات الأنثوية وضعف التنظيمات العمالية والتدفقات النسائية الضخمة في العمالة المدفوعة الأجر التي تتصل بظهور الليبرالية الجديدة والعولمة.

انظر أيضاً: **التحرر الاقتصادي، تأنيث القوة العاملة، دول رفاهة أصحاب الأجور.**

لقراءة إضافية: .(Barret and McIntosh, 1982; Kingfisher, 2002; Lewis, 2001)

الاحتياجات الأساسية (Basic Needs)

الاحتياجات الأساسية هي نظرية تتعلق بكيفية تقييم «الاحتياجات الإنسانية الأساسية» ومن ثم كيف يتم إمدادها وكيف تنشأ عنها قضايا التنمية وحقوق الإنسان. وبينما تستلزم الاحتياجات الأساسية بعض الاهتمام بالتباينات الاقتصادية، فمن الحيوي أن نتذكر أيضاً أن زيادة دخل الفقراء لن تؤدي بالضرورة إلى الإيفاء بالاحتياجات الأساسية، حيث إن بعض الاحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية يمكن التزود بها فقط من قبل الأشخاص أو البنية التحتية. فعند التحدث عن الاحتياجات الأساسية باعتبارها سلعاً لا يمكن شراؤها عند الحاجة إليها. ويمكن النظر لعالم النفس أبراهام ماسلو على أنه مؤسس هذه العبارة ولكن قد تم استخدامها في هذه الحالة بالمقارنة مع «الاحتياجات غير المادية» و«احتياجات النمو» (١٩٧٠)، وعلى الرغم من ذلك، لا تتوفر شفافية محددة في عبارة «الاحتياجات الأساسية»، كما إنها تعد أكثر أهمية عند دراسة كيفية تقييمها والإمداد بها. وهي نظرية تتمحور حول «ما يتم إنتاجه وبأي طريقة ولمن ومدى تأثير ذلك» (Hicks and Streeton, 1979: 577) بدلاً من النظر إلى إجمالي الناتج المحلي أو أي من مؤشرات الاقتصاد القومي الأخرى.

انظر أيضاً: **منظور الكفاف.**

لقراءة إضافية: (Gasper, 1996).

الاحتياجات الزائفة (False Needs)

ترتبط بشكل عام بالاستهلاكية وتتناقض مع الاحتياجات الأساسية. ويعتقد أن الاحتياجات الزائفة غالباً ما تكون أساسية بسبب أيديولوجيات الاستهلاكية ووضع قوة السلع في قالب معين من المبادئ. وقد وجد هذا الفرق في أعمال هيربرت ماركوس (Herbert Marcuse) (١٩٧٢) ودوغلاس كيلنر (Douglas Kellner) (١٩٨٣) ولكنها متضمنة في أي انتقاد للاستهلاك اللاعقلاني. وبينما يؤكد ماركوس أن هناك مجموعة بسيطة من الاحتياجات الفيزيولوجية التي تتسم دائماً بأنها احتياجات، يرغب كيلنر بوضع فوارق أبسط والحكم على السلع على أساس كونها «نافعة وداعمة للحياة ومفيدة» (Kellner, 1983: 71).

انظر أيضاً: **الاحتياجات الأساسية، طقوس الاستهلاك، الوعي الزائف، أسلوب الحياة.**

لقراءة إضافية: (Baudrillard, 1975; Kellner, 1984; Lefebvre, 1971; Turner, 1984).

الأحداث الزائفة (Psuedo Events)

الحدث الزائف هو حدث يتم تنظيمه وتقديمه لعامة الشعب بطريقة تجعلهم يرونه حدثاً ذا أهمية إخبارية. يسرد دانييل بورستين (Daniel Boorstin) (١٩٦١) في الفصل الأول من كتابه الصورة *(The Image)* أربع صفات للحدث الزائف وهي: **أولاً**: أنه لا يحدث تلقائياً، **ثانياً**: بل يتم تقديمه بطريقة تتيح له الانتشار عن طريق وسائل الإعلام. **ثالثاً**: يجادل بورستين بأنه يجب أن يكون هناك بعض الغموض حول الواقع الضمني والخفي للموقف. **وأخيراً**: إن الحدث الزائف هو نبوءة تخدم نفسها حيث إنه يعرض ويمثّل أهميته ودلالته، وفي الوقت نفسه، يعرض لمتطلبات ومبررات تلك الدلالة. إذن الأحداث الزائفة هي نتاج نموذجي لخبراء التسويق والدعاية. هناك أشكال عديدة للأحداث الزائفة مثل: إطلاق المسابقات الخاصة بالمنتجات الجديدة، إقامة الاحتفالات للأحداث الهامة، هذا بالإضافة إلى إقامة المظاهر الاحتفالية عند طرح المنتج. كما يعود الفضل للإنترنت ووسائل الإعلام في جعل الأحداث الزائفة أكثر قابلية للتطبيق وانتشاراً.

يجب أيضاً عدم إغفال الدور الهام الذي تقوم به الأحداث الزائفة في تحقيق الأهداف السياسية حيث تُعد تلك الأحداث حجر الأساس للدعاية وعالم السياسة بصفة عامة. فيتم تنظيم وتدبير كل من: الإصدارات الصحافية، الخطب، والمناظرات العامة لإحداث تأثيرات محددة. بعض هذه الأحداث الزائفة تولد لنفسها أهمية خاصة وثابتة عن طريق ابتكار تقليد خاص بها وحدها، وخير مثال على ذلك الخطبة التي ألقتها الملكة في يوم عيد الميلاد في المملكة المتحدة. للاطلاع على نقاش مطول عن حرب الخليج الأولى وكونها حدثاً زائفاً، يجب قراءة كتاب بودريار (Baudrillard, 1995). وفي هذا الكتاب لم ينف بودريار حدوث حرب الخليج ولكنه يؤكد أن الحرب التي شاهدها المشاهدون على شاشات التلفزيون لم تكن إلا حدثاً زائفاً ولم تحدث على أرض الواقع.

انظر أيضاً: **العرض الجسدي، الاقتصاد الثقافي، السياحة الثقافية، الصحافيون الملحقون بالقوات، وسائط الإعلام العالمية، أسلوب الحياة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Clarke, 2003; Goffman, 1969; Merrin, 2002).

الإدارة العامة الجديدة (New Public Management)

انظر: **الإصلاح (السياسي).**

إزالة الاستعمار (Decolonization)

حصلت المستعمرات السابقة على استقلالها من خلال هذه العملية. قد تكون إزالة الاستعمار نتيجة للحرب مع القوة المستعمِرة (كما كان الحال مع الولايات المتحدة) أو من خلال التنازل التدريجي لهذه القوى (كما هو الحال مع أستراليا). فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى على وجه الخصوص نالت العديد من المستعمرات السابقة استقلالها وقد هدفت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم إلى تطوير هذه العملية والاستمرار بها، كما كانت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة وراء الاتجاه صوب إزالة الاستعمار، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٥١٤ عام ١٩٦٠ «إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمَرة»، كما كان هناك القرار (٥٥/١٤٦) الذي أعلن أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليكون العقد الدولي الثاني

لاستئصال الاستعمار، وبينما كانت في المبدأ سياسة حسنة لدفع عملية الاستقلال قدماً من دون مراعاة للقضايا المحلية الأخرى، قد يكون هذا ضرراً أكثر منه نفعاً، فقد يعتمد هذا على البنية التحتية الموجودة على سبيل المثال، فلو أن دولة ما رزحت تحت حكم الاستعمار لمدة من الزمان قد يترك الانسحاب التام لهذه القوة هذه الأمة من دون الوقت الكافي لتطوير المصادر الإدارية ومهارات الحكم وبالتأكيد ستعرضها لقلاقل يستحيل حلها في المرحلة الأولى المبكرة من الحكم الذاتي.

ويجدر ملاحظة أن بعض الدول قد اختارت أن تستبقي حالة الاستعمار (الكولونيالية) مثل بورتريكو وجبل طارق وجزر الفوكلاند. فما تعنيه المستعمرة حالياً يختلف بشكل كبير عن الوقت الذي كان ينظر فيه لهذه الدول على أنها أعضاء من الدرجة الثانية في الإمبراطورية مفيدة بما فيها من مواد خام وتؤدي دور الأسواق بالنسبة إلى القوى المستعمرة ومنتجاتها.

انظر أيضاً: **المواطنة، الاستعمار (الكولونيالية)، الدولة القومية، القومية، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Bleich, 2005; McIntyre, 1998; Strang, 1990).

إزالة الصبغة الحكومية (De-Governmentalization)

يعد مصطلح إزالة الطابع الحكومي سرداً مضاداً لليبرالية الحديثة، ويتصل بأعمال علماء الحكومية. وبينما تتصل الأسباب التقليدية لظهور الليبرالية الجديدة مباشرة بعولمة رأس المال، تتحدى إزالة الطابع الحكومي قوة العولمة التوضيحية. وتصور الأسباب التقليدية لليبرالية الحديثة كإطار سياسي يتسم بالتحول من الرفاهية الكينزية (انظر **رفاهية الدولة**) تجاه جدول الأعمال السياسي الذي يقف إلى جانب الأسواق الحرة وغالباً ما ترتبط مباشرة بعولمة رأس المال. ويتجه الافتراض إلى أن «الليبرالية الحديثة تُعد برنامجاً لسياسة الإصلاح تم بدؤه وترشيده من خلال إطار نظري وأيديولوجي متماسك نسبياً» (Larner, 2000: 7). ولكن هناك بعض الآراء التي تؤكد أن الليبرالية الحديثة لا تُعد سياسة كافية لشرح هذه التحولات، وعوضاً عن هذا يستخدم مصطلح إزالة الطابع الحكومي لتصوير نشأة الليبرالية الحديثة كتحول في نوع الحكم والإدارة من دولة الرفاهية إلى الليبرالية المتقدمة، حيث تتميز الإدارة

الموجهة من الدولة بالتدخل القوي المباشر من قبل البيروقراطيات الحكومية والمؤسسات لتقوم بالإدارة. وتتسم مرحلة تحول ما بعد إدارة دولة الرفاهية بفهم جديد للمجتمع القومي حيث يجب أن تكون الشركات استثمارية وعملية وابتكارية وكذلك يجب أن يكون المواطنون، وبالتناقض مع وجهة النظر التقليدية هذه لبرنامج الإصلاح المتماسك، وقد حصل هذا التحول، طبقاً لروز (Rose, 1999)، لأن نقاد دولة الرفاهية من كلا الجانبين: المجال السياسي بارتباطه بالتكنولوجيات السياسية المتصلة بسياسة التسويق وكان هذا ما مهد أساس الليبرالية الحديثة، ومن بين قصور إزالة الطابع الحكومي أنها أخفقت في تعريف ماهية الشيء الذي سيحل محل الدولة في المجال الاجتماعي حيث تحرم الحكومة الليبرالية من أية خصوصية تاريخية كما أخفقت في التعليق على العلاقات بين الجماعات الاجتماعية الحقيقية كما تم إهمال العنصر البشري.

انظر أيضاً: المواطنون النشطاء، السرد المضاد.

لقراءة إضافية: (Barry, Osborne, and Rose, 1996; Burchell, Gordon, and Miller, 1991; Curtis, 1995; Rose: 1996a and 1999).

الازدواجية الثقافية (Biculturalism)

يعد الشخص الذي يحيا في ثقافتين «ثنائي الثقافة»، وقد اشتق المصطلح من كتاب بارك (Park, 1928) وستونكويست (Stonequist, 1935) حيث قاموا بإطلاقه على الأشخاص الذين تعايشوا مع ثقافتين ويمكنهم ادعاء الولاء لكلتيهما، كما تم افتراض أن حالة الازدواجية الثقافية تؤدي إلى مشاكل نفسية والتي أطلق دي بوا (DuBois, 1961) عليها مصطلح الوعي المزدوج. ويمكن تصور هذا على أنه هوية مزدوجة أو معرفة ثقافتين مختلفتين (ربما تكونان متنافستين)، كما تعد حياة الشخص الثنائي الثقافة تحدياً حقاً عندما تتقابل الثقافتان في نقطة التنافس، كما يطلق على الأشخاص مزدوجي الثقافة «المُهَمّشين» (Goldberg, 1941; Green, 1947)، ليشير إلى تطابق المصطلح مع الأقليات (من جهة العدد أو في ما يتعلق بالحالة) أو غالباً مع أهل الثقافة الأصليين الذين ينشدون الحفاظ على أسلوب الحياة التقليدي.

وكما هو الحال مع ازدواجية اللغة، هناك العديد من الطرق التي يتكيف بها الأفراد مزدوجو الثقافة، فبينما كانت نماذج الاندماج والتبادل الثقافي هي

العرف في حقبة ما، فإن هذه تقيم إحدى الثقافتين من خلال الأخرى، وفي واقع الأمر، يحتمل أن يكون التبادل أو التعددية الثقافية أو الانصهار الثقافي أكثر نجاحاً بالنسبة إلى سلامة الأفراد وهويتهم والانسجام الاجتماعي.

وفي العالم الذي تسوده العولمة، يتوقع أن نرى الكثير والكثير من مزدوجي الثقافة وحتى الأفراد من متعددي الثقافة حيث يقوم الأشخاص بالهجرة لأسباب متعددة، وبينما يحتمل أن يقال عن أن «المواطن العالمي» المزعوم لديه عالم بأسره في منزله، ففي واقع الأمر، لدى الناس عدد من الثقافات التي تعد أساسية بالنسبة إليهم.

وبشكل طبيعي تُعد الازدواجية الثقافية قضية سياسية واجتماعية بلغة ما بعد الاستعمار وليس على المستوى الفردي فقط. كما تناضل دول ومناطق بأسرها ما يشبه قضايا تتصل غالباً بالازدواجية الثقافية.

انظر أيضاً: **التهجين، التعددية الثقافية.**

أزمة التشريع (Legitimation Crisis)

شاع هذا المفهوم بواسطة يورغن هابرماس الفيلسوف الألماني في كتابه **أزمة التشريع** (١٩٧٥) في سياق نظرية واسعة لتطور التاريخ. وقد أكد هابرماس في المراحل الأولى من الرأسمالية الليبرالية (أي في عصر ماركس) أنها كانت القوى المحركة للأسواق التنافسية التي نتج عنها هذه الأزمات وشحنت صراع الطبقات، وبالرغم من هذا، في السبعينيات، عندما كانت معدلات النمو مرتفعة والبطالة منخفضة كان يجب أن تحل الأزمة في مكان آخر. وجادل هابرماس أن درجة التواصل العالية بين المجال الاقتصادي والسياسي تضع ضغط التشريع على الجانب السياسي حيث إن المطالبة بتدخل الدولة وإعادة التوزيع يستمر في الظهور باستمرار، وبالتالي لم تعد هناك أزمات اقتصادية بل أزمات سياسية التي تدفع قوى «الرأسمالية المتأخرة». ومن وجهة نظر هابرماس تعدّ هذه كلها الأكثر تهديداً وخطورة حيث إن السياسة قد أصبحت شأناً براغماتياً إلى حد كبير، إن مخزون الانتماء التقليدي أو الديني والشرعية قد تآكلت بواسطة عامل القوة الرأسمالية، حيث لا يشعر السواد الأعظم من الجماهير بالانتماء الحقيقي إلى النظام السياسي كما أصبح بالفعل معزولاً عنها إذا لم تلب التوقعات.

وبفضل الإدراك اللاحق للحدث لا يمكننا إلا أن نشير إلى الاعتماد على فكرة «أزمة التشريع» في وقت معين وظروف معينة. فاليوم، اندفعت التحديات المختلفة إلى المقدمة، كما فقدت نظريات تطور المجتمع العامة صدقيتها. ومع هذا نجد بعد إلقاء نظرة ثانية أن هناك العديد من الجوانب في عمل هابرماس التي لا تزال وثيقة الصلة ويمكن أن توجد في حوار العولمة المعاصرة أيضاً. وقد أشار هابرماس إلى محنة عامة للمجتمعات المعقدة أي التوتر بين الإدارة ذات الكفاءة من جهة (التي تطالب بالتخصص والمعرفة ذات الخبرة.. إلخ.) والحاجة إلى التوجيه والهوية وراء الأنظمة التكنوقراطية من جهة أخرى، وبمعنى آخر لا يمكن أن يحل نتاج الشرعية بشكل كامل محل التعريف الإيجابي للمخاطَبين بالقرارات من خلال القيم التي تعرضها المؤسسات لتقوم باتخاذ هذه القرارات، وبالنظر إليها من خلال هذا المنظور توصف حركة **مناهضة العولمة** في الغرب كعرض لأزمة التشريع التي نتجت عن نقص الاستجابة من مؤسسات الحكم لمفاهيم المواطنين حول العدل والحياة الصالحة.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الديمقراطية، الدولة القومية، دولة الرفاهة.**

لقراءة إضافية: (Held, 1980).

الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment - FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار لرأس المال الإنتاجي في عمليات أجنبية، أي المال الذي يتم توجيهه في صناعة من نوع معين (غير الاستثمار في البورصات الأجنبية بشراء الأسهم في الشركات والعملات) مما ينتج عنه التحكم في الفائدة في هذه الشركات. وتعد الشركات العابرة للجنسيات المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبالتالي ترتبط أية نظرية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بنظريات الشركات العابرة للجنسيات.

وبشكل مبدئي، وفي داخل النظم الاقتصادية السائدة الكلاسيكية الجديدة، تتركز القضية الأساسية عن السبب وراء وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول. وبموجب المنافسة التامة يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأعلى تكلفة من توسع الشركات التي تعمل بالتصدير أو الترخيص. ولهذا ما هي الثمار التي تجنى من وراء الاستثمار في الخارج؟ يذهب هيمار (Hymer, 1976) إلى أن الشركات العابرة للجنسيات لا تعد متنافسة

حقيقة: حيث تضع الشركات العابرة للجنسيات في حسبانها التكاليف الأعلى للتكيف مع السوق الأجنبية لتبادلها مع المنفعة المشتقة من الموقع والآليات الإدارية العليا. وترتبط العوامل الأخرى التي تم تعريفها في النقاش بالتقانة وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية وطبيعة المنافسة المحدودة، وقد قام دوننغ الذي أصبح مؤيداً مفوهاً «للتناول التلفيقي» للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد على نطاق من الأنظمة المختلفة بطرح هذا الجدل (Dunning, 1991) لكي يوضح العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرتبط جانب آخر بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الدول النامية على الأخص. وبينما يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر المساهمة في زيادة إجمالي الناتج المحلي والاستثمار قد يزيد من الاعتماد على الاستيراد وبالتالي الدين الخاص بالاقتصاد المستقبل. ويفرق «التناول التلفيقي» بين الملكية والعوامل الخاصة بالدول لشرح التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الدول.

انظر أيضاً: الليبرالية الجديدة، المؤسسة العابرة للجنسيات.

لقراءة إضافية: (Cantwell, 1991; Dunning, 1991; Hymer, 1976; UNCTAD, 2004).

الاستجواب (Interpellation)

انظر: جهاز الدولة الأيديولوجي.

الاستشراق (Orientalism)

في كتابه الاستشراق (١٩٧٨) قام إدوارد سعيد بعرض كيفية ظهور الشرق في الأدب الغربي والأبحاث والكتابات السياسية والعامة عن حقبة الاستعمار، وقد قال إن أسلوب التفكير الغربي قد تم نشره على العديد من الدول للإشارة إلى التناقض الكبير بين الشرق والغرب. وأضاف سعيد أن الاستشراق هو اتجاه يتعرض للشرق على أنه أدنى من أوروبا وهو بذلك بحاجة إلى أن يقوم الأوروبيون الذين يحتلون المكانة الأعلى بتطوير الشرق. وقام بوصف مجموعة من العناصر المتشابكة للاستشراق.

أولاً: الاستشراق الأكاديمي: هو المعرفة التي قدمها مجموعة من

الدارسين وخبراء حكوميون الذين يدرسون الشرق. ويصر «سعيد» على أن المعرفة لا يمكن أن تنفصل عن العلاقات القوية الناتجة عنها، ومن ثم فإن معرفة الشرق تصب في علاقات القوة الضخمة.

ثانياً: الصورة المتخيلة عن الشرق: هي الصورة العامة للشرق، فأي توجه ثقافي يفترض وجود تمييز كبير وهرمي بين الشرق والغرب هو مستشرق، ولعل هذا التمييز ما بين الذات والآخر قد مكن الأوروبيين من عمل مؤسسات مشتركة لوصف الشرق على أنه أدنى والحكم عليه والسيطرة عليه، وهذا هو الاستشراق المؤسسي، حيث قام الأوروبيون بتوظيف **الإمبريالية والاستعمار** لفرض السيطرة على الشرق.

وتوضح دراسة حديثة أن الاستشراق ما زال مسيطراً على عالمنا ظاهرياً في مرحلة ما بعد الاستعمار، مقدماً حالة من عدم المساواة في العلاقة فيما بين الشرق والغرب، وبعد ذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود والمحاولات لإنهاء الاستشراق.

انظر أيضاً: **التمركز العرقي، حقوق الإنسان، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Butz, 1995; Young, 1990).

الاستعانة بمصادر خارجية (Offshoring)

إن الاستعانة بالمصادر الخارجية هي نقل العمليات التجارية إلى الخارج إما عن طريق البحث عن مصادر خارجية أو فرض سيطرة على الداخل، ففي الوقت الذي حدث فيه ازدياد المصادر الخارجية للإنتاج مع **تحرير التجارة** فإن توفير الخدمة إلى مناطق خارجية يُعتبر من الإجراءات الحديثة. وقد تم تطبيق هذا المصطلح على إعادة تشكيل وظائف خدمة المستهلك ووظائف تقانة المعلومات. ويؤكد التقرير أن ستكون هناك خسارة تقدر بخمسة ملايين وظيفة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحلول عام ٢٠١٥.

لقد أدى التقدم في الوسائل التقانية بحلول عام ٢٠٠٠ إلى دمج العمليات التجارية المتفرقة على المستوى العالمي. وبشكل فعال، فإن وظائف مركز الاتصال والمكتب الخلفي يمكن القيام بها أينما توافرت وسائل الاتصال والعمالة المؤهلة. وانطلاقاً من مبدأ المنافسة فإن الشركات تسعى

إلى إعادة تنظيم العمل فيها لتوريد العمالة للدول الأخرى مثال الهند حيث تنخفض تكلفة العمالة لديها (حقوق عمالة أدنى).

ومبدئياً فإن الخدمات المالية بما في ذلك القطاع العام فإنه بحلول سنة ٢٠٠٥ كانت هناك أمثلة للاستعانة بالمصادر الخارجية في مجال الاقتصاد، ويرجع النمو المبكر لشركات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاستغلالها السيطرة العالمية للغة الإنكليزية، ومن ثم فإن ضغط السوق ينظر إلى الاقتصاديات الأوروبية على أنها تابعة.

لقد دارت المناقشات لوضع مجموعة من الأولويات المتضاربة. فبالنسبة إلى المؤيدين تمثّل الاستعانة بالمصادر الخارجية الحد الأمثل. فالادخار في نشاطٍ ما يعني الاستثمار في وظائف أكثر استمرارية في مكان آخر، وبالنسبة إلى النقّاد فإن التحرك غير المنتظم قد يعني «سباقاً إلى الأسفل» وقد لطفت استجابات اتحاد التجارة من خلال التماسك العالمي. ومن المحتمل أن تشجع المنافسات في الاقتصاديات المنخفضة التكلفة سوف تشجع على إعادة التقييم.

انظر أيضاً: **الرقميون الرحّل، اللغة الإنكليزية العالمية، الإنترنت.**

لقراءة إضافية: (UNCTAD, 2004).

استعمار الكوكاكولا (Coca-Colonization)

يشير استعمار الكوكاكولا إلى شكل من أشكال الإمبريالية الثقافية من النوع الاقتصادي تحديداً وكذلك الأمريكي. ويستمد المصطلح من واغنليتنر (Wagnleitner, 1994) الذي أكد أن ثقافة المستهلك المصدرة من الولايات المتحدة ليست في الحقيقة ثقافة أمريكية كما يتم تجريبها هناك، ولكنها انتقال الحلم الأمريكي إلى الأسواق.

انظر أيضاً: **الأمركة، التجانس.**

الاستعمار (الكولونيالية) (Colonialism)

يشير الاستعمار (الكولونيالية) في معناه العادي إلى الفترة التي تبدأ من حوالى عام ١٥٠٠ عندما وسعت الأمم الغربية إمبراطورياتها عبر العالم، فقد

تم احتلال الأراضي الإقليمية الأجنبية واستغلالها اقتصادياً في الغالب وإخضاعها للحكم السياسي للأمم الإمبراطورية، ونفذ هذا الاستعمار بعدة طرق، من الاستعمار التجاري إلى ادعاء ملكية الأراضي.

ويوجد مصطلح الاستعمار (الكولونيالية) بطريقتين أساسيتين في دراسات العولمة، **أولاهما** كمرادف للإمبريالية سواء كانت ثقافية أم لغوية أم اقتصادية وتشمل دولة أو دول غربية أو شركة بصفة المستعمِر ويمكن التعبير عن هذا بصيغ مختلفة مثل الأمركة واستعمار الكوكاكولا، والثانية كما يأتي في سياق ما بعد الاستعمار (الكولونيالية) التي شأنها شأن الاستعمار (الكولونيالية)، تعد مجالاً للدراسة بذاتها. ويُشير ما بعد الاستعمار (الكولونيالية) إلى فترة من الزمن (أي منذ انسحبت القوى المستعمِرة) وكذلك فهو منهج لوصف التغيرات أثناء ومنذ تلك الحقبة، وقد تشمل هذه التغيرات البنية السياسية، لا سيما في ما يتعلق بالاستقلال وتطبيق الديمقراطية، والسياسات الخاصة باللغة والثقافة والرفاهية الاجتماعية وكيفية خلق الهوية أو استعادتها.

وقد يُشير الاستعمار (الكولونيالية) إلى عملية الاستعمار ذاتها، وفترة هذا الاستعمار أو الآثار التي ترتبت عليه، ويعد فهم العملية الأساسية من الاستعمار من الضرورة بمكان لفهم كيف يختلف العالم اليوم عما كان عليه في الماضي. كما يمكن على سبيل المثال، تأكيد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة ولكنها مجرد شكل جديد من أشكال الاستعمار، ويعد ضرباً من ضروب المستحيل تغطية جميع أوجه الاستعمار (الكولونيالية) هنا بشكل كاف لأنها تعد مجالاً للدراسة قائم بذاته (انظر القراءة الإضافية).

ويستخدم مصطلح ما بعد الاستعمار (الكولونيالية) أيضاً ليشير إلى لون من ألوان الأدب وخصوصاً هذا الذي نشأ في مستعمرات سابقة، وكذلك الاستراتيجيات النصية التفسيرية التي تم تطويرها لشرح مثل هذه النصوص ومناقشتها.

انظر أيضاً: نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، التجانس، التابع، نظرية الأنظمة العالمية.

لقراءة إضافية: (Bhabha, 1994; Césaire, 1972; Dirlik, 1998; Johnson, 2004; Memmi, 1965).

استقطاب الدخل (Income Polarization)

يرتبط استقطاب الدخل بالتباين المتصاعد بين مجموعات الناس بالنسبة إلى الدخل، ونتج هذا التفاوت في الدخل عن واحد من أبرز ملامح السوق العالمية في عصر العولمة وهو الانقسام المتزايد بين ذوي المهارات العالية والأجور المرتفعة ومنعدمي المهارة والأجور المنخفضة. فنحن نجد هذا الانقسام داخل سوق العمل في البلدان المتقدمة وبين سوق العمل في الشمال والجنوب، وغالباً ما تتصل على الجانب القومي بظهور السياسات الليبرالية الجديدة التي تؤكد حرية السوق وتخفيض التحكم في الأجور، مما كان له أثر في دفع الأجور المرتفعة لأعلى وأعلى وتقليل مستوى الدخل المنخفض. وبداخل أسواق العمل القومية في دول مثل أستراليا وكندا تحدث تحولات خطيرة في الطريقة التي يعمل بها الناس، ويتم وصف هذه التغيرات بلغة التحرك صوب مرونة أكبر، ومع ذلك يقصد بالمرونة العديد من الأشياء بالنسبة إلى الأجزاء المختلفة من قوة العمل، ففي قمة النهاية يتوقع أن يستمر العمال ذوو الأجور المرتفعة في ترقية مهاراتهم وأوراق اعتمادهم في مجالات عدة ليصبحوا بذلك «مقاولين» في أعمالهم من خلال الانتقال من شركة إلى أخرى والعمل لساعات طويلة. ومن جهة أخرى تعني المرونة بالنسبة إلى العمال قليلي المهارة العمل لدوام جزئي أو الحصول على أعمال مؤقتة وساعات عمل غير متوقعة والحد الأدنى من التأمين الوظيفي ومنافع قليلة. ولا تتشابه الانقسامات داخل السوق العالمية بالانقسامات التي وجدناها في السوق القومية، حيث تستبر[٩] الدول الأغنى في تقديم خدمات أعلى قيمة مثل الإدارة والخدمات القانونية والمالية والمحاسبة والتصميم والإعلان، ولقد اتجهت الشركات خارجاً إلى الدول الأقل تقدماً مثل دول جنوب شرق آسيا من الإنتاج الرخيص للبضائع الاستهلاكية مثل أحذية الرياضة وأقراص الحاسوب وقطع غيار السيارات. وغالباً ما يتم تصنيع السلع وتجميعها في سلسلة من الدول بغرض تخفيض التكاليف، وهي العملية التي أدت إلى ظهور التعبير «خط التجميع العالمي». وتقوم الدول الأقل تقدماً التي تتطلع إلى الاستثمار الأجنبي بإعداد مناطق خاصة (**منطقة تجهيز الصادرات** أو المناطق الاقتصادية الخاصة) حيث لا تخضع السلع الخاصة بالتصدير إلى أية تعريفات جمركية ولكن توجد ضرائب قليلة وظروف عمل ذات رفاهية ومعايير بيئية، كما يرتبط استقطاب الدخل بـ «**اقتصاد المعرفة**»: حيث يؤدي استقطاب

المهارات المتزايدة إلى حصر اجتماعي متزايد وفجوة تتسع هوتها بالنسبة إلى الدخل، كما يخلق الاقتصاد الذي توجهه المعرفة وظائف أقل تتطلب مهارة أعلى والتي تتجه لتعزيز استقطاب الدخل، ويتجه مفهوم استقطاب الدخل إلى التركيز على موازنة الهوة بين دخول الأفراد. وتظهر هنا مشكلة وهي أن معظم الأشخاص لا يعيشون بمفردهم. وتتصل حدود دراسات استقطاب الدخل بمفهوم عمل الأغنياء وعمل الفقراء.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، الاستثمار الأجنبي المباشر، سوق العمل العالمية، مجتمع المعرفة، غنى العمل/ فقر العمل.**

لقراءة إضافية: (Pusey, 2003).

الاستقلال الثقافي (Cultural Autonomy)

كما للدول القومية سيادة، قد تسعى الثقافات أيضاً لأن تُعرّف وتتطور بأساليبها الخاصة بها من دون أية ضغوطات أو تأثيرات أو قيود (التبعية) خارجية لا داعي لها وأن تكتسب بعض السيادة على المجالات البارزة. وللقيام بهذا يجب إدراك أن للثقافة فعالية ولكن يعد هذا عسيراً لأن ـ كما يوضح توملنسون ـ الثقافة ليست أشياء ولكنها ممارسات (Tomlinson, 2001). ويمتد الاستقلال الثقافي كذلك إلى الدول القومية التي تسعى إلى التمسك بثقافتها في وجه استعمار الثقافات الأخرى. ومع ذلك نهتم هنا بالأفعال وليس نتائجها (Tomlinson, 2001: 97). وينظر سميث (Smith, 1981: 16) إلى الموقف نظرة كلية حيث كتب: «يتضمن الاستقلال الثقافي تحكّماً كلّياً من قبل ممثلي المجتمع العرقي حول جميع مناحي الحياة الثقافية، والتعليم على الأخص، والصحافة ووسائل الإعلام واللقاءات». ويشير توملنسون إلى المسائل الأكثر أهمية مثل من يحتمل أن يكون هؤلاء الممثلون، وما إذا كانت هذه المؤسسات ثقافية أم معالم ثقافية وكيف يمكننا تحديد ما إذا كانت الثقافات تتطور مع التبعية.

لاحظ أن الاستقلال الثقافي يختلف تماماً عن **التجزيء الثقافي**.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية، التجانس.**

لقراءة إضافية: (Ghai, 2002).

استقلالية (الثقافة) ((Autonomization (of Culture))

يصف فيذرستون (Featherstone)، الذي يستوحي خطاه من فيبر، الاستقلال المتغير بالنسبة إلى المحيط الثقافي أي «مدى كون وإمكانية استقلال المعرفة وألوان الإعلام الرمزية الأخرى» (Featherstone, 1995: 15) عن السوق والمجالات الاقتصادية والاستهلاكية. ويقترح فيذرستون أننا بحاجة إلى فهم العلاقة المتغيرة «بين هذه القطاعات التي تهدف إلى الحصول على استقلالية أكبر (الثقافة العليا) والقطاعات التي ترتبط مباشرة بالإنتاج من أجل الأسواق الأكثر شعبية والسلع الثقافية (الثقافة الاستهلاكية)» (Featherstone, 1995: 32). وكما يوضح فيذرستون، فإن الثقافة هي سلسلة متصلة ولا تقتصر السلع الثقافية على الفن فقط ولكنها تمتد لتشمل الأنشطة الترويحية والإنتاج الإنساني (مثل الذهاب إلى المسرح وشراء الكتب)، وبينما يحتمل أن يرغب بعض الذين يعدون أنفسهم فنانين في المطالبة بالاستقلال أي الاستقلال عن الأجواء الاقتصادية أو عدم الاكتراث بها، فهذا يحتمل حدوثه في أزمنة وأماكن معينة فقط، حيث إن للفنان نفسه احتياجات، على الأقل موافاة احتياجات البقاء الإنساني.

فقد أصبح العمل الفني في السنوات الأخيرة استثماراً بالنسبة إلى البعض، كما إنه خبرة جمالية، وهذا ما أشارت إليه المعلومات حول الاستثمار التي تم جمعها وإتاحتها من خلال مزاد كبير، وبافتراض إضفاء الطابع التجاري على الفن، فإن لم تستقل الثقافة العليا عن المجال الاقتصادي والمشهد الأفضل للشهرة والشخصية وبالتأكيد المواد الإعلامية (مثل البطاقات والملصقات والمواد المطبوعة الأخرى) فإنها على الأقل ستتقاطع معه.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، السلع المحصورة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، رأس المال الرمزي.**

لقراءة إضافية: (Albrow, 1996; Douglas and Isherwood, 1979).

استقلالية (المؤسسات) ((Autonomization (of an Institution))

اشتق المصطلح من عمل كاستوريادس الذي يصف المؤسسة المستقلة على أنها المؤسسة التي لها شخصيتها ومنطقها الخاصان بها أي في استمرارها وآثارها وتتفوق في أداء مهامها وإحراز غاياتها وأسباب وجودها» (Castoriadis, 1997: 110)

ويشير هابرماس (Habermas, 1987 b) إلى ذات العملية على أنها «فصل للنظام عن العالم المعيشي». وتعد الاستقلالية عملية ينتج عنها أن المال والقوة هما المبادئ الإرشادية الوحيدة، وليس التدخل المفتوح، ويرى آخرون أن الاستقلالية تترادف مع خصخصة الشركات التي تخول الجهات العامة حرية التصرف مثل الشركات. وبالتالي عندما يتم تطبيق الاستقلالية على القطاع العام فهذا يعني التقدم نحو الإحلال الداخلي والخارجي. وتعد الخصخصة الشكل الأكثر تطرفاً بالرغم من تزايد انتشارها.

انظر أيضاً: **الماكدونالدية، الاستعانة بمصادر خارجية.**

أسلوب الحياة (Lifestyle)

يصف أسلوب الحياة لوناً جديداً من التنظيم الاجتماعي قائماً على نظرية التسويق التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين. كما يصور مصطلح أسلوب الحياة نوعية من الأشخاص تتسم بسلوكيات وممارسات استهلاكية وآراء واتجاهات محددة، وتربط أبحاث السوق بين هذه الأشياء لتستطيع بذلك أن تضع علامات تجارية مناسبة على منتجاتها. وقد نفرق بين أسلوب الحياة الفردي والاجتماعي، ويوحي «الأسلوب الفردي» أننا نتصرف بصفتنا أفراداً، كما يوحي «الأسلوب الاجتماعي» أننا نتصرف بما تمليه علينا عضويتنا في الفرق الاجتماعية مثل الجنس والطبقة الاجتماعية. ففي أسلوب الحياة نختار أسلوبنا الخاص في ما يتعلق باستخدام المنتجات والآراء التي حزمها لنا خبراء التسويق. ولهذا تنتج البيرة أو الصحف، مثلاً، لتدل على مجموعة معينة من الاتجاهات وسلسلة محددة من الخصائص السلوكية. وقد صرح شاني (Chaney, 1996) أن أسلوب الحياة يعد ظاهرة مرئية في الأساس حيث يتعلم الناس أن يكشفوا عن شخصية الفرد من خلال الأنماط الظاهرة من الاستهلاك مثل شرب نوع معين من الجعة وحمل صحيفة بعينها. وتقوم شركات الإعلان العالمية الآن بنشر تقنيات تسويق أسلوب الحياة في أنحاء المعمورة.

انظر أيضاً: **حديث الاختيار، النزعة الاستهلاكية، رأس المال الثقافي، وسائط الإعلام العالمية، جيوب أسلوب الحياة، المحلية، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Chaney, 1996; Machin and Van Leeuwen, 2005).

الإصلاح (السياسي) ((Reform (Political))

يشار بالإصلاح السياسي إلى الإجراءات والاستراتيجيات التي تغير الأنظمة السياسية. ففي الدراسات المتعلقة بالعولمة، يشار إلى الإصلاح السياسي بأنه عملية الإصلاح الواسعة للإدارة العامة (الطريقة التي تدير بها الحكومات الخدمات التي تقدمها) المشار إليها أولاً بأنها **إدارة عامة جديدة** (NPM) عند لويس غن (Louis Gunn) وكريستوفر هود (Christopher Hood) في منتصف فترة الثمانينيات. فقد سعت تلك الأنواع من الإصلاح إلى أن تحل محل عمليات السلطة التقليدية المدفوعة على أساس الحكم مع التكتيكات المدفوعة بالتنافس المستندة إلى السوق.

في بعض الأحيان يُشار إليها على أنها حركة الإصلاح العالمية، بسبب عدد الأمم التي اتخذت من جدول أعمال الإصلاح في وقت قصير جداً وبسبب تشابه استراتيجياتهم الأساسية، لذلك نجد أن الإدارة العامة الجديدة (NPM) تتميز بستّ خصائص أساسية وهي: زيادة الإنتاجية؛ استخدام آليات السوق لتغيير سلوك مديري البرنامج؛ التحول إلى التوجه نحو الخدمات عن طريق رؤية المواطنين على أنهم «عملاء»؛ لا مركزية البرامج الحكومية إلى المستويات الأدنى؛ وفصل وظيفة السياسة (دور الحكومة كمشترٍ للخدمات) من وظيفة سياسة التسليم (دورها في توفير الخدمات). وأخيراً، فهناك الروح المتزايدة نحو المحاسبة: تحاول الحكومات تبديل أنظمة المحاسبة المبنية على الحكم من أعلى المستويات إلى أدناها بأنظمة تعتمد على نتائج تأتي من الأسفل إلى القمة، وتسعى إلى التركيز على نتائج استنتاجات بدلاً من عمليات وهياكل. فحركة الإصلاح الإداري مبنية على فكرة تقول بأنه الحكم الجيد في العصر العولمي، وتصنيف المهام، والأدوار والقدرات والعلاقات، هي شرط ضروري (وإن كان غير كاف) للازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. فالمفهوم مناسب لحوار العولمة لأن الحكومات استخدمت الإصلاح الإداري العام لتعيد صياغة دور الدولة وعلاقتها مع المواطنين وتلك التغيرات يمكن رؤيتها كجزء لا يتجزأ من التغيرات الاجتماعية العميقة المرتبطة بالعولمة وبالنهضة المصاحبة **لليبرالية الجديدة**.

انظر أيضاً: **التحرر الاقتصادي، جداول الأعمال السياسية، دورة السياسة، تقييم السياسة، برامج السياسة، الخصخصة.**

لقراءة إضافية: (Common, 1998; Pollitt and Bouckaert, 2004).

الأصلية «العودة إلى ثقافة الشعوب الأصلية» (Indigenization)

يمكن الحصول على ثلاثة معانٍ على الأقل متباعدة إلى حد ما لهذا المصطلح في كتابات العلماء والكتابات الأكثر شعبية، وتشترك كلمة «الأصلي Indigenous» لتشير إلى الشعوب الأصلية في المعنيين الأولين، وتدل على استخدام عرقي ثقافي، ويؤكد الثالث على «العنصر المحلي» ويعد وصفاً مكانياً.

أولاً: يستخدم المصطلح في دراسات الشعوب الأصلية ليصف العملية التي من خلالها شرعت الشعوب الأصلية في إصلاح ثقافتها ووضعها، أي هذه الجماعات التي كانت تشكل سكان أراضي «العالم الجديد» الأصليين والتي قام الاستعماريون الأوروبيون باجتياحها فقد بدأوا الآن في إعادة لمّ شملهم والتأكيد على حقوقهم وهويتهم، وبالتالي يستخدم هذا المصطلح في وصف أنشطة إصلاح معينة مثل وضع مناهج مدرسية مبنية على علوم وقيم الشعوب الأصلية.

وينبثق معنى آخر في الدراسات الثقافية ومواضع أخرى ليصف العمليات التي بدأ بها المتحدرون من سلالة المستوطنين ليعرفوا أنفسهم من خلال الأراضي الإقليمية التي يطلقون عليها الآن «الوطن» والتي يقطنها السكان الأصليون. ويقدم هذا في الأغلب على أنه حل لعقدة الذنب أو الاغتراب الذي تشعر به المجتمعات المستوطِنة حيث إنها طردت السكان الأصليين. فعلى سبيل المثال تتضمن الأصلية في عملية المصالحة الأسترالية أن المستوطنين قد توصلوا إلى فهم أفضل للتاريخ كما إن لديهم علاقاتهم بالطبيعة والبيئة تعد أكثر حميمية حيث إنهم وصلوا إلى درجة الانتماء، ويرى بعض السكان الأصليين أن هذه الأفعال تعد استيلاء على حقوقهم ونوعاً آخر من الجور.

ويكثر تردد المعنى الأخير في أدبيات العلوم الاقتصادية والسياسية لتصف عملية تشبه الاستيعاض عن الاستيراد إلى حد كبير، أي أن الصناعات أو الدول، وخاصة في الدول النامية، تسعى إلى إنهاء اعتمادها على مصادر السلع والخدمات الخارجية من خلال تعريف وترقية الأعمال المحلية والممولين المحليين.

انظر أيضاً: **حقوق الإنسان، سياسة تأكيد الهوية، ثقافة الشعوب الأصلية، الدولة القومية.**

لقراءة إضافية: (Greer, 2004).

الأصولية (Fundamentalism)

بينما يتضمن مصطلح الأصولية أصداء سلبية ويرجع هذا إلى ارتباطه ببعض الجماعات «الإرهابية» المختلفة قد يقصد بالأصولية أي شيء من خلال التفسير الحرفي للنصوص المقدسة (عادة) وكذلك لتوضيح التقاليد والمكان المميز لشكل معين من أشكال المعرفة (أي أنها، ولاشيء غيرها، صحيحة)، وبينما تستخدم الأصولية كمرادف لـ «التشدد في العقيدة وتصلب الرأي» والتقاليد فهي تعد علامة يمكن تطبيقها على أي من مناهج التفكير، ومع ذلك يميل إلى أن يستخدم كمصطلح ازدرائي.

ويشير روبنز إلى أن التحول إلى الأصولية في سياق العولمة لا يعد مستغرباً في عالم ما بعد الحداثة ذي الحداثة القابلة للتأمل حيث نعيش، وقد تنتج تغيرات العولمة عن تحول «أو رجوع إلى ولاءات تقليدية وأكثر أصولية» (Robins, 2003: 244). ولا يستلزم أن تكون هذه التغيرات دينية ولكنها قد تكون «قومية أو إقليمية أو عرقية» (Robins, 2003: 244). ويشير غيدنز أيضاً إلى أن ظهور الأصولية لا يُعد غامضاً (Giddens, 1994a: 100) حيث إنها ليست أقل ولا أكثر من «التقاليد بمعناها التقليدي» بالرغم من أنه قد كثر حوله الجدل عن ذي قبل» (Giddens, 1994a: 100) ورغم ذلك قد يمكن تفسير بناء هذه الهوية وهذا المجتمع لا سيما في مواجهة هذا الاضطراب، ويرى غيدنز الأصولية كما لو أنها في حوار حقيقي مع الحداثة (Giddens, 1994a: 190).

ويطرح ظهور الأصولية حاجة إلى تعريف المشاكل والاستجابة لها أكثر من تعريف الأعداء وهزيمتهم. وكما يشير روبنز، «ما ندركه حقاً هو التطلع إلى خلق مساحة داخل الثقافة العالمية» (Robins, 2003: 244)، لا سيما في المواقع التي يزعم أنه متوفر فيها التسامح والتعددية الثقافية والطابع العالمي وفي الحقيقة ليست كذلك، وقليلاً ما تحتفي أو تتكيف اللامكانية التي تعد نمطية من المواقع العالمية مع الاختلاف، وبينما يعتقد أن الهوية مرنة وتأملية وقابلة للتحول يمكن التعبير عن بعض الهويات أكثر من غيرها، ويحث غيدنز على «الحاجة إلى أن يستمع إلى الأصوليين أولئك الذين لا يقنعونهم» (Giddens, 1994a: 190).

انظر أيضاً: صدام الحضارات، القومية، الجغرافيا اللامكانية.

لقراءة إضافية: (Almond, Appleby, and Sivan, 2003; Juergensmeyer, 2003; Marty and Appleby, 1995; Robins, 1997; Ali, 2003).

إضفاء الطابع التجاري (Commodification)

يشير هذا المفهوم إلى العملية التي يتم بها تحويل المنتجات والخدمات وأي شكل من أشكال النشاط الإنساني إلى سلع. وحالما تتحول إلى بضائع فهذا بالتالي يتطلب قيمة للتبادل (كمضاد لقيمة الاستخدام بالنسبة إلى المنتج) وهكذا يمكن بيعه في السوق بغرض الربح. وبينما لم يستخدم ماركس المصطلح بنفسه فقد رأى أن العملية التي عبر عنها مصطلح «إضفاء الطابع التجاري» كمكون رئيسي للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية والعنصر الضروري الذي تتطور من خلاله الرأسمالية.

ويقال إن العولمة في الحقبة المعاصرة قد شهدت عملية إضفاء الطابع التجاري حيث امتد منطق السوق ليغمر المزيد من حقول الحياة. فعلى سبيل المثال، شهدت الأعوام الأخيرة خصخصة متزايدة للخدمات التي كانت تقدمها الوكالات الحكومية في السابق مثل التعليم والرعاية الصحية والمواصلات العامة. وبينما كان العديد من هذه الخدمات يتم دعمها من عوائد الضرائب وتقديمها للشعب مجاناً، تمتلك الآن الشركات الخاصة عدداً متزايداً منها والتي يدفع أفراد الشعب أموالاً للحصول على هذه الخدمات.

كما لوحظ استخدام مصطلح «إضفاء الطابع التجاري» في ما يتعلق بالمعلومات والمعرفة كما شهدت الأعوام الأخيرة تزايد ما يشار إليه باقتصاد المعرفة، بالرغم من أن الأشياء مثل براءة الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الملكية الفكرية والتحكم في المعلومات والمعرفة يتم وضعها الآن في أيدي عدد يقل تدريجياً من الشركات المتعددة الجنسيات. ويؤكد العديد من المتخوفين من آثار هذه العملية أن هذا سوف يعيق التقدم الفكري وسيؤدي إلى استخدام مثل هذه المعلومات ونتائج الأبحاث العلمية كذلك لخدمة الأغراض التجارية وليس المصالح الإنسانية والاجتماعية. ويصدق هذا في حقل التكنولوجيا الحيوية «تقنية استخدام العمليات الحيوية في الصناعة» على الأخص، كما إن هناك مخاوف كبيرة حول إمكانية أن يؤدي إضفاء الطابع التجاري على براءات الاختراع الخاصة بالمواد البيوتكنولوجية مثل البذور والمعلومات حول الجينات الإنسانية (مثل DNA) إلى الاتجار بجسد الإنسان بل والحياة ذاتها. وقد أشارت الناشطة الأكاديمية والبيئية فاندانا شيفا (Shiva, 1997) إلى أن منح براءات الاختراع وملكية المعلومات الجينية يعد قرصنة حيوية

ويفترض أن هذه المعلومات والمعرفة التراث العام الذي يخص الإنسانية كلها وبالتالي يعتقد أن تملك هذه الموارد الطبيعية والجماعية بغرض الربح الخاص والكسب شكل من أشكال السرقة من البشرية بأجمعها.

كما يتضح الاتجار بجسم الإنسان أيضاً ـ في السوق التي يزداد حجمها بشكل كبير ـ من خلال نسبة ضخمة من المواد البيولوجية الإنسانية ومنها الأعضاء البشرية والدم والمني والبويضات وحتى الأطفال من خلال ترتيبات الأسر البديلة. وقد أثار هذا جدلاً واسعاً حول أخلاقيات التعامل مع مثل هذه الأشياء والعلاقات التي تنظمها حيث إن معظم هذه السلع التي يتاجر بها والكثير من عمليات التجارة بهذه الأشياء يرتبط بأشخاص من الدول الفقيرة يبيعون أعضاءهم لمواطني الدول الغنية.

ويقال إن عملية إضفاء الطابع التجاري قد امتدت أذرعها إلى الثقافة أيضاً ولا يمكن أن يتضح هذا في مجال خير مما يتضح به في مجال السياحة. ففي المجال الأنثروبولوجي كان هناك الكثير من المناقشات حول آثار السياحة على الثقافات المختلفة حول العالم، فقد قيل إن السياحة قد نتجت عن تقليل شأن التراث الثقافي وضياع أصالة الطقوس الثقافية، كما أعيد تركيب التقاليد لاستهلاك السائحين. وقد انتقد عدد من العلماء هذا المنظور مؤكدين أن هذا يكمن في عدد من الافتراضات الجدلية. فعلى سبيل المثال، هي تصور الثقافات الأخرى وكأنها تعيش في مساحات منغلقة من النقاء الثقافي حيثما تتم حمايتها من تلوث التأثيرات الخارجية. وعلاوة على ذلك، أكد النقاد أن فكرة الاتجار بالثقافة من خلال السياحة نتجت عن ضياع ما هو «حقيقي وأصيل» قد بنيت على الانقسام المبالغ في تبسيطه بين ما لا يعد سلعاً في الأساس، وبالتالي فأصيل، وبالتالي حقيقي، فقد تكونت الثقافات من تبادلات «عميقة» و«محملة بالمعاني» والمحاكاة التي تم تحويلها إلى سلع والتي تتكون من ما يعد أكثر من «ضحل» والتبادلات التي لا مغزى لها إلى حد كبير.

انظر أيضاً: الرأسمالية، النزعة الاستهلاكية، السياحة الثقافية، **رأس المال البشري، مجتمع المعرفة، جيوب أسلوب الحياة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الخصخصة.**

لقراءة إضافية: (Appadurai, 1986; Frow, 1997).

إضفاء الطابع التمويلي (Financialization)

يرمز إلى تحول القوة من رأس مال التصنيع إلى رأس المال التمويلي والذي حدث في سبعينيات القرن العشرين، وترتبط تاريخياً بانهيار التنظيمات المالية في ما بعد الحرب (مثل نظام بريتون وودز لمعدلات الصرف الثابتة)، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أسست قاعدة إضفاء الطابع التمويلي من خلال إلغاء القوانين حول المال الاعتمادي الاعتباري وتحرير معدلات الصرف التي بدورها تدعم معدلات الفائدة العالية التي أدت إلى عجز عام متزايد في الثمانينيات وكذلك إلى التقلب العام في الأسواق المالية العالمية وأزماتها المتكررة (مثل المكسيك ١٩٩٤، شرق آسيا ١٩٩٧، روسيا ١٩٩٨، البرازيل ١٩٩٨، الأرجنتين ٢٠٠١)،

كما تأثر إضفاء الطابع التمويلي بالتغيرات في الحكم (أي كيفية عمل الشركات وتنظيمها)، بينما شكلت استراتيجيات الشركات بشكل حاسم، وقد أدى ظهور الآلات المالية المتميزة (المال الاعتباري ـ الأداة المالية المشتقة ـ دور البورصة) إلى إعادة توجيه استراتيجية الشركات إلى قيمة حامل السهم، وقد تأثرت المنافسة بشكل كبير بمتطلبات أسواق رأس المال العالمية، وقد تم إعداد استراتيجية الشركات تجاه متطلبات الأرباح العالية قصيرة المدى لحاملي الأسهم وهكذا شكلت انقطاعاً كبيراً بفوائد أصحاب المصلحة المعنيين التقليدية من جهة النمو طويل المدى بموجب المنافسة بسوق الإنتاج. وينتج عن هذا التحول ضغوط مستمرة لتقليص حجم العمالة من أجل تخفيض تكاليف العمل وكذلك التركيز في أسواق المنتجات من خلال الدمج والشراء.

ومن بين الاقتراحات الهامة تحديد تقلب الأسواق المالية العالمية (التحول اليومي للبورصة الأجنبية يقدر بـ١,٥٠٠ مليار دولار حالياً) بواسطة ما يطلق عليه ضريبة توبن وتفرض على المعاملات التجارية التي تؤثر بشكل رئيسي على المضاربات قصيرة المدى.

انظر أيضاً: **الحكم العالمي، التحرر، ما بعد الفوردية.**

لقراءة إضافية: (Dumenil and Levy, 2001; Froud [et al.], 2002; Helleiner, 1995).

إضفاء طابع النقود (Monetarization)

يشير هذا المصطلح باختصار إلى فهم الشيء من وجهة نظر مالية، ويعد إضفاء طابع النقود هو قياس شيء بواسطة الوحدة النقدية ويتماشى هذا المصطلح مع **إضفاء الطابع التجاري للسلع**. وعلى ذلك يمكن أن يكون هناك تقدير نقدي للعمل، أي العمل الذي يتم تحديده بحسب كمية المال التي تقدم له. وبالمثل قد يكون الدمار البيني خاضعاً للتقدير النقدي، وهذه التصورات ليست نظرية فحسب بل قد تؤثر على البنيات الثقافية والاجتماعية بأساليب غير متوقعة.

انظر أيضاً: **الرأسمالية، القيمة التبادلية، سوق العمل العالمية، ماركس/ الماركسية.**

لقراءة إضافية: (Carruthers and Espeland 1998; Michaud, 1997; Reck, 1993).

إضفاء القيمة التجارية (Decommoditization)

يشير هذا المصطلح إلى تغيير أي منتج بأسلوب يهدف إلى إبقاء المنافسة في أوجها بإضافة مميزات أخرى، ويحدث هذا عادة بواسطة تطبيق علوم وإجراءات جديدة ومعقدة. وفي هذا المعنى تشبه هذه العملية التسويق المتخصص «الموجّه إلى فئات معينة»، ويستخدم المصطلح بشكل عام في ما يتعلق ببرامج الحاسوب، والمنتجات الزراعية والمنتجات الأولية الأخرى. ففي ما يتعلق بالسوفت وير، على سبيل المثال، تشمل هذه العملية إضفاء سمات مفيدة بشكل متزايد للبرامج التي لم يقدمها أو لم يستطع المتنافسون تقديمها.

وينبغي عدم الخلط بين إضفاء القيمة من أجل الربح التجاري مع إضفاء الطابع التجاري.

لقراءة إضافية: (Appadurai, 1986; Kaplinsky and Fitter, 2004).

إعادة الإلحاق (Re-embedding)

يتعلق كل من الانفصال وإعادة الإلحاق بالطريقة التي يتم بها رفع الممارسات الرأسمالية والثقافية والمنتجات (فصلها) من سياق واحد ويتم تبديلها في سياق آخر (إعادة التكامل). وترجع الأهمية هنا إلى أن تلك

المصطلحات تسعى إلى وصف التغيرات التي تحدث في الفراغ والزمن اللذين يحددان خصائص العولمة. والمصطلحان مرتبطان بصورة شائعة بما كتب غيدنز الذي قال: «إن الصورة التي تستحضرها عملية الانفصال أفضل في القدرة على انتزاع الاتزانات التحولية للزمن وللفراغ اللذين لهما أهمية أولية للتغير الاجتماعي بشكل عام ولطبيعة الحداثة بشكل خاص» (Giddens, 1990: 22). بالإضافة إلى ذلك، في ما يتعلق بفكر ما بعد الحداثة النمطي (لا يتحمل ما يطالب به غيدنز بأننا نعيش في فترة الحداثة) فمفهوم الأصول والأصالة قد تم طرحهما في سؤال يتعلق بتلك العمليات المتعلقة بعملية الإلحاق.

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه)، الضغط الزماني ـ المكاني.**

إعادة التحديد المحلي (Re-localization)

انظر: **حركة إعادة الإحياء.**

الإعفاء من الديون (Debt Relief)

يشير الإعفاء من الديون في سياق العولمة إلى الإجرءات التي يتم اتخاذها لتخفيف عبء رد القروض إلى البنوك، أو الدول الأخرى أو المؤسسات المالية (مثل **البنك الدولي**) على الدول التي تكافح اقتصادياً. ولقد ظل هذا حديثاً طال مداه بالنسبة إلى المعسكرين في منطقة التنمية، وقد تم توجيه حملة «ليكن الفقر تاريخاً» بشكل أساسي لتخفيف هذه الديون.

انظر أيضاً: **صندوق النقد الدولي.**

لقراءة إضافية: (Boote and Thugge, 1997; Payer, 1991; Woodward, 1998).

الأعمال الخدماتية (Service Work)

تشتمل الأعمال الخدماتية على أنواع الوظائف التي تعتمد على التعامل مع الناس بدلاً من تصنيع أشياء، وهي الوظائف التي تتطلب أدنى المؤهلات مثل الخبرة في المجالات التي تتطلب حسن الضيافة ومجال الخدمات الشخصية والبيع بالتجزئة.

غالباً ما نجد تلك النوعية من الأعمال في الدول المتقدمة التي تجاوزت مرحلة التصنيع، والتي يعتمد اقتصادها على المعرفة. ففي تلك الدول لا تُعد الوظائف الصناعية وغيرها من المهن الوضيعة متاحة كشكل من أشكال العمل. فمثل هذه الأعمال لا تنظمها نقابات وتقوم بها في الأساس الفئات المهمشة في المجتمع (مثل النساء والمهاجرين والعمال غير القانونيين). بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الخاصة لبعض الأعمال الخدماتية (التي يمكن القيام بها عبر الهاتف أو عبر الوسائل المرتبطة بالكمبيوتر)، تتجه الشركات إلى تأسيس مكاتب في دول أجنبية حيث توجد العمالة الرخيصة (مثل مراكز اتصال). وهكذا، فإن العمل في تلك القطاعات قد يُعد عملاً استثمارياً في حد ذاته.

انظر أيضاً: منطقة تجهيز الصادرات، تأنيث القوى العاملة، التصنيع، مجتمع المعرفة، الاستعانة بمصادر خارجية.

لقراءة إضافية: (Hodson, 1997).

الإغراق الثقافي (Cultural Dumping)

يصوّر هذا المصطلح إشباع السوق (أو المشهد الثقافي) بالمواد الثقافية التي تنتمي إلى مكان آخر. وهو مصطلح سلبي ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى التهديد الذي تمثله هذه المادة على الثقافة المحلية.

انظر أيضاً: **الأمركة، الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية، التجانس.**

الاقتباس «الكريولية» (Creolization)

تشير هذه العملية في علم اللسانيات إلى تكوين اللغة الذي قد يحدث في حالة الاتصال بلغات أخرى (كنتيجة للتجارة أو الاستعمار مثلاً). وينتج عن الحاجة إلى التواصل «تسوية لغوية» وهي نوع مختزل من اللغة يدعى «اللغة المحرفة». وعلى مر الأوقات تطورت هذه اللغة المحرفة لتكون لغة أصلية كاملة تدعى الكريول. وقد امتد هذا المصطلح إلى مجالات أخرى غير علم اللسانيات مثل الممارسات الثقافية، فيقصد بها في هذا المعنى وضع

الحوارات أو الممارسات في سياق جديد حيث يمكن تكييفها بسهولة، وفي حالة استخدامها كمضاد للإحاطة (قد تستخدم الكريولية كمرادف)، يكون التأكيد على الاستخدام الحقيقي للممارسات الأصلية والتي تتوطن بعد ذلك فقط.

انظر أيضاً: الاستعمار (الكولونيالية)، إعادة الإلحاق.

لقراءة إضافية: (Appadurai, 1990; Hannerz, 1992; Todd, 1990).

الاقتصاد الأخلاقي (Moral Economy)

كان تومبسون أول من استخدم هذا المصطلح (Thompson, 1971) لوصف سلوك الجمهور في القرن الثامن عشر. وفي الوقت الحالي، إن الإشارة إلى الاقتصاد الأخلاقي تتصل بسلسلة حيث تؤثر الأخلاق والعادات الاجتماعية والعدل، على سبيل المثال، على العمليات الاقتصادية والقانونية.

ويعرف ساير (Sayer, 2004) الاقتصاد الأخلاقي في أحد استخداماته وكأنه يشير إلى الحد الذي تؤثر به الأخلاق على تكوّن الأنشطة الاقتصادية، وطبقاً لهذا فهو يزعم أن جميع النظم الاقتصادية تعد أخلاقية.

ولا يشير مصطلح الاقتصاد الأخلاقي دائماً إلى أخلاقيات الاقتصاديات فقد يستخدم أيضاً في الإشارة إلى الطريقة التي يعمل بها المجتمع على العموم. ومما لا شك فيه أن المؤسسات القانونية والمالية والتنظيمية الأخرى تعد من المؤسسات الأساسية لتنظيم المجتمع. وبنفس الأسلوب الذي يكون النشاط الاقتصادي أخلاقياً أكثر أو أقل فهو كذلك بالنسبة إلى الأجزاء الأخرى للمجتمع، ومن ثم فإن المجتمع الذي يعمل فقط طبقاً للعدل الطبيعي قد يقال إنه اقتصاد أخلاقي كلية.

إلا أنه في هذه الأيام يُعد الاقتصاد الأخلاقي مفهوماً نسبياً إلى حد كبير أو يشير كذلك إلى الطريقة التي يعمل بها المجتمع. وفي الغرب، نجد أنه قد يقال إنه دولة الرفاهية تحظر الدخول في أنواع معينة من العقود (التي تكون قانونية لأنها غير أخلاقية على سبيل المثال) وهذا يمثل جزءاً من الاقتصاد الأخلاقي الذي يعمل تماشياً مع الاقتصاد الأكثر تقليدية في التبادل المالي والمادي.

كَتَبَساير (Sayer, 2003) يقول:

«يجسد الاقتصاد الأخلاقي الأعراف والمشاعر التي تتعلق بمسؤوليات وحقوق الأفراد والمؤسسات تجاه الآخرين، وتذهب الأعراف والمشاعر إلى ما هو أبعد من الأمور التي تتعلق بالعدالة والمساواة إلى مفاهيم ما هو جيد في ما يتعلق بحاجات وغايات النشاط الاقتصادي على سبيل المثال، وقد يمتد الاقتصاد الأخلاقي لأبعد من ذلك ليتضمن أسلوب التعامل مع البيئة.

ومن ثم لا يتعلق الاقتصاد الأخلاقي باستبدال الأخلاق بالمال فقط، بل قد يستخدم الاقتصاد الأخلاقي للإشارة إلى أية عملية أو قاعدة أو عادة يكون فيها العدل الأخلاقي غالباً على حركة السوق.

ويستخدم هذا المصطلح أيضاً للدعوة للتحرك، وفي كتابه المعنون الاقتصاد الأخلاقي يذهب باولسون أساساً إلى أن اقتصادنا يجب أن يكون أخلاقياً (أكثر).

ويقول باولسون إن: «الاقتصاد الأخلاقي يضم فوائد التدخل التكنولوجي من خلال الليبرالية الكلاسيكية وذلك في أثناء استخدام الفحوصات والموازنات الجانبية التي تمنع الدمار البيئي والانحياز العرقي والجنسي والتوزيع غير العادل للثروات...، ففي الاقتصاد الأخلاقي تقوم الحكومة بالتيسير ولكنها نادراً ما تُفوِّض».

انظر أيضاً: المجتمع المدني، حقوق الإنسان.

لقراءة إضافية: (Heath, 2005; Powelson, 1998; Sayer, 2000; Thompson, 1991).

الاقتصاد الثقافي (Cultural Economy)

يشير الاقتصاد الثقافي إلى ما يعد تناولاً جديداً للنشاط الاجتماعي لا سيما في مجالات العمل والتوظيف والإنتاج والاستهلاك، وبالتناقض مع النظريات ووجهات النظر التي تعطي أولوية للتركيبات والعمليات الاقتصادية ينشد هؤلاء الذين يعملون في مجال الاقتصاد الثقافي منظوراً مختلفاً. فيؤكد البعض من خلال الماركسية ـ على سبيل المثال ـ أن العوامل الاقتصادية تسبق الاهتمامات الثقافية إلى الوجود، أي أن القرارات والمنشآت الاقتصادية

تؤثر في الثقافة. ولا يوجد الكثير من الجدل حول هذا الشأن في الاقتصاد الثقافي ولكن تمت مراجعتها تأكيداً، فبدلاً من النظر إلى الثقافة كمجرد عامل إضافي (نوع ما من الزيادات) يعي الاقتصاد الثقافي أن حتى في حالة تحديد مجال ما من خلال الاهتمامات الاقتصادية يحدث في السياق الثقافي كما إن له تأثيرات ثقافية أيضاً.

وينظر هؤلاء الذين يعملون في هذا المجال لأي عدد من المسافات والممارسات، وغالباً ما يعتمدون على ماهية نظامهم الأم. وكذلك يشيع العمل في المواد التي تعد إبداعية بشكل تقليدي (مثل الإعلانات والتصميم والإعلام) بالرغم من أن المجالات الأكثر اقتصادية لها أبعاد ثقافية (مثل البنوك والمؤسسات المالية). ومن ثم لا يخصص الاقتصاد الثقافي هدفاً للدراسة ولكن يستدعي الانتباه إلى الممارسات والأماكن والبنية، أي أنه يسعى إلى التعبير عن التفاعلات والتدفقات المتبادلة بين الاقتصاد والثقافة. حيث إنه لا يعد أيٌّ من الاقتصاد أو الثقافة أساسياً بمفرده ولكن يوجد كلاهما، وبالإضافة إلى هذا تؤثر الأحداث والقرارات الاقتصادية على الثقافة والعكس بالعكس.

ويحاول الاقتصاد الثقافي كمجال دراسي تمييز نفسه عن نظرية التثقيف الخاصة بـ لاش ويوري التي تؤكد أن المجال الاقتصادي الآن هو أكثر ارتباطاً بالثقافة عن ذي قبل (Lash and Urry, 1994). ويتصل هذا بدوره بمفهوم الرأسمالية غير المنظمة لا سيما في تأكيدها على إنتاج الرموز التي تتطابق مع هذا. فعلى سبيل المثال، يعد أسلوب الحياة عاملاً أساسياً في تسويق السلع وطريقة واضحة يمكن أن تختلف من خلالها القيمة الرمزية «أو قيمة التبادل» عن قيمة الاستخدام بشكل أساسي. ويُنظر لنظرية لاش ويوري على أنها تميز الصناعات الثقافية بطريقة ما، أي التأثيرات الاقتصادية على المنتجات الثقافية. ويؤكد دو غاي على وجه الخصوص أن نظرية التثقيف تفترض ما تحاول إثباته مسبقاً (Du Gay, 2003)، حيث يمكن الفصل بين عنصرين رئيسيين في كتاب لاش ويوري، فيمكن اعتبار هذين العنصرين على أنهما ادعائين في كتاب **اقتصاديات الرموز والمكان** *(Economics of Signs and Space)* حيث إن أولهما يعد ادعاء أساسياً حول تناول نظري يشابه الاقتصاد الثقافي، أي أنه يجب وضع الاحتياجات الثقافية في الحسبان لفهم اقتصاديات ما بعد

الفوردية، وقد لا يقيد العديد من العاملين في الاقتصاد الثقافي أنفسهم بالأزمنة الحاضرة. ويعدّ الادعاء الثاني وصفياً، أي إن العمليات الاقتصادية والرمزية متداخلة ومتشابكة أكثر من ذي قبل، كما إن الاقتصاد يزداد تعلقه بالثقافة بشكل كبير وكذلك يزداد تأثر الثقافة بالاقتصاد، ومن ثم أصبحت الحدود بين كليهما غير واضحة ولم يعد كل من الثقافة والاقتصاد يعمل في ما يتعلق أحدهما بالآخر كنظام ومحيط (Lash and Urry, 1994: 64).

وما إذا كان هذا الادعاء صحيحاً أم لا يعدّ قضية مطروحة للاختبار التجريبي. ومع ذلك ينتقد دو غاي (Du Gay, 2003) أيضاً الخاتمة بسبب طبيعتها الوقتية والعامة.

وأخيراً استخدم الاقتصاد الثقافي ليشير إلى السيرة الاقتصادية للصناعات الإبداعية (أو الثقافية) ويستخدم آخرون مصطلح «الاقتصاد الجمالي» بهذه الطريقة.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، رأس المال الثقافي، سلاسل السلع العالمية، مجتمع المعرفة، ماركس/ الماركسية، مجتمع الشبكات، ما بعد الفوردية.**

لقراءة إضافية: (Du Gay and Pryke, 2002).

الاقتصاد الخارج على القانون (Extra-Legal Economy)

مصطلح صاغه هيرناندو دو سوتو (De Soto, 2000) عالم الاقتصاد البيروفي وعميد مصنع الأفكار المسمى معهد الحرية والديمقراطية (Institute for Liberty and Democracy (ILD)).

ويؤكد دو سوتو أن واحداً من الأسباب التي جعلت الرأسمالية تعمل في الغرب هو نظام ملكية يمكن من خلاله استخدام الأصول لضمان القروض وهكذا الوصول إلى رأس المال. وعلى العكس من هذا في الدول التي لا تعمل بالنظام الرأسمالي يشارك الناس في الاقتصاد الخارج على القانون. وغالباً ما يعرف هذا بالسوق السوداء أو السوق الموازية طبقاً لدرجة الخروج عن القانون. وهذا الاقتصاد لا يمكن تمييزه بشكل رسمي وكذلك لا تعرف حقوق ملكيتهم بشكل رسمي. وبالتالي لا يستطيع الأشخاص في النظام

الاقتصادي الخارج على القانون استخدام عمالتهم وأصولهم للوصول إلى اعتماد إضافي. وبالإضافة إلى هذا، لأن هؤلاء غير مسجلين في البنية التحتية التابعة لحكومة الدولة رسمياً فهم لا يدفعون ضرائب ويصعب تعقبهم.

انظر أيضاً: **الرأسمالية، الاقتصادات الرسمية/وغير الرسمية، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (De Soto, 1989).

الاقتصادات الرسمية/ وغير الرسمية (Formal/Informal Economics)

يشير مفهوم الاقتصادات الرسمية (أو قطاع الاقتصاد الرسمي) إلى العمالة مدفوعة الأجر في إطار القواعد والقوانين التي تقوم الدولة بصياغتها وتنفيذها بحساب ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والصحة والأمان في العمل أو التزامات الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى أصحاب العمل والموظفين. وتكون الوظائف في القطاع الرسمي آمنة نسبياً وفي مقابل مرتبات منتظمة، ويساهم الأفراد للصالح العام بواسطة الضرائب التي تدفع على أجورهم والتي تقدم للخدمات العامة مثل الصحة أو التعليم. وهذا النوع من العمالة يرتبط بشكل عام بالحواضر الكبرى (والاقتصاد الضخم) في اقتصاد السوق المتقدمة، وعموماً يعد مفهوم الاقتصاد الرسمي مفهوماً ومقبولاً إلى حد كبير، ومن جهة أخرى ما زالت نظرية الاقتصاد غير الرسمي (أو القطاع غير الرسمي) تثير الجدل، ويصف أكثر المعلقين منظمة العمل الدولية بأنها كلاً من القابلة والمؤسس الدولي الرئيسي لمفهوم القطاع غير الرسمي» (Bangasser, 2000)، وهناك إجماع رأي عام على أن الاقتصاد غير الرسمي يدمج بين كل من الأنشطة القانونية وغير القانونية ويعد جزءاً هاماً من القوة العاملة في الحواضر الكبرى في الدول المتقدمة، ويعمل كل من القطاع الرسمي وغير الرسمي باستقلال عن الآخر إلى درجة هامة. ويرجع هذا إلى حد كبير لأن الشركات في القطاع الأساسي لها بعض القوة في السوق التي تعزلهم بشكل ما عن المنافسة بينما يواجه هؤلاء في القطاع الثانوي منافسة شرسة. كما إن مصطلح الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية مهم في دراسات العولمة حيث إنها تسمح بتحليل سوق العمل الدولي. فعلى سبيل المثال يسمح فهم أن هناك نظماً اقتصادية رسمية وغير رسمية للباحثين بفحص

الاعتماد المتبادل المتزايد بين النظم الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية داخل وعبر الدول: حيث تدخل المرأة سوق العمل (على الأغلب في العمالة غير الرسمية) والعلاقات بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية والاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وكذلك كيف يبقى الناس على قيد الحياة من الناحية الاقتصادية، وعندما تنقرض القطاعات الرسمية بصورة قاسية.

انظر أيضاً: **تأنيث القوى العاملة، سوق العمل العالمية.**

لقراءة إضافية: (Constable, 1997; Hondagneu-Sotelo, 2001).

الاقتصادات غير الرسمية (Informal Economies)

انظر: **الاقتصادات الرسمية/ وغير الرسمية.**

الإلحاق بالقوات (Embedding)

انظر: **إعادة الإلحاق.**

الإمبراطورية (Empire)

عند التحدث عن الإمبراطورية المتعلقة بالعولمة فلا يقصد بها عادة إمبراطوريات العصر الاستعماري، فبينما يتصل هذا الاستخدام في الواقع بالجدل حول **الإمبريالية الثقافية** والاستغلال رأس المالي، يتصل هذا النوع من الإمبراطورية بظهور الدول القومية، وبالرغم من أن بعض المناقشات تؤكد عكس ذلك يدافع مؤيدو هذا الاستخدام أن الدول القومية لا تزال حية وبحالة جيدة، والسؤال هو ما مدى القوة بيديها ومن سيستحوز على الباقي.

ويأتي هذا المفهوم عن الإمبراطورية تحديداً في كتاب يحمل ذات الاسم لهاردت ونيجري (Hardt and Negri, 2000)، فبالنسبة إلى هاردت ونيجري تعد الإمبراطورية نظاماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً عالمياً وجديداً. فهي واحدة لا مركز لحكمها، فبينما يتقبلان قوة الولايات المتحدة على سبيل المثال يشيران كذلك إلى المؤسسات العالمية والأمم والكيانات متعددة الجنسيات وكأنها تحتل قوة في هذا النظام الجديد، فلا تعد الإمبراطورية نظاماً سوف ينهض، ولكن يعدّانها امبراطورية وصفية. وهذا لا يعني أنه لا توجد إشارات ضمنية، أو

دعاوى، للنشاط المستقبلي. وتعد واحدة فقط من بين مجموعات القوة هي النسبة الأكبر «الجماهير»، ويمكن تصور «الجماهير» كإعادة لإعمال فكرة «الطبقة العاملة» التي يعتقد البعض أنها قد اندثرت، ويمكن أن تبنى الصلة على الأقل على أساس أن الإمبراطورية يعتقد أنها تتعلق بما بعد الماركسية.

وبالرغم من أن الرأسمالية المعاصرة تبدو صامدة أمام التحدي للانظامي، يعتقد أن الإمبراطورية معرضة في جميع المواقف للعديد من أشكال المقاومة. ومثل هذه الإمبراطورية تطرح احتمالات للتغيير الثوري والتحرير. ويرى هاردت ونيجري أن الاتصال، وجهاً لوجه وتم تسهيله بواسطة التكنولوجيا، شيء جوهري بالنسبة إلى الجماهير وإلى القوى المتحدية.

انظر أيضاً: الاستعمار (الكولونيالية)، عقلانية التواصل، ماركس/ الماركسية، المؤسسة العابرة للجنسيات.

لقراءة إضافية: (Johnson, 2004).

الإمبريالية (Imperialism)

انظر: الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية.

الإمبريالية الإعلامية (Media Imperialism)

انتشرت وسائل الإعلام حول العالم على مدار الـ ١٠٠ سنة الماضية وقد انبثقت من جذورها الغربية. وقد كان لهذا تأثير بطرق مختلفة وفي أوقات مختلفة، وكما نعلم فإن وسائل الإعلام قد بدأت في الدول الاستعمارية الغربية الأكثر ثراء. وقد استطاعت هذه الدول أن تحقق فائضاً كبيراً من استغلال دول العالم الأقل تقدماً واستطاعت أن تستخدم ذلك في تمويل مشروعات التنمية الصناعية. وقد كانت البنية التحتية الإعلامية واحدة من مجالات التطوير والتنمية الصناعية التي انتقلت أو تبنتها في ما بعد باقي أجزاء العالم في أوقات مختلفة وبطرق مختلفة طبقاً للثروة المتاحة لهذه الدول وعلاقتها بالقوى الغربية المهيمنة. حيث استلهمت أنواع الصحافة والتلفزيون والأفلام والمجلات والراديو التي يستمتع بها الأفراد عبر العالم النماذج الأمريكية. ويؤكد تنستول (Tunstall, 1977) أن وسائل الإعلام هي في

الواقع أمريكية، فلقد تفوقت جميع أشكال وسائل الإعلام المعروفة هناك مثل التلفزيون والراديو والمجلات والصحف والأقمار الاصطناعية الفضائية والإعلان، وأضاف قائلاً إن «وسائل الإعلام تعد أمريكية كما إن الأسباجتي بلونيا إيطالية ولعبة الكريكيت بريطانية».

وقد تغير ما تم تصميمه في الولايات المتحدة الأمريكية حيث صيغ بالصيغة المحلية وكيّف ليلائم المجتمعات المختلفة. وقد عنى هذا على سبيل المثال أن المستعمرات الأوروبية السابقة قد تأثرت على الأقل بصفة مبدئية بفكرة خدمة البث العامة، في حين أن الدول الأخرى قد صممت وسائل الإعلام لديها على يد الولايات المتحدة الأمريكية في الصورة التجارية المخصخصة بعد الحرب العالمية الثانية، بينما سعت دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط التي اعتمدت على الخبرة الأمريكية بالرغم من سيطرة الحكومة لوقت قريب على الأقل ولكن ما هو أكثر أهمية أن أساس وسائل الإعلام هذه استُمد من النماذج الغربية.

ويرى البعض هوليوود كمثال خاص على الإمبريالية الإعلامية من خلال قدرتها على إرسال أفلامها وبرامجها التلفزيونية حول العالم. وهذا ما أدى بالكثير من الدول إلى تطوير أو الدعوة إلى فرض رقابة تنظيمية على ما يرونه كاستعمار وسيطرة للقيم وأساليب الحياة الأمريكية، وهناك كُتاب مثل شيلر (Schiller, 1971) يعتقدون أن تكتلات وسائل الإعلام الضخمة العابرة للجنسيات التي تسيطر على إنتاج الأفلام في هوليوود تعد دليلاً على إمبريالية الإعلام الغربي.

فعلى مدار العقد الماضي كانت هناك موجة ضخمة من الاستغلال التجاري لوسائل الإعلام. وقد رأى العديد من المعلقين أن زوال رقابة الدولة على وسائل الإعلام هي الحقبة الحقيقية لعولمة الإعلام. ومرة أخرى نشأ هذا الاتجاه في الولايات المتحدة التي دعمتها القوى الغربية التي منحت العالم موجات ضخمة من إلغاء النظم والقوانين والخصخصة التي تغير المنظر العام الإعلامي الآن، وقد أدى ذلك إلى قدرة التكتلات الإعلامية الكبيرة على توسيع قواها عبر المعمورة.

انظر أيضاً: **الإمبريالية الثقافية، الإنترنت، المحلية، تكتلات وسائط الإعلام الجماهيرية.**

الإمبريالية الثقافية (Cultural Imperialism)

هي الطريقة التي تفرض بها بعض الثقافات قوتها على الثقافات الأخرى بحيث تصدّر الأمم والثقافات الأكثر قوة ممارساتها إلى مناطق جديدة جبراً. ولا يمتد هذا النشاط الآن إلى الموسيقى والأدب فقط ولكن إلى أنماط الاستهلاكية وأغراض الاستهلاك والأنظمة السياسية والاقتصادية. وهي ليست بالظاهرة الجديدة، بالرغم من أن التحليل السابق لها اتجه إلى التركيز على اللغة والدين. ويمكن تطبيق الإمبريالية الثقافية من خلال القوانين الرسمية والتهديدات والضغط الاجتماعي المعلن (ربما) من قبل الثقافة المحتلة أو من خلال قوة الإقناع. وربما تكون الأشكال الأكثر فعالية من الإمبريالية الثقافية غير المرئية منها التي من خلالها يتحول الخطاب والمجتمعات بشكل تصبح فيه الممارسات غير شعبية ولا يمكن الدفاع عنها. ويتصل هذا المصطلح بالجدل الدائر حول عالمية اللغة الإنكليزية والتأثير المتزايد للثقافة الأمريكية. كما يستخدم أيضاً لدعم المناقشات التي تزعم أن العولمة ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرار للممارسات الاستعمار (الكولونيالية) والإمبريالية.

انظر أيضاً: الأمركة، الاستعمار (الكولونيالية)، التكامل الثقافي، جهاز الدولة الأيديولوجي.

لقراءة إضافية: (Said, 1978; Tomlinson, 2001).

الأمركة (Americanization)

يرجع هذا المصطلح إلى عام ١٨٦٠، ويقصد به بدقة أن يصبح الفرد أمريكياً (في لغته وعاداته ومهنته) لا سيما المهاجرين إلى أمريكا. كما إن للمصطلح معنىً معيناً في ما يتعلق بالعولمة حيث إنها تشمل أي شيء يتراوح من الإمبريالية الثقافية المزعومة من قبل الولايات المتحدة، إلى الحث على التغيير في أنماط السلوك والاستهلاك المحلية بسبب هيمنة اقتصاد السوق الحر.

ويتضح جلياً أن الرؤية الإمبريالية الثقافية محتقَرة، وترتبط بالحضور المتزايد للمنتجات الأمريكية (الوجبات السريعة وماركات الملابس والمشروبات الخفيفة وأفلام هوليود) بالأسواق الخارجية. وتستخدم الأمركة في العديد من الحالات، وخصوصاً عند استخدامها بواسطة النشطاء الاجتماعيين ضد العولمة

الاقتصادية، ليقعد بها تغيير طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للموافقة على السياسات الأمريكية في ما يتعلق بالتجارة الحرة والديمقراطية.

وهناك سؤال مطروح، وهو ما هو الذي يعد أمريكياً؟ يعتقد أن بعض الممارسات والمنتجات أمريكية بسبب العلاقة الرمزية. فعلى سبيل المثال، تعد الممارسات التجارية الليبرالية الحديثة أمريكية بينما تنتشر بالفعل عبر العالم، (على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قوة عظمى في تشكيل واختيار مؤسسات بريتون وودز)، كما يؤكد آخرون، مثل فيذرستون وغيدنز، استقبال المنتجات والممارسات وكذلك تهجينها ونفوذها في السياقات المحلية. (Featherstone, 1990; Giddens: 1990 and 1991). وتجدر الملاحظة أن جيناو هيتشت (Gienow-Hecht, 2000) يشير إلى الأمركة «كتحول ثقافي أمريكي».

انظر أيضاً: التجانس، الماكدونالدية.

لقراءة إضافية: (Plender, 2003).

الأمم المتحدة ((United Nations (UN))

تأسست الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ بما يقرب من ٥١ من الدول الأعضاء بشكل مبدئي. ويصل عدد الدول الأعضاء الآن إلى ١٩١ عضواً. وقد قامت على أربعة مبادئ: الحفاظ على السلام والأمن وتحسين العلاقات الإيجابية بين الأمم، وحل المشكلات وتعزيز حقوق الإنسان ولتكون مركزاً لعامل السلام والانسجام بشكل عام <http://www.un.org>، وقد تأسست الأمم المتحدة كرد فعل للحرب العالمية الثانية. ولهذا تضم الأمم المتحدة ستة أقسام: الجمعية العامة (التي يشارك فيها الجميع)؛ مجلس الأمن؛ المجلس الاقتصادي الاجتماعي؛ مجلس الوصاية؛ الأمانة العامة. كما إن محكمة العدل الدولية (التي تتعامل مع جرائم ضد حقوق الإنسان بشكل أساسي) تعد جزءاً من الأمم المتحدة ولكن أعضاءها ملتزمون بالقرارات على أساس تطوعي فحسب.

ويقوم مجلس الأمن بإصدار القرارات والبيانات حول الشؤون العسكرية، وكما يذكر هابرماس أنها «تضع علاقات القوة الفعلية في الحسبان»

(Habermas, 2001: 106). وللأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الصين، فرنسا، روسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) حقوق تصويت خاصة وحق الاعتراض. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة يستطيع مجلس الأمن اتخاذ قرارات أخرى غير توصيات الجمعية فحسب.

وتتألف الأمم المتحدة من عدد من الوكالات الأخرى ذات الاهتمامات والأهداف المحددة. وبالنسبة إلى العولمة يعد برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة هو الأكثر أهمية، حيث يقوم برصد التنمية بشكل عالمي ويدعم المبادرات لا سيما لدعم الدول النامية وحكوماتها ومنظماتها غير الحكومية. وفي الواقع هناك حوالى ١,٥٠٠ منظمة غير حكومية تتصل بطريقة ما بالأمم المتحدة في الوقت الحاضر (Sklair, 2002: 97). ويمكن رؤية برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة على نحو متزايد في ضوء الجدل الدائر حالياً حول الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

وتحتل الأمم المتحدة موقعاً رئيسياً لتعزيز الحوار والأنشطة في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وقد انهمكت في قضايا في يوغسلافيا السابقة ورواندا. وقد تتلقى لجنتها لحقوق الإنسان دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان (بالرغم من أن هذه العملية عادة ما تكون سرية) كما تقوم بفحصها والتحقيق فيها. وقد تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالتشهيري، وفضح منتهكي حقوق الإنسان في اجتماعات اللجنة (Sklair, 2002: 306)، كما إن هناك مفوضاً سامياً لحقوق الإنسان أيضاً (الذي تم تنصيبه تحت قيادة كوفي عنان). وبينما يوجد على الأقل التزام رسمي بحقوق الإنسان تواجه الأمم المتحدة صعوبات في التدخل في الدول حتى على هيئة بعثات لحفظ السلام. ويرجع هذا إلى السيادة المتواصلة للدول وكذلك صعوبة إرسال مصادر وطاقم مناسب وكفء الذي بواسطته تقوم بهذا التدخل. وبالرغم من هذا ومنذ تسعينيات القرن العشرين ازدادت رغبة الأمم المتحدة في المشاركة في شؤون الدول مثل مراقبة الانتخابات والتدخلات الإنسانية (السابق مطلوب واللاحق مهمل) .(Mathews, 1997)

وبينما قد تبدو الأمم المتحدة كمؤسسة عالمية الأغراض، تعد بطريقة ما أممية أكثر من كونها عالمية حيث إن الدول تعد أعضاء بفضل كونها دولاً **قومية**. ومن خلال الأعمال التي تقوم بإجرائها مع **المنظمات غير الحكومية**

بواسطة الوكالات التابعة للأمم المتحدة تسهل رؤية الممارسات عبر القومية ببساطة لأن الوكلاء ليسوا بدول قومية. ففي حالة عدم انضمام الدول المؤممة كلاعب أساسي أو بفضل القضايا المتضمنة قد تكون الأمم المتحدة عالمية فعلاً، وفي ما يتعلق بالقضايا يكون من المحتمل مقاومة أية أفعال تهدد وضع وسيادة الدول القومية فردياً أو جماعياً، ومن ثم في الشؤون التي لا تنطوي المشاركة فيها على إلقاء المسؤولية على الدول القومية أو تمييزها تستطيع الأمم المتحدة أن تكون فعّالة بشكل خاص. وبالتالي يمكن التعامل مع فيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز من قبل وكالات الأمم المتحدة المعنية به، كما يمكن التعامل مع الإرهاب كقضية تماماً لأن الإرهابيين لا يمثلون دولة (في الأساس).

انظر أيضاً: حقوق الإنسان، حقوق الإنسان العالمية.

لقراءة إضافية: (Drori, 2005; Felice, 1999; Gareis and Varwick, 2005; Robertson and Merrills, 1996; Weiss, Forsythe and Coate, 2004).

الإنترنت (Internet)

كما هو معروف أدخلت وكالة مشروعات البحث المتطورة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية الإنترنت أثناء محاولاتها تصميم نظام اتصالات مدعم بالحاسوب الذي يمكن أن يظل سليماً في حالة اندلاع حرب نووية. وقد تم هذا من خلال الابتكار الخارق: اللامركزية، وكان من المقرر تقسيم المعلومات إلى عدد هائل من مجموعات الرسائل التي ستجد طريقها عبر شبكة توصلها إلى وجهة معينة حيث يتم إعادة جمعها. كما قصد بهذا أن يحمل النظام كميات هائلة من البيانات من دون معوقات أو تزاحم وأن تعيد اتخاذ مسارها باستمرار حول نقط التقاء غائبة، ما يجعل من العسير شل حركة الشبكة. وتعد عملية «تشكيل الرسائل في قالب أو مجموعة بطول محدد مسبقاً» والبروتوكولات التي تنسق ذلك هي المبادئ الرئيسية وراء الإنترنت. وبالتالي تم إلغاء مركزية التركيب الأساسي لشبكة الإنترنت وقد نتجت آثار واسعة النطاق للوسيط من خلال هذا التركيب المفتوح مباشرة.

وقد تطور الإنترنت بطرق غير متوقعة ومترددة، واتضح هذا الاتجاه منذ البداية تقريباً عندما تم تنصيب أبرانت (APRANET) ـ إحدى شبكات نقل

توصيل القوالب القديمة ـ (والتي تعد أول عقدة في ما يعرف الآن بالإنترنت) التي تصل عدداً من الجامعات الأمريكية. وكلما أضيف المزيد والمزيد من الحاسوب للشبكة أصبحت خدمة بريد إلكتروني متنامية، وقد شهدت الثمانينيات من القرن العشرين تقديم لوحة النشرات والمنتديات حيث استطاع المستخدمون إرسال الرسائل وتبادل المعلومات حول موضوع معين. واخترع تيم بيرنرز لي في بداية التسعينيات الـ «هايبرتكست ـ فهرس معلومات غير تتابعي» (بالرغم من أن الفكرة لم تكن جديدة) وهو البرتوكول الذي يسمح بإيجاد صفحات على الشبكة ووسائل للتواصل فيما بينها وتصنيفها. ولقد كان الهايبرتكست ومتصفح الشبكة (السوفت وير الخاص بالغرافيك الذي سمح للمستخدم بقراءة والمشاركة في قراءة صفحات الهايبرتكست) هو الذي أخذ الإنترنت من يد المؤسسات وسمح بأن تصبح الوسيلة التي نراها اليوم ـ عنصر الذي تم تطبيعه في مقار العمل والمنازل الغربية، كما إن «الشبكة عالمية الانتشار» هي ما يفهمه أغلبية الناس «الإنترنت»، ومنذ ظهورها في منتصف التسعينيات اتسعت خطاها بسرعة غير مسبوقة لتنشئ بذلك نظاماً لا يمكن التحكم فيه ولا تصوره.

وتنعكس الصعوبة الأخيرة في مصائر نطاق من الأيديولوجيات والنماذج التي حاولت أن تحدد الإنترنت. ففي أيامه الأولى اتصل الإنترنت أحياناً بنوع من الفوضوية المعلوماتية، «أخلاقيات الهاكر» (المتلاعبين) التي اشتقت من «الثقافة المضادة» ذات التأثير التقويمي على جيل من المبرمجين. وتأثرت هذه الأيديولوجية (التي تم اختصارها ببراعة في جملة «يجب أن تكون المعلومات حرة») بالحماس الذي أوحى به الإنترنت مبدئياً كمنتدى ديمقراطي يستطيع كل فرد أن يكون بارئه. وفي نهاية التسعينيات تم استبدال هذه الرؤية بالفوائد التجارية الهائلة ـ التي استحثت شهيتها الموجة الأولى من أثرياء الإنترنت ـ الأفراد الذين جمعوا ثروات ضخمة مما لا يزيد على مجرد فكرة «مرتبة». وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه في «ازدهار الدوت كوم»، الذي نتج في غضون سنوات قليلة من الأزمة حيث كان الإنترنت أداة تجارية في أيدي عدد قليل من اللاعبين الكبار على الساحة.

وبالرغم من هذا ثبت أن بنية الإنترنت المفتوحة مثيرة للقلاقل حتى بالنسبة إلى المجالات القائمة، كما توضح ذلك خبرات مجال الموسيقى والأفلام وصناعة السوفت وير، وبافتراض حتمية التقارب الإعلامي (انهيار

وسائط الاعلام المنفصلة داخل وسيط رقمي واحد) أصبحت القدرة على الحفاظ على ملكية المحتوى هدفاً رئيسياً، وبالرغم من ذلك تحمل جميع المحاولات لتركيز أو تنظيم الإنترنت بين ثناياها المخاطرة بالتضحية بالمبدأ الأساسي الذي جعل منه هذه الأداة الفريدة، ولذلك يحتمل أن تظل تلك التقانة غير المتوقعة للمستقبل المتوقع.

وبكونه نظام معلومات عالمياً الآن يعدّ الإنترنت جزءاً لا يتجزأ من العولمة، كما إنها تقوم بتعجيل العديد من اتجاهات **مجتمع الشبكات**، كما تقدم لامركزيته منبراً للجماعات المهمَشة لنشر وجهات نظرها ولتحدي أصالة وسائط الإعلام التقليدية. وبالرغم من هذا ينبغي الانتباه إلى أن نسبة هائلة من سكان العالم لا تستطيع الوصول إلى هذا المصدر، ما يؤدي إلى وجود انقسام رقمي حقيقي.

انظر أيضاً: **وسائط الإعلام العالمية، القرية العالمية، مجتمع المعرفة، الضغط الزماني ـ المكاني**.

الأنثروبولوجيا الكبرى (Macroanthoropology)

صاغ هانرز (Hannerz, 1989) ـ أحد علماء علم الإنسان ـ هذا المصطلح وقد دافع عن منظور تحليلي لا يرتبط طبيعياً بفرع علم الإنسان القادر على التعامل ليس فقط مع التوجه المحلي ولكن مع الاتجاهات المحلية والتدفقات والشبكات والعلاقات الأخرى أيضاً. وقد قال إن الأنثروبولوجيا الكبرى تعني أن «هناك نظرة شاملة معقولة لتماسك ديناميكيات الكيانات الاجتماعية والإقليمية الأكبر حجماً من تلك العناصر التي يتعرض لها علم الإناسة بشكل تقليدي». ويتضح جلياً أن هذا يعد استجابة لتحديات العولمة وكظاهرة أيضاً (Hannerz, 1989: 5).

انظر أيضاً: **المحلية العالمية، المحلية، مجتمع الشبكات**.

أنساب (العولمة) (Genealogies (of Globalization))

تشير أنساب العولمة إلى طريقة محددة في ما بعد البنيوية وما بعد الفوكودية (أي بعد تأثير أعمال فوكو) للإجابة عن أسئلة «كيف» و«متى» حول

العولمة. وتعد أنساب العولمة تحليلات حول العولمة التي لا تهدف إلى معرفة أصولها في مجموعة معينة من الظروف أو المقدمات البعيدة. ولكن، بالأحرى، تهدف أنساب العولمة إلى إعطاء تفسير للعولمة على مستوى أشكال المعرفة والتطبيق، وكما يقرر لارنر ووالترز «في أية نقطة تظهر العالمية كمنهج للمعرفة والتصرف في العالم؟» (Larner and Walters, 2004a). وتتمحور أنساب العولمة حول القضايا: كيف أصبح التفكير بلغة العالمية ممكناً؟ ما هي التقنيات التي استلزمتها؟ كيف انتقلت هذه الأفكار والتقنيات داخل وبين المنظمات؟ وأي شكل من أشكال الخبرة يتم تجسيدها؟ وتستلزم الإجابة عن هذه الأسئلة أنواعاً مختلفة من الدراسات غير التي يستلزمها تحليل «منشأ العولمة»، فعلى سبيل المثال سمح فحص كيف أن التخطيط الإحصائي للتقدم التقاني بتطوير أنواع معينة من المؤشرات التي جعلت من التفكير في ما وراء حدود الدولة القومية ممكناً (Ó Tuathail and Dalby, 1998). وهذا يشير إلى أن العولمة لا توجد كظاهرة أو كيان ينتظر لأن توضع معالمه ويتم تحليله وفهمه ومن ثم التفاعل معها. وتوضح رؤية العولمة من خلال أصولها أن العولمة لا توجد «بقوة حتى تبدأ الحكومات والوكالات الدولية وممثلو الشركات والعلماء والنشطاء في تحديد ماهية العولمة وتطوير مناهج لقياس مداها وآثارها» (Larner and Walters, 2004a). وتشمل أنساب العولمة العلماء والدارسين البارزين لإقليمية العولمة، وكذلك تساعد أعمالهم، ومن بينها هذه المجموعة، في تكوين فكر وماهية العولمة من دون عكس «آثارها» فقط.

انظر أيضاً: السرد المضاد، منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية»، التشخّص، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).

لقراءة إضافية: (Larner and Walters, 2004a).

الإنسانية الليبرالية (Liberal Humanism)

هي اتجاه فلسفي يؤكد على القيم السياسية التالية: (١) العالمية، (٢) الطبيعة الإنسانية عنصر أساسي (مشتركة وعالمية)، (٣) استقلالية الفرد ولا تهتم الإنسانية الليبرالية بنماذج السلطة التقليدية لذاتها (الكنيسة والدولة وما إلى ذلك).

وهي حركة تؤكد دور الإنسان كعالم. ومن ثم تعد قيم العقلانية والتجريبية شيئاً أساسياً. وقد ينظر إلى قوة نموذج الفكر الإنساني الليبرالي من خلال الرقي المتواصل لهاتين القيمتين حتى في وجه التحديث الفكري الذي تطرحه ما بعد الحداثة، ويجب التأكيد على أن نظرة الإنسانية الليبرالية للعالم والتاريخ هي مثال وتركيب غربي في الأساس. وللإنسانية الليبرالية بعض العوائد الإيجابية ومنها على سبيل المثال التأكيد على أهمية التعليم كوسيلة يطور بها الإنسان قواه العقلية وقوة الملاحظة وبالتالي يحتل مكاناً أفضل في هذا العالم ويتصرف بطريقة أفضل.

وكمفهوم يرتبط بشكل أوثق بالعولمة من خلال وضع الغرب للقيم العالمية في شكل برامج حقوق الإنسان والبنية التحتية الخاصة بها. ويمكن تصور بعض المؤسسات العالمية التي أنشئت مؤخراً على الأقل على أنها قائمة على قيم مستمدة من الحركة الإنسانية الليبرالية (مثل الأمم المتحدة).

وتعد الإنسانية الليبرالية تقليداً ومجموعة من القيم تنحو لأن تتوجه إلى «مصالح الطبقة البرجوازية الوسطى» (Belsey, 1985: 7)، وغالباً ما ترى الإنسان (الذكر) كمعيار، كما إنها مبدأ علماني بشكل أساسي. وفي غضون خلق القيم الإنسانية العالمية وفرضها تمحى المبادئ الروحية والدينية على الأغلب.

انظر أيضاً: **التمركز العرقي، ماركس/ الماركسية، القابلية للتأمل.**

لقراءة إضافية: (Belsey, 1985; Surber, 1998; Tarnas, 1991).

الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء (Experts/Expert Systems)

تعد الأنظمة الخبيرة ـ وهي فكرة ماخوذة عن غيدنز وأعمال ذات صلة ـ أنظمة لصنع القرار ذات أنواع محددة. وتتفاوت تعريفات هذه الأنظمة ولكنها عادة ما تشمل التقانة وأي شكل من أشكال العلوم والخبرة التي حلت محل الفنون والملكات المحلية الداخلية، (Giddens, 1994b: 95)، ويعد من الأهمية بمكان معرفة أن غيدنز غالباً ما يستخدم الأنظمة الخبيرة ليعني بها الخبراء الذين يستخدمون هذه الأنظمة سواء كانت مادية (مثل برنامج التنبؤ بالطقس) أم نظرية (مثل النظم الاقتصادية الليبرالية الجديدة).

وبينما يمكن مساءلة هذه الأنظمة الخبيرة، فطبقاً لغيدنز لاتوجد طريقة لاختيار الخروج منها (Giddens, 1990: 84). وهكذا أصبحت الثقة تلتصق التصاقاً كبيراً بالمخاطرة، حيث إننا نقوم بالاعتماد على الخبراء (مهما كانوا لا يُعتمد عليهم) في المفاوضة حول قرارات المستقبل ومن ثم المخاطرة. وهكذا، على سبيل المثال، لأننا لا نعرف كيف نتنبأ بالطقس بأنفسنا نثق في تقارير الطقس التي نشاهدها على التلفزيون. وبالإضافة إلى هذا يمكننا الوصول إلى هذا النظام الخبير من خلال المتنبئين بالطقس، بل حتى هم لا يستطيعون التحكم بنظام التنبؤ: لا أحد يستطيع التحكم في الأنظمة الخبيرة.

انظر أيضاً: **الأنظمة المجردة، الحداثة، إعادة الإلحاق، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Dijkstra, Liebrand and Timminga, 1998; Dreyfus and Dreyfus, 1985).

الأنظمة المجردة (Abstract Systems)

مصطلح عام يغطي أنظمة خبيرة ودلالات رمزية يستخدمها عالم الاجتماع أنتوني غيدنز بشكل خاص. وتشير الأنظمة المجردة إلى مجموعة القواعد والاجراءات التي نعتمد عليها بشكل متزايد لحساب المخاطرة والتفاوض بشأنها. ولا يمكن الوصول إلى هذه الأنظمة من قبل الأفراد وغالباً ما تكون مبهمة. فبينما يمكننا الاعتماد على الأفراد المحليين من ذوي الخبرة في المجتمعات التقليدية، فإننا نتجه الآن إلى الوثوق في المبادئ والقوانين التي تقدمها جماعات الخبراء (بدءاً من علماء النفس إلى متنبئي الطقس) والبيروقراطيات.

إن أنظمة الخبراء والدلالات الرمزية هي آليات منفصلة حيث تسمح الدلالات الرمزية بالتفاعل والتبادل بين الجميع. واذا أردنا مثالاً أوفى فهو النقود، حيث تتيح «القيام بالمبادلات بين عملاء منفصلين في المكان والزمان بشكل كبير» (Giddens, 1991: 24). وتحتاج مثل هذه الدلالات الرمزية بعض السلطة لتدعمها وتعطيها قيمة تبادلية حيث إنها لا تحتوي على قيمة داخلها، (وعلى سبيل المثال على النقود كشيء رمزي، انظر كتاب جاي. إس. بوغز الذي يبادل نقود الأعمال الفنية بالسلع).

لقراءة إضافية: (Giddens: 1990 and 1991; Weschler, 1999).

الانعكاس الإدراكي (Cognitive Reflexivity)

انظر: القابلية للتأمل.

انقسام الشمال والجنوب (North/South Divide)

يشير هذا المصطلح إلى التوزيع غير العادل للقوى السياسية والاقتصادية الموجودة فيما بين الدول الواقعة في نصفي الكرة الشمالي والجنوبي.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «دول المركز والهامش»، نظرية الأنظمة العالمية.**

الأوربة/ إضفاء الطابع الأوروبي (Europeanization)

أصبحت الأوربة (إضفاء الطابع الأوروبي) مصطلحاً مشهوراً في الحوار العام منذ التسعينيات عندما اكتسبت عملية التكامل في أوروبا قوة جديدة وعندما احتلت الأسس ونهائية «المشروع الأوروبي» قاعدة عريضة في المناظرات العامة بشكل متزايد. ويجب ملاحظة أن جميع هذه المصطلحات ترى على مستوى معين أن «أوروبا» و«الأوروبي» تعد مفاهيم غير مثيرة للجدل.

وقد تم وصف العديد من الظواهر والعمليات بأنها أوْرَبة/ إضفاء الطابع الأوروبي» ومن بينها: أ ـ التوسيع المتتابع لحدود الاتحاد الأوروبي؛ ب ـ التجمع المستمر للتركيبات التنظيمية والقانونية للسلطة الرأسية (التسلسلية) على المستوى الأوروبي؛ ج ـ عملية التحديث والتجانس؛ د ـ تصدير أشكال الإدارة التي تعد نموذجاً من الاتحاد الأوروبي؛ و ـ التأثيرات على الأنظمة السياسية المحلية التي نتجت عن ما هو «أوروبي» (عادة أشياء مؤسسية أو قانونية).

وفي العلوم الاجتماعية فُهمت كتلة الأعمال الأدبية التي صدرت حول الأوروبية (الأوربة/ إضفاء الطابع الأوروبي) المصطلح بالمعنى الأخير. فعلى سبيل المثال يعرفها جويتز وهيكس (Goetz and Hix, 2000: 27) «بأنها عملية من التغيير في الممارسات المؤسسية والسياسية القومية التي يمكن أن تعزى إلى التكامل الأوروبي»، وقد أصبح محور هذا البحث ذا صلة وثيقة بسبب أهمية التشريع والبنيات الإدارية المتنامية نسبياً على مستوى الاتحاد الأوروبي. ومنذ سن القانون الأوروبي الموحد (١٩٨٧) اتسع نطاق الاتحاد الأوروبي بقدر

كبير، كما ازداد نتاجه من القرارات. ومن ثم تمتد الآن تشريعات الاتحاد الأوروبي (التشريع القائم في وقت معين الذي يجب على جميع الأعضاء تبنّيه) لتصل إلى ٦٠,٠٠٠ صفحة، ويعد حوالى نصف التشريع الذي يقرّه برلمان الدول الأعضاء تنفيذاً للقوانين التي تم سنها في بروكسل (حيث رئاسة الاتحاد الأوروبي).

وفي ما يتعلق بالجدل الدائر حول العولمة تمت مناقشة الاتجاهات المذكورة أعلاه بشكل كبير، وفي سياق الأوربة/إضفاء الطابع الأوروبي (الذي يتم تعريفه غالباً في سياق تكوين الاتحاد الأوروبي وما تبع ذلك) ارتفع الجدل حيث إن السلطة التنفيذية قد هيمنت على الفرع التشريعي بشكل متزايد منذ أن أصبحت الحكومات قادرة على تحويل الحلبة السياسية المحلية من خلال تنفيذ التشريع على مستوى الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لذلك، تتآكل خاصية الديمقراطية في الدول الأعضاء، بينما لم تتوفر على مستوى الاتحاد الأوروبي الآليات الكافية للحكم الديمقراطي والمناقشة. ولا يعد ما يطلق عليه «النقص الديمقراطي» سمة من سمات الاتحاد الأوروبي فقط، ولكنها مشكلة تواجه جميع المنظمات ذات «الإدارة العالمية الحكم» التي تقوم بصنع قرارات هامة من دون شرعية ديمقراطية مباشرة، بل تحدث خلف الأبواب المغلقة أيضاً (وتعد منظمة التجارة العالمية الأشهر بممارساتها السرية)، وفي تلك الحالات، لا توجد مجالات مؤسسية رسمية حيث يمكن التعبير بوضوح عن الاستياء العام والمطالب وتحويلها إلى عملية سياسية منتظمة. ومن ثم تتسع الفجوة بين النخبة والمؤسسات من جهة والمواطنين وتوقعاتهم من جهة أخرى: فلم يعد إدراك السابق كأداة للحكم الذاتي التي تحمل شعار «نحن الشعب» ولكن لتمثل قوى وضغوطاً أجنبية. وفي الوقت نفسه، يدعو التعقيد المتزايد للمجتمعات المعاصرة إلى المزيد من التخصص والعلوم والخبرة لضمان الإدارة ذات الكفاءة. وبوضوح، تستلزم وجود الإبداعية المؤسسية لتسوية هذه المطالب المتعارضة مرة ثانية، وللقدرة على القيام بالأنشطة السياسية عالية الكفاءة من جهة، والتمثيل الديمقراطي والمشاركة والحكم من جهة أخرى.

انظر أيضاً: **الديمقراطية، الاتحاد الأوروبي، الحداثة.**

لقراءة إضافية: (Goetz and Hix, 2000; Vink, 2002).

بانوبتيكون «الرؤية الواضحة» (Panopticon)

هو اسم سجن قام بتصميمه الفيلسوف جيريمي بنتام (Bentham, 1995) حيث يخضع المحتجزون فيه إلى مراقبة مستمرة، إلا أنهم لا تتاح لهم فرصة رؤية من يراقبهم. وقد كانت هذه طريقة فعالة للمراقبة حيث لم يُطلب من الحارس أن يكون عاملاً بشكل مستمر، ويستخدم هذا المصطلح بشكل عام في تحليل «فوكو» في كتابه **الانضباط والعقاب** الذي استخدم فيه «بانوبتيكون» كمجاز يُشير إلى بنية أية حركة هرمية (Foucault, 1977b) (تعتمد على القاعدة الأيديولوجية) لأية جماعة أو المجتمع. وكان من نتيجة ذلك أم الأفراد لا يعرفون ما إذا كانوا مراقبين أم لا وهذا يجعلهم يتصرفون كما لو كانوا مراقبين بالفعل، وهم يتحكمون في سلوكهم تبعاً لقيم المجتمع، وهذا هو ما جرى الاصطلاح على أنه «مراقبة الذات».

وفي ما يتعلق بالعولمة، فإن البعض يقول إن التقانة متوافرة حالياً للحكومة في شكل كاميرات CCTV، وبرنامج المراقبة يعنى أننا نعيش في بانوبتيكون افتراضي.

انظر أيضاً: **جهاز الدولة الأيديولوجي، الحداثة السائلة.**

برامج التعديل الهيكلي (Structural Adjustment Programs)

انظر: **صندوق النقد الدولي.**

برامج السياسة (Policy Programs)

يقصد ببرامج السياسة مجموعة منظمة من التدخلات المالية والتنظيمية والإنسانية المستخدمة في تحقيق هدف ما أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة. ويتم تحديد البرنامج تبعاً لعنصري الوقت والميزانية، كما تتحدد أهداف البرنامج مسبقاً؛ وهناك جهود يتم تنظيمها للمكافحة من أجل الربط بين هذه الأهداف. وللبرنامج ثلاث خطوات رئيسية في دورة الحياة، هي التصميم والتنفيذ وتقييم البرامج اللاحقة. ودائماً ما يكون هناك برنامج يقع تحت سلطة من يشاركون في اتخاذ القرار، وتتبع دائرة البرنامج نفس النموذج الخاص **بدائرة السياسة**. وهي تتضمن المراحل التالية: مرحلة وضع

جداول الأعمال والتخطيط/ صياغة البرنامج وتنفيذ البرنامج وإدارة البرنامج والتقييم والتغذية الراجعة. وتقوم الحكومة بوضع السياسة العامة التي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي صممتها من اجل الحفاظ على نتائج محددة. ولدى **المؤسسات غير الحكومية** سياسات أيضاً، إلا أنها لا تملك الاستعانة بالموارد العامة أو التدخل القانوني بالأسلوب نفسه.

ويرتبط مفهوم برنامج السياسة بمفهوم العولمة بعدة طرق. فبرامج السياسة هي الوسيلة التي يتم عن طريقها فرض التغير الاجتماعي وهي ترتبط بزيادة أهمية الحلول الفنية للأزمات السياسية (Giddens, 1998) مثل دعوة **الدول القومية** لأن تكون أكثر كفاءة وأكثر حرصاً عند استخدام الموارد العامة، وبالنسبة إلى بعض الطرق التي تعتمد على الأدلة فإنها أساسية لتحديد وتطوير وتنفيذ وتقييم السياسات إنها ينظر إليها كاستراتيجية أساسية لتطوير الاستجابات العقلية والمناسبة والعملية لتأثيرات العولمة. ولقد كان هناك امتداد في استخدام منطق وطريقة برنامج السياسة. مثل تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة المعتمدة على الأدلة) بعيداً عن حدود الدول القومية في شبكات عمل السياسة العالمية مثل **منظمة الصحة العالمية**. وبالنسبة إلى الآخرين، فإن تكاثر برامج السياسة يحدد التحول من الطريقة السياسية إلى الطريقة التقنية في الحكم.

انظر أيضاً: **السياسة الاجتماعية العالمية، مجتمع المعرفة، تقييم السياسة، منظمة الصحة العالمية.**

لقراءة إضافية: (George and Wilding, 2002; Policy Hub, 2005).

البلدان شبه الهامشية (Semi-Periphery Countries)

تقسم الدول أحياناً في سياق نظرية الأنظمة العالمية إلى دول المركز ودول الهامش ودول شبة الهامش. ويقال إن دول شبة الهامش تعمل كعازل بين دول المركز ودول الهامش، وغالباً ما تنتج هذه الدول بعض الموارد الطبيعية (مثل الوقود الأحفوري) وبهذا تلعب دور المورّد والأسواق لدول المركز.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «دول المركز والهامش».**

البنك الدولي (World Bank)

يُعدّ واحداً من المؤسسات المالية المركزية العالمية التي تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. وهو في الواقع ليس بنكاً ولكنه واحد من أذرع الأمم المتحدة ومجموعة تتكون من خمس وكالات. ويفترض جدلاً أن أهمها هو البنك الدولي للإنشاء والتعمير ورابطة التنمية الدولية. ودور البنك الدولي الرئيسي هو أن يقدم قروضاً منخفضة الفائدة واعتمادات من دون فائدة ومنحاً للدول النامية. واعتقد أن هذه المعونة تستخدم بشكل أساسي في تطوير البنية التحتية مثل السدود والطرق وشبكات المواصلات وتوليد الطاقة وتخزينها والصحة والتعليم. ويأتي المال الخاص بالقروض والمنح من الأعضاء (الذين «يتملكون» البنك) ومن الاستثمارات في الأسواق العالمية أيضاً. ولتصبح عضواً في البنك، يجب الحصول على عضوية صندوق النقد الدولي، وهكذا ترتبط المؤسستان إحداهما بالأخرى.

وبسبب الوضع المالي الهزيل للدول المقترضة، اتضح أنه ليس في الإمكان رد جميع القروض، ففي خمسينيات القرن العشرين تم تأسيس وكالة التنمية الدولية لتقدم قروضاً ميسرة، أي قروضاً ذات فائدة ضئيلة أو من دون فائدة على الإطلاق.

هناك ثلاث وكالات أخرى ذات صلة التي تكوّن البنك الدولي. وتقدم المؤسسة المالية الدولية (IFC) الدعم للاستثمار في القطاع الخاص في المشاريع التي يقرها البنك. ومن ثم قد تستثمر شركة خاصة على سبيل المثال في توليد الطاقة كمشروع يعود بالربح عليهم. وتشجع المؤسسة المالية الدولية هذا الاستثمار لدعم الصناعات والقطاعات المعرّضة للخطر بدرجة عالية.

وتزوّد وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف تأميناً ضد المخاطر لهؤلاء الذين يستثمرون في، ويقومون بإقراض الدول التي يعمل معها البنك. وأخيراً، وكما يرجح اسمه يقوم مركز تسوية نزاعات الاستثمار بحل المنازعات بين الاستثمار الأجنبي والدول المضيفة.

وبينما يعد البنك الدولي أكبر ممول لبرامج الإيدز على المستوى العالمي على المدى البعيد، فهو غالباً ما يستحث النقد لا سيما من مناهضي

العولمة، حيث إن برامج البنك المتعددة لا تعمل بتناسق. كتب ألتمان:

إن البنك الدولي يدعو إلى السخرية حيث يضع مبالغ متزايدة من المال المخصص لمكافحة الإيدز في دول مثل البرازيل والهند حيث ساعدت سياسات البنك في إضعاف البنيات الصحية التي ربما تكون قد ساعدت من قبل في منع انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب في واقع الأمر.

وينبع هذا النقد بشكل كبير من سياسات البنك الليبرالية الجديدة، أي تقليل إنفاق الدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وفتح التجارة (Altman, 2002: 565).

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الصحية العالمية.**

لقراءة إضافية: (Bello, 2004; Lawson, 2003; Mallaby, 2005; Owsus, 2003; Peet [et al.], 2003; World Bank, 2006).

البيروقراطية (Bureaucracy)

صيغ هذا المصطلح أولاً في بدايات القرن التاسع عشر مشيراً إلى نوع من الإدارة التي تتكون من سلطة متسلسلة من الأقسام لكل منها تخصص وظيفي معين ومكتظة بالمسؤولين غير المنتخبين الذين يتبعون إجراءات محددة. ولقد كان هذا المصطلح قليل الشأن حتى صدر كتاب ماكس ويبر الذي توفر به المزيد من الوصف. وهو مفهوم له مغزى كبير في سياق العولمة للمدى الذي تعمل فيه الديمقراطيات الغربية بواسطة نوع ما من الأنظمة البيروقراطية. ويعد النقد الأساسي للبيروقراطية أن هؤلاء المسؤولين غالباً ما يتمتعون بمراكز قوة دائمة وهم غير منتخبين. وكذلك تكون هذه المناصب تؤوول إليهم بدون انتخاب، ومع تزايد نقل **الاستعانة بالمصادر الخارجية**. يحتمل أن تصغر في الحجم بالرغم من أنه لا توجد هناك سلطة أقل لهذا. وبالإضافة إلى أنه كلما تشكل الحكومات نفسها على نمط الشركات يحتمل أن تتجه البيروقراطيات ليكون أداؤها مثل الأعمال التجارية أكثر من الأداء الحكومي. وهذا يعد إقلاقاً لهؤلاء الذين يقدرون نموذج «**دولة الرفاهة**».

لقراءة إضافية: (Albrow, 1970).

التابع (Subaltern)

بينما يُطلق هذا اللفظ على الضابط التابع في القوات المسلحة، فإنه يستخدم أيضاً في دراسات ما بعد الاستعمار ليشير إلى الناس المهمشين (Gramsci, 1971). وقد استخدم مؤخراً ـ استخدمته سبيفاك (Spivak, 1985) على الأخص ـ ليقصد به الشخص الذي ليس له تأثير قوة (Agency) بفعل هذا التهميش. وتجدر الملاحظة أن التابع لا يعد مرادفاً «للمقهور».

وتوضح سبيفاك أنه يمكن التابع أن يتحدث، ولكن ليس بطريقة مجدية حيث إن أصواتهم لا تسمع. كما يقصد بمنطق النظام الذي يقوم بعملية التهميش أنه لا يمكن سماع أصواتهم. وهنا يتضح الفرق بين المقهورين والتابعين. حيث يتكلم المضطهَدون بلغة المضطهِدين ويشاركون فيها في واقع الأمر هم مقهورون لأنه لم يُعطوا الوقت أو المكان للتحدث، ولكن هناك إمكانية لوجود هذه الفرصة. فبالنسبة إلى التابع فإن ما يرغب فيه أو يحتاج إلى قوله لن يُفهم لأن اهتماماته لا تتواءم مع أيديولوجية هؤلاء الذين يستحوذون على السلطة.

ويجذب هومي بهابها (Homi Bhabha) ـ الذي يحذو حذو غرامشي ـ الانتباه إلى قضية السلطة ويصف المجموعات التابعة بـ «المقهورين والأقليات الذين يعد وجودهم ذا أهمية كبيرة بالنسبة إلى التعريف الذاتي لمجموعات الأغلبية: كما إن المجموعات الاجتماعية التابعة تحتل مكانة يمكنها من خلالها إفساد سلطة هؤلاء الذين يستحوذون على السلطة المهيمنة» (Bhabha, 1996: 210)، وفي واقع الأمر يتصل مفهوم التابع بمفاهيم بهابها الأخرى. فعلى سبيل المثال يعد التهجين خلط الثقافات المهيمنة والتابعة، بينما تحدث المحاكاة عندما تظهر الأصوات التابعة على ساحة الحوارات المهيمنة (بالرغم من أنها لا تبدو في صورتها الأصلية).

انظر أيضاً: الاستعمار، الإمبريالية الثقافية، الهيمنة، ثقافة الشعوب الأصلية.

لقراءة إضافية: (Bhabha, 1996).

تأثير شبكة السي إن إن الإخبارية (CNN Effect)

ويعرف أيضاً «بمنحنى السي إن إن» أو «عامل السي إن إن». ويستخدم

المصطلح في مجالين مختلفين، السياسة والاقتصاد، بالرغم من أن كليهما يرتبط بتأثير نظري على الحكومة ومجتمع شبكة السي إن إن وخدمات الأخبار المشابهة. ويبدو أن كلا المعنيين قد نشأ مع حرب الخليج الأولى (١٩٩١) لتتصل بالصراعات الأجنبية على وجه الخصوص. أولهما وهو الذي يتبادر إلى ذهننا أولاً ـ قد وصفه ليفينغستون من بين آخرين ويشير إلى تغطية الأخبار السريعة على السياسة الخارجية والدبلوماسية في الولايات المتحدة على الأخص.

وقد اتصل تأثير السي إن إن بعدد من السيناريوهات المحددة حول الطريقة التي تؤثر بها الأخبار الحيّة (المذاعة مباشرة) على السياسات والرأي العام. حيث يمكن طاقم الأخبار الحية، لا سيما في حالة الصراع، أن يقدم معلومات أحدث من تلك التي تستطيع حكومة الدولة الحصول عليها من خلال مصادرها الاستخباراتية العادية. وبهذا المعنى فإن التغطية المباشرة من قبل وسائل الإعلام يمكن أن تسمح باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية سريعاً أو على الأقل بالنسبة إلى السياسة لتطور نفسها لتقوم بالتأكد من التقارير الإعلامية الصادرة عن القنوات المعتمدة، وكما يوضح ماكوركوديل وفيربراذر (McCorquodale and Fairbrother, 1999) فإن هذا يعد محلاً للجدل كنتيجة لتركيز طاقم السي إن إن المشتت نسبياً. فقد كان يلتحق بالسي إن إن ٢٣ مكتباً خارجياً فقط و٥٠ صحافياً دولياً عام ١٩٩٧. «إن القرارات التي تصنع بناء على تغطية السي إن إن، كما حدث كثيراً، ومنها قرارت اتخذت أثناء حرب الخليج الأولى، قد يتم اتخاذها بناء على معلومات ليست موضوعية بالقدر الكافي» (McCorquodale and Fairbrother, 1999: 760).

ويشير ليفينغستون (Livingston) إلى أن التغطية الإعلامية السريعة قد تعمل كمسرّع أو عائق أو كوكالة تحدد جدول أعمال. ويشير الأول، التغطية التي تعمل كمسرّع، إلى الأثر الذي ذكر أعلاه لاختصار الوقت الذي تستجيب فيه حكومة الدولة للأحداث، وتعد العوائق التي تقف أمام «الأمن الفعال» وللأهداف السياسية واضحة أيضاً، وقد تضعف التغطيةُ الإعلامية المساندة الشعبية لمعركة عسكرية أو أية استجابات معينة، وتعمل كأداة لتحديد جدول الأعمال بطرق متعددة، ويمكن تأكيد أن الطريقة التي تتم بها تغطية حدث معين قد تؤثر في الرأي العام لصالح حكومة الدولة أو هؤلاء الذين لهم مصالح في الإعلام. ومن جهة أخرى التي تشبه عامل الإعاقة إلى حد كبير

(على الأقل للمدى الذي تهتم به الدولة) قد يضع الرأي العام ضغطاً على الحكومة لتستجيب للأوضاع.

وقد شهدت حرب الخليج الثانية الكثير من الجدل حول حريات الصحافة والمدى الذي يتعارض فيه هذا مع الاعتبارات الأمنية. ويمكن استخدام الصحافيين المفوضين لتغطية أحداث الحرب في ما يتعلق بهذا الخصوص حيث توجد هناك مخاوف حول موضوعية هؤلاء الصحافيين وكذلك التهديدات المحتملة بالنسبة إلى الأمن العسكري. ويوضح بروكس ولويس وآخرون (Lewis [et al.], 2005) أنه بينما كانت هناك محاولات لفرض الرقابة، كان الصحافيون أنفسهم هم من قرر نوعية الصور التي تناسب التلفزيون البريطاني. وبلغة الموضوعية والثقة يبدو اللون الجديد من تقرير الأخبار غير مختلف عن الأنواع المعاصرة.

ويستخدم المعنى الثاني حالياً في الدوائر الاقتصادية ويشير إلى ميل الناس إلى البقاء في المنزل ومشاهدة السي إن إن (أو البرامج الإخبارية الأخرى) أثناء الأزمات ولا سيما الحروب. وحدث نتيجة لهذا على الأقل بشكل جزئي، انخفاض في النشاط التجاري ومعدل إنفاق المستهلك، ومع ذلك يقترح أول تعليق حول هذا الأمر أن الصراع قد أقنع الناس ألا يسافروا إلى الخارج (Shapiro, 1991).

انظر أيضاً: **وسائط الإعلام العالمية**.

لقراءة إضافية: (Alleyne, 1995; Livingston, 1997).

التأميم/ الصناعات القومية (Nationalization/Nationalized Industries)

إن الصناعة القومية هي الصناعة التي تمتلكها **حكومة الدولة**. قد شاع التأميم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو يرتبط بالنموذج الحكومي **لدولة الرفاهية**، وعلى الرغم من ذلك، فإنه في فترة الثمانينيات من القرن العشرين خصصت بعض الحكومات خدمات معينة مثل خدمات توفير خدمات النقل والطاقة والماء.

ويعد الاتجاه المعاصر مضاداً للتأميم، أي **الخصخصة**. وعلى ذلك إذا حدث تأميم لصناعة الآن يحتمل أكثر أن تكون إعادة تأميم أي أن الحكومة

تقوم بشراء صناعة معينة مرة أخرى. فعلى سبيل المثال قامت حكومة نيوزيلندا بشراء نسبة ٨٠ في المئة من شركة نيوزيلندا للطيران في عام ٢٠٠٣.

أما ما تبقى من الصناعات المؤممة فهو تحت ضغط الخصخصة، وذلك من أجل النظام الاقتصادي الذي تواجهه الدولة المؤممة في الاقتصاد العالمي. وتعد خدمة الصحة المؤممة (NHS) (المؤممة في عام ١٩٤٨) في المملكة المتحدة مثالاً جيداً على نظام الرعاية الصحية المؤمم الذي يخضع لضغط متزايد لكي تتمّ خصخصتها بشكل أو بآخر (بطريقة مبادرات تمويل القطاعين الخاص والعام).

انظر أيضاً: **الرأسمالية العالمية، التحرر، القومية، الليبرالية الجديدة.**

لقراءة إضافية: (Coulmas, 2000; Pollock, 2004).

تأنيث القوى العاملة (Feminization of the Workforce)

يشير ضم المرأة إلى سوق العمل إلى الازدياد المذهل في مشاركة المرأة في مناطق مختلفة من العمالة المدفوعة. ويتصل إعطاء المرأة وظائف محددة بإضفاء الطابع البروليتاري عليها - «حيث يتطلب العمل مهارة أقل ويكون توظيف النساء أرخص بالنسبة إلى أصحاب العمل» (Abercrombie, Hill and Turner, 1994: 164). كما يتصل تأنيث قوة العمل بالعولمة أيضاً حيث إن تغيير خصائص العمالة يعني أن المزيد من النساء يُعد ضمن القوى العاملة، ولكن سيتم توظيفها على الأغلب في الوظائف التي تتطلب مهارات أقل وتكون منخفضة الأجر وغير آمنة. ويوجد نموذج عالمي من أسواق العمل العالمية ذات الوظائف منخفضة الأجر التي تتكون من المزيد من النساء (Kingfisher, 2002).

انظر أيضاً: **سوق العمل العالمية.**

لقراءة إضافية: (Fuentes and Ehrenreich, 1981).

التباين/ التقارب (Divergence/Convergence)

انظر: **التجانس، المغايرة.**

التجارة الحرة (Free Trade)

انظر: التجارة العادلة/ التجارة الحرة.

التجارة العادلة/ التجارة الحرة (Fair Trade/Free Trade)

لهذا المصطلح تاريخ طويل، ويعني أي شكل من أشكال التجارة القانونية إلى النقيض تماماً، أي التهريب (في القرن الثامن عشر). أصبح يعني في القرن التاسع عشر التجارة الحرة الثنائية، ومن ثم تحدث التجارة العادلة بين الدول عندما يتم قبول سلع طرف ما بدون تعريفات جمركية أو قيود، ويستقبل هذا الطرف سلع الطرف الآخر بنفس الطريقة. ويشار إليه حالياً بالتجارة الحرة. وقد يتم تصور عدد من المعاهدات والاتفاقيات التي تدعم مبادئ التجارة الحرة: إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية واتفاقيات حول العمل وظروف العمل، وكذلك المعاهدات البيئية، ويعد المعنى المعاصر والعادي بشان التجارة العادلة حول التجارة الأخلاقية من وجهة نظر اقتصادية وتنموية وبيئية.

وفي ما يتعلق بالتجارة الحرة، إذا قامت الحكومة بتمرير قانون يحدد هذا النوع من المنتجات التي يسمح بدخولها السوق والتي تهدف إلى حماية البيئة أو فصائل معينة من الحيوانات على سبيل المثال، يجب أن يحدث هذا طبقاً لقواعد التجارة الدولية حيث يوجد عدد من مبادئ القانون الدولي التي تنظم التجارة الحرة. ويعد الكيان الأكثر مركزية هو «الأمة الأوْلى بالرعاية». ربما كانت أشهر الحالات عندما سنت الولايات المتحدة قانوناً لحماية نوع معين من السلحفاة كثيراً ما تقتل عند اصطياد الروبيان؛ وتعرف عامة بـ قضية «سلحفاة الروبيان». وكنتيجة لهذا، ارفضت الولايات المتحدة قبول الروبيان أو منتجاته، التي لم يتم الحصول عليها من خلال أساليب آمنة بالنسبة إلى السلاحف. وعرضت القضية على مجلس تسوية النزاعات التابع لمنظمة التجارة العالمية (وما زالت أمام هيئة الاستئناف). وفي عام ١٩٩٨ وجد أن الإجراء الوقائي غير مبرر لأن «هذا الإجراء قد طبقته الولايات المتحدة بأسلوب يشكل تمييزاً تعسفياً وغير مبرر بين أعضاء منظمة التجارة الدولية...» (www.wto.org) وأصرت هيئة الإستئناف أنها لم تقرر «أن حماية البيئة وحفظها لا يعد شيئاً ذا قيمة بالنسبة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية». كما إنها لم

تقرر «أن الدول ذات السيادة والأعضاء في المنظمة لا يمكنهم اتخاذ اجراءات فعالة لحماية الفصائل المهددة مثل السلاحف البحرية» وكذلك لم تقرر «أن الدول ذات السيادة ينبغي ألّا تتصرف سوياً بشكل ثنائي أو تعددي إما داخل منظمة التجارة العالمية أو من خلال منتديات دولية أخرى لحماية الفصائل المهددة أو حماية البيئة من ناحية أخرى».

وكذلك يعتقد أن التجارة العادلة، أو التجارة الأخلاقية كما كان يطلق عليها عادة، لا تأثير لها على قوانين التجارة الدولية والقومية. ولكن بالأحرى هي تدعمها، ومن ثم تركت القضايا التي تتعلق بماذا تسمح الدول بالدخول في أسواقها إلى قرار المستهلك. ويؤكد مؤيدو التجارة العادلة أن المستهلكين لهم حرية اختيار منتجات التجارة العادلة ومن ثم لا تعطى هذه المنتجات أية مميزات عما سواها من المنتجات الأخرى التي تقارن بها. ويؤكدون أنها تكفل الجودة للمستهلك وكذلك دعم أحوال عمل ملائمة، والتنمية المحلية وأسعار مناسبة للمنتجين والحماية البيئية. وربما يكون الشاي والقهوة من أفضل الأمثلة على التجارة العادلة. ومع ذلك يتم إنتاج العديد من أنواع السلع الأخرى وتسويقها بالطريقة نفسها، غالباً في ما يتعلق بوكالات التنمية مثل (OXFAM) التي تساعد في تنمية المنتجات العادلة وتعمل كموزعة لهذه المنتجات أيضاً. وخصوصاً في حالة (OFAXM)، لا تقتصر السلع على الشاي والشكولاتة بل تمتد للحرف والمنتجات الورقية وألعاب الأطفال والمنتجات الزجاجية والأقمشة.

ويعد لفظ fair-trade ككلمة واحدة علامة مسجلة لمنظمات وضع علامات التجارة العادلة العالمية التي تهدف لدعم التجارة العادلة.

انظر أيضاً: **حقوق الإنسان، المنظمة غير الحكومية، السياسة الحمائية (الاقتصادية).**

لقراءة إضافية: (Barratt Brown, 1993; Bovard, 1991; Littrell and Dickson, 1999).

التجانس (Homogenization)

يعد التجانس/ التجانسية مصطلحاً أساسياً في دراسات العولمة. فيقصد به على المستوى الأساسي أن الأشياء تصبح نفسها تماماً، وقد يكون هذا أمراً

سياسياً أو ممارسات ثقافية أو اللغة أو المنتجات الاستهلاكية أو الأيديولوجيات أو وسائط الاعلام أو الترفيه. وقد أصبح هذا التقارب ممكناً بطريقة غير مسبوقة (أو كما يؤكد أنصار العولمة المفرطة) حيث يرجع هذا إلى التقانة (مثل الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية) والسفر. ويتضح التجانس جلياً في انتشار الرأسمالية والسياسات الليبرالية. وبافتراض أن العديد من المؤسسات العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) تهتم بالأعمال التجارية والمال كما إن البنية التحتية السياسية تعد ضرورية بالنسبة إلى هذه الأنشطة، ولا يعد هذا مستغرباً، فهي تعادي القوى السياسية الطبيعية التي يعمل بها مقاومو العولمة إلى حد كبير.

ويهتم الكثيرون بمحاولة الإجابة عن أسئلة مثل أي من هذه الممارسات يعد مهيمناً وكيف ومتى نشأ. فيكتب توملينسون على سبيل المثال (Tomlinson, 1991) حول ما الذي يفكر به الآخرون حيال العولمة في ما يتعلق بالإمبريالية الثقافية. وهكذا تعد قضايا القوة أمراً مركزياً بالنسبة إلى التجانس. وقد تم وضع القوة النسبية في أطر نظرية سياسية طبيعية وكذلك من خلال الطبقات، وغالباً في ما يتعلق بدول وجماعات المركز والهامش على وجه التحديد.

ويؤكد آخرون أن المشهد العالمي ليس مشهداً للتجانس، بل إنه يطرح التهجين. ويعني التواصل مع الآخرين أن الممارسات والمنتجات تم إخراجها من سياقها الأصلي وإعادة إدخالها في مواقع جديدة. وبالتالي يطلق عليها المحلية العالمية.

كما إن من الأهمية بمكان ذكر أن التجانس يعد جانباً وحيداً فقط من جوانب العولمة. فيؤكد روبرتسون (Robertson, 1992) على سبيل المثال أن العولمة تقودها قوتان: عالمية التخصيص وتخصيص العالمية.

انظر أيضاً: **الأمركة، مناهضة العولمة، استعمار الكوكاكولا، فرضية التقارب، وسائط الإعلام العالمية، قوة الجبر/ قوة الإقناع، المغايرة، فرضية العولمة المفرطة، الماكدونالدية، الضغط الزماني ـ المكاني، نظرية الأنظمة العالمي.**

لقراءة إضافية: (Held [et al.], 1999; Hamelink, 1983; Hannerz, 1992; Howes, 1996; Morley and Robins, 1995; Schiller, 1971; Sorkin, 1992).

التجزؤ (Atomization)

يقصد بهذا المصطلح التجزئة بشكل عام أو الانقسام إلى أجزاء صغيرة، وقد استخدم هذا المصطلح في مناظرات العولمة في العادة ليقصد به البعد السلبي بين الأفراد ومجتمعاتهم الذي يمكن أن يطلق عليه آخرون «الاغتراب». حيث يؤدي التغير الاجتماعي والاقتصادي الهائل، لا سيما من نوع ليبرالي حديث، إلى تدمير المجتمعات وبالتالي يبدأ الأشخاص في نهج السلوك الفردي لا الاجتماعي. وهكذا يعد التجزيء مشكلة من وجهة نظر النشاط السياسي، كما كانت هناك محاولات لمحو آثار التجزيء من خلال دعوات العمل الجماعي.

كما إنه يرتبط **بالتجانس** للمدى الذي يتم إدراك الأشخاص فيه في ما يتصل بالاهتمامات العالمية (أو الاهتمامات شديدة الخصوصية) وليس الاهتمامات المحلية.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، السياسات الفرعية العالمية، التشخّص.**

التجزئة (الاجتماعية) ((Fragmentation (Social))

يستخدم اصطلاح التجزئة الاجتماعية ليرمز إلى التحولات في النسيج الاجتماعي المتصلة بالتغيرات التقانية والاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن أن العالم ـ كما نعلم ـ ينتهي. ويعد مصطلح التجزئة الاجتماعية مثيراً للجدل في دراسات العولمة. ويعتقد بعض المعلقين أن التجزئة الاجتماعية هي عكس العولمة (مثل Clark, 1997)، بينما يرى آخرون أنها نقيض لها (مثل (Jones, 2001)). ويستخدم مفهوم التجزئة أيضاً بشكل أكثر إيجابية كمحاولة لحل جمود وحتمية مفهوم ما هو «اجتماعي» في اصطلاح **الليبرالية الحديثة**، وقد وضع روز معالم هذا المنظور في كتابه **وفاة المجتمع**؟ «إعادة رسم منطقة الحكم» (Rose, 1996a) حيث يتحدث عن إعادة تشكيل المناطق الحكومية بعيداً عن المجتمع بوصفه كياناً تجاه السكان والأفراد.

انظر أيضاً: **السرد المضاد، إزالة الصبغة الحكومية، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).**

لقراءة إضافية: (Clark, 1997; Jones, 2001; Rose, 1996a).

بشكل قاطع، تعد هذه النظرية الفلسفية القائلة بأن الجسد جزء من الذات وتؤكد على أن خبرة الكائن البشري هي خبرة حسية إلى حد كبير. وترتبط من خلال هذا المعنى بعلم الظواهر التي تتبنى ظاهرة، خبرة حدسية وتجعلها نقطة انطلاقها، ويمكن تصورها بشكل أفضل من خلال مقارنتها بالنظريات الثنائية مثل ثنائية العقل والجسد لديكارت التي ترى أن العقل المفكر منفصل عن الجسد المادي للإنسان. وقد اشتمل هذا على العديد من التضمنات بالنسبة إلى العديد من الأنظمة، فعلى سبيل المثال يؤكد لاكوف وجونسون (Lakoff and Johnson, 1999) اللذان يعملان في مجال اللسانيات أن الخبرة المادية بالعالم تؤثر على اللغة والفكر بطرق منظمة. كما يكتب المتخصص التعليمي جرومت «أنها ليست أنا أفكر وبالتالي أنا أكون»: ولكن لأنني مجسد وأحتل موقعاً لهذا أفكر بطرق محددة» (Grumet, 1990: 336).

وفي دراسات العولمة يحتمل أكثر أن يكون التجسيد مرتبطاً بالسياحة وبالثقافة بدرجة أقل. وتعتمد مفاهيم العرض الجسدي والسفرالبدني على التأكيد على أهمية الجسد في الخبرة السياحية.

وفي ما يتعلق بالعولمة أيضاً، وبشكل عام، يستخدم مصطلح التجسيد بطريقة غير تقنية ليشير إلى مثال على النظرة التجريدية. فعلى سبيل المثال، قد يقول شخص ما إن المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي تجسيد للعولمة.

انظر أيضاً: العرض الجسدي.

لـقـراءة إضـافـيـة: (Csordas, 1990; Weiss and Fern Haber, 1999; Merleau-Ponty, 1981; Urry, 1990).

تجمع الدول الأقرباء (Kin Country Rallying)

يعد هذا المفهوم جزءاً من نموذج هانتنغتون لصدام الحضارات على الرغم من أن جريناواي يعد أول من استخدمه (Greenaway, 1992: 19). ويؤكد هانتنغتون أن الدول القومية ليست هي الوحيدة التي تمسك بقياد السلطة، بل تستحوذ الكيانات الأخرى التي يتم تعريفها بواسطة حضارتها على قدر من

السلطة، حيث لا تتقيد هذه الثقافات بحدود الدول القومية. فلو تشابهت الثقافات قد تمثل الدول القومية على المسرح العالمي من خلال منظور التعريف الثقافي أكثر من الاهتمامات البراغماتية الأخرى. كما يؤكد هانتنغتون أن لكل حضارة «دولة محوراً» توجه بعضاً من أنشطة الدول الأقرباء، «لأن الدول الأعضاء تتصورها كقريب ثقافي». وتعد الحضارة الآن عائلة ممتدة، وتقدم الدول المركزية لأقربائها الدعم والنظام مثلها في ذلك مثل الأعضاء الأكبر سناً في العائلة (Huntington, 1996: 156)، وبالتالي فلا يدور دعم «القريب» حول التماثل الأيديولوجي ولكن يدور حول تآلف العلاقة. وقد يتم تفسير هذا بطريقة أخرى كأن تدخل في إطار التحالفات طويلة المدى أو العلاقات الحميدة. وليس من المفاجئ أن العديد من المستعمرات البريطانية السابقة تربطها علاقة قرابة بالمملكة المتحدة، وتحتشد إلى جانبها في لحظات الحاجة. ولا يستلزم أن يكون بين الدول القريبة هذه علاقة الاستعمار (الكولونيالية)، فهي تريد فقط أن تتشارك في حضارة.

انظر أيضاً: الاستعمار (الكولونيالية)، الشتات، النموذج الواقعي.

لقراءة إضافية: (Bennett, Lepgold and Unger, 1997; Nossal, 1998; Ruggie, 1998a).

التحجيم «تخفيض حجم العمال» (Downsizing)

هذه هي استراتيجية في المجال التجاري تمثل الاعتقاد أنه كلما كانت القوة العاملة أو الشركات أكثر كفاءة وإنتاجية كان أفضل. وهي تتضمن عادة تخفيض قوة العمل في شركة ما أو بيع جزء منها، ويمكن أن يتقلص حجمها كثيراً وتفقد خبرتها وثقافتها (ويطلق على هذه العملية أحياناً «فقدان شهية الشركة») فهي استراتيجية غالباً ما تتضمن ملء فجوات الخبرة باستئجار موظفين بتعاقد ثابت ولا تقتصر على القطاع الخاص. ويمكن رؤيتها أيضاً على أنها نوع من إدارة المخاطرة.

انظر أيضاً: الليبرالية الجديدة، الاستعانة بمصادر خارجية، المخاطرة.

لقراءة إضافية: (Danaher, 1997).

التحرر (Liberalization)

يشير التحرر (عادة) إلى تناقص تدخل الدولة/الحكومة في مجالات معينة في السياسة الاجتماعية أو الاقتصادية. وهكذا وبينما قد يشير التحرر إلى الطريقة التي انسحبت بها الدولة من سياسة الأفراد يستخدم التحرر بشكل عادي في سياق العولمة ليشير إلى طريقة «دعه يعمل» في الشؤون الاقتصادية. وهذا يتضمن خصخصة المشروعات التي كانت تديرها الدولة في السابق (الخدمات البريدية والمياه وإمدادات الطاقة) وكذلك فتح الحدود الاقتصادية بغرض التجارة والاستثمار الأجنبي. ويشار إلى هذه السياسات والأنشطة **بالليبرالية الجديدة**. فعندما أعطيت الأولوية للأسواق المفتوحة (ليس بالضرورة أن تتحسن البنية التحتية الاقتصادية للدولة. وبافتراض أن الخصخصة وإلغاء القوانين بشكل عام يشكلان الملامح الأساسية للتحرر، يمكن أن تصبح سلطة الدولة أقل على الشؤون المالية والتجارية ويقل وصولها إلى استقرار مالي على هيئة ضرائب وما شابه ذلك.

وترتكز المؤسسات المالية العالمية مثل **صندوق النقد الدولي** و**منظمة التجارة العالمية** بشكل كبير على القيمة الإيجابية للتحرر.

ويشير التحرر أيضاً إلى النظرة الحديثة للمجتمع التي قد ينظر إليها على أنها تهديد للقيم الاجتماعية لا سيما قيم التماسك الاجتماعي والمجتمع.

انظر أيضاً: **التجارة العادلة/ التجارة الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر.**

لقراءة إضافية: (Rodrik, 1997; Tornell and Westermann, 2005).

التحرر الاقتصادي (Economic Liberalization)

يستخدم مصطلح التحرر الاقتصادي ليشير إلى برنامج شامل من السياسات الاقتصادية التي تم تصميمها لتحرير الاقتصادات القومية من القوانين. ويسم التحرر الاقتصادي الانتقال بعيداً عن المستويات العالية للتدخل الحكومي وتنظيم الاقتصاد من جهة الحكومات وملكية الدولة لقدر كبير من البنية التحتية والأنشطة التجارية، وحماية السلع المصنعة داخلياً من التعريفات الجمركية العالية بالاستعاضة عن الواردات للاتجاه نحو مستوى منخفض من التدخل الحكومي وتنظيمها للاقتصاد. وقد اشتملت

الاستراتيجيات الخاصة بتحرير الاقتصاد على: تخفيض العجز المالي وتوسيع قاعدة الضرائب وانكماش السياسات وتحرير سوق العمل من النظم وزيادة كفاءة الاقتصاد والشركات ثم تصفية الأصول الحكومية. ويعد التحرر الاقتصادي وسيلة لخلق الأسواق العالمية وهدم الحواجز المؤسسية التي تعيق التجارة الحرة، ومن نواح أخرى ينظر إلى التحرر الاقتصادي كإصلاح ضروري إيجابي الذي من شأنه أن يمكّن الدول القومية واقتصادها لتسرّع خطاها تجاه وفاء مطالب وتحديات الأسواق العالمية بواسطة خلق اقتصاد داخلي وقوة عاملة أكثر مرونة. بينما يعتقد آخرون أن التحرر الاقتصادي يعد استرتيجية متعمدة لتقليص دور الدولة في المجتمع كما إنها أيديولوجية تستخدم لدفع برامج الإصلاح لمنع الإنفاق العام على الرفاهية الاجتماعية والصحة والتعليم وكذلك تحول أكثر عمومية إلى الخصخصة.

انظر أيضاً: **سوق العمل العالمية، السياسة الحمائية (الاقتصادية).**

لقراءة إضافية: (Kelsey, 1995; Wolf, 2004).

تدفق السلع (Commodity Flows)

يشير تدفق السلع إلى حركة السلع، لا سيما اتجاه حركتها.

انظر أيضاً: **سلاسل السلع.**

التدويل (Internationalization)

قد يستخدم التدويل كمصطلح لوصف العمليات (على المستوى النظري) وليطرح أيضاً كيف ينبغي أن تستمر العلاقات بين الدول والمؤسسات، ويقارن التدويل بالعولمة الاقتصادية الصارمة **والقومية والكوزموبوليتانية «العالمية».**

إن التدويل كعملية تؤكد الروابط بين الدول والمؤسسات الأخرى، كما يؤكد المتشككون في سياق العولمة أن التغيرات التي تحدث في العالم يمكن حسابها في ما يتعلق بالتدويل بشكل أساسي، كما يؤكدون أن العمليات التي يعتقد أنصار العولمة المفرطة أنها نموذج للعولمة هي في الحقيقة مجرد أشكال جديدة للتدويل.

وكذلك يؤيد التدويل التعاون المتبادل بين الدول كنظراء لبعضها

البعض، والتي تدرك الاختلافات وتحترمها لصالح المنفعة المتبادلة. وبشكل مبدئي نشر علماء الاجتماع هذا المصطلح ويتواصل استخدامه في اليسار السياسي على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال يسعى مناهضو العولمة إلى حركة دولية وليس إلى مجرد التجارة الحرة الاقتصادية - تفسيرهم الخاص بالعولمة. حيث لا يلقي التكامل الاقتصادي والحرية التي تمثلهما العولمة في إطارها الضيق، بالاً للاختلاف الثقافي والاجتماعي، كما إنها لا تعامل الدولة ككيان ثقافي واقتصادي، بل على أنها مجرد كيان اقتصادي. وفي سياق العولمة يلتزم مؤيدو التدويل بالمغايرة وليس بالتجانس. ومع هذا يعتقدون أن الاختلاف يعد أصلاً ويؤكدون أن الأمة تستطيع العمل مع بعضها البعض من دون أن تسيطر عليها اهتمامات أخرى لا تخصها.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، فرضية العولمة المفرطة، التشخص.**

التراث الثقافي (Cultural Heritage)

يشير التراث الثقافي إلى الأشياء ذات الأهمية التاريخية الثقافية بالنسبة إلى مجموعة معينة. وقد يضم أشياء مادية مثل البنايات والأماكن المقدسة أو المناطق، بل النباتات والحيوانات، ولكنها تشمل أيضاً الأشياء المعنوية مثل العادات والممارسات والطقوس واللغة ووجهات النظر العالمية، وقد أصبح التراث الثقافي قضية من قضايا العولمة وهذا يرجع إلى الطريقة التي تقع بها هذه النتاجات البشرية تحت التهديد، إما من خلال إزالتها جبرياً أو من خلال فقدان رأس المال الثقافي. وتُعد كيفية حفظ هذا التراث قضية ثانوية لكنها ليست بأقل أهمية. وبينما قد توضع هذه الأشياء في المتاحف، فإن الشيء ذاته، عند طرحه من السياق، لا يمكن أن يحمل ذات المغزى الذي أشار إليه بالفعل. والتحدي هو إيجاد المصادر والوصول إليها لتنفيذ أساليب دعم التقاليد الثقافية بطريقة مناسبة ومحترمة.

انظر أيضاً: **الأمركة، الإمبريالية الثقافية، السياحة الثقافية، التجانس، الصورة الزائفة.**

التراكم البدائي (Primitive Accumulation)

يشير التراكم البدائي إلى الاستيلاء بالإكراه على الموارد والفائض (في

حالات الحصار أو الاستعمار على سبيل المثال) الذي كان يحدث قبل نشأة الاقتصاد الرأسمالي. ولقد كان هذا الإصرار على استخدام العنف في الاستيلاء يحدث عن عمد؛ وفي هذا الصدد أراد ماركس التفرقة بين رؤيته للتراكم البدائي وبين مفهوم التراكم «الأصلي» لآدم سميث الذي يرى أن التراكم البدائي هو اندماج سلمي وتدريجي للثروات في طبقة اجتماعية محددة. وعلى النقيض من مفهوم آدم سميث، يرى ماركس أن التراكم البدائي ما هو إلا سرقة بالإكراه تجبر أغلبية الشعب على التنازل عن البضائع والأراضي المشاع. من الواضح أن ماركس يصنف التراكم البدائي ضمن الحقبة التاريخية ما قبل نشأة الرأسمالية، حيث إنه بمجرد ظهور الرأسمالية لم تكن هناك حاجة لاستخدام قوة صريحة للحصول على فائض حيث يمكن الحصول عليه من خلال العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فقط. ولكن يجادل البعض بأن التراكم البدائي يظل عنصراً فعالاً في الرأسمالية، وخير مثال على ذلك ما يحدث في دول العالم النامي حيث يتم طرد السكان الأصليين من أراضيهم وذلك من أجل مصالح «التنمية». ومن هذا المنظور يمكن القول بأن التراكم البدائي سيستمر ما دامت هناك بعض الموارد تستطيع الرأسمالية الاستيلاء عليها.

انظر أيضاً: النزعة الاستهلاكية، ماركس/ الماركسية.

ترشيح السلع (Commodity Candidacy)

قام أبادوراي (Appadurai, 1996) بصياغة هذا التعبير ليشير إلى المؤهلات التي يجب توفرها في الشيء ليكون سلعة. وهذه المؤهلات ليست بالثابتة ولكنها تعتمد على توفرها، وكذلك على القيم الاجتماعية والتشريع وما شابه ذلك.

انظر أيضاً: طور السلع، سلاسل السلع العالمية.

لقراءة إضافية: (Cohen, 1993; Kopytoff, 1986).

الترفيه المعلوماتي (Infotainment)

لون يخلط بين المعلومات والتسلية، وعادة يعدّ هذا النوع من المعلومات مناسباً للصحافيين وبطريقة ما يُعد لوناً مهجناً بالرغم من أن جوانبه يمكن رؤيتها حتى في برامج الأخبار الجادة التي قد تنتهي بقصة

تجذب الانتباه الشعبي (الأخبار المجردة) أو قد تستخدم شخصيات المقدمين والآليات التقانية في تقديم أخبار مناسبة (الأخبار الجادة).

ويمكن التأكيد أن برنامج المعلومات والترفيه يتسبب في تسليم المشاهدين إلى المعلنين أكثر منه لتقديم المعلومات.

انظر أيضاً: **وسائط الإعلام العالمية، تكتلات وسائط الإعلام الجماهيرية**.

لقراءة إضافية: (Anderson, 2004; Lewis, 1991).

التزامن الثقافي (Cultural Synchronization)

يعد هذا مصطلحاً آخراً للتجانس الثقافي الذي يدعي البعض أن العولمة تستحثه. ويظهر استخدام ثانوي آخر، حيث إنه لا يرتبط بالعولمة، في المؤلفات التعليمية التي تصف أهمية تناسب ثقافة المعلم والطالب.

لقراءة إضافية: (Hamelink, 1983).

التشخّص (Individuation)

يدور التشخّص حول قوة التسمية. تحول تسمية العولمة كممارسة للتشخيص الاهتمام من مادة العولمة إلى الاهتمام بتقفي شبكات السلطة/ المعرفة التي تبحث في كيفية انبثاق العولمة كمنهج لتخيل العالم. فيجذب التفرد الانتباه إلى الطرق حيث إن تسمية هٰذه الظواهر التي لا تعد ولا تحصى بـ «العولمة» يجعل من العولمة شيئاً مرئياً بشكل تلقائي كما يجعل المناهج الأخرى التي تصور هذه الظاهرة غير مرئية. كما يجذب الانتباه إلى الأنظمة المعرفية والفكرية التي تجعل من العولمة شيئاً مرئياً وتركز الانتباه على شروط الواقع والتطبيق «التي تكتسب بموجبها ظاهرة العولمة إيجابيتها» (Larner and Walters, 2004a: 3)، وخير مثال على ذلك أن العديد من العناصر التي تتم دراستها بالعولمة كانت تعرف في السابق بأشياء أخرى مثل «التقسيم الدولي الجديد للعمل»، «إعادة تشييد دولة الرفاهية»، «الاعتماد المتبادل بين الدول»... إلخ.

انظر أيضاً: **السرد المضاد، أنساب (العولمة)**.

لقراءة إضافية: (Larner and Walters, 2004b).

التصنيع (Industrialization)

هي العملية التي من خلالها يتغير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ويرجع هذا إلى التحول من الزراعة إلى التقانة الصناعية. فيتغير المكان الذي يعيش به الأشخاص ونوعية العمل الذي يقومون به والطريقة التي يديرون بها الوقت فكل ذلك قد تغير بمقدم أساليب الميكنة الصناعية للإنتاج. ولن نهتم هنا بما هو معروف بالثورة الصناعية في الغرب بل بمغزى التصنيع في السياق العالمي.

وبينما تحولت الدول المتقدمة إلى التصنيع في القرن الثامن عشر، لا تزال بعض الدول النامية تشهد عملية التغيير التي يشار إليها غالباً بالدول التي اتجهت إلى التصنيع حديثاً NICS. ولهذا آثار خطيرة على كثافة السكان حيث ينتقل الناس إلى المدن والمراكز الصناعية، وبالتالي لها نفس الآثار على الظروف المعيشية بشكل عام، ومنها التكوين العائلي ووحدات الدعم التقليدية الأخرى. وتعد الدول التي تتأخر بمسافات بعيدة عن الدول التي اتجهت إلى التصنيع حديثاً هي الدول الأقل تقدماً.

وحيث إن الغرب يقوم على المعرفة والعلم الآن، تشتري الدول النامية الكثير والكثير من الإنتاج العالمي من الأغراض، ومنها المنسوجات ومنتجات السيارات والأجهزة الإلكترونية. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى تكاليف العمالة الأرخص وتحمس الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي. فقد أدى هذا إلى أن تصدر بعض **الدول مناطق تجهيز الصادرات.**

وتعد التنمية النسبية لصناعة الدولة مركزيةً سواء أكانت تستطيع أن تفي بالالتزامات الأخرى والالتزامات التي تتعلق بحقوق الموظفين والسوق المفتوحة والأهداف البيئية بشكل أكثر وضوحاً. وفي المراحل الأولى من التصنيع كان الاعتماد على الوقود الحفري كبيراً. وليس من المعقول توقع أن تكون الصناعات الناشئة قادرة على مضاهاة التقانة الصناعية المتوفرة لدى الغرب (بالرغم من أنها لم تنتشر حتى هناك). وكذلك المراحل الأولى من تطوير صناعة ما (ويمكن أن تستمر المراحل الأولى لعقود) فلا يعد أن تستطيع الدول الجديدة المنافسة على الساحة من دون الحاجة إلى حماية منتجاتها في أسواقها المحلية أمراً واقعياً. وكما تم توضيحه دائماً قام

الغرب بحماية صناعاته الخاصة بهذه الطريقة، وعلاوة على ذلك استغلت المستعمرات لتكون أسواقاً لها وتزويدها بالمواد الخام رخيصة الثمن.

انظر أيضاً: **سوق العمل العالمية، حقوق الإنسان، الحداثة، القومية، الاستعانة بمصادر خارجية، الخصخصة.**

لقراءة إضافية: (Kaplinsky, 1998; Thomas, 1995; Weiss, 2002).

التطبع بالبيئة الاجتماعية (Habitus)

مفهوم نظري نقل عن عالم الاجتماع بيير بورديو (Bourdieu, 1977). وهو اختزال للتفكير حول العادات والقواعد الثقافية والأحوال الأيديولوجية التي تؤثر في الطريقة التي يتصرف ويفكر بها الناس. كما يعد من الضرورة بمكان جذب الاهتمام نظرياً إلى هذه التأثيرات لأنها عادة لا يلحظها أحد. وقد يشير مفهوم التطبع بالبيئة الاجتماعية إلى «العالم» الخاص بالشخص وبيئته التي يوجد بها، وقد يعني التطبع بالبيئة الاجتماعية أن بعض الاختيارات قد تكون غير متاحة فعلياً ولكن لا تعد مترادفة مع الحتمية. فربما يشبه التطبع بالبيئة الاجتماعية بعض المفاهيم الثقافية، فنحن نعتمد على بيتنا الاجتماعية لنخلق عاداتنا الاجتماعية باستمرار وبالتالي فهي ارتدادية. ويمكن أن يكون التطبيع بالبيئة الاجتماعية فردياً أو جماعياً شأنه شأن الثقافة، أي أن الفرد أو المجتمع يستطيعون ان تكون لهم بيئة إجتماعية.

وبما أن إرادتنا حرة، يمكننا التصرف بجميع أنواع السلوك التي لا يمكن التنبؤ بها، ومع هذا، يتعامل الناس مع هذا العالم ويتصرفون حياله من خلال المعرفة أو الثقافة أوالمخطوطات التي يدركونها أو التي لا يدركونها، حيث إن جميع الأشياء متعادلة، وحيث إن التطبع بالبيئة الاجتماعية له جانب غير إدراكي، أي يحدث من دون وعي يعد من العسير القابلية التامة للتأمل تجاهه.

ويؤكد أنصارالعولمة المفرطة أنها تخلق بيئة اجتماعية عالمية. وما إذا كان هذا صحيحاً على الدوام في جميع المواضع يعد مسألة تجريبية. ومع ذلك، فإن الادعاءات حول انهيار الحاجز الزماني المكاني الذي يعد لب العديد من

التصورات حول العولمة، تغيّر العالم وموقع الإنسان به بشكل أساسي.

انظر أيضاً: **المحلية العالمية، فرضية العولمة المفرطة، الواقع المفرط، الحداثة، القابلية للتأمل، الهيكلة، الضغط الزماني ـ المكاني.**

لقراءة إضافية: (Bourdieu, 1979; Bourdieu and Passeron, 1977; Norris and Jones, 2005).

تطور تاريخ السلع (Commodity Biographies)

مصطلح آخر لسلاسل السلع يستخدم بشكل أساسي في الدراسات الثقافية.

لقراءة إضافية: (Lyons, 2005).

التطور المتلازم (Coevolution)

يشير هذا المصطلح الذي اشتق من علم الحياة (Kauffman, 1993) إلى الطريقة التي تتفاعل وتؤثر بها الفصائل التي تعيش بالنظام البيئي نفسه (خصوصاً النباتات) ـ على التنمية المتواصلة لذاتها ولمن حولها. واستخدم هذا المصطلح في دراسات العولمة ليشير إلى الطريقة التي يتفاعل بها الأخصائيون الاجتماعيون ويغير بعضهم البعض مثل التغيرات في المشهد الثقافي بسبب التدفقات العالمية.

وقد يستخدم المصطلح أيضاً ليشير إلى مفهوم ديكون (Deacon, 1997) للغة وتطور المخ معاً.

التعددية (Pluralism)

يمكن أن يقصد بالتعددية مجموعة من الأشياء. إلا أنها تشير بشكل أساسي إما للسياسة الاجتماعية التي تقبل وتشجع الاختلاف (عادة في اللغة أو الثقافة أو الدين) أو مع الهيكل الفعلي للمجتمع. وتبعاً للعولمة فإن التعددية تتعلق بالمواطنة والديمقراطية كما تتعلق بالهوية وببناء الذات. وتسمح الحكومة الديمقراطية الليبرالية بحدوث اختلاف داخلها. وعلى ذلك فإن التعددية مصطلح يستخدم في مجالات التعددية الثقافية والدين والسياسة. ولفهم مصطلح التعددية جيداً فإنه ينبغي فهم النسبية. فالنسبية مصطلح يخص

النظريات المعرفية وكيفية معرفتنا بالأشياء وباختصار، فإن النسبية تحتمل أن الحقيقة المطلقة غير موجودة، ولكن حتى إن كانت موجودة، فإن عقولنا البشرية المحدودة تعجز عن إدراكها. وعلى ذلك فإن النسبية ترتبط بالتعددية مادامت النسبية تقدم خلفية فلسفية لمناصرة التعددية، وتؤدى النسبية إلى التسامح والقبول والابتعاد عن العقيدة، إلا أن البعض ينظر إلى النسبية على أنها عقلانية، وهذا يهمل أهمية دور السياق، أما فكرة أن النسبية تعني الفوضى فهي فكرة مضللة لمعنى النسبية والفوضوية.

ولأن التعددية يمكن أن تكون ببساطة حالة من حالات المجتمع (تتعلق على سبيل المثال بهيئة المجتمع) فإنها لا تؤدى بالضرورة إلى التسامح، وكثيراً ما ترادف النسبية والتعددية الثقافية ذات الصلة والتعددية اللغوية وهكذا. وتستخدم التعددية اللغوية في تأييد سياسات التسامح الذي يشجع ويدعم التنوع بشكل إيجابي.

انظر أيضاً: **حقوق اللغة، المجتمع المفتوح، المعرفة التامة، النزعة النسبية.**

لقراءة إضافية: (Hogan, 2005).

التعددية الثقافية (Multicultural/ism)

تشير التعددية الثقافية إلى مزيج من الثقافات والأصول العرقية داخل مكان معين أو دولة قومية. كما يمكن تصور التعددية الثقافية كطريقة أخرى للتحدث عن الدول العابرة للجنسيات، ولكنها تشير أيضاً إلى سياسات الحكومة خاصة في ما يتعلق بالهجرة. وعلى افتراض أن الأشخاص أكثر حركية الآن، ما زالت التعددية الثقافية قضية تتعلق بالتعليم والتماسك الاجتماعي وأنظمة الرفاهية الاجتماعية.

وغالباً ما تشير التعددية الثقافية إلى السياسات والممارسات التي تتعلق بكيفية تعريف الأقليات والتعامل مع ثقافة الأغلبية. وفي هذا الصدد قد تشير التعددية الثقافية إلى السياسات التكاملية التي تسعى إلى تكييف مختلف الثقافات والأصول العرقية كاتجاه مضاد لسياسات المحاكاة التي تؤكد أنه ينبغي أن تلتزم الأقليات بثقافة الأغلبية. وترتبط ثقافة الأغلبية بالسياسات التي تفرض التعلم والاستخدام المقصور على اللغات الرسمية للدولة وهجر

الثقافات الخاصة بالأقليات التي تتمثل في الدين والملابس والعلاقات الاجتماعية. ويتلقى هذا النوع من ممارسات ثقافة المحاكاة دعماً مما يسمى المنظمات «القومية» التي تجتمع فيما بينها للتوصل إلى التجانس والحفاظ على الثقافة «الأصلية».

يستخدم البعض مصطلح التعددية الثقافية كمرادف لـ «بوتقة الانصهار» في حين يستخدمها آخرون كمضاد، حيث تشير «بوتقة الانصهار» إلى محاكاة المجموعات الجديدة في الثقافة السائدة بشكل آلي أي من دون تدخل الحكومة.

لقد انتُقدت سياسة التعددية الثقافية على عدد من الأسس ومنها الحندر (Moller Okim [et al.], 1999) والبنية وتجسيد «المجتمعات» وتهميش وتقوقع الأصول العرقية (Bissondath, 1994) و«تهديد» الثقافة السائدة وتقليل التضامن والوحدة.

انظر أيضاً: **الازدواجية الثقافية، صراع الحضارات، الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، التكامل الثقافي، الشتات، حقوق اللغة.**

لقراءة إضافية: (Alibhai-Brown, 2000; Miller, 1998).

التعددية العرقية (Ethnic Diversity)

انظر: **الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية، الإبادة العرقية، التجانس.**

التغريب (Westernization)

يستخدم التغريب غالباً في سياق العولمة كوجه آخر للأمركة أو التجانس. ويوجد عدد متزايد من هذه المصطلحات ومنها الماكدونالدية ومصطلح دريدا حول العالمية Globalatinization (بالرغم من أن هذا يشير بشكل خاص إلى تأثير القيم المسيحية على الثقافات والديانات الأخرى). ويذكر جيمسون (Jameson, 2000) أن البعض في إيران يطلقون على التغريب «التسميم الغربي». وتعد رؤية التغريب كمرادف للعولمة وجهة نظر خاصة بالعولمة يدور حولها جدل ساخن. ويعني اعتناق وجهة النظر هذه الاعتقاد بأن العولمة تعد استمراراً للاستعمارية،

ومن ثم يجدر التذكير أنه بينما يؤكد البعض أن العولمة هي الاستعماري ولكن مع إرفاق رقعة جديدة، لا تعود المصطلحات متناظرة بالضرورة.

لقراءة إضافية: (Derrida, 1998; Jameson, 2000; Latouche, 1996; Sen, 2002; Tomlinson, 1996).

التفكير بالهوية (Identity Thinking)

لهذه العبارة ثلاثة معانٍ: الأول، قام مؤسس علم الدلالات العامة، ألفريد كورزيبسكي (Korzybski, 1958) بصياغته ويعد طريقة لوصف المعنى الدلالي بشكل أساسي أي أن الكلمات تصف أو تخلق نظائر (للهوية) بين الأشياء. وقد رغب كورزيبسكي في جذب الانتباه إلى هذا بالنسبة إلى لغة، ولاحظ أن هذا يعد إشكالاً ثم ينتقل ليكون تفكيراً بلغة النظائر.

وثانياً، استخدم تيودور أدورنو هذه العبارة ليقارنها بتفكيره الجدلي الخاص به. «يسعى المنطق إلى كشف ماهية الشيء بينما يصرح التفكير بالهوية ما الذي يندرج تحته الشيء وما الذي يمثله أو يقدمه، وتبعاً لذلك ما الذي لا يكونه» (Adorno, 1973: 149). وبالنسبة إلى أدورنو يعد الأخير أسلوباً لممارسة السلطة والهيمنة حيث إن التفكير بالهوية لا يهتم بفهم شيء ما، أو شخصٍ ما بل بالتحكم فيه.

وثالثاً، يستخدم بعض الكتاب التفكير بالهوية ببساطة ليقصدوا بها التفكير بشأن الهوية.

التقارب الثقافي (Cultural Convergence)

انظر: التجانس.

التقارب رغم المسافات (Distant Proximities)

قام عالم السياسة جيمس روزيناو (James Rosenau) بصياغة هذه العبارة كما قام بدراسة أولية في الكتاب الذي حمل ذات الاسم (٢٠٠٣). فبشكل أساسي يتساءل روزيناو عن ماذا تعني العولمة الآن، بعد الحرب الباردة، وبالتأكيد ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ويضع مفهوم

«القرب النائي» في الحسبان كلاً من المستويين الأكبر والأصغر. فيحاول الإلمام بديناميكية الشركات المتعددة الجنسيات على سبيل المثال وكذلك (الانهيار المثير للجدل حول) الدول القومية على المستوى الأكبر وكذلك التأثير الهام للمؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد على المستوى الأصغر. فهو يعتبر أن «العولمة كمفهوم تعد غير كافية لتنظيم تصور شؤون العالم» (Rosenau, 2003: 3) ويؤكد أن الطريقة المثلى لفهم شؤون العالم اليوم تستلزم النظر إليها كسلسلة لا نهاية لها من المتجاورات النائية التي تدفعها القوى لصورة أشد من العولمة، وهؤلاء الذين يتسببون في شكل أكبر من المحلية يرهقون أنفسهم. وللعمل بطريقة أخرى لتركز فقط على قوى العولمة يعني المخاطرة بإغفال ما يكشف الأحداث على حقيقتها (Rosenau, 2003: 4).

ويغطي مفهوم التقارب رغم المسافات كلاً من الجوانب التكاملية والتجزيئية من الحياة في عالم يربطنا بالأشخاص والأحداث التي يمكن أن تكون بعيدة مادياً. وبالتأكيد ما يريد روزيناو أن يضعه على محور النقاش والمناظرة هو التجزؤ، يتجه التجزؤ إلى اقتراح التفاعل السائد بين القوى التجزيئية والتكاملية التي تنتشر على جميع مستويات المجتمع» (Rosenau, 2003: 11). وهكذا ترتبط فكرة التقارب رغم تباعد المسافات بمفهوم ضعف العامل الزماني المكاني والقرية العالمية والممارسات متعددة الجنسيات.

انظر أيضاً: **نظرية التعقيد، المحلية العالمية، التجانس، الهجرة، إعادة الإلحاق، المخاطرة، الضغط الزماني ـ المكاني.**

لقراءة إضافية: (Benjamin, 2001; Friedman, 2000; Robertson, 1995; Schierup, 1998).

التقدم المقارب (Asymptotic Progression)

يرتبط هذا المصطلح بنظرية المعرفة ويرجع بشكل عام إلى كتابات بوبر (Popper, 1959) حول تقدم العلوم. وإن قيمة الخط المقارب (عادة ما يكون رياضياً ولكن يمكن أن يُعَدّ مكاناً أيضاً) يمكن الاقتراب منه باستمرار ولكن في الحقيقة لا يمكن الوصول إليه. وفي حالة نظرية المعرفة الفلسفية، يمكن القول بأن خط التقارب هو «الصدق». وهكذا، بينما نستطيع التقدم نحو «الصدق» من خلال تهذيب حقائقنا ومصطلحاتنا وفهمنا باستمرار ولكننا في

الواقع لا نصل إليه مطلقاً. وبالرغم من أنه يحتمل أن يكون الصدق هو الغاية الأسمى للعلوم لكن يستحيل نواله، وتعد قيمة المفهوم البلاغية عظيمة حيث إنه يحتفظ بمفهوم الهدف الإيجابي والتقدم نحوه.

انظر أيضاً: **الأنظمة المجردة، مجتمعات المعرفة، الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، مجتمع المعرفة، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Castoriadis: 1991 and 1997).

تقطيع السوق (Market Segmentation)

يصف تقطيع السوق الطريقة التي يتجمع فيها المستهلكون على شكل أقسام تبعاً لعاداتهم واهتماماتهم الاستهلاكية. وقد فرّق جورج داي (Day, 1980) بين طريقتين من طرق تنفيذ هذا التقطيع: الطريقة الأولى تتجه من الأسفل إلى الأعلى والطريقة الثانية تتجه من الأعلى إلى الأسفل. وتأخذ الطريقة التي تتجه من الأسفل إلى الأعلى المستهلك الفرد وتقوم ببناء مجموعة حوله؛ أما الطريقة الثانية فتبدأ من جموع المستهلكين بأكملها وتقسمها إلى مجموعات.

وعلى افتراض أن هناك عديداً من المؤسسات تعمل على مستوى عالمي، فإن تقطيع السوق لا يحدث في بلد معين فقط، بل في السياق العالمي أيضاً. وهنا حيث تصبح محلية المنتجات وحملات التسويق ذات صلة وثيقة ببعضها البعض. وعلى ذلك فإن المتغيرات التي تساهم في وضع الصورة تتضمن الدخل والجنسية والتعليم والمهنة، ولكن إلى حد أبعد علامات ديناميكية أخرى للهوية مثل أسلوب الحياة والقيم والولاء للماركات.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، الإنترنت.**

التقليديون (Traditionalist)

هي طريقة أخرى للإشارة إلى المتشككين في حوار العولمة. وبصفتهم معارضين «للعولميين» و«أنصار التحول» فإنه لدى التقليديين شكوكاً حول زعم أن العالم يتغير بالطريقة التي يقترحها علماء العولمة. وبينما يعد من المستحيل الوصول إلى نقاط الاختلاف في المجادلات، يقترح عديدون أن التغيرات التي تحدث لا تعدّ غير مسبوقة وربما يمكن وصفها بطريقة أفضل

بمصطلحات الإمبريالية القائمة والعالمية والاهتمام المتواصل بالدول القومية والانقسام المتصاعد بين الشمال والجنوب.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، الإمبريالية الثقافية، فرضية العولمة المفرطة، التدويل.**

لقراءة إضافية: (Introduction of Held and McGrew, 2003; Robertson, 1992).

تقييم السياسة (Policy Evaluation)

قدّم مجلس الوزراء البريطاني في تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٣ تعريفاً لتقييم السياسة هو: «أن تقييم السياسة يستخدم مجموعة من طرق البحث لفحص تأثير التدخل السياسي، والتطبيق والطرق وتحديد جدارتها ومزاياها بانتظام أو قيمها في ما يتعلق بتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لمتسلّمي الرهان» (Cabinet Office, 2003). ويعتبر تقييم السياسة أحد المجالات التي تمّ فيها مناقشة العناصر السياسية. وعلى مستوى من المستويات، فإن تقييم السياسة عبارة عن وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومات لتحديد تأثير السياسات التي تنفذ في ضوء العولمة. وعلى مستوى آخر، فإن جزءاً كبيراً من تقييم السياسة غير الحكومية، خاصة تحليل السياسة المقارنة، يستخدم لتحديد التداعيات الانتقالية للسياسات، مثل تحرير التجارة على الرعاية الإنسانية (Mishra, 1999; Kingfisher, 2002).

انظر أيضاً: **جداول الأعمال السياسية، دورة السياسة، برامج السياسة.**

لقراءة إضافية: (Rossi, Freeman, and Lipsey, 1999; Scriven, 1991).

التكامل الثقافي (Cultural Integration)

بينما يستخدم هذا المصطلح في ما يتعلق بالشركات (لا سيما عند الاتحاد أو عند العمل أو التحكم في مناطق جغرافية جديدة)، فإنه يشير بشكل عام إلى واحد من نتائج المحتملة من التقاء ثقافتين مختلفتين سواء أكان هذا بسبب الاندماج أم النقل. وبينما ينتج عن التكامل الثقافي عادة إذابة الفوارق، قد يستخدم المصطلح أيضاً ليقصد به التشابه بين الثقافات. وفي هذه الحالة، سوف يخضع أصحاب الثقافات الأقل مكانة للقوة ليقوموا

باعتناق والاندماج مع قيم الثقافة الأحدث والأعلى مكانة. وما إذا كان التكامل يعد عملية بين الأكفاء أم أنها عملية أكثر تشابهاً، فهذا يعتمد على الجماعات المعنية. والمهم، ومع ذلك هو «التكامل» مع الثقافات التي لم يدعُ الشخص. ففي هذه الحالات، يتعامل الفرد مع الاستعمار (الكولونيالية).

انظر أيضاً: الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية، التجانس، التهجين.

تكتلات وسائط الإعلام الجماهيرية (Mass Media Conglomerates)

في بداية ثمانينيات القرن العشرين أُدخلت القنوات التي تعمل على مدار ٢٤ ساعة، وظهرت تسجيلات الفيديو كاسيت وتحرر سوق الإعلام العالمية ما أدى إلى زيادة الأرباح التي تحققها وسائط الإعلام بشكل هائل. وفي الوقت نفسه وسّع عدد محدود من الشركات العابرة للجنسيات ملكيته العالمية لوسائط الإعلام.

وتمتلك التكتلات الإعلامية الكبرى (تايم وارنر، ديزني، بيرتلسمان، فياكوم، ونيوز كوربوراشن) في السوق الإعلامية العالمية اليوم عدداً كبيراً من الشركات حول العالم. ولقد تبنت الشركات عبر الوطنية سياسات تكامل أفقية ورأسية في منتجاتها. يتم التكامل العمودي عندما تشتري الشركات العابرة للجنسيات شركات لإكمال المنتج الأصلي، ولذا فإن شركات إنتاج الأفلام (مثل شركة فياكوم) تشتري شركات توزيع الأفلام أو مراكز تأجير الفيديو من أجل توزيع الأفلام. في حين يتم التكامل الأفقي عندما تقوم الشركات بشراء أو تطوير شركات أخرى حتى يتم توسيع إنتاجها، فعلى سبيل المثال تشتري شركة مثل ديزني شركات الموسيقى وشبكات التلفزيون والكتب الكوميدية أو الفرق الرياضية من أجل بيع وتسويق منتجاتها.

ويطرح تركز وسائل الإعلام العالمية عدداً كبيراً من المخاوف مثل التهديد الذي يواجه تنوع الرأي العام ونتيجة تضارب الملكية الأفقية على برامج الأخبار ورقابة الصحافيين الذاتية. ويعد تقارب المنتجات الإعلامية أحد الاهتمامات الجدية التي تؤدي إلى نقص التنوع ولا سيما سيطرة البرامج ذات الصبغة الأمريكية حول العالم.

ولا يعد الاهتمام بملكية وسائط الإعلام حديثاً. ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فإن ملّاكاً مثل بارونات الصحافة اللورد

نورثكليف واللورد بيفربروك في المملكة المتحدة كان لهم تأثير كبير على صحفهم حيث يقومون بتشكيل محتواها وتصميمها.

انظر أيضاً: **الأمركة، النزعة الاستهلاكية، الإمبريالية الثقافية، وسائط الإعلام العالمية، أسلوب الحياة، الإمبريالية الإعلامية.**

لقراءة إضافية: (Herman and McChesney, 1997; Williams, 1998).

التمركز العرقي (Ethnocentrism)

ينطبق هذا المصطلح عادة على نقد الأعمال التحليلية التي تميز ثقافة المؤلف من آخر. وغالباً ما يكون هذا رد فعل للاختلاف الثقافي. وقد يحدث التمركز العرقي على المستوى القومي أو العرقي بل على مستوى المجموعات الفرعية. وفي الأساس تعد إدراكاً للاختلاف (نحن وهم) مع احترام وتأييد للمجموعة التي ينتمي إليها الفرد. ويرى توملينسون أن التمركز العرقي في مرحلة الحداثة يعد قابلاً للتأمل، حيث «يعتمد على ثقافة الآخر لتدعم الأساطير حول السمو الثقافي» (Tomlinson, 1999: 74).

ويعرف توملينسون «التمركز العرقي الساذج» الذي يسم الأشخاص الذين لهم اتصال ضئيل بالعالم الخارجي ومختلف الثقافات (Tomlinson, 1999).

انظر أيضاً: **الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، الإمبريالية الثقافية.**

لقراءة إضافية: (Said, 1978).

التمييز العنصري (في العمليات الحكومية) (Racialization (of Governmental Processes))

يرمز مصطلح التميز العنصري إلى سياسات الهوية المستخدمة في الهيئات الحكومية بصفة عامة، كما يرمز إلى دور سياسات الهوية في إعادة تشكيل نظام الحكم بصفة خاصة. تهدف سياسة التمييز في الهيئات الحكومية إلى التعرف على الطرق التي تعتمد فيها الأساليب الحكومية على مفاهيم العنصرية والعرقية لتطبيق الحكم. فعلى سبيل المثال الأساليب الحكومية القائمة على مفاهيم التجانس والعالمية تعتمد بطريقة خاصة على أساليب عنصرية. ويؤدي استخدام

أفكار التجانس والعالمية الحضارية في تعريف بعض شعوب الدول القومية إلى الحصول على تعريف للهويات المتعارف عليها (أبيض، مثلية الجنس، غربي... إلخ) والهويات غير المتعارف عليها (ليس أبيض، متباين الجنس، غير غربي... إلخ). وتكون نتيجة ما سبق ذكره ممارسة التمييز العنصري عند الرغبة في الحصول على وسائل والاستفادة من التدابير الاحتياطية الاجتماعية ما يؤدي إلى ظهور العنصرية (بالإضافة إلى تأنيث) الفقر.

يشير أيضاً مفهوم التمييز العنصري (في العمليات الحكومية) إلى معنى أكثر تحديداً، يتمثل في دور سياسات الهوية في إعادة تشكيل الهيئات الحكومية. تشير هذه الدراسة إلى عصر العلاقات العالمية والانسحاب النظري من مفاهيم التجانس والعالمية إلى مفاهيم التفكك والتهجين. تهدف أشكال التمييز العنصري في الهيئات الحكومية إلى الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يلعبه كل من المغايرة والتعقيد في شكل الحكومة المتقدمة ليبرالياً.

هناك مجموعات متعددة من الممارسات الحكومية في أي وقت من الأوقات، وهكذا يكون تمفصل مواضيع الحكم يمكنها وتستطيع أن يكون لها نتائج متناقضة وانفصالية. والمساهمة الأساسية أن فكرة التمييز العنصري لأشكال الحكومات هي أنها تقدر أن تعرّف وتطور تناقضات الاتجاهات المعاكسة. فمثلاً زيادة عنصرية الفقر كنتيجة لإعادة البناء عبر الأمم وبينها (Kingfisher, 2002) في الوقت نفسه كاعتراف رسمي إضافي بالحقوق الطبيعية (Larner, 2002).

انظر أيضاً: **تأنيث القوى العاملة، التجانس.**

لقراءة إضافية: (Cohen and Shirin, 2000; Havemann, 2000).

التنمية المستدامة (Sustainable Development)

شكل من أشكال الصناعة التي لا تضرّ الموارد التي تستلزمها بشكل يتعذر تغييره، وبالتالي تستمر بشكل غير محدد في الأساس. وتعرّف لجنة برنتلاند التنمية المستدامة كما يلي: «هي ذاك النوع من التنمية الذي يفي باحتياجات الحاضر من دون تحديد قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بحاجاتها» (Bruntland, 1987). ويعدّ قطع الأشجار للحصول على كمية من الخشب فقط بطريقة يمكن تجديدها بواسطة النظام البيئي (الإيكولوجي) أو استبدالها بإعادة زراعتها مثالاً جيداً على التنمية المستدامة في ما يتعلق بمجال البيئة.

وقد صدقت الأمم المتحدة على هذا التناول وروّجت له ـ وغيره أيضاً ـ الذي بدأ بقمة الأرض عام ١٩٩٢. وما إذا كان تخصيص هذه التنمية ممكناً يعتمد جزئياً على إرادة الدول القومية والمجتمع العالمي في الإصرار على فرض العقوبة على، أو حظر التنمية التي تضر الأشخاص أو الأماكن. وقد يكون هذا عسيراً لا سيما عندما يكون هناك وعي عام ضئيل أو عندما لا يكون هناك وعي عام أصلاً موجه ضد مثل هذه المشاريع. وعلى الأغلب يحدث التنقيب عن المعادن النفيسة والفحم الحجري في مواقع نائية وتؤثر بشكل كارثي بالنسبة إلى السكان المحليين (وغالباً الأصليين) والذين يكونون مهمشين من قبل ولا يستطيعون الوصول إلى قنوات الاحتجاج الرسمية أو أجهزة المعارضة العامة. ومن جهة أخرى تلعب بعض الشبكات العالمية لا سيما المؤسسات الحكومية مثل غرين بيس (السلام الأخضر) دوراً حيوياً في رصد ونشر هذه القضايا.

وتشير «الاستدامة» أيضاً إلى الأسواق والعمالة المتاحة والبيئة الحضرية أو أي نوع آخر من المصادر الضرورية للإنتاج أو الكيان الذي يتأثر أثناء الإنتاج أو بعده.

انظر أيضاً: الرأسمالية، ثقافة الشعوب الأصلية، صندوق النقد الدولي، كيوتو، المنظمة غير الحكومية، التابع، البنك الدولي.

لقراءة إضافية: (Elliott, 1999; Speth, 2003; Haas, 2003; Timmons and Thanos, 2003).

التهجين (Hybridity/Hybridization)

نشأ مفهوم التهجين في الدراسات الأدبية في فترة ما بعد الاستعمار لا سيما في أعمال هومي بهابها (Bhabha, 1994). ويتصل التهجين في دراسات العولمة بجان نيدرفين بيترس (Nederveen Pieterse, 1995)، وقد استخدم ليصف انهيار ثنائية العالمي/ المحلي وليشير إلى مجموعة من نتائج العمليات العالمية المشابهة. فعلى سبيل المثال، بينما يوجد الكثير من الجدل حول التجانس في العالم، حيث إن نفس المنتجات تتاح في كل مكان، يستغل مختلف الناس المنتجات بطرق مختلفة. فتعد الوايت راب لوناً من ألوان الموسيقى الذي يوجد في جميع أنحاء العالم، ويمكن تصور النسخ المحلية منها كتغيير لما هو أصلي إلى «مهجن» جديد.

وطبقاً لنيدرفين بيترس لا يوجد ما هو «عالمي» أو «محلي»، بل توجد ظاهرة «المهجن» فقط الذي يعد مختلطاً من قبل بشكل دائم. فقد أصبحت العولمة عملية خلط سريعة، مصاحبة لإنتاج أشكال جديدة، ولهذا، فإن «الأشكال الثقافية والاقتصادية والسياسية الغربية التي يقال إنها تجانس العالم ـ وهنا تصور الليبرالية الجديدة للفرد والسوق ـ هي ذاتها مهجنة، التي تتفاعل بعد ذلك مع الثقافات «المحلية» القومية التي تعدّ مهجنة في تكوينها أيضاً» (Kingfisher, 2002: 52)، ويوضح نيدرفين بيترس أن التهجين يتضمن علاقات القوة كذلك. فهناك «سلسلة من التهجينات: فمن جهة يوجد التهجين التشابهي الذي يتجه إلى المركز ويتبنى مبادئ ويحاكي الهيمنة من جهة، والتهجين اللااستقراري الذي لا يتبع منهجاً ويتجه ضد التيار ويقوّض المركز من جهة أخرى»، (Nederveen Pieterse, 1995: 56-57). وتكمن المشكلة في مفهوم التهجين في أنه يفرض نقاءً مبدئياً أو على الأقل حالة قبل عملية التهجين ذاتها. وهذا الافتراض يستحث الثنائية الأولية أن المفهوم يتجه إلى الوراء. ويعد مصطلح رولاند روبرتسون «المحلية العالمية» مفهوماً آخر يشير إلى انهيار الحدود بين العالمي والمحلي (Robertson, 1995).

انظر أيضاً: السرد المضاد، التجانس، إعادة الإلحاق.

لقراءة إضافية: (Kingfisher, 2002; Nederveen Pieterse, 1995; Robertson, 1995).

التهميش/ المركزة (Marginalization/Centralization)

يستخدم مصطلح التهميش في العولمة كاختصار للتهميش الاقتصادي، كما بقصد بنماذج التنمية وتدفقات المنتجات ومركزة السلطة أن بعض الممثلين (سواء أكانوا دولاً أو شركات) سوف يتم دفعهم إلى محيط الإنتاج والتأثير وتراكم رأس المال.

وقد يستخدم التهميش للإشارة إلى التهميش الجغرافي للأمم والمؤسسات لا سيما في ما يتعلق بالتقسيم الشمالي الجنوبي ونموذج المركز والهامش الخاص بنظرية الأنظمة العالمية.

كما يستخدم هذا المصطلح كنقيض للتشابك، أي العلاقات المعقدة المتداخلة بين ممثلي الاقتصاد على المستوى العالمي. وهذا هو بالضبط ما

يعنيه مصطلح «أنصار التحول العالمي» الذين يرون العولمة تعلن مقدم نظام جديد في العالم (Held and McGrew, 2003).

توازن القوى (Balance of Power)

مصطلح أساسي في العلاقات الدولية يرتبط بالقوى النسبية في ما يخص علاقتها مع بعضها البعض. كما إن له مركزية خاصة بالنسبة إلى الحسابات الحقيقية للعلاقات الدولية التي تصور القوة على أنها القوة الدافعة التي توجه السياسة وسلوك الدول والأقطار (على أنها تتعارض مع الطريقة التي يتصرف بها الأفراد). ويرتبط توازن القوى بالأمن الدولي والإقليمي ويمكن تصورها كمفهوم تحليلي سياسي دافع للنشاط العسكري والتنظيمات التجارية وإنشاء التحالفات في كلا المجالين. وبالتالي تعد التحالفات الاقتصادية والعسكرية والإقليمية (مثل حلف شمال الأطلنطي «الناتو» والاتحاد الأوروبي... الخ.) ـ شديدة الأهمية بالنسبة إلى التحكم في توازن القوى. ويمكن أن يشير مصطلح توازن القوى إلى القوة التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة التي تحول دون دعمها من موقع إلى آخر، فعلى سبيل المثال يمسك المتأرجحون من المصوتين زمام توازن القوى في الانتخابات الهامشية.

ويتركز النقاش في سياق العولمة حول كيفية احتمال تحول توازن القوة، فعلى سبيل المثال يفترض البعض جدلاً أنه مع العولمة الاقتصادية والتغيرات في الحكومات العالمية والإقليمية ـ قد تحول توازن القوة العالمي إلى المصالح الخاصة مثل الشركات المتعددة الجنسيات (بالمقارنة مع مصلحة الجمهور، أي الحكومة). وتعد هوية ماسكي زمام القوة الجانب الأكثر أهمية من توازن القوى في سياق العولمة. وبلا شك كانت حكومات الدول، تقليدياً، هي من يمسك بزمام القوى بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة. ففي غضون تلك الفترة، كانت المؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية تدعم قوة بعض الدول (الحلفاء على الأخص) من جهة، بينما كانت تساهم أيضاً في تغيير النهج الذي تنتهجه هذه الدول من ناحية أخرى.

ويؤكد الكثيرون (Monbiot, 2000; Korten, 2001) أن الشركات تمسك بزمام القوة في الوقت الحالي، وهي لا تتجاهل الحكومات القومية ولا تعمل معها. وبافتراض أن الاستقرار الاقتصادي والتنمية أساسيان بالنسبة إلى قوة الدولة، فينبغي ألا يكون هذا مستغرباً. إن اتجاه الحكومات المتزايد لتكوين شراكات

مع الشركات الخاصة، يعني أنه حتى مؤسسات الحكومة العالمية (لا سيما **منظمة التجارة العالمية**) يتم توجيهها من خلال الشركات الرأسمالية. فبينما ترى النظرية الواقعية أن الدول تماثل الشركات (بالرغم من اتجاهها للقوة وليس للربح الاقتصادي فقط)، يمكن تصور الحكومات وكأنها أصبحت شركات من خلال الطريقة التي تتخذ بها قراراتها سواء كانت اقتصادية أم سياسية.

انظر أيضاً: **النموذج الواقعي**.

توقع اللذة (Anticipation of Pleasure)

ابتكر جون أوري هذا المفهوم (Urry, 1990) في ما يتعلق باستهلاك المنتجات واستنفاد الخبرات لا سيما في ما يتعلق بتجربة السياحة. وتبني اللذة المتوقعة بناءً على الخبرة المسبقة (والتي يتم اكتسابها من الإعلام والنشرات السياحية وما يشبه ذلك). وبالتالي «يهدف الأشخاص إلى تجريب المسرحيات البهيجة التي عاشوها من قبل في مخيلتهم» على أرض الواقع (Urry, 1990: 13). ويتناقض الترحال الخيالي مع السفر الفعلي. حيث يحتمل أن تمثل جزءاً من عملية التوقع التي تسبق السفر الفعلي. ويمكن تصور الترحال الخيالي من خلال الإعلام ـ على سبيل المثال ـ ودليل السفر، وبرامج السفر التلفزيونية والكتيبات والإنترنت. فيبدأ الأشخاص الذين لديهم نية القيام بجولات سياحية تخيل أنفسهم بالفعل وهم يقضون الإجازة وتوقع خبراتهم بها من خلال قراءة المادة المكتوبة أو مشاهدة البرامج التلفزيونية حول وجهاتهم.

انظر أيضاً: **السياحة الثقافية، أسلوب الحياة**.

ثقافة التمدن (Culture of Civility)

قام عالما الاجتماع بيكر وهوروفيتز (Becker and Horowitz, 1970) بصياغة هذا المصطلح في الأساس في ما يتعلق بالأعراف الاجتماعية السائدة في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا، حيث أعطي «المنحرفون» مجالاً أفسح للتعبير. كما إن مؤيدي القانون والنظام كان احتمال فرضهم للقواعد أقل منه في أي مكان آخر بالولايات المتحدة، فكل مجموعة تقلع عن شيء ما ولكن يحقق جميعها الاستقرار والتناغم الاجتماعي. كما وجه التيار السائد إلى حد ما قادة مدنيين والذين عبروا بوضوح عن البيئة المتحررة.

ويبدو أن هذه العبارة تستلزم مقصداً آخر لا سيما في ما يتعلق بالتجارة والسلوك المؤسسي عندما يقصد بالمدنية التأدب. ومن ثم ينظر لمفهوم المدنية كقيمة عامة التي يجب على الجميع الالتزام بها لتجعل الحياة العملية أكثر سعادة وأقل توتراً حيث يبتهج الجميع. وهكذا بينما يقصد بيكر وهوروفيتز بثقافة المدنية أنه قد يستطيع بعض الأشخاص السخرية من الأعراف القانونية والثقافية، يعدّ الاستخدام الأحدث أمراً واضحاً بالعكس.

انظر أيضاً: عدم الانتباه المدني، المجتمع المدني.

لقراءة إضافية: (Becker and Horowitz, 1970).

ثقافة السيارات (Automobility)

قام شيلر أوري بصياغة هذا المصطلح (Sheller and Urry, 2000) ويشير إلى ستة ملامح التي ينتج مجموعها ثقافة معينة خاصة بالسيارة واتجاهاً نحوها واعتماداً عليها، وتعد ثقافة «مهجنة» ومعقدة.

انظر أيضاً: التهجين.

ثقافة الشعوب الأصلية (Indigenous Culture)

يعد البحث عن معنى معياري للثقافة «الأصلية» في عصر العولمة أمراً محيراً. فعلى المستوى التقريبي الأول يستخدم هذا المصطلح لوصف ثقافات هؤلاء الناس الذين اجتاحت القوى الاستعمارية (الكولونيالية) أراضيهم وقامت بإنشاء مستعمرات استيطانية بها ليشكلوا بذلك الآن السواد الأعظم من السكان. ولكن إلى الآن توجد داخل وعبر هذه «الأمم الأولى» أو «الأروميين» ممارسات ثقافية متنوعة جداً وسلوك يشير إلى كونهم أصليين.

وكانت هناك محاولة في بعض المؤسسات الدولية لوضع قواعد «توضح ماهية السكان الأصليين» كما هو مذكور أعلاه ـ الشعوب الأصلية التي قطنت الأراضي التي استعمرها الأوروبيون ـ وبالتالي لترك تعريف آخر لهؤلاء الأشخاص أنفسهم كاستجابة أخلاقية لقرون من فرض التصنيف وسوء التمثيل. وقد ولّد هذا صعوبة في قارتي آسيا وأفريقيا حيث كان الاستعمار فيها قاسياً إلى أقصى حد، ولكن كانت الأغلبية الحاكمة من أشخاص آسيويين وأفريقيين

وليس من الأوروبيين. وتشمل الشعوب الأصلية في هذا السياق قبائل البوشمان في جنوب أفريقيا والأديفاسيس أو القبليين في الهند على سبيل المثال لا الحصر. ويجد هؤلاء الناس أنفسهم واقعين في شراك الدول المتقدمة التي تجد أن أساليب المعيشة التقليدية الأصلية الخاصة بهم عقبات في وجه التقدم، كما يتم الاعتداء على أراضيهم بصورة متواصلة لإحراز تقدم إضافي. وتعد إمكانية أن يكون البعد التاريخي لهذا الطرد وسيلة لفهم ثقافة الشعوب الاصلية ـ تفسيراً للتضامن المتزايد بين هذه الجماعات التي تم قبول هويتهم على أنهم «أصليين».

ومع ذلك تزداد الأعمال لا سيما في مجال الأنثروبولوجيا التي تفحص علوم الشعوب الأصلية غالباً كجزء من تصنيفات أوسع مثل المعرفة التقليدية (البيئية). وبالرغم من أن هذا الجدل لم يصل إلى إجماع، فهناك تماثل في التأكيد على أهمية الاندماج النشط والمحترم بالبيئة والعائلة والمجتمع.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، السياحة الثقافية، حقوق الإنسان، الجماعات المتخيلة، الأصلية «العودة إلى ثقافة الشعوب الأصلية»**.

لقراءة إضافية: (Addison Posey, 2000).

الثقافة المضادة (Counter-Culture)

استخدم هذا المصطلح أولاً لوصف جيل من الشباب ـ ظهر في ستينيات القرن العشرين ـ قام برفض مادية ثقافتهم الأم لصالح تشكيلة من المواقع البديلة التي أسست على التعبير عن الذات والتحرر الجنسي والتفاعل المباشر والروحانية والمنهج السلمي والوعي البيئي. وبالرغم من أن الانتماء إلى الثقافة المضادة قد تميز بنموذج بارز من الملبس والسلوك وعبرت عن ذاتها بطرق متعددة (بموسيقى الروك على الأخص)، كان ما ميزها حقاً عن الثقافات الفرعية التي سبقتها والتي تلتها أيضاً هو تحديها الكبير للحالة الراهنة وأثرها على كل المناحي الثقافية تقريباً. وقد اعتقد العديد من الذين شاركوا فيها أنها قد قدمت بديلاً حقيقياً للمجتمع السائد، وأحداث تلك الحقبة، مثل الاحتجاجات والإضراب العام الذي حدث في باريس (١٩٦٨)، ومهرجان وودستوك الأول (١٩٦٩) والمسيرات التي تؤيد الحقوق المدنية وضد الحرب على فيتنام والتي مثلت ميلاداً لهذه البدائل.

وبينما لم يتم تحقيق أهداف الراديكالية «الأصولية» الاجتماعية التي صورها المؤمنون الأكثر حماساً بالثقافة المضادة، فقد كان للحركة بالرغم من ذلك تأثير ذو أهمية كبيرة على الثقافة الغربية. وبالرغم من أن **النسائية** - المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل - وحقوق الشواذ والبيئية قد سبقت الثقافة المضادة في الظهور، إلا أنها أعطت حافزاً كبيراً لهذه الحركات التي استمرت في التأثير على المجتمعات المعاصرة. وقد تم التأكيد أنه من خلال مرونتها وتمكينها الفرد، تعكس تكنولوجيا المعلومات التي تميز الرأسمالية العالمية القيم التي يعتنقها بعض من مطوريها البارزين.

ويتقارب هذا المثال الأخير من تقييم آخر، وهو أن الثقافة المضادة قد توقعت - من خلال تأكيدها على اختيار الفرد واللذة ورفضها البنيات الاجتماعية التقليدية - توقعت بعضاً من اتجاهات الرأسمالية المعاصرة الهدامة ذات التأثير الأكثر ضرراً.

انظر أيضاً: **المجتمع المدني، السرد المضاد.**

لقراءة إضافية: (Marwick, 1998; Roszak, 1969).

الثقافة المغايرة (Alien Culture)

مصطلح يستخدم كمضاد للثقافة الأصلية ليشير إلى الممارسات أو الأشياء التي يتم تقديمها أو إقحامها بثقافة أخرى. ويقدم هذا المصطلح الممارسات الجديدة التي يتم فرضها على الثقافة الأخرى. ويزعم توملينسون (Tomlinson, 1991) أن ما يحدث عادة هو تبنّي الممارسات الثقافية الأخرى ودمجها طواعية أكثر من النظر إليها كثقافة «مغايرة» ومفروضة.

انظر أيضاً: **الإمبريالية الثقافية.**

الثقة (Trust)

تعد الحاجة إلى الاعتماد على **أنظمة الخبراء** واحدة من أبرز ملامح العالم المعاصر طبقاً لدراسات العولمة. فنحن مجبرون بشكل أساسي على الثقة بأنظمة الخبراء لأن العديد من الحقائق والظروف التي تؤثر في حياتنا تعد ببساطة غير متاحة ولا نستطيع سبر أغوارها. ويكتب غيدنز «. . . . إن

طبيعة المؤسسات الحديثة ترتبط بعمق بآليات الثقة بالأنظمة المجردة لا سيما الثقة بأنظمة الخبراء» (Giddens, 1990: 83).

ويجب علينا أيضاً الثقة بالأفراد (**المحللين الرمزيين**) الذين يتفاوضون مع أنظمة الخبراء من أجلنا، وهؤلاء الذين يعدون واجهة للنظام. وقد يعرف هؤلاء الأفراد بالرؤية فقط أي العلاقة توجد فحسب بسبب حتمية الثقة والتفاوض مع نظام الخبرة.

وتصبح هذه الثقة «مشروعاً. . . يجب «العمل به» من قبل الأحزاب ذات الصلة. . . . حيث يجب اكتساب الثقة في المجتمعات الحديثة، كما إن وسائل تحقيق هذا هما الدفء والصراحة اللذان يمكن إثباتهما» (Giddens, 1990: 121). وبسبب الأداء السابق يحتمل أن نثق ببعض أنظمة خبراء أكثر من أخرى. فعلى سبيل المثال، يجب على الحكومات العمل بجد لكسب الثقة أكثر من هؤلاء الذين يتم إدراكهم كطرف غير متحيز. وتعد الثقة من علامات **نزعة الحداثة/ الحداثة**، بل تعد شيئاً جوهرياً بالنسبة إليها أيضاً.

انظر أيضاً: **الأنظمة المجردة، الحداثة السائلة، المعرفة التامة، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Giddens, 1991).

جداول الأعمال السياسية (Policy Agendas)

تشير جداول الأعمال السياسية إلى مرحلة ما قبل اتخاذ القرار. وقد قام كينغدون (Kingdon, 1995) في كتابه بعنوان **جداول الأعمال، السياسات البديلة والعامة**، بوضع نموذج يتضمن ثلاثة تيارات منفصلة، كل نموذج يعمل منفصلاً نسبياً عن النموذج الأخر. **أولاً**، تيار **المشكلة**: وهو يتكون من مجموعة من الموضوعات التي تراها كل من الحكومة ووسائط الإعلام والعامة على أنها موضوعات ملحّة وتحتاج إلى جذب الانتبَاه إليها. وهو يقول إن المشكلات تظهر عندما تتغير المؤشرات (مثل ارتفاع نسبة البطالة) أو بالتأكيد على حدث ما (مثل حادث تحطم قطار). **ثانياً**: تيار *السياسة*: يتضمن مجموعة من البدائل في أي وقت التي سيتم التعرض لها ومناقشتها. هذا هو ما نتج عن السياسة الأساسية التي تتكون من البدائل العامة والأقل عمومية ومن الأفكار التي يقدمها المتخصصون والأكاديميون وجماعات التفكير، وأخيراً فقد ناقش كنغدون التيار السياسي أو ما يطلق عليه الآخرون اسم بناء الفرصة السياسية وهذا هو ما يهم

متخذي القرار المتقبلين للأفكار والبدائل الجديدة. ويؤكد كنغدون أهمية المزاوجة التي تشير إلى وقت اجتماع التيارات المنفصلة الثلاثة (المشكلات والسياسات والعلوم السياسية) بمساعدة الملتزمين السياسيين الذين يستفيدون من الفرص السانحة، وتعتبر جداول الأعمال السياسية من الموضوعات الرئيسية في العولمة وذلك لأنه تاريخياً تقوم الدول بتقديم السياسة لضمان رعاية ورفاهية المواطنين، وبالطريقة نفسها التي تدرك بها العولمة على أنها ذات تأثير كبير ومؤثر في رفاهية المواطنين وجداول الأعمال السياسية والبرامج والنتائج وتعتبر هذه من النقاط الهامة للتدخل والتحسين (George and Wilding, 2002). تعتبر الأجندات السياسية من المواضع الهامة للمناقشات السياسية في العولمة. وفي الأساس تركز المناقشة على موضوع **المنظمات غير الحكومية** الكبرى التي لديها المهارات والموارد لوضع جداول أعمال الدول والمنظمات العالمية للاستفادة من التدفق الحر لرأس المال العالمي والعمالة، وعلى ذلك فهي تعمل على تقدم المنظمة وتصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

انظر أيضاً: **السياسة الاجتماعية العالمية، دورة السياسة، تقييم السياسة، برامج السياسة.**

الجغرافيا اللامكانية (Placeless Geography)

يشار إليها أيضاً بمصطلح اللامكانية أو الأماكن المنعدمة الأهمية وعالم ماك (Mac World).

«يصف مصطلح انعدام المكان كلاً من البيئة من دون أماكن محددة أو اتجاه متضمن الذي لا يعترف بأهمية الأماكن (Relph, 1976: 143). ويصف مصطلح الجغرافيا اللامكانية الأماكن والفراغ التي لا أهمية لها بالنسبة إلى الأفراد الذين يستخدمونها. ويرتبط هذا المصطلح **بتجانس** «المكان»، وهي عملية تتشابه مع الثقافة أو المنتجات. وتعد جميع المطارات والفنادق الغالية ومنافذ البيع المتعددة الجنسيات وأماكن التنزه وأماكن سياحية أخرى من الأماكن التي يمكن أن تخضع لمصطلح اللامكان. إلا أن هذا يعتبر مفهوماً نسبياً، حيث يطلق على الفراغ الذي لا مكان له. فبالنسبة إلى البعض قد يكون الموقع اللامكاني بالنسبة إليهم بينما يكون له معنى ذو فائدة كبيرة بالنسبة إلى أفراد آخرين، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد الذين يرون المكان

على أنه ذو أهمية بالنسبة إليهم هم الذين يتفاعلون معه. وعلى ذلك قد لا يمثل فندق محدد يقع في وسط المدينة أي أهمية بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمرون عليه أثناء عبورهم من أمامه وهم في طريقهم إلى العمل؛ إلا انه يمكن أن يكون ذا أهمية كبيرة للنزلاء فيه الذين يمثل لهم مكاناً للاستجمام والاجتماع بالآخرين. وعلى ذلك فإن جغرافيا اللامكان لا تشير إلى المكان كما هو، ولكن تشير إلى علاقة الأفراد بالمكان.

انظر أيضاً: **الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، الجماعات المتخيلة، الماكدونالدية، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الصورة الزائفة، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).**

الجماعات المتخيلة (Imagined Communities)

يحاول بنيديكت أندرسون في كتابه **الجماعات المتخيلة** (Anderson, 1983) معالجة ما يبدو أنه فجوة عميقة في كل من النظرية الاجتماعية «الليبرالية» و«الماركسية» التي سادت في هذا الوقت، أي لشرح قوة القومية السائدة في عصر الحداثة وانتشارها في جنبات العالم. وبتعريف القومية على أنها «الجماعات المتخيلة» أي الإنتاج الثقافي، استهل أندرسون نطاقاً عريضاً من الدراسات حول الجوانب الثقافية والرمزية للقومية. وبالرغم من ذلك لم تكن وجهة نظره تقويض الدول على أنها «اختراع» فقط، بل على النقيض، أكد أن الأصالة لم تكن معايير ذات مغزى لتطبق على المجتمعات الإنسانية، لأنه عندما لا تكون العلاقات مباشرة يجب أن يتخيل الأشخاص صلة اجتماعية جماعية ويقوموا بإنشائها على أرض الواقع. ومن ثم يؤكد أندرسون أنه يجب على العلماء التركيز على المناهج والأشكال ووسائل هذا التوهم وكذلك (إعادة) إنتاجها.

ففي هذه الدراسة وضح أندرسون العلاقات المتبادلة بين **الرأسمالية** والصحافة المكتوبة التي سوف تؤدي إلى نشوء لغات معيارية قومية وإدارية بمرور الوقت، وبالتالي تضع أسس وسائل الاتصال والوعي القومي. وفي غضون هذا التطور قامت الصحف والمتاحف و«وسائل الإعلام» الأخرى بتسهيل التعبير عن، وتقديم المواقع والخبرات القومية الرمزية الجماعية. ومن خلال التركيز على أمثلة القومية الأحدث على الساحة في جنوب شرق آسيا، عرض أندرسون كيف أن الإحصاءات أو الخرائط انطبعت في خيالات

الأشخاص وفعلت القومية في الممارسات الإدارية اليومية، ويرتبط تكوين دول قومية جديدة في أمريكا الجنوبية بالأعمال الإدارية الخاصة بنخبة الكريول (ذوي الاصول التي ترجع إلى بلاد جزر الهند الغربية) أثناء ظهور الوعي بتمثيل مجتمع قومي متميز.

انظر أيضاً: الاقتباس «الكريولية»، المجتمع، ماركس/ الماركسية، الدولة القومية.

لقراءة إضافية: (Pecora, 2001).

الجماعية (Collectivism)

رمت الجماعية في مصطلحات العلوم السياسية في وقت ما إلى الفوضوية (لا سيما التي طورها الفوضوي بانكونين (Bankunin)) إلى الحد الذي كانت فيه الجماعة (التي تم تكوينها بحرية وتحكم نفسها بنفسها) هي الوحدة الأولية (سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً) للتنظيم. وأصبحت تعني كل شيء يخص «العامة»، ومع ذلك يعد بعض ممن يطلق عليهم «مقاومي العولمة» من مؤيدي الجماعية.

لقراءة إضافية: (Storey and Bacon, 1993).

جنوا (Genoa)

عقد الاجتماع السابع عشر لمجموعة الثماني في جنوا (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ويتردد ذكره غالباً لإطلاق النار على أحد المحتجين في تلك الأثناء، وكانت هناك ادعاءات كثيرة حول العنف الذي استخدمته الشرطة على نطاق واسع.

انظر أيضاً: مناهضة العولمة.

جهاز الدولة الأيديولوجي (Ideological State Apparatus)

أُخذ هذا المصطلح عن الماركسي لويس ألتوسير (Althusser, 1977) بالمقارنة مع أجهزة الدولة القمعية. ويعتبر جهاز الدولة الأيديولوجي هذه المؤسسات التي لا تعد جزءاً من الدولة بشكل تقني، لكن على الرغم من ذلك، تتصل، وتغرس في الذهن، قيم الدولة لا سيما النماذج الرأسمالية والعلاقات الخاصة بالإنتاج. ويعد التعليم الآن جهاز الدولة الأيديولوجي الأكبر، بالرغم

من أن الكنيسة قد اضطلعت بهذه المهمة في السابق وكانت عاملاً ذا قوة. وتضمّ مؤسسات جهاز الدولة الأيديولوجي الوحدات العائلية ووسائط الاعلام، بالرغم من أن جميع هذه المؤسسات لها بعض الاستقلال على الأقل حيث إنها لا تخضع لسيطرة الدولة المباشرة (على الأقل في الديمقراطية الحقيقية).

وتتكون أجهزة الدولة القمعية من آليات الحكومة التي تعمل على ضمان تطبيق النظام والإذعان للدولة بطريقة مباشرة.

انظر أيضاً: **الهيمنة، ماركس/ الماركسية، الدولة القومية.**

لقراءة إضافية: (Laclau and Mouffe, 1985).

الجوار غير المتصل (Disconnected Contiguity)

صاغ ألبرو (Albrow, 1996) هذا المصطلح ليصف العلاقات بين الأشخاص الذين يقطنون في المكان نفسه (يسكنون بجوار بعضهم البعض)، ولكن لا يوجد بينهم علاقات تقليدية، وبالتالي ينفصل بعضهم عن البعض. ويتناسب هذا المصطلح مع المشهد العالمي الحديث الذي صوره غيدنز (كنقيض للحياة التقليدية).

انظر أيضاً: **عدم الانتباه المدني، الحداثة، المخاطرة، الثقة.**

الجوهرية (Essentialism)

هي مدرسة فلسفية ترى أن لدى الأشياء والأشخاص محوراً من السمات المحددة والأساسية والثابتة ألا وهي الجوهر. ويستخدم هذا المصطلح غالباً ليشير إلى مفاهيم ماهية الناس والأفراد.

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة.**

الجيب (Enclave)

يعرّف الجيب في مجال الجغرافيا السياسية، ببساطة بأنه إقليم يحيط به إقليم آخر. وتشير دراسات العولمة أيضاً إلى الجيوب اللغوية **وجيوب أسلوب الحياة**. ويوجد الجيب اللغوي (الذي يطلق عيه أحياناً جزيرة لغوية) أينما

توجد مجموعة من الناس يتكلمون لغة واحدة ويحيطهم من كل جانب من يتحدثون بلغة أخرى. لاحظ أن هذا لا يشبه إلى حد ما اللغات المختلطة (في حالة المجتمعات متعددة اللغات).

وتستخدم عبارة «جيب أسلوب الحياة» أي «أسلوب الحياة المنغلق» (Bellah [et al.], 1985) أيضاً لتشير إلى «الطريقة التي يمكن أن تشكل بها الاجتماعيات بطريقة لا هي بكلية وظيفية ولا محلية، ولكن تعد إشارة حيوية بالنسبة إلى المتمسكين بها» (Albrow, 1996: 156). وفي هذه الحالة، لا يتم تعريف المجموعة «جيب أسلوب الحياة» إقليمياً ولكن بالأحرى يتميز بمعتقداتهم أو ممارساتهم التي تتمركز حولها حياتهم وهويتهم. وهكذا، وكما يشير ألبرو، غالباً ما يدل هذا على الجماعات الدينية. وفي الوقت نفسه وفي بعض الأحوال يمكن أن يتم تعريف جيوب أسلوب الحياة من حيث المكان بالمعنى المذكور أعلاه (أي المجتمعات والمؤسسات الدينية مثل الأديرة).

انظر أيضاً: التعددية.

جيوب أسلوب الحياة (Lifestyle Enclaves)

يتم إنتاج وسائل الإعلام والمنتجات الأخرى الآن من أجل مشاهدين مستهدفين، الذين لا يتم تخصيصهم من خلال الخواص السكانية مثل النوع أو العمر أو الطبقة الاجتماعية كما كان الحال في السابق، ولكن من خلال أسلوب الحياة. وبالتالي يتم تصور أفراد المجتمع في هذا النموذج بلغة التسويق ليس بصفتهم «طبقة عاملة»، أو «نساء»، ولكن في ما يتعلق بكونهم مجموعة أسلوب حياة أو جيب حيث تقوقعت هذه المجموعة. وأسلوب الحياة هو مفهوم تسويقي بدأ استخدامه في أواخر السبعينيات. ويعد عملية يجمع من خلالها باحثو التسويق المعلومات حول السلوكيات والاتجاهات والأنماط الاستهلاكية، ثم يستخدمون هذه المعلومات لتصنيف مجموعات أو جيوب معينة خاصة بأسلوب الحياة لوضعها أمام متخصصي الإعلانات، وبالتالي يستطيعون وضع منتجات لهذه المجموعات بواسطة تكييف منتجات محددة مع اتجاهات وآراء هذه المجموعة. ويعد هذا مهماً في عملية وضع العلامات التجارية وبها تصبح المنتجات متصلة بقيم أساسية معينة. ويتم وضع العلامات التجارية على السيارات والجعة والصحف أو المجلات بعناية لتدل على شيء

ما أوسع من قيمة استخدامها، شيء يجعلها مميزة بصفتها واقعة في عالم جيب خاص من أسلوب الحياة. ويفكّر في جيب أسلوب الحياة على أنه «تشكيل» لهذه السلوكيات والاتجاهات. ولهذا تأثير على الطريقة التي تعرض بها الهوية وليس طريقة تفكير الفرد، بل من خلال تصنيفها بما يتماشى مع مجموعة من القيم من خلال فعل استهلاكي. وتتكاثف الأنشطة التسويقية والإعلانية عبر العالم لكي يتميز المجتمع بجيوب أسلوب الحياة.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، وسائل الإعلام العالمية.**

الحب المتداخل (Confluent Love)

قدم غيدنز هذا المصطلح (Giddens, 1992) ويتصل بنظرياته حول التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة. إن تغير الأدوار بالنسبة إلى الجنسين، والذي جلبه التحول من المجتمعات التقليدية، يعني أن إطار الحب المتداخل أكثر واقعية وعملية. ويكتب غيدنز، «إن الحب المتداخل هو حب حيوي وطارئ، وبالتالي فهو يتناقض مع صفات الحب «الأبدي» و«الوحيد» التي اتسم بها الحب الرومانتيكي الحالم» (Giddens, 1992: 61). وينعكس الحب المتداخل في «العلاقات الخالصة» الذي تستحثه وتدعمه الحميمية والمساواة، فهو خالٍ من اللاتوازن بين الجنسين والتوقعات التي يورثها الحب الرومانتيكي الحالم. ويتصل الحب المتداخل أيضاً بالتحرر الجنسي (من جهة النساء بشكل خاص) وفصل الجنس عن الإنجاب. وقد تناول الحوار النشاط الجنسي والهوية الجنسية في سياق الحب المتداخل، ويطلق عليها غيدنز «الجنس البلاستيكي» ليشير إلى طبيعته المرنة والمتحولة وليس ليقترح أنه اصطناعي. وفي واقع الأمر، قد تم تأكيد أن الحب المتداخل والعلاقات الخالصة والجنس البلاستيكي جزء من الديمقراطية (أو على الأقل محتمل أن يكون) تحررياً.

وهذا لا يعني أنه لم يعد هناك أي تأثير للحب الرومانتيكي الحالم أو أي وجود له. وحقاً، فإن الحب المتداخل والعلاقات الخالصة التي تنتج عنه، دائماً ما تكون طارئة. ويتناقض مثل هذا الشك مع مفهوم كل من الحب الحالم وما يرغب به كثير من الناس. وقد تكون الرغبة في الحصول على الحب الرومانتيكي الحالم هي رغبة أو احتياج لهذا النوع من الالتزام الذي يسمح بشكل تقليدي (بالنسبة إلى الكثيرين، لا سيما) بإنجاب الأطفال وتربيتهم (وجدانياً ومادياً).

وعلى الأصح يشير غيدنز إلى أن تغير الأعراف الاجتماعية، شاملة لما يتعلق بالجنس والزواج والعلاقات بشكل عام، تعني احتمالية وجود علاقات جديدة (وكذلك طرق جديدة لإقامة مثل هذه العلاقات).

انظر أيضاً: **الحركة الأنثوية، الحداثة القابلة للتأمل، المخاطرة، الثقة**.

لقراءة إضافية: (Brown, 2005; Langford, 1999).

الحد/ الحدية (Liminal/Liminality)

يرجع أصل هذا المصطلح إلى ترنر (Turner, 1974)، وقد استخدم ليشير إلى شخص أو فضاء متّسمين بالتردد أو الصراحة أو الشك. ويعد خارجاً عن التصنيفات الثابتة. ويعرّف بأنه شيئ خارجي ولا يحتل مكاناً منفصلاً بذاته. وقد استخدم هذا المفهوم في الأساس ليصف حالة التحول التي يمر بها الأفراد في طقوس معينة. وهكذا، قد يُنقل من المجتمع خلال الممارسات المبدئية ليخضع لممارسات أو عمليات، وفي النهاية يعود إلى المجموعة بهوية اجتماعية جديدة. وباختصار، هو «بين أو فيما بين»، أي داخل الأفراد وأسلوب للتحدث عن المفاهيم والأشياء التي لا تقع بين الحدود التصورية والمؤقتة والمكانية وبالتأكيد لا تعد شيئاً موصوفاً بلغة المضادات الثنائية، وبالتالي توجد بشكل خاص في الأعمال ما بعد **الحداثة** وما بعد البنيوية.

وفي اصطلاح العولمة يستخدم تعبير متعلق بعتبة الشعور بشأن المواقع أو الهويات أو الأشخاص. وفي الحالة الأخيرة تترادف جزئياً مع «المهمشين».

لقراءة إضافية: (Rampton, 1999; Turner, 1974).

الحداثة (Modernity)

تشير الحداثة إلى عدد من الحقب التاريخية. حيث يؤرخ البعض الحداثة بدءاً من عصر التنوير (منتصف القرن الثامن عشر) وبسبب ظهور العقلانية والتجريبية. في حين أن هناك أفراداً آخرين يستخدمون الحداثة للإشارة إلى المتغيرات التي أحدثها التصنيع. وفي هذا الصدد، تتسم الحداثة بالانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية، ومع زيادة تدخل الدولة (لا سيما في ما يتعلق بالرفاهة، وظروف العمالة والتخطيط المدني)، والدنيوية والفردية والتعليم

والحركية الاجتماعية وظهور فكرة الدولة القومية، وازدياد أهمية الرأسمالية والتجارة. وفي الغرب كانت هذه أيضاً فترة استعمار، وذلك لتلبية متطلبات الإنتاج والاستهلاك، مثل البحث عن مصادر للعمل والمواد وفتح أسواق جديدة يمكنها استهلاك المنتجات. ويطلق بيك (Beck) على فترة الحداثة هذه اسم «**الحداثة الأولى**» وتميزت بفكرة أننا «نعيش ونتصرف في الأماكن المنغلقة ذاتياً في الدول القومية والمجتمعات القومية الخاصة بها» (Beck, 2000: 20).

وفي ما يتعلق بالعولمة يستخدم مصطلح الحداثة بشكل مختلف من قبل عدد من العلماء، ولا بد من النظر إليها في سياق وجهات نظر هؤلاء العلماء للتاريخ وللنظرية. فعلى سبيل المثال يطلق غيدنز (Giddens, 1994a) على هذه الفترة فترة الحداثة (أو الحداثة الراديكالية أو «**الحداثة القابلة للتأمل**»). فهي فترة وأسلوب حياة وتفكير، ولقد قارنها مع المجتمعات التقليدية التي اعتدنا العيش فيها. ويميز «غيدنز» المجتمع الحديث (أي الحداثة) بأنه مجتمع يتكون من **التأملية** الذاتية والفرار من النظام الاجتماعي التقليدي. وهذا يعني أننا لم نعد ملتزمين بالأدوار التقليدية والمؤسسات مثل العائلة والأمة، بل إننا أحرار في اختيار ما يتعلق بأدوارنا وهوياتنا. ومن جهة أخرى قدم «بومان» مصطلح **الحداثة المتحركة** للإشارة إلى تحول مشابه.

ينظر البعض إلى الحداثة على أنها فترة زمنية قد مرت بالفعل، ويحاولون أن يبرهنوا أننا نحيا في عصر يطلقون عليه «ما بعد الحداثة»، وكما هو الحال مع حداثة «غيدنز» فإنها تتميز بإعادة التقييم الدقيق للمفاهيم الرئيسية وذلك عن طريق التأملية الذاتية والحركية والتهجين. ويرى جايمسون (Jameson, 1991) الفترة الحالية كفترة للرأسمالية المتأخرة حيث يربط بوضوح بين الاهتمامات الاقتصادية بالقضايا الأيديولوجية الأوسع، ويقترح «ألبرو» أننا نتجه إلى مرحلة من العولمة «أنها العصر التالي بعد الحداثة» (Albrow, 1996: 8). وقد ميز «بيك» بين الحداثة الأولى والثانية. ويقترح بيك أن الحداثة الثانية تتميز بانخفاض ارتباط الدولة القومية عند تصور العالم. ففي الاصطلاح السياسي يرى الحداثة الأولى كفترة من فترات السياسة المحكومة بالقواعد، في حين يرى الحداثة الثانية على أنها من السياسات التي تتغير أحكامها (Beck, 2000: 65).

إنه في الوقت الذي تعد فيه الحداثة (ومرحلة ما بعد الحداثة) فترات زمنية، فإن نزعة الحداثة وما بعد الحداثة لا ترتبط ارتباطا دقيقاً بالزمن.

فبينما يمكن تصور نزعة الحداثة كنظريات وممارسات نموذجية بالنسبة إلى الحداثة، فإن نزعة الحداثة لا يلزم أن تقع في وقت معين. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المصطلحات لا تستخدم بثبات ويبقى معناها محلاً للخلاف.

لقراءة إضافية: (Albrow, 1996; Appadurai, 1996; Gwynne and Kay, 2004).

الحداثة الجذرية (Radical Modernity)

انظر أيضاً: **الحداثة، الحداثة السائلة، الحداثة القابلة للتأمل**.

الحداثة السائلة (Liquid Modernity)

استخدم زيغمونت بومان (Bauman, 2000) هذا المفهوم على نطاق واسع في دراساته حول العولمة لإلقاء الضوء على اختلافات الحياة المعاصرة عند مقارنتها **بالحداثة** (Bauman, 2000). تتطلب الحداثة السائلة طرقاً جديدة للتعبير عن الخبرة الإنسانية، وذلك لأن الهوية، على سبيل المثال، سائلة وليست ثابتة. وهي تتميز «إدارة الحدود» (Beck [et al.], 2003) وذلك لأن الحدود قد تغيرت عما كانت عليه في السابق. وباختصار، فإن الحداثة السائلة كفكرة تسعى وراء الوقوف على الطبيعة المتغيرة للعالم وللهوية في وقت لم تعد فيه النماذج والتفسيرات التقليدية مجدية.

وتعد طريقة ممارسة السلطة الآن مثالاً جيداً على الطريقة التي تغيرت بها الحدود (Bauman, 2000: 85). وقد كتب بومان أننا قد تحولنا من «أسلوب مجتمع الرؤية الواضحة إلى مجتمع الرؤية الكلية». وقد حدث تحول من رقابة السلطة إلى الرقابة الدائمة من الجميع (Bauman, 2000: 85-86). ويلاحظ أن اتّباع القواعد والأعراف يتم «من خلال الجذب والإغراء وليس بالقسر والإجبار». وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما هو خاص قد سيطر على ما هو عام، حيث يتم عرض الحياة الخاصة في حقل رئيسي ليقضى بذلك على الفارق الدقيق بين ما هو خاص وما هو عام (بطريقة انسيابية على نحو نموذجي). وتدل الظروف والأحوال الواقعية على هذا التحول. ويرى بومان أنه لم يعد هناك مواطنون بل أفراد. وعلى ذلك، فإنه يمكن أن تكون هناك تجمعات قليلة اعتماداً على العضوية السابقة في الجماعات.

ويشبه مفهوم الحداثة السائلة مفهوم بيك للتحديثية الثانية (Beck, Bonss

and Lau, 2003) أو مفهوم غيدنز لفكرة الحداثة (Giddens, 1990). وتعنى خصائص الحداثة السائلة أن المخاطرة هي الاهتمام الأول.

انظر أيضاً: المجتمع المدني، المفاهيم الغالبة، بانوبتيكون «الرؤية الواضحة»، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، إعادة الإلحاق، القابلية للتأمل.

الحداثة العالية (High Modernity)

يقسم أنتوني غيدنز الحداثة إلى فترات مبكرة وفترات متأخرة. وتعرف الفترة المتأخرة بـ «الحداثة المتأصلة» (Giddens, 1990: 150)، أو «الحداثة العالية» (Giddens, 1990: 176)، كما إنها ترتبط بالعولمة. فبينما يؤكد البعض أننا في حقبة ما بعد الحداثة حالياً، يرى غيدنز أننا ما زلنا في فترة الحداثة، ومع ذلك فهي فترة متأخرة من الحداثة. كما يقوم بمقارنة المجتمعات الحديثة بالمجتمعات التقليدية، حيث يوجد في المجتمعات التقليدية قواعد وتقاليد تقيّد السلوك والممارسات والتفكير. وهو يحاول أن يبرهن أنّ المجتمعات التقليدية لا تتساءل عن سبب فعل الشيء بطرق خاصة، فنجد في خصائص المجتمعات الحديثة التي وضعها غيدنز أن القضايا والموضوعات المطروحة تتعلق بالعولمة بشكل طبيعي.

تفكر المجتمعات الحديثة لماذا تكون بعض الممارسات المعينة كما هي في الواقع، ولماذا نتصرف بالطريقة التي نتصرف بها، وهكذا. ويوصف التفكير بهذه الطريقة بأنه قابل للتأمل. وتتضمن القابلية للتأمل بشكل أساسي ملاحظة سلوكنا الخاص وطرح الأسئلة حوله. وتعد القابلية للتأمل واحدة من أبرز الملامح التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات التقليدية. فعندما تبدأ المجتمعات في انتهاج الطرق القابلة للتأمل يحدث التغيير أيضاً في المؤسسات والعادات. وتتوجه هذه القابلية للتأمل مباشرة نحو سمات الحداثة وهكذا فهي لا تزال جزءاً من مشروع الحداثة وليست انشقاقاً عنها.

انظر أيضاً: الحداثة السائلة، الحداثة القابلة للتأمل، الهيكلة.

لقراءة إضافية: (Giddens, 1991).

الحداثة الفائقة/ الحداثة المفرطة (Supermodernity (or Hypermodernity))

استخدم أوجيه (Augé, 1995) هذا المصطلح ليميز بين استمرار الحداثة

التي تختلف عن فترة ما بعد الحداثة. ويعد السبب الأساسي في هذا هو إبراز فكرة أن بعض الاهتمامات الحداثية لا تزال ذات صلة وثيقة. وتعد قمة الحداثة بالنسبة إلى أوجيه نتاجاً للوفرة المفرطة في ثلاثة أشياء: (١) تاريخ الوقت والأحداث، (٢) مفاهيم المكان المادي، (٣) الهوية الشخصية. وفي ما يتعلق بالفترة التاريخية والأحداث يناقش أوجيه أنه بسبب غزارة المعلومات على هيئة وسائل الإعلام والإنترنت على سبيل المثال يعد الإدراك التام للعالم وممثليه ضرباً من المستحيل. وفي ما يتصل بالمكان هناك اهتمامان لهما صلة: أولهما الجدل بأن لدينا فهماً جديداً للحيز الذي نعيش فيه، وليس الاهتمام فقط بحدود بيئتنا المباشرة، بل إدراك الأحداث في أجزاء أخرى من العالم وعلاقاتها المحتملة بحياتنا. وثانيهما، يقترح أوجيه أن بيئتنا المباشرة والمواقع المحلية تصبح أكثر تشابهاً مع المواقع المحلية الأخرى. ويعد انتشار اللامكانية جزءاً من هذا الذي يعده أوجيه عرضاً من أعراض قمة الحداثة. ومن ثم يرتبط الاهتمام بالموقع بالمحلية العالمية والتجانس والشبكات. وترتبط المعاني المتضمنة التي يحددها أوجيه في ما يتعلق بالمكان والزمان بمفهوم الضغط الزماني المكاني. وأخيراً، يقترح أوجيه في ما يتعلق بالهوية أن مفهومنا حول الهوية الشخصية به غلو ونقص في وقت واحد. فالغلو بمعنى أن هناك وفرة في الاختيارات المتاحة أمام الناس في ما يتعلق بالهويات التي قد يتخذونها. وتكون ناقصة إذا وعندما يستعاض عن الهوية باستهلاك علامات الهوية (مثل الملابس والموسيقى) أي، عندما يصبح الشخص فقط هو ما يستهلكونه.

انظر أيضاً: **حديث الاختيار، النزعة الاستهلاكية، القرية العالمية، الجماعات المتخيلة، عصر المعلومات، أسلوب الحياة، الحداثة السائلة، الحداثة، الجغرافيا اللامكانية، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الحداثة القابلة للتأمل، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Augé, 1995; Merriman, 2004; Tomlinson, 2001).

الحداثة القابلة للتأمل (Reflexive Modernization/Modernity)

وهو مصطلح استخدمه كل من بيك، غيدنز ولاش (Beck, Giddens and Lash, 1994)، لكن وضع المنظرون الثلاثة للعبارة تعريفات مختلفة ووفقوها في مستويات مختلفة من الأهمية تتعلق بعملية العولمة. بصورة أوسع، يشير

مصطلح الحداثة القابلة للتأمل إلى الطريقة التي نكون فيها في مرحلة الحداثة التي تتشكك في الأسس العميقة المتعلقة بالحداثة. ويشير مصطلح الحداثة إلى الفترات الزمنية المتباينة والطرق النظرية. فالرأي الإجماعي العام يميل إلى أن العالم قد تجاوز الحداثة الأولى (كما يطلق عليها بيك) إلى مرحلة أخرى من الحداثة. في حين يطلق بعض المنظّرين على تلك الفترة الحالية مصطلح ما بعد الحداثة، ويسعى علماء آخرون إلى إثارة المزيد من الروابط الصريحة بما يطلق عليه غالباً مشروع الحداثة. في المرحلة الثانية هذه من الحداثة، التي نتجادل بشأنها، نرى أننا في حاجة إلى التفكير حول حدود الحداثة ونعيد صياغتها. «فالحداثة القابلة للتأمل تعني احتمال وجود تدمير (ذاتي) للعصر بأكمله: بالنسبة إلى المجتمع الصناعي» (Beck, Giddens and Lash, 1994: 2).

فالاختلافات بين المنظّرين الثلاثة ملموسة وهامة. فنرى أن بيك يفهم المعاصرة القابلة للتأمل كما تم ربطها بالتحرك نحو مجتمع المخاطرة. فالقابلية للتأمل عند بيك هي الحل الأمثل للعملية بدلاً من انعكاس واع لحالات المصالح. فقد كتب «إنها ليست المعرفة لكنها عدم المعرفة التي تمثل المرحلة الوسيطة، «للحداثة القابلة للتأمل» (Beck, Giddens and Lash, 1994: 75). بالتالي، فهو يلقي الضوء على العملية الذاتية للحداثة القابلة للتأمل: «المعاصرة تقلل من شأن المعاصرة، من دون قصد وغير مرئية، وبالتالي خالية من التأملية، بقوة المعاصرة المدفوعة ذاتياً» (Beck, Giddens and Lash, 1994: 176). فصياغة الأسئلة الجديدة لم تتشكل جوهرياً وتؤثر في مجتمع المخاطرة الذي يعرّفه بيك. في الواقع، هناك مخاطرة أخرى متوارثة في هذا التمزق في المؤسسات الحديثة، وهذا تهديد للقومية الجديدة وبلفاشية الجديدة. في حين أنه في مواجهات كهذه نجد أن هناك ردود أفعال يمكن رؤيتها على أنها ردود أفعال رجعية، إنها طريقة لاحتواء النزعة الشكية.

فمفهوم غيدنز للحداثة القابلة للتأمل مفهوم إدراكي أكثر. لكنه، يضع أولوية الانعكاس المؤسسي على الحداثة القابلة للتأمل. كما إنه يناقش أن «الحداثة القابلة للتأمل تميل إلى الإشارة أو التلميح إلى نوع من «الاكتمال» للحداثة، وهو إقحام رؤية مظاهر الحياة الاجتماعية والطبيعة التي كانت سابقاً في سبات» (Beck, Giddens and Lash, 1994: 185). «فالتوجيه الواضح للتطور المفترض» في هذه الفكرة لا يجذب انتباه، في ما يتعلق بغيدنز، النزعة الشكية وصعوبة الحياة المعاصرة.

يدعي لاش بأن الحداثة القابلة للتأمل تتحرك إلى أبعد كل من الحداثة وما قبل الحداثة. فالأمر بالنسبة إلى لاش، «في ما يتعلق بتشكيل أساس التأملية [هو] موقع شبكي على الإنترنت للشبكات العالمية والمحلية الخاصة «بهياكل وتكوينات المعلومات والاتصالات»» (Lash, 1994a: 120-121). ويركز على «فرص الحياة» في الحداثة القابلة للتأمل ويناقش بأن مسألة أن تصبح «رابحاً للقابلية للتأمل» أو «خاسراً للقابلية للتأمل» هي مسألة لعدم الوصول إلى وضع هياكل المعلومات والاتصالات الجديدة لرأس المال الإنتاجي أو لإنتاج هياكل بنيوية إنتاجية، لكن بدلاً من ذلك للوصول إلى وضع هياكل المعلومات والاتصالات الجديدة»» (Lash, 1994a: 121).

ترتبط العولمة بهذه الحداثة القابلة للتأمل لأنها أيضاً تتسم بصفات تتعلق بتغير طبيعة التفاعل المتداخل في العالم. فإذا ظلت الدول القومية تعمل كممثلين رئيسيين، أو أفراد تحددهم دولتهم بصورة رئيسية أو أولية، فعندئذ ستكون معالجة موضوع الدولي قادرةً على القيام بالعمل. فالذين يعملون في دراسات العولمة يذهبون إلى أن ذلك ليس هو القضية. ويشيرون إلى تكاثر الممثلين الدوليين والأعمال الدولية التي تشمل مؤسسات مثل (TNCs) (المؤسسات العابرة للجنسيات) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) ومؤسسات المجتمع المدني ومجتمع شبكة الإنترنت. اتسمت الحداثة بالتصنيع، لكن العالم (على الأقل أجزاء منه وليس كله) الآن في مرحلة ما بعد التصنيع وحتى في مرحلة ما بعد عصر المعلومات. إضافة إلى ذلك، فمفهوم التقدم الخطي الذي كان مركزياً بالنسبة إلى الحداثة لم يعد موجوداً. يذهب غيدنز إلى أنه لا يوجد «اتجاه واضح» للعولمة على الإطلاق (Giddens, 1994: 96).

يطلق في بعض الأحيان على الحداثة القابلة للتأمل أيضاً **بالحداثة الثانية** (عند بيك)، ويطلق عليها **الحداثة المتأخرة** (عند غيدنز) أو **بالحداثة المائعة** (Bauman, 2000). في حين تلقي نظرية ما بعد الحداثة الضوء على المشاكل التي تحدث مع مشروع أنصار الحداثة، لأن المشروع يقدم القليل لحلها. هناك علماء مختلفون قاموا بالتصدر للمظاهر المختلفة للحداثة القابلة للتأمل. في الوقت الذي عني فيه بيك بالأمور السياسية واهتم غيدنز بالهياكل الثقافية والاجتماعية، كان لاش ربما أكثر تجريدية وأكثر نظرية.

يحذر غيدنز من أن الحداثة القابلة للتأمل يجب ألا تفهم كنوع

من الحلول للحداثة أو لأزماتها المتوارثة. ففي حين سعت الحداثة للرد على التساؤلات، تسعى الحداثة القابلة للتأمل إلى إعادة صياغة تلك الأسئلة.

انظر أيضاً: **الأنظمة الخبيرة/أنظمة الخبراء، الأصولية، السياسات الفرعية العالمية، القومية، القابلية للتأمل.**

لقراءة إضافية: (Beck, 1992; Beck, Giddens and Lash, 1994; Giddens, 1990; Lash, 2002).

حديث الاختيار ((Choice (Discourse of

يؤكد حديث الاختيار أن «الاختيار» هو محل كفاح ووسيلة لممارسة السلطة. ويرتبط حديث الاختيار بالعولمة من جهات عدة. إنها ترتبط ببرنامج الليبرالية الحديثة لأن «الاختيار» هو خطاب سياسي يوضح مبدأ الحرية من القيود على وضد مبدأ المساواة الاجتماعي الديمقراطي. ويترجم هذا في الدعم السياسي للتجارة الحرة والدويلات الصغيرة اللاتدخلية وتوسيع السوق العالمية. ويتجه منظّرو علم الاجتماع إلى التركيز على كيفية وصول «الاختيار» لتعريف إدراكنا لأنفسنا (أي من نحن). فعلى سبيل المثال، يربط أنتوني غيدنز (Giddens, 1991) حديث الاختيار بالعولمة في تفسيره لكيفية تأثير التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية على هويتنا الذاتية.

تعد العولمة بالنسبة إلى غيدنز مرحلة من التحديث تتسم بالبعد الزماني المكاني، نتيجة التقدم في تكنولوجيا الاتصالات واتجاه الحياة الخاص المتسم بالمخاطرة. فقد «محيت التقاليد» من المجتمع الغربي وأصبحت الحياة «انعكاسية بشكل مضاعف». وتتطلب الانعكاسية المضاعفة من الأفراد في العصر الحديث المتأخر أن يدركوا أن ثقافاتهم ومجتمعاتهم مركبة اجتماعياً، وتنعكس بفعالية على الاختيارات والعالم الاجتماعي من حولهم. فقد تحول المجال السياسي من السياسة التحررية إلى «السياسة الحياتية» التي هي «سياسة هوية كما هي سياسة اختيار» (Giddens, 1994 b: 9).

الاختيار هو مفهوم ليبرالي حديث حول الذاتية وتكنولوجيا الذات (Rose, 1999: 45). ومن خلال شرح كيف طورت تكنولوجيا الإعلان تقنيات تقديم السلع ولامتلاكها القوة لتحويل المشترين إلى نوعية معينة من الناس لها نوعية معينة من المعيشة (المرغوبة)، يفسر روز كيف الأفراد «يلعبون دورهم

الخاص بهم في لعبة الحضارة وهم يشكلون نهج الحياة لأنفسهم من خلال أفعال الاختيار في عالم السلع» (Rose, 1999: 86). والآن توصلنا إلى فهم حياتنا ونكوّن بلغة الاختيار الذي صنعناه بأنفسنا. وهذا يشجعنا على إدراك حياتنا بلغة النجاح أو الفشل في اكتساب المهارات واتخاذ الاختيارات لتحقيق الذات.

انظر أيضاً: **القابلية للحكم، الليبرالية الجديدة، المخاطرة، الهيكلة.**

الحرب العالمية الثالثة (Third World War (WWIII))

هل وقعت الحرب العالمية الثالثة بالفعل أم إنها مجرد حدث متخيّل، أمر يعتمد كثيراً على كيفية استخدام المصطلح، حيث يشار إلى الحرب الباردة في بعض الجهات بالحرب العالمية الثالثة: كما تستحوذ «الحرب على الإرهاب» على اللقب في أحيان أخرى. وعند تخيلها بشكل مطلق تشير الحرب الثالثة إلى حرب نووية متعمدة أو عرضية أو إلى حدث تنبؤيّ مثل تصادم أحد الكواكب السيارة مع الأرض بشكل أكثر رمزية.

ويؤكد فرانك (Frank, 2004) أن بدء الحرب العالمية الثالثة دل عليه تدخل الولايات المتحدة الأول في العراق، وأن بالإمكان تصور هذا كجزء من نطاق أوسع من الحملات المتواصلة على العالم الثالث فيكتب:

لقد كانت الثالثة من ناحيتين: فبعد الأولى والثانية فهي الآن ضد العالم الثالث. ومنذ ذلك الحين تواصلت الحرب على يوغوسلافيا (التي يطلق عليها خطأ حرب كوسوفو)، وضد أفغانستان، والآن ضد العراق ولا أحد يعلم ستكون ضد من بعد ذلك (Frank, 2004: 607-608).

ويعد سبكوماندانتي انسرجنت ماركوس (Subcomandante Insurgente Marcos) قائد جيش زاباتا للتحرير الوطني مثالاً على من يطلقون على الحرب الباردة وصف الحرب العالمية الثالثة. ومن هذا المنظور، وحيث إن الحرب العالمية قد بدأت وأنها تتصل بشكل مباشر بالعولمة وانتشار **الرأسمالية**. وبهذا المعنى يمكن تصور حركة **مناهضة العولمة** على أنها متورطة في الحرب العالمية الرابعة ضد «عملاء» العولمة.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Frank, 1992; Neill, 2001).

حرب المواقع (War of Position)

يعد هذا جزءاً من اقتراح غرامشي (Gramsci, 1971) حول منهج يتحدى به المجتمع المدني قوة الدولة لتنشأ عن ذلك الاشتراكية، وبالرغم من أن هذه الحرب ترتبط عادة بالمفكرين والأكاديميين يعد التفاوت بالنسبة إلى غرامشي بين حكومة الدولة والمجتمع المدني وليس بين هؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم لقب المفكرين وآخرين، وبلغة العولمة هناك حرب مواقع متواصلة بين مؤيدي العولمة ومقاوميها على سبيل المثال بل وبين مؤيدي العولمة والمتشككين وأنصار التحول.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، السرد المضاد، الهيمنة، فرضية العولمة المفرطة.**

لقراءة إضافية: (Rose, 1990).

الحركات الاجتماعية (Social Movements)

تعدّ الحركات الاجتماعية أشكالاً معقدة من العمل الجماعي ذات الدافع السياسي وتهدف إما إلى تحقيق أو مقاومة أنواع معينة من التغير الثقافي والاجتماعي. تعتبر الحركات العمالية وحركات المطالبة بحقوق المرأة وحركات المطالبة بحقوق الشواذ وحركات المحافظة على البيئة وحركات **مناهضة العولمة** البازغة مؤخراً أمثلة نموذجيةً على الحركات الاجتماعية. ويلاحظ البعض استخدام تلك الحركات لعدة وسائل متنوعة من أجل تحقيق أهدافها بدءاً من تكوين جماعات الضغط السياسي (اللوبي) وانتهاءً بالتكتيكات المواجهة المخلة بالنظام اجتماعياً، مثل تكتيك العمل المباشر. وتشير زيادة تأثير كل من **المؤسسات المتعددة الجنسيات** ومنظمات الحكم العالمي مثل **منظمة التجارة العالمية** (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) - التي تتخطى سلطتها في كثير من الأحيان سلطة الحكومات المحلية أو القومية، تشير إلى أن عدداً من الحركات الاجتماعية قد حققت بعض التغيرات الهامة في أساليب التنظيم وأشكال العمل. ويتزايد اهتمام الحركات الاجتماعية بتناول المشاكل والقضايا ضمن سياق عالمي بدلاً من معالجتها في إطار محلي أو قومي صرف. وهكذا بدأت الائتلافات العالمية في صياغة أسلوب عمل جديد يجمع بين المحافظة على عوامل مقاومة مركزة محلياً، وفي الوقت نفسه بناء جسور عبر الحدود

القومية ويعد شعار حركات المحافظة على البيئة أفضل تعبير عن هذا الأسلوب «فكر عالمياً، واعمل محلياً». كما ساهم نمو شبكات الاتصال العالمية وبخاصة الإنترنت في تيسير تلك التغيرات بشكل كبير، بالإضافة إلى زيادة فرص السفر الميسرة مادياً التي أتاحت للحركات الاجتماعية إمكانية التنسيق وحشد تحركاتها بشكل أسرع وأكثر كفاءة سواء داخل الحدود القومية أو عبرها.

انظر أيضاً: **الحركة الأنثوية، الحكم العالمي.**

حركة إعادة الإحياء (Revitalization Movement)

يشير هذا المصطلح إلى الحركات السياسية أو الدينية القائمة على جدول أعمال يهدف إلى التخلص مما يعرف بالهيمنة من «الخارج»، أي من آخرين يعتبرونهم مضطهدين للجماعة أو يحاولون منعها من تحقيق أهدافها بطريقة ما. قد تركز مثل تلك الحركات اهتمامها على الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو اللغوية. ويعرف مفهوم «الخارج» ـ ومفهوم الداخل أيضاً ـ من حيث علاقته بهذه المجالات. وغالباً ما تتكون تلك الحركات لدى الشعوب الأصلية التي تعاني القمع، أو لدى الأقليات الدينية أو العرقية أو الجماعات المحرومة من الامتيازات بشكل أو بآخر. غالباً ما يجري تهميش تلك الحركات سياسياً واقتصادياً. ولكنها تلجأ ـ على الأقل بلاغياً ـ للثقافة أو المفاهيم العرقية التقليدية ليعتمدوا عليها.

انظر أيضاً: **صدام الحضارات، الشتات، اللغويات العرقية، الأصولية، الحقوق اللغوية، التعددية الثقافية، الحركات الاجتماعية.**

لقراءة إضافية: (Carroll, 1975; Lechner, 1984; Ramet, 2004).

الحركة الأنثوية (Feminism)

من المهم أن نتذكر أن الحركة الأنثوية «المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل» ليست حركة أو نظرية توحيدية ولا يمكن فصلها عن الحركات الاجتماعية الأخرى (Waterman, 2002). وسيتم تناول الحركة الأنثوية هنا في ما يتعلق بالعولمة فقط. يكتب فارغاس، «تسهم العديد من الحركات النسائية بخبراتها المتعددة وعلاقاتها بهذه العملية (العولمة والنقاش الدائر حولها)» (Vargas, 2003: 908). وأحياناً، يصعب التمييز بين تأثير العولمة على الحركة

الأنثوية بسبب الطبيعة المتغيرة لحياة النساء في نفس الوقت الذي يمكن أن تؤرخ فيه بداية العولمة تقريباً. وبالإضافة إلى هذا، تجعل خبرات النساء والاتجاهات نحو المساواة بين المرأة والرجل المختلفة اختلافاً كبيراً من العسير تقديم تعريف عالمي لهذه الحركة. يعد مؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥ نقطة تحول هامة في تأسيس فهم أفضل لمكانة المرأة عالمياً. فقد عملت بجدّ النساء في الجنوب من العالم لتشجيع المطالبين بحقوق المرأة الغربيين ليس لتبني المشاكل فقط، ولكن أيضاً ليشملوا أصوات النساء في هذه البلاد.

ويمكن تصور الحركة الأنثوية «المطالبة بحقوق المرأة» واحدة من القوى الجارفة التي يطلق عليها البعض القوى المقاومة للعولمة لأن تحسين حقوق المرأة غالباً ما يعد عاملاً أساسياً في تأمين حقوق إضافية للإنسان والعمال وفي تحسين المشاركة المدنية والوصول إلى المنتديات المحلية والعالمية. تتزامن أهمية حقوق الإنسان على المستوى المحلي والعالمي مع أهداف الحركة الأنثوية وتستخدم كأداة للتعبير عن الاضطهاد (Walby, 2002).

ويناقش والبي كفاح هذه الحركة مع التحول لحقوق الإنسان في سياق التحدي المستمر للحركة الأنثوية «ليضع نظرية الفروق بين النساء وفي الوقت ذاته عدم صبغها بصبغة مادية وتوجيه الكلام إلى الجميع». (Walby, 2002: 535). وقد صدقت نصوص تشريعية ذات أهمية على المستوى العالمي على خبرات النساء عامة». وفي عام ٢٠٠١ تم تعريف الإغتصاب الجماعي والاستعباد الجنسي (وهما نموذجان مروّعان للإساءة إلى حقوق الإنسان) بأنهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذا حدث أخيراً كنتيجة لمجهودات حركات المرأة ودفاعها ومجهودتها التي لا تكلّ. ويذكرنا ولبي أيضاً بأن حقوق الإنسان في المجتمع العالمي ليست الحقوق المدنية والسياسية الغربية التقليدية فقط، بل تضم أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزايد. وهذا يعد متساوٍ في الغرب، حيث ما زالت فجوات الأجور والتمييز في العمل على أساس الجنس والعنف المنزلي والتمييز العام مستمرة.

إن أهمية حقوق الإنسان كنموذج استطرادي ومبدأ قانوني ترجع إلى المؤسسات العالمية والأمم المتحدة على الأخص. ويعد هذا جانباً من الجوانب الرسمية للعولمة. وفي الوقت نفسه سهلت العولمة أيضاً تقديم المرافق مثل المواقع الجديدة، والمؤسسات والمناقشات» (Walby, 2002) حول حقوق الإنسان والمؤسسات ولكن أيضاً على المستويات المحلية وغير

الرسمية، وهكذا تستطيع النساء الوصول إلى أشكال السلطة «التقليدية» مثل الفرصة للترشح للانتخابات أو تولي مناصب قوة في القطاعات المشتركة، ولكن شبكات المطالبة بحقوق المرأة قادرة أيضاً على تشكيل الأنشطة والتوصل إليها وتنسيقها بأساليب ابداعية ومرنة. وبالتأكيد يرتبط جزء من هذا بالتقدم التقاني، ومع ذلك تعد مسألة الوصول إلى وسائط الإعلام المكتوب عالمياً غير متساوية أو مضمونة (Youngs, 2001).

وبالإضافة إلى هذا، ما زال ينظر إلى النساء بشكل أساسي على أنهن يقمن بالجوانب العاطفية والرعاية والأعمال المنزلية الخاصة بالرغم من مساهمتهن في الاقتصاد العام. ويتساءل رالستون سول: ماذا حدث للمرأة العاملة التي تساهم في السوق؟، ويستنتج أن الأمور «قد ازدادت سوءاً» (Saul, 2005: 148).

وبينما يؤكد البعض أن الحركة الأنثوية متوقفة حالياً، يؤكد والبي أنها أعادت وضع نفسها في أطر جديدة في ما يتعلق «بالانضمام إلى حوارالأنظمة وليس بمقاومتها» (Walby, 2002: 546). وقد تم وضع بعض مفاهيم العولمة جيداً لتصف التغيرات في التنظيم الأنثوي لا سيما في الجانبين الاجتماعي والثقافي. وتطرح التدفقات والشبكات والعالمية المحلية والتهجين السياق الحساس الذي عملت من خلاله هذه الحركة الآن (وربما دائماً). وبدلاً من أن تكون جماعة معرفية واحدة، يؤكد والبي أن «أسس الدعوة إلى العدل تظل متنوعة» (Walby, 2002: 547)، لأنه بالرغم من أن الحركات الأنثوية تستفيد من جوانب العولمة المختلفة يعي جميعهم جيداً أن (بالنسبة إلى النساء خاصة) العالم ليس بالقرية العالمية الطوباوية بعد.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، تأنيث القوى العاملة، المغايرة، التهجين، مجتمع الشبكات، المنظمة غير الحكومية.**

لقراءة إضافية: (Braidotti, 1994; Davies, 1993; Ferec and Hess, 1995; Mies, 1986; Peters and Wolper, 1995; United Nations, Women Watch 2006; United Nations Development Fund for Women, 2006).

حركة عدم الانحياز (Non-Aligned Movement (NAM))

حركة عدم الانحياز هي حركة قامت بها مجموعة من الدول التي قررت الاجتماع مع بعضها البعض على مبدأ عدم الانحياز للقوى العظمى في

المشهد الدولي. وكان نهرو رئيس الوزراء الهندي أول من اقترح إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٥٤ وتم تأسيسها بعد ذلك بوقت قصير. فهي منظمة تضم غالباً الدول الجنوبية المستقلة حديثاً التي لا تنضمّ إلى القوى العظمى في السياق العالمي.

وحركة عدم الانحياز حلف يهتم بالتنمية (خاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار)، ويقوم على الاحترام المتبادل وعدم العنف. وبالتالي فهي ليست حلفاً تجارياً ولا عسكرياً. وفي الوقت الذي كان يقصد فيه أن يكون للمنظمة التحام بالناتو جرت محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان من الأهمية بمكان وضع بعض الموضوعات على جدول الأعمال العالمي وأهمها الدعوة إلى نظام معلومات دولي جديد (١٩٥٥) وبالتالي نظام اقتصادي جديد ١٩٧٣. وكلتا الفكرتين تعرض تدفقات غير متساوية للمصادر مما يؤدى بالعديد من الدول لأن تشعر بأنها مستعمرة ثقافياً (MacBride and Roach, 1989). وعلى الرغم من ذلك، فإن حركة عدم الانحياز يمكن أن تُحدث اختلافاً كبيراً في المنابر العالمية (مثل الأمم المتحدة) ليس من خلال التعبير عن إجماعهم أو سياستهم الخاصة ولكن للفت الانتباه لاهتماماتهم في السياق العالمي. ويصبح هذا ممكناً أكثر فأكثر مع تنامي القوى الاقتصادية للأعضاء أمثال الهند والصين والبرازيل.

انظر أيضاً: **توازن القوى، الاستعمار (الكولونيالية)، نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، الإمبريالية الثقافية.**

لقراءة إضافية: (Harris, 2005; MacBride and Roach, 1989; Roach, 1997; Singham and Hune, 1987).

الحركية (Mobility)

في الوقت الذي تعد فيه الحركية فكرة رئيسية في دراسات العولمة، إلا أن لها اعتباراً أكثر من أية نظرية أخرى. ويرتبط التركيز على الحركية على اعتقاد أساسي خاص بالعولمة أن حركية الأشخاص والمنتجات والأفكار والمال يتحدث بصورة غير مسبوقة. وهكذا هناك اهتمامات داخل إطار دراسات العولمة تتعلق بحركية رأس المال والأفراد والأفكار والوظائف (مثل

الاستعانة بالمصادر الخارجية). وقد جعلت تقانة الحاسب الآلي مثل هذه الحركية (ممكنة في الشؤون المالية والأفكار على الأخص)، وكذلك تقانة الحركية والسفر والتقليل من أهمية الطبقة الاجتماعية والوضع الاجتماعي (ويرجع هذا إلى التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة بتعبير (غيدنز).

ومع هذا يمكن المبالغة في التأكيد على هذه الحركية، ويجب تذكّر أنه ما زالت هناك حواجز «يزعم أنها تتزايد كذلك» أمام حركية بعض الأفراد على الخصوص. فبينما تعدّ الحركية مفهوماً رئيسياً فهي لا تشير إلى الأسباب والنتائج المتنوعة لهذه الحركية.

انظر أيضاً: **الرقميون الرحّل، التجارة الحرة، الإنترنت، التحرر، الهجرة، الحداثة، الدولة القومية، الاستعانة بمصادر خارجية، الضغط الزماني ـ المكاني.**

لقراءة إضافية: (Marchand, Reid and Berents, 1998; Wang, 2004).

الحضارة العالمية (Universal Civilization)

ترتبط فكرة الحضارة العالمية بشكل وثيق بالجدل الذي يطرح أن العولمة تفرض التجانس. ويبدو أن أصواتاً أكثر ضد مطمح إدراك حضارة عالمية وليس التنبؤ بها فحسب. ويناقش جون غراي الذي كان في السابق من المحافظين أن تجارة السوق الحرة تعد المحاولة الأخيرة لخلق حضارة عالمية. فيكتب، «إن النمو المتعذر للسوق العالمية لا يقدم حضارة عالمية. فهو يجعل من شرح الثقافات حالة عالمية يتعذر إلغاؤها» (Gray, 1998: 193). ويحتمل أن يؤدي هذا إلى «صدام الحضارات» الذي ناقشه هانتنغتون.

انظر أيضاً: **الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، الديمقراطية الكوزموبوليتانية، التجانس، نموذج العالم الواحد، نظرية الثقافة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Ricoeur, 1965; Riese, 1995).

الحضرية، العابرة للقارات (Urbanism, Transnational)

يتصل دور المدينة (أي المدينة الحضرية) في العولمة بعدد من

الظواهر. حيث إن المدن العالمية والمدن الكونية ومجتمع الشبكات والعديد من الأنشطة والممارسات العابرة للقارات تحدث في المدن (مثل التجارة والأعمال المالية وخدمات الدعم ذات الصلة). فأثناء التصنيع كان إضفاء الطابع الحضري ضرورياً بالنسبة إلى الإمداد بالعمالة اليدوية، ويشارك الناس، الآن، في الصناعة الخدمية التي تتركّز أيضاً في خلفية حضرية.

يعد ظهور المدينة أمراً هاماً حيث إنها تتحدى أسبقية الدولة القومية في كل من العلاقات الدولية وفي ما يتعلق ببطاقة الهوية الأساسية بالنسبة إلى الأفراد. وقد يكون للمدن أيضاً تأثير في ما يتعلق بالأحداث العالمية ويرجع هذا إلى السيطرة (غالباً يتم تحويلها) التي قد تكون لها على التخطيط الحضري، واتخاذ القرار والإنفاق. ويعلق هولستون وأبادوراي: «تتحدى المدن، وتتفرع من، بل تحل محل الأمم كمكان مهم للمواطنة ـ ليس بوصفها المنطقة المأهولة ليس لأنها مشكوك فيها فحسب ولكن لأشكالها الطارئة أيضاً» (Holston and Appadurai, 1996: 198).

انظر أيضاً: **المواطنة، المدينة العالمية، الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، الجغرافيا اللامكانية، الأعمال الخدماتية، المدن العالمية.**

لقراءة إضافية: (Holston and Appadurai, 1996; Sassen, 2002; Smith, 2001).

حقوق الإنسان (Human Rights)[1]

في حين حازت حقوق الإنسان على اهتمام الفلاسفة والمنظّرين السياسيين، منذ الحرب العالمية الثانية فقد حصلت على اهتمام عالمي. وهذا يرجع إلى حد كبير إلى تأسيس الأمم المتحدة وإعلانها العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وكذلك قرارات أخرى، ومعاهدات ومواثيق تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية (بشكل جماعي، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان). فنحن هنا نتعامل مع حقوق الإنسان القانونية، بالتعارض مع الحقوق المتصلة بالدين والقانون الطبيعي والفلسفة.

ويجب النظر في قضيتين رئيسيتين حول حقوق الإنسان، وهما العالمية والقابلية للتنفيذ، فبينما توجد ببعض الدول القومية مشروعات قوانين خاصة

بهذه الحقوق، لا سيما إذا كان قد تم وضعها في فترة ما بعد الحرب، فهي تعكس الاهتمامات العامة من خلال واضعي الدساتير كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة (١٧٨٩) والبيان الفرنسي الخاص بحقوق الإنسان والمواطن (١٧٩٣). فعلى سبيل المثال يوضح دستور جنوب أفريقيا اهتمامه بحقوق الإنسان من خلال إنشاء المؤسسات لرصدها وتفعيلها. وبالرغم من، وربما بسبب، إعلان الأمم المتحدة العالمي يعني التفاوت الثقافي أن هذه الحقوق لا تتناسب دائماً مع بعض اهتمامات دينية وثقافية ومدنية.

ويرتبط بالاعلان العالمي مسألة تنفيذه. ولو الحقوق انخلقت داخل إطار التشريعات القومية والدساتير سوف تكون السلطة القضائية ذات الصلة مكلفة عادة ولديها الكفاءة لتقييم الحقوق وتنفيذها وتقديم العلاجات في حالة حدوث انتهاكات. فعلى سبيل المثال، قد تقضي محكمة الولايات المتحدة العليا بأن تشريعاً ما غير دستوري على أساس الحقوق التي تضمها تعديلات الدستور.

وعلى المستوى الإقليمي، قد يكون التنفيذ ممكناً. فقد أصبح الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان نافذاً في المحاكم من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبورغ. وبالرغم من هذا يعد الوصول إلى هذه المحكمة عسيراً كما إن هناك أعباء من حيث الوقت والمصادر المالية بالنسبة إلى المدعي. وبالإضافة إلى هذا يمكن في هذه الحالة رفع قضية إذا كان الشخص «ضحية» بموجب الميثاق. ولقد قامت بريطانيا عام ١٩٩٨ فقط بضم الاعلان العالمي إلى قانونها المحلي بالإضافة إلى قانون حقوق الإنسان (١٩٩٨، الذي أصبح نافذ المفعول عام ١٩٩٩)، بالرغم من توقيعه منذ عام ١٩٥١. وبالإضافة إلى هذا، فإن بعض هذه الحقوق ليست بكاملة، ويمكن يُحطّ من قدرتها أو تحفظ، أي تُعلّق. كما إن الدول القومية تم منحها «هامش التقدير» من قبل المحاكم مما يعني أن لديها حرية التصرف بالنسبة إلى الحد من بعض الحقوق للمدى الذي يدعم هذا هدفاً تشريعياً وكيفما يكن الإجراء الذي يرمي إلى الحد من سلطته متناسباً فيه مع هذا الهدف.

وعلى المستوى العالمي، لا يمكن القيام بأية أفعال بشكل فعال لتنفيذ

التزامات الدولة بموجب وثائق حقوق الإنسان. فبينما قد تقوم جهات عديدة بمراقبة حقوق الإنسان لا توجد هناك محكمة عالمية لحقوق الإنسان لتقييم الانتهاكات المزعومة وتحديد العقوبات. وغالباً ما تضطلع بهذا الدور دول قومية أخرى حيث يوجد قلاقل سياسية وقانونية.

وأحد المبادئ الراسخة في القانون الدولي أن الدول القومية ذات سيادة، وهكذا لا يمكن دولاً أخرى التدخل في شؤونها. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد تنفيذ نظامي لهذا على الرغم من التعريفات وسوابق القضايا حول الجرائم التي حدثت ضد الإنسانية أوانتهاكات حقوق الإنسان. وهذا لا يعني أن الدول لا تتدخل أبداً. ومع هذا هناك جدل يشير إلى أن هذا التدخل تقوده المصالح القومية فقط (الأمن الإقليمي أو العالمي الخاص بالدولة أو مصالحها)، أو من خلال وسائط الإعلام والضغط الشعبي، وهو أقل شيوعاً.

وكان هناك العديد من الاقتراحات حول علاج هذا الموقف، من أبرزها تكوين جيش دائم تابع للأمم المتحدة لئلا تطلب الأمم المتحدة قوات من الدول الأعضاء عند الحاجة (وهو ما يحدث غالباً في أعقاب ارتكاب فظائع وحشية)، وصرح عنان عام ٢٠٠١ حول هذه الصعوبات بالاتي:

> لم ترغب الدول الأعضاء النظر في فكرة تكوين قوات دائمة تابعة للأمم المتحدة للعديد من الأسباب، أولاً، قضية الميزانية، فكيف سنموله؟ ثانياً، أين سيكون موقعه؟ وأي نظام قانوني سوف يقوده وسلسلة كاملة من القضايا (<http://www.un.org>).

وهناك معارضة من القوى العظمى إذ إنها لا ترغب في إعطاء الأمم المتحدة أو أمينها العام قوة عسكرية ولكن المعارضة لا تأتي من هذه النقطة فقط، حيث لا ترغب بعض الدول الصغيرة في وجود جيش دائم يمكن أن يستخدم ضدها على أساس أنها تسيء إلى شعبها، أي يمكن القول لأسباب إنسانية، أو لأنها لا تفعل ما ينبغي عليها فعله (<http://www.un.org/apps/sg/offthecuff.asp?nid = 158>).

وبالتالي بينما لم تكن هناك أي إجراءات فعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى القومي والإقليمي، تعدّ الفعالية العالمية لحقوق الإنسان بعيدة كل البعد عن الواقع. كما إن حوار حقوق الإنسان يعد

ظاهرة عالمية بالرغم من أنها قد تخفي أهدافاً استراتيجية أقل نزاهة.

انظر أيضاً: **الاحتياجات الأساسية، حقوق اللغة، حقوق الإنسان العالمية.**

لقراءة إضافية: (Alston and Robinson, 2005; Donnelly, 2003; Ignatieff, 2003; McCorquodale and Fairbrother, 1999; Moseley and Norman, 2002; O'Flaherty, 1996; Steiner and Alston, 1996).

حقوق الإنسان العالمية (Universal Human Rights)

يجد مفهوم حقوق الإنسان العالمية مناصره الرئيسي في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٤٨). ومع هذا، هناك قضايا هامة يجب تناولها في ما يتعلق بكل من محتوى هذه الحقوق وتطبيقها. ويجادل العديدون أن اعلان الأمم المتحدة يعد متمحوراً حول العِرق حيث يركز على الحقوق المدنية والسياسية وليس على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويجب وضع النسبية الثقافية في الحسبان أيضاً في ما يتعلق بصياغة «الشؤون العالمية». ويتضح تماماً أنه إذا كانت الحقوق التي تم التصديق عليها مؤسسياً لا تعد مقبولة ثقافياً يكاد يكون هذا التنفيذ محتملاً بصعوبة. ومن جهة فإن التحديات التي تواجه حقوق الإنسان العالمية هي نفس القضايا الأساسية في الجدل في مجال العولمة كما ترتبط بعمليات العولمة ذاتها.

وإذا كانت العولمة تعني أن يصبح العالم والناس أكثر تشابهاً (التجانس) تكون مسألة ما يؤلف مجموعة حقوق الإنسان المقبولة ينبغي أن تحل نفسها. وفي حالة كان هذا التجانس عرقياً مركزياً (متمركزاً على العرقية) أي يترادف على سبيل المثال مع **التغريب** بشكل أساسي، هل ستكون هذه العالمية مقبولة؟ ومن جهة أخرى، إذا كانت العولمة تقوم بتعقيد الثقافات المحلية بسبب التدفقات والشبكات والكثير من التفاعلات الثقافية والمادية ربما يحتاج مفهوم حقوق الإنسان نفسه أن يُعتبر على أنه مفهوم لعملية تطور، بل تهجين. وبالإضافة إلى هذا، فعندما توجد اتفاقية بالنسبة إلى ما يشكل حقوق الإنسان العالمية من الذي ينبغي عليه أن يدافع عن هذه الحقوق وأن يؤيدها؟ ويخضع دور الدول القومية بصفتها تتولى هذه المهمة بصورة تقليدية للنقاش إذا كانت سلطة الدولة القومية ذاتها محل شك، (كما هو الحال مع بعض ترجمات العولمة)

وفي الوقت نفسه، فان فهم كوننا جميعاً نحتل نفس المكان قد يزودنا بخصائص مشتركة لتناول الحقوق بجدية. وفي هذه الحالة يتولى المجتمع المدني دوراً موسعاً وقد يؤدي الحقوق (وبالإضافة إلى المواطنة).

انظر أيضاً: الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، دعاوى الدفاع الثقافي، الأصولية، حقوق الإنسان، ثقافة الشعوب الأصلية، النزعة النسبية، الأمم المتحدة.

لقراءة إضافية: (Alaug and Chase, 2004; Clayton, 2004; Markowitz, 2004; Richards, 2005; Woodiwiss, 2002).

حقوق اللغة (Language Rights)

دارت حول حقوق اللغة مثل غيرها من الحقوق حوارات متنوعة متعلقة بها ومنها القومية والمواطنة وحقوق الإنسان والعدل والهوية والتنوع. ويتم تحديد هيمنة اللغة أو حالتها الرسمية من قبل الدولة القومية بشكل روتيني كما تعد جزءاً من الأيديولوجية الثقافية القومية عادة. وقد تفسر سيادة اللغة هذه في التشريع والممارسات الحكومية المشابهة. فعلى سبيل المثال، تم تقديم اختبارات اللغة الإنكليزية كجزء من المؤهلات للمواطنة مؤخراً في المملكة المتحدة.

وينظر كثيرون إلى العولمة كتهديد للغات الأقلية، ويمكن القول ببساطة إن هذا يعد من تأثير التجانس وهيمنة اللغة الإنكليزية على وجه الخصوص. والنتائج هي تهميش الاختلاف، وضياع الثقافة والتاريخ واضطهاد متحدثي هذه الأقلية. وبينما قد يمكن أن يُناقش جدلاً أن العولمة تدعم وتنشر التنوع، وما إذا كان هذا التنوع يتضمن تعلم لغات أجنبية ما زال قيد المداولة.

ودار الكثير من الجدل حول حقوق اللغة في إطار نموذج حقوق الإنسان. ويتوفر بهذا العديد من المميزات لأن مفهوم حقوق الإنسان نال دعماً مؤسسياً (من خلال الأمم المتحدة مثلاً). وهناك طرق عدة لتصعيد الجدل حول اللغة كحق من حقوق الإنسان. وترتبط اللغة، عادة، بالثقافة أو تعادلها حقيقة. وبالتالي يعتقد أن ضياع اللغة ضياع للثقافة. كما يربط البعض اللغة بالعرض السياسي والهوية، وفي كلتا الحالتين، تصبح اللغة علامة على

الاختلاف. وفعلاً يحمل أي اختلاف لغوي «كلفة» معانيَ ضمنية سياسية.

ومع ذلك، وبينما قد يدّعي شخص ما جدلاً على مستوى نظري أو في ما يتعلق بالعدل الطبيعي أن جميع الناس لهم الحق في التحدث بلغتهم الخاصة (أي لغتهم الأم)، إذا لم توجد مصادر أخرى أو دعم متاح (مثل المترجمين وتعليمات اللغة)، ربما تتوقف فعالية هذا الحق عملياً. وبلغة الحقيقة، تتماشى حقوق اللغة مع سياسة اللغة يداً بيد. كما يجب أن تكون قضية حقوق اللغة، إذا تمت مناقشتها في سياق حقوق الإنسان، قابلة للتطبيق على المستوى السياسي. وبينما يعد حوار حقوق الإنسان في القانون والعلاقات الدولية مجالاً ثابتاً، فإن آليات التنفيذ تعد بعيدة كل البعد عن التماسك في المحتوى أو التطبيق. وبالإضافة إلى هذا، لا يمكن تصور قضية حقوق اللغة بمعزل عن حقوق الإنسان الأخرى أو من الأشكال الأخرى للتمييز الثقافي بالتأكيد. وبينما قد تكون اللغة دليلا على الهوية الثقافية، إذا تم تهميش ثقافة معينة فلن تمحو السلاسة البسيطة في اللغة السائدة التمييز بشكل دائم.

وإذا كان للّغة رأسمال ثقافي سلبي قد تصبح لغة «مهددة». أو «موت اللغة» واللغات المهددة تستحث حوار البيئة والتنوع الحيوي. ويجادل بعض العلماء على توظيف حوار قياسي للغويات الإيكولوجية (البيئية). وهذا الحوار يعتمد على مقدمة أن التنوع الحيوي (الأنظمة الإيكولوجية كمثال رئيسي) يعد جيداً وبالتالي يعد التنوع جيداً في ذاته. وفي الواقع، يناقش البعض أن هناك صلة جغرافية بين التنوع في الطبيعة والتنوع في اللغة، أي، حيثما توجد أنظمة ايكولوْجية متنوعة توجد لغات متنوعة أيضاً، ويمتاز هذا الجدل بأنه يصب في الحوارات القائمة على الحماية البيئية. ومع هذا، فإنه إذا ما إذا كان هذا الحوار يستحث السياسة أم لا، أي، ما إذا كان هؤلاء الذين يتولون زمام السلطة سوف يتأثرون به أم لا ـ ما زال امرا مثيراً للتساؤل. (انظر كيوتو)

انظر أيضاً: **الامبريالية الثقافية، اللغة الإنكليزية العالمية، سوق العمل العالمية، ثقافة الشعوب الأصلية.**

لقراءة إضافية: (Heller, 1988; Kontra, 1999; May, 2001; Phillipson: 1992 and 2003; Skutnabb-Kangas and Phillipson, 1995).

الحكم العالمي (Global Governance)

يعد مصطلح الحكم العالمي مصطلحاً وصفياً ذا اتجاهين رئيسيين، يشير الأول إلى المؤسسات الفعلية للحوكمة العالمية (مثل **الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية** وما يشابههما). ويشير الثاني إلى ما يحدث للمنظمات والأحداث في غياب المؤسسات المسؤولة مباشرة عنها. وهكذا يعد الحكم الشامل بطرق عديدة مجالاً أكثر من كونه هدفاً للدراسة؛ واحداً حيث يكون وصف وتسويغ كيفية صنع القرارت خطوة أساسية إذا ما رغب الفرد في اقتراح الطرق التي ينبغي من خلالها صنع القرارات. ويتضمن الحكم الشامل «الإدارة العالمية» عدداً من فاعلي **الدول القومية** إلى المواطنين (**المجتمع المدني**)، يعملون في نطاق حوارات الحقوق والعولمة بالفعل (Weiss and Gordenker, 1996). وتشمل مؤسسات الحكم العالمي الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، **منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي**.

يجب التأكيد على أهمية المجتمع المدني عملياً ونظرياً عند التحدث عن الحكم العالمي، ففي الخطاب السياسي يكون المجتمع المدني غالباً هو المسؤول عن تولي المهام أو المسؤولية، ومهما كان هذا محكوماً عليه بالزوال من الناحية العملية بسبب طبيعة المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، فإن «المجتمع المدني» في الحوار السياسي غالباً يعوّض القصور الديمقراطي في مؤسسات عالمية أخرى وحكومات محلية بالفعل.

انظر أيضاً: **السياسات الفرعية العالمية، الاتحادات النقابية العالمية**.

لقراءة إضافية: (Diehl, 2001; Kennedy, Messner and Nuscheler, 2002; Weiss and Gordenker, 1996).

الخصخصة (Privatization)

الخصخصة هي العملية التي يتم من خلالها بيع الصناعات التي تديرها أو تملكها **الدولة** لشركات خاصة. في العقود الأخيرة قام كثير من الدول بخصخصة العديد من الصناعات مثل: المواصلات، البريد، الرعاية الصحية، إدارة السجون، الصناعات الخاصة بالمياه وصناعات الطاقة. إن الهدف من وراء تلك العملية هو تحسين الحالة الاقتصادية للحكومات بالإضافة إلى تحسين إتاحة تلك الخدمات. ويأتي هذا التطوير لتحقيق العديد من الأهداف مثل زيادة روح

المنافسة وبالتالي زيادة الكفاءة. ولكن هذه الأهداف لا تتحقق دائماً. وفي حين تعني الخصخصة إتاحة الفرص لأفراد الشعب لشراء أسهم في المنافع العامة، فإن ما يحدث في الواقع هو شيء مختلف تماما حيث يتم بيع الصناعات للشركات والتحالفات الاقتصادية التي تتعاون معا لتحقيق نفس الهدف.

تعد الخصخصة سمة أساسية للاقتصاديات الليبرالية الجديدة وعادة ما تفرضها المؤسسات المالية العالمية (مثل صندوق النقد الدولي) كشرط مُسبَق لتقديم المساعدات المالية. الخصخصة جزء من حركة عامة بعيداً عن الدولة بما تقوم به بعض الدول من تقديم الخدمات لدول أخرى أقل منها، لا تتدخل في شؤونها الداخلية.

انظر أيضاً: **نظرية التبعية، التحرر، التأميم/ الصناعات القومية، الدولة القومية، المؤسسة العابرة للجنسيات، البنك الدولي.**

لقراءة إضافية: (Barnekov, Boyle and Rich, 1989; Macarov, 2003; Mudambi, 2003; Strange, 1998).

الخصوصية (Particularism)

يشير هذا المصطلح إلى تحديد وتأييد مجموعة من القيم والممارسات التي تقتصر على جماعة ما، خاصة في سياق العرق والثقافة فيما يتعلق **بالتعددية الثقافية** وذلك على النقيض المباشر **للعالمية**. وعادة ما يُستخدم هذا المصطلح مع كلمات «أخلاق» أو في ما يتعلق بالدين، للدفاع عن الأفعال التي تعتمد على نداء المصلحة الخاصة والقرائنية أكثر من الصالح العامّ.

انظر أيضاً: **النزعة النسبية، التعددية الثقافية، الاقتصاد الأخلاقي، التعددية.**

لقراءة إضافية: (Hooker and Little, 2000).

دعاوى الدفاع الثقافي (Cultural Defence Plea)

استخدمت الدعاوى في الإجراءات القضائية في محاولة لتبرير أو تخفيف جريمة على أساس الممارسات الثقافية على الأخص. فهذه قضية قانونية تطورت لتضع التعددية الثقافية في الحسبان.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، الاستقلال الثقافي، حقوق الإنسان، التعددية الثقافية، التعددية.**

دليل التنمية حسب نوع الجنس (Gender Development Index (GDI))

إجراء إحصائي نشأ من الأمم المتحدة (لا سيما برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP)) لمقارنة متوسط الأعمار ومعرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء. ويشبه دليل التنمية البشرية (HDI) في ما يقوم بقياسه، ولكنه يضيف عامل المقارنة بين الجنسين. وهو جزء من مفردات مجال التنمية وهكذا غالباً ما يتوسط مناقشات التنمية النسبية بين الشمال والجنوب.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»**.

دورة السياسة (Policy Cycle)

يعتمد مفهوم دورة السياسة على أنه، في الظروف العادية، يمكن التمييز بين المراحل المختلفة في عملية صنع السياسات، وأي، عملية اتخاذ القرار التي تؤدى إلى تطبيق «السياسة» (في صورة القوانين وبرامج وما يماثلها). ويصبح العامة بذلك على وعي بموضوع ما على أنه مشكلة، والمطالب التي تطلبها جماعات محددة وقيم سائدة في المجتمع، وهنا نبدأ نطلق عليها مشكلة وعندئذ لا بد من اتخاذ قرارات بشأنها (هذا هو ما يعرف باسم «تحديد المشكلة»). وبعدها تصبح المشكلة جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال اتخاذ القرار السياسي، بمعنى أن قراراً لا بد أن يتخذ لتحديد الزمن والشخص الذي سيتعامل مع المشكلة وفي أي شكل (وهو ما يسمى بـ «وضع جدول الأعمال». وبعد ذلك، بمصاحبة جبهة تأييد وإجراء مناقشات سياسية، وتحدث صياغة الوضع السياسي ضمن مجموعة من القواعد التي يرسمها النظام السياسي الفردي والمدافعين عن القضية. وتنتهي هذه العملية بمهمة رسمية بمدلولها الدقيق على شكل قانون، وتدبير احتياطي أو برنامج (يسمى «إحداث سياسي»). وبعض السياسة بعد ذلك في بناءها النهائي خلال عملية التطبيق التي تتضمن المدافعين عن القضية والسياسيين التابعين (وتسمى هذه المرحلة «التنفيذ»). وأخيراً فإن نتائج وتأثيرات هذه السياسة والقرارات التنفيذية تؤدي إلى حدوث التفاعلات السياسية ذات طبيعة إيجابية أو سلبية التي يتم تنفيذها سياسياً وتؤدى بدورها إلى استمرار السياسة أو تغييرها أو إنهائها (ما يسمى بـ «إعادة صياغة السياسة» أو «إنهاء السياسة»).

انظر أيضاً: **السياسة الاجتماعية العالمية، مجتمع المعرفة، جداول الأعمال السياسية، تقييم السياسة، برامج السياسة**.

لقراءة إضافية: (Mishra, 1999).

دول رفاهة أصحاب الأجور (Wage Earner Welfare States)

صاغ فرانسيس كاسلز (Castles, 1985) هذا المصطلح لتعريف رأسمالية الرفاهة «القائمة على المطالب» البارزة الموجودة بأستراليا ونيوزيلاندا. وقد عمل كاسلز جاهداً ليوضح أن سمعة استراليا ونيوزيلندا. كمختبرات اجتماعية اتسمت بفترات من الإصلاح السريع والإمداد برفاهة محدودة ترجع إلى الطريقة التي تم تصنيفهما من خلالها أكثر من حدود نظام الرفاهة «القائم على المطالب». وتعد هذه السمعة المربكة ـ كما فسرها كاسلز في كتابه **الطبقة العاملة والرفاهة** *(The Working Class and Welfare)* (١٩٨٥)، نتيجة لعلم لنماذج الرفاهة وعلم النماذج الشخصية التي تصنف الدول في ما يتعلق بمستويات «العالمية» و«أهلية المواطن» وبذلك تقلص من أنظمة الرفاهة «القائمة على المطالب». وتقوم أنظمة الرفاهة التي تقودها المطالب على المنطق الكينزي أنه إذا اشتركت وكالة خارجية، مثل حكومة تتدخل وتزيد الطلب من خلال النفقة العامة فإن هذا يدفع بالاقتصاد في دورة من الطلب العالي والعمالة المرتفعة. وتعد النظم الاقتصادية التي يقودها الطلب أيضاً «دول رفاهة لأصحاب الأجور» عندما توزّع الرفاهة بواسطة الأجور المرتفعة وليس من خلال تقديم الخدمات للعالة والفقراء. وقد حققت حكومتا نيوزيلاندا وأستراليا أجوراً مرتفعة وعمالة آمنة بواسطة سياسات اقتصادية حمائية، وتنظيم الأجور المركزية والتحكيم الصناعي وتأمين الحد الأدنى من الأجور. ويعمل نظام الرفاهة هذا بشكل جيد في حالة ظلت نسبة البطالة منخفضة. ويُنظر إلى دولة رفاهة أصحاب الأجور بأنها ضحية العولمة بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقانة تُعزى إلى التوسع في الأسواق العالمية. تؤدي إلى بطالة سريعة ودائمة، وهذا يضع ضغطاً على قدرة الدولة على الحفاظ على «أجور عائلية» ويؤدي هذا بدوره إلى تفكك سريع لنظام الرفاهة الخاص «بأصحاب الأجور».

انظر أيضاً: **أجر الأسرة (انخفاض)، السياسة الحمائية (الاقتصادية).**

لقراءة إضافية: (Castles: 1985 and 1996; Tennant, 2004).

الدول المتصدعة (Cleft Countries)

يشير مصطلح الدول المتصدعة إلى الدول التي يوجد بها أعداد كبيرة من السكان ينتمون إلى حضارات مختلفة، أي ثقافات مختلفة، بالرغم من أن

العرقية غالباً ما تكون عاملاً في ذلك. ويختلف هذا المصطلح عن «الدول الممزقة» حيث يحاول القادة (وقد حاولوا بالفعل) لجلب نموذج حضاري جديد مثل تركيا وروسيا وأستراليا طبقاً إلى هانتنغتون (Huntington, 1993). ويمكن ربط الدول المتصدعة بنموذج هانتنغتون الحضاري (١٩٩٣). ويعبر مفهوم الدول المتصدعة ومفهوم الحضارات عن أن الدول القومية لا تضم حضارات/ ثقافات متجانسة التكوين أو متواصلة. ويحتمل أن تكون الدول المتصدعة مهددة بخطر العنف أو انسحاب بعض المجموعات. وهذا يرجع بشكل أساسي إلى أن الدول القومية تتكون بشكل تقليدي من هوية فردية، أي، أن الأساس الأيديولوجي للأمة كان شيئاً مزعوماً لدى جميع المواطنين بشكل عام.

الدولة (State)

لا تعد المنظمات المتخصصة ذات الهيمنة المعروفة على المستوى الإقليمي ظاهرة تاريخية حديثة، ولكنها تميز العلاقات الإنسانية منذ فترة التحول من البداوة إلى نماذج الوجود المستقرة. ومع ذلك تتكون الدولة الحديثة من مجموعة محددة من المؤسسات التي ظهرت تدريجياً من العصور الوسطى التي تشمل قبل كل شيء مركزية وإقليمية وبيروقراطية السلطة. وعلى مدى مئات السنين تم تجاوز الحدود غير الواضحة لأنظمة الهيمنة المتداخلة في العصور الوسطى، وتم تأسيس المؤسسات الوحدوية المركزية الدائمة التي كفلت الأمن والعدل والبنى الإدارية المستقرة.

ومن بين الملامح الرئيسية للدول الحديثة: الجيش الدائم والقدرة على فرض الضرائب على السكان بشكل فعال وتنظيم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدريب الموظفين الحكوميين المدنيين والبيروقراطية المركزية ونظام سفارات دبلوماسية دائمة وأشكال تجميع البيانات والتعريف (تعداد السكان، جوازات السفر... إلخ.) ووسائل شاملة للتنظيم الاجتماعي مثل قوات الشرطة والمدارس. ومع ذلك، لم ينتج تشكيل الحكومات الحديثة عن السلام الداخلي أو الإدارة المنطقية أو الانضباط الاجتماعي بل نتج عن عملية تجانس وتشابه ثقافية كاملة (مثل اللغة). وقامت الدولة بتكديس واحتكار الولاء السياسي الذي أصبح بالتالي مصدراً للسلطة الأخلاقية والانتماء للهوية والانتماء الوجداني (الوطنية).

وقد ازداد عدد الدول بشكل هائل في غضون القرن العشرين، وهذا

يرجع إلى إنهاء الاستعمار وتفتت الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات واسعة النطاق. ويستند النظام العالمي، اليوم، على الدول كموضوعات للقانون الدولي ويعادل إحراز الاستقلال السياسي الحصول على كيان دولة. ومن ثم تمثل فكرة كيان الدولة بالنسبة إلى العديد من الحركات السياسية وعداً بالحرية والحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه، يتماشى إنشاء دول جديدة غالباً مع اضطهاد الأقليات العنيف ومصادرة النخبة الفاسدة للسلطة.

وقد ركزت الدراسات العلمية الخاصة بالدولة بشكل أساسي على تحليل التكوين الداخلي المعقد والمتغاير وكذلك علاقتها بالمجتمع ومجموعات المصالح الاجتماعية. وقد وسعت الدراسات الخاصة بميشيل فوكو التركيز على البحث في «الفيزياء الدقيقة» لسلطة الدولة، وكيف أنها تقوم بعرض نماذج معينة لتنظيم الأنشطة اليومية وكيف أنها تترك أثراً مميزاً على العقليات والذاتيات.

وقد تغير هذا التركيز بمقدم خطاب العولمة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين تأكدت أزمة الدولة مقابل القوى الاجتماعية والاقتصادية العالمية كما تُنبّئ بنهاية الدولة وبداية الدولة العالمية. ومع هذا، فإن التكاثر المستمر للدول والدور الرئيسي للدول في السياسة العالمية، وسلطة الدولة المحلية السائدة دحضت مثل هذه النظريات. وبالرغم من هذا ضعف تصور الدولة على أنها «وعاء» مغلق أو كيان متكامل بالفعل. وتبدو الدول بشكل متزايد كممثلة بين ممثلين آخرين تحتل مواقع في شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل والتي لم تعد تبدو كيانات محصورة تماماً. وفي الوقت ذاته، تغيرت هويات وانتماءات السكان واندمج المواطنون في الحركات السياسية التي تتخطى السياسات القومية. وكما عبّر مارتن ألبرو في عام ١٩٩٧، فإن كلاً من العلاقات الاجتماعية والممارسات الإدارية المتعددة الجنسيات تتخطى حدود الدول. ومن ثم يفقد اندماج الدولة الحديث الشعب والمجتمع والحكومة والأمة والثقافة صدقيتها.

وللمدى الذي تستقر فيه هذه الاتجاهات، تطرح الأسئلة حول السلطة والشرعية والعدالة، أيضاً، بطرق جديدة في مواقع سياسية تتجاوزالدولة. فعلى سبيل المثال، تتحدى الحركات الشعبية شرعية قرارات الطبقة السياسية الجديدة التي تدير المؤسسات «العالمية» مثل **منظمة التجارة العالمية**. وفي ذات الوقت يناضل لاعبو أدوار الدول مع نطاق العمل المتناقص، بينما تواجه المطالب المتزايدة لتأمين الوظائف والرفاهة والأمن. ويتضح أن مثل هذه

الاتجاهات تؤكد إمكان حدوث طارئ في الموقف الحالي. وقد أدرك مراقبون معاصرون أن استقرار وشرعية الدولة الحديثة تبنى على مجموعة كاملة من الظروف المواتية. ويتضمن الفصل المستمر للدولة والمجتمع والهوية إمكانية كبيرة لحدوث الصراع أو/ والاستياء والسخط والارتباك.

انظر أيضاً: **الديمقراطية، الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، القومية، الدولة القومية، نموذج الدولة.**

لقراءة إضافية: (Albrow, 1996; Pierson, 2004).

الدولة التنموية (Developmental State)

ويطلق عليها أحياناً «الاحتكار الرأسمالي لدولة» (Castells and Hall, 1993: 113)، يكتب كاستلز:

«تكون الدولة تقدمية وعندما تبني قدرتها على ترقية ودعم التنمية من خلال مبادئ الشرعية لديها، وأن تُفهم التنمية بأنها مزيج من معدلات النمو الاقتصادي الثابتة والسريعة والتغيير البنيوي في نظامها الاقتصادي على المستوى المحلي وكذلك بعلاقته بالاقتصاد العالمي (Castells, 1996: 182).

وتشمل أمثلة الدولة التقدمية اقتصادات «النمور» الآسيوية التي هيأت نفسها لتكون منافساً عالمياً وعززت النمو الاقتصادي لديها بتشجيع **الاستثمار الأجنبي المباشر** (FDI) وتنمية إمكانيات الإنتاج في مجالات بارزة (مثل السلع الإلكترونية). وفي مواجهة حدود بقية العالم المفتوحة، يكون الاستمرار في تنفيذ السياسات اللازمة لهذا النوع من النمو المستمر ممكناً. في وجه الحدود المفتوحة على بقية أنحاء العالم، وبالإضافة إلى هذا، بسبب إعطاء التنمية الاقتصادية أولوية قبل أي شيء غيرها قد تتوقف برامج الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان أو تتراجع على الأقل. ومع ذلك لا يخوّل الوصول إلى مستوى من التنمية الاقتصادية دولة ما الحصول على صوت في العالم، لا سيما إذا تطورت في صناعة ذات أهمية بالنسبة إلى مصالح الأقوياء.

انظر أيضاً: **مجتمع الشبكات.**

لقراءة إضافية: (Bello, 2005; Castells and Hall, 1993; Doner, 1992; Onis 1991; Woo-Cumings, 1999).

دولة الرفاهة (Welfare State)

نظرية أو تطبيق الدولة التي تمد بنوع من الدعم أو شبكة الأمان للذين أقل قدرة على توفير احتياجاتهم. ويأخذ هذا، عادةً، شكل التزويد بالدخل في حالة البطالة، لكنه قد يشمل الخدمات الصحية التي تم تأميمها، والسياسات الخاصة بالضرائب ونظم الدخل.

وفي العولمة، يتم تمثيل دولة الرفاهة عادة على أنها مهددة من قبل قيم **الليبرالية الجديدة**.

انظر أيضاً: **التأميم/ الصناعات القومية، الخصخصة، دول رفاهة أصحاب الأجور**.

لقراءة إضافية: (Mishra, 1999; Pestieau, 2005).

الدولة الصغرى (Microstate)

إن الدول المستقلة التي تتألف من مناطق جغرافية صغيرة جداً مثل الفاتيكان وليختنشتاين وأندورا وموناكو تعد دولاً صغرى. ولقد قيل إنه في ظل ضغوط العولمة الاقتصادية تخضع هذه الدول للتهديد ما لم يكن لديها الموارد المالية و/ أو الطبيعية التي تقع تحت تصرفها. وعلى المستوى النظري فإن الدول الصغرى لا تدخل في نطاق نظريات العلاقات الدولية أو الاقتصاد السياسي ومن ثم تمثل تحدياً لنظريات العولمة هذه.

انظر أيضاً: **نظرية الأنظمة العالمية**.

لقراءة إضافية: (Dolors and Pujadas, 1999; Griffin, 1994; Simpson, 1990).

الدولة القومية (Nation-State)

يدعى التنظيم السياسي للأمة ما في وحدة مسيطرة مفردة «الدولة القومية». ويرتبط مبدآن في هذا المفهوم هما: مبدأ **الدولة** كمنظمة للسلطة التي تطالب بالسيادة في إقليم واضح المعالم ما من جانب، ودعوى تمثيل الأمة اعتمادا على أساس للتاريخ والثقافة واللغة والعرق المشتركة من جانب آخر، وقد أصبحت الدول القومية منذ القرن التاسع عشر هي الأشكال

السائدة للتنظيم السياسي، فهي الوحدات الرئيسية للنظام الدولي، وفي غضون عملية إنهاء الاستعمار أعاد التكاثر المثير للإعجاب للدول القومية تشكيل الخريطة السياسية لقارات العالم كافة.

لقد تم تفسير عملية بناء الدول على أنها تتضمن سلسلة من الخطوات التنموية: **أولاً**، اختراق منطقة بقوة الدولة؛ **ثانياً**، وضع المعايير والمحاكاة الثقافية واللغوية والاستيعاب؛ **وثالثاً**، توسيع المشاركة السياسية للأفراد في المجتمع؛ ورابعاً، (إعادة) توزيع الفوائد الاجتماعية والاقتصادية. وخلال هذه العمليات تظهر عاطفة قوية تجاه الهوية الجماعية والتضامن **والثقة**، ومن ثم، يتم التوصل إلى نظام تشريعي عام وتحويل العداوات الاجتماعية إلى صراعات سياسية ومؤسسية، ويتم قبول سياسات واسعة النطاق لإعادة التوزيع. وعلى المستوى الرمزي يتم خلق إحساس إيجابي بالانتماء، وتمر القوة السياسية بخبرة كممثلة للقيم وأسلوب الحياة. ونتيجة لذلك تتم رعاية **المواطنة النشطة والمجتمع المدني** الحيوي، يساهم في العملية السياسية ويستثمر في الحياة العامة.

ومن جهة أخرى، استُمدت هذه الوحدة القومية والسياسية والتكامل في كثير من الحالات من مجموعة من العمليات العنيفة والطويلة من **التجانس الثقافي والمحاكاة** واضطهاد الأقليات. وعلاوة على ذلك، وتدفع الإمبريالية القومية العنيفة وازدراء الآخر جزءاً كبيراً من التاريخ الأوروبي، وتنافس الدول القومية الذي يؤدي إلى وقوع كوارث الحروب في القرن العشرين. وتعد حضارة هذه القوى المحركة وكذلك «ترويضها» فكرة أساسية لسياسات مرحلة ما بعد الحرب، أي في القانون الدولي وأنظمة حقوق الإنسان. وقد انبثقت صورة إيجابية جديدة للدولة القومية في سياق المناقشات التي تمت على «الدول الفاشلة» مؤخراً، حيث استخدم بناء الأمة عمداً لتحقيق درجة من الاستقرار والتكامل كأساس لعملية سياسية أخرى.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، إزالة الاستعمار، الديمقراطية، القومية، الدولة.**

لقراءة إضافية: (Guibernau, 1996; Paul, Ikenberry and Hall , 2003).

تقليدياً، فإن الدولة القومية قامت على الدولة الإقليم وسيادتها عليها. وعلى الرغم من ذلك، فإن النشاط الاجتماعي المعاصر وكذا الاقتصادي والثقافي لا يقتصر على حدود هذه الدول. وقد أشار «بيك» إلى أن هذا التغير «يظهر في كل من أركان السيادة: فرض الضرائب، ومسؤوليات الشرطة، والسياسة الخارجية والأمن العسكري» (Beck, 2000: 4). وفي **الاتحاد الأوروبي** يتضح هذا بشكل أكبر في تعاون الأعضاء في ما يتعلق بشؤون الشرطة على سبيل المثال. والاتحاد الأوروبي مثال جيد للقوى التقليدية المسيطرة التي تنازلت، أو على الأقل تُراقب من منظمة أخرى، أي، الاتحاد الأوروبي.

ويذهب سترينج (Strange, 1996) إلى أنه كما كانت الدول سيدة الأسواق، فإن العكس هو الصحيح في الوقت الحاضر. فهذه «السلطة المتقلصة للدول تنعكس في الاضمحلال المتزايد لسلطة المؤسسات والهيئات الأخرى، وكذلك سلطة الهيئات المحلية والإقليمية، وفي الاختلاف المتزايد بين الدول الكبرى ذات السلطة البنيوية والدول الضعيفة التي تفتقر إلى هذه السلطة» (Strange, 1996: 4). وفي الوقت نفسه، يلاحظ سترينج أن هناك تضارباً كبيراً، ومثال على ذلك التضارب التدخل المتزايد للحكومة في حياة الأفراد والرغبة المستمرة لهذه المجتمعات التي ليس لها وضع دولة قومية في التطلع للوصول إليها. ويذهب سترينج بالفعل إلى أن الدولة القومية تأخذ في التلاشي، ويستنتج أيضاً أن هذا التلاشي لا هو بالمنتظم ولا من دون تناقضات جلية.

ويجادل مايكل مان (Michael Mann) أن المنظور التاريخي يعد أساسياً إذا ما تطرقنا إلى موضوع انحدار الدول القومية. ويصف مان أربعة تهديدات تقع على الدولة القومية التقليدية هي: التحول الرأسمالي والحدود البيئية **وسياسات الهوية ومتخطّو الحدود القومية**، ويجادل أن بعض هذه التهديدات المزعومة بالفعل تقوّيَ الدولة القومية. ومن المستحيل أن نقوم بالتعميم حول حالة الدول القومية لأن «شبكات التفاعل الإنساني تخترق العالم الآن، ولكن بأساليب متنوعة ومتغيرة وغير منتظمة» (Mann, 1997: 495).

لقراءة إضافية: (Mann: 1986; 1993a and 1993b; Ohmae, 1990; Strange, 1998).

الدولة المتجزئة (Fragmented State)

مصطلح جغرافي سياسي يشير إلى الدولة التي تتألف من أجزاء منفصلة، وقد يستخدم أيضاً ليشير إلى الضعف العام الذي لحق بالدولة القومية في ما يتعلق بكونها دولة مجزأة سياسياً أو ثقافياً.

الديمقراطية (Democracy)

في بداية القرن الحادي والعشرين قام العلماء بعدّ ١٢٠ ديمقراطية (مختلفة «الخصائص») في العالم، حيث أصبح حوار «الديمقراطية» اختياراً مهتملاً لإضفاء الشرعية على الدعاوى السياسية. وفي الوقت نفسه، يكاد لا يصل أي مفهوم عن الفكر السياسي سوى الديمقراطية لهذا الحد من التنازع، حيث احتكمت العديد من الحركات السياسية ـ لا سيما الليبرالية والمحافظة والاجتماعية ـ إلى الديمقراطية وركزت على نقائصها وانتقدت غلوها. وبمقدم «العولمة» إلى البرنامج السياسي العام ازدادت الأمور تعقيداً وفي العقد الأخير نوقشت كل طريقة ممكنة تقريباً لربط العولمة بالديمقراطية.

١ ـ الديمقراطية كنظام سياسي

كان لمؤرخي الأنظمة السياسية مهمة أسهل، فبدلاً من التعامل مع التعريفات والمفاهيم المعيارية الخاصة بالديمقراطية، تحولوا إلى تاريخ المؤسسات والممارسات الديمقراطية. وبالطبع، يحتل المثل اليوناني الصدارة هنا حيث استخدم الأثينيون مصطلح «الديمقراطية» منذ القرن الخامس قبل الميلاد ليشيروا إلى مجتمعهم السياسي، حيث يحكم (kratein) الناس (demos) المدينة بأنفسهم. وقد اتسمت الديمقراطية اليونانية بالفعل بالمشاركة السياسية التي وصلت أقصى مداها، ومع أنه، لو خطّط مراراً أنه كان يتم إقصاء المرأة والعبيد عن الحياة السياسية. ويقدر المؤرخون الحضور في مجلس الشعب المستقل (ekklesia) بحوالى ٦٠٠٠ مواطن. وكان مجلس الشعب هذا فقط هو الذي يقوم بسن القوانين. وكان الشعب هو من يقوم بتنفيذ الأحكام القضائية مباشرة. ولم يكن هناك أي من الهيئات البيروقراطية الثابتة، كما لم توجد طبقة من الموظفين المهنيين المدنيين. وكان يتم انتخاب المسؤولين بالقرعة وليس بالانتخاب، كما كانت فترة البقاء في المنصب محددة بشكل صارم.

وقد استمرت الديمقراطية الأثينية حوالى ٢٠٠ عام، وبانتهائها أصبح لمصطلح «الديمقراطية» إشارات سلبية ليشير إلى حكم العامة مثل المضطرب واللاعقلاني تحديداً. ومع ذلك عرف المؤرخون العديد من أمثلة الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الأخرى التي أثرت جزئياً على نماذج ومفاهيم الديمقراطية الحديثة. فعلى سبيل المثال، ينظر إلى تصنيف القوانين في الجمهورية الرومانية، مادة للمناهج الحديثة لحماية المواطنين ضد الاضطهاد واستبداد الحكام. وفي دولة المدنية الإيطالية في عصر النهضة مارس المواطنون أشكال النقاش والمشاركة (مثل الانتخابات وإجماع الآراء) والحكم، كما اعتقد الثوريون الإنكليز في القرن السابع عشر في رابطة تجمع المواطنين الأحرار، أي تكوين إمبراطورية للقانون وليس للبشر، كما وضح جايمس هارينغتون. وتعد طريقة العرض هي الابتكار الأكثر أهمية أثناء دخول الديمقراطية في مجال التحديث السياسي، ففي الدول الإقليمية الكبيرة لزم أن تعتمد الديمقراطية على ممثلي المجالس الشعبية. وقد ثبت أن نموذج الثورة الفرنسية له دور فاصل في تصوير البرلمان كنموذج مصغر للمجتمع وممثل للسلطة السياسية الموحدة، أي الأمة.

ومع ذلك، لم تهزم الديمقراطية على نحو نهائي وحاسم؛ ولكن على النقيض من ذلك كانت وما زالت تجربة وخبرة متواصلة. وقد واجهت الديمقراطية عدة مشاكل وصراعات بل تناقضات مصحوبة بالعنف والجور، كما كانت محلاً للدعاوى والأهواء المتصارعة. ومن ثم يتفاوت تاريخ الديمقراطية وكذلك مؤسساتها إلى حد بعيد في الدول المختلفة، ولا يمكن فصل تطورها عن عالم الأفكار السياسية والتأمل النظري والإبداع المؤسسي.

٢ ـ الديمقراطية كفكرة سياسية

يفترض مقدم الديمقراطية قفزة كبيرة في مفهوم الإنسان عن نفسه وعن العالم: ليدرك أن العلاقات الاجتماعية قابلة للتغيير، أي للابتكار في السياسة كمجال للاستقلال الجماعي وراء الدعاوى الدينية والتقليدية. وقد عبّر ثوريو (١٧٨٩) عن هذا المفهوم الذاتي من خلال مشاعر راديكالية: فقد شكلت الأمة الفرنسية ذاتها من خلال فعل أملته الإرادة المطلقة.

يطرح هذا التأكيد على الاستقلالية السياسية سلسلة كاملة من الأسئلة الأساسية حول النظام السياسي، أي العدل، في مجال نقاش إنساني مروّى

فيه. وترتد الإجابة ذات الفعالية لهذه المخاوف العادية إلى فكر أرسطو السياسي. يقترح أرسطو للتمييز بين الأنظمة السياسية الجيدة والأخرى السيئة، المعيار الأساسي ما إذا كان الحكام يحكمون لصالح الجميع أم لصالحهم فقط. وما زال صدى هذه الفكرة يتردد في قانون أبراهام لينكولن ذائعة الصيت التي تعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب بالشعب وللشعب. وهذا يتضمن تمثيل كل فرد في المجتمع السياسي على على أساس المساواة. وتعد الحكومة شرعية فقط للمدى الذي تبنى فيه على الشعب كما إنها تكون دائماً مساءلة أمام الشعب، أي أمام كل مواطن. ومع ذلك، «نحن الشعب» (demos)، ومن يُعدّ مواطناً ومن لا يُعدّ؟

وقد قام الفيلسوف الفرنسي كلود ليفور (Claude Lefort) بتعريف الديمقراطية الحديثة من خلال الصيغة الشهيرة «إن منصب الملك شاغر». فبينما تشير السلطة الديمقراطية دائماً إلى الشعب كرعيتها، لا يمكن أن يمس الشعب أويحدد حدوده. حيث يستطيع كل فرد أن يتحدث باسم الشعب ولكن لا يستطيع أحد احتكار هذا الحق. وهل تعد سيادة الشعب، هذا المفهوم المقدس للدستور الديمقراطي الحديث، أسطورة فقط؟ هل «نحن الشعب» حقاً لم نتكلم أبداً؟ وقد أغفلت هذه الأسئلة النقطة الأساسية. فبينما لم يتم تعريف الشعب تقام الديمقراطية بالإشارة إلى الشعب الغائب، بترك مكان الشعب خالياً، وبالتالي، ؟افتح مجال لدعاوى الديمقراطية المثيرة للجدل. فمبدئياً الديمقراطية الحديثة لا أساس لها من الصحة، فهي ما زالت مغامرة تبقى على المستقبل.

٣ ـ حوار الديمقراطية والعولمة

مؤخراً فقط وسع المفكرون والحركات الاجتماعية، النبوءة العاطفية للديمقراطية للميزان العالمي. وهذا ينبغي ألا يحجب حقيقة أنه بالرغم من أنه كان كفاح محلي من أجل الاستقلال (مثلاً في المستعمرات السابقة) أو استعادة القوة من الأنظمة الفاسدة التي اتسمت بها عدة قرون وتستشري في جميع أنحاء العالم. ففي الحوار الغربي العام، مر هذا الكفاح غالباً من دون جذب كثير من الانتباه. ومن جهة أخرى، سرعان ما جذبت العولمة الانتباه العام، ونوقشت الأساليب العديدة «لتحويل» الديمقراطية إلى مستوى أعلى، أي العالمية.

لم يكن هناك شعار آخر يصف الادعاءات الديمقراطية بدقة كما وصفها شعار المحتجين في قمة الثماني الكبار (G8) عام ٢٠٠١ في مدينة

جنوا الإيطالية: «أنتم (G8)، نحن ٨ بلايين». يكرر ضمير المتكلمين (نحن) هنا بوضوح دعوة الجمعية القومية الفرنسية الكاملة عام ١٧٨٩: لتمثيل الشعب وإرادته. فقد كشف تاريخ الديمقراطية بفرنسا التناقض بين الدعوة للوحدة والتعددية الحقيقية داخل الدولة. وغالباً ما كان التجانس المتسم بالعنف واضطهاد الأقليات إشارة إلى الحركات الديمقراطية. فتعددية حياة الإنسان تجعل مثل هذه الوحدة شيئاً مستحيلاً؛ فمثلما الطبيعة محدودة وكذلك مواردها، فهي تكشف «حدود النمو»، أي التوسع الأحادي والهيمنة السياسية. وقد سلطت كل من ديمقراطيات الدول القومية أثناء أوقاتها البطولية الضوء على التوسع الممكن لنظام سياسي واحد على المستوى العالمي: وكانت «الدولة العالمية» التطور المنطقي للدولة القومية والنتيجة الطبيعية، تخطط في المستقبل. ويواجه العالم المعاصر هذه المدينة الفاضلة بحقائق الكوكب المحدود: فلن يكون هناك شعوب متوحدة، ولا مجتمع سياسي عالمي ولا قيادة عالمية موحدة.

وبينما تبدو فكرة «الديمقراطية العالمية» مستحيل تطبيقها تعد التحديات المتعددة التي تواجه النظام السياسي في عالم تسوده العولمة حقيقية كما إنها تحفز أنواعا جديدة من الخبرات، وتتصارع مع التطورات المؤسسية. ومن هذا المنظور، يعالج شعار محتجي جنوا معنى مختلفاً: فهو يتحدى شرعية النخبة العالمية الجديدة، كما تطالب برأي حول التنظيم الفعال للاقتصاد العالمي(مثل منظمة التجارة العالمية)، وتضع قضية العدل جنباً إلى جنب مع الضغوط الاقتصادية والتقنية. ويشير علماء السياسة، إلى أن الدولة لم تعد محوراً للعمليات الاجتماعية، ومن ثم لم تعد الوجهة الوحيدة للادعاءات السياسية. ففي سياق العولمة تتخطى الممارسات الديمقراطية حدود الدولة، وينتشر الممثلون والمنتديات، كما تقدم المطالب محلياً وعالمياً في نفس الوقت. ويبدو أنه قد حل محل بطولية الديمقراطية، أي التأكيد أحادي الجانب على الاستقلال، الاهتمام المتجدد بالاعتماد المتبادل وتعايش الإنسان وكذلك غيره (الطبيعيين).

انظر أيضاً: **الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، السياسات الفرعية العالمية، حقوق الإنسان، مجتمع المعرفة، الديمقراطية الليبرالية، الدولة القومية، الدولة القومية (انحدار)، مجتمع الشبكات.**

لقراءة إضافية: (Albrow, 1996; Dahl, 2000; Latour and Porter, 2004).

الديمقراطية الكوزموبوليتانية (Cosmopolitan Democracy)

تشير الديمقراطية الكوزموبوليتانية «العالمية» إلى نموذج للتنظيم السياسي يكون للمواطنين فيه الحق في المشاركة السياسية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، من خلال التمثيل في الشؤون العالمية بشكل متواز مع، ومستقل عن حكومتهم. وبالرغم من أن المصطلح مشتق في الأساس من الفلسفة اليونانية الرواقية stoic (تعني كلمة cosmos العالم و polis تعني مدينة وتعني demos الشعب وتعني cratos حكم)، فإن الاستخدام الحديث للمثالية الكوزموبوليتانية «العالمية»، اقترحه كانط أولاً بمفهوم jus cosmopoliticum الذي نشره في مشروعه «السلام الدائم» (١٧٩٥ - [١٩٨٣]) (Kant, 1983). ومؤخراً أعاد دافيد هيلد ودانيلي آرشيوبوغي (Archibugi and Held, 1995) هذه الفكرة ليستهلوا بذلك النقاش المعاصر حول الكوزموبوليتانية «العالمية، التحرر من النزعات الإقليمية».

ومما يدعم نموذج الديمقراطية الكوزموبوليتانية افتراضان جدليان متعلقان بالكوزموبوليتانية الأخلاقية والديمقراطية السياسية، وكذلك افتراض تجريبي يتعلق بالاعتماد المتبادل. وطبقاً للافتراضات الجدلية ينبغي أن يكون نطاق العدالة عالمياً للمدى الذي لا يوجد فيه مسوغ للعنصرية عند النظرللتأهيل النهائي لكل مواطن للتحكم في وجهته الخاصة (الشمولية الأخلاقية). وعلى العكس من هذا، يطرح الافتراض الثاني أنه ينبغي تخويل الأفراد كمتساوين ممارسة تقرير المصير الجماعي حول القضايا العامة التي تؤثر عليهم للمدى الذي يمكن للمواطنين فيه البقاء أحراراًمن خلال المحافظة على حالة المشرعين والرعايا فقط، (الانسجام/ القابلية للتأمل بين المتأثرين بالقرار وصانعيه). وأخيراً، عندما تزدوج هذه المبادئ مع الملاحظة التجريبية للاعتماد المتبادل العالمي المتزايد في الشؤون الدولية المعاصرة، يبدأ الحق الأساسي في الاستقلال والتشريع الذاتي في الظهور، الذي يتطلب خلق إطار مؤسسي رسمي عالمي مهيمن للسماح بتطبيق مثل هذه الحقوق المتميزة.

تهدف الديمقراطية الكوزموبوليتاية «العالمية» من خلال عرض نموذج متوسط بين الكونفدرالية والفدرالية إلى تجنب كلٍ من التمثيل المباشر للأولى (وبالتالي الاقتصار على متابعة الاهتمامات القومية) وخطر الاستبداد التابع للثانية (ومن ثم متابعة التقنية والتجانسية). ومن خلال المواطنة الكوزموبوليتانية «العالمية»، يسمح للأفراد أن يكون لهم صوت سياسي مباشر

على العديد من مستويات صنع القرار المباشر، وبهذا يشاركون في السياسة المحلية وسياسة الدولة والسياسة العالمية.

وتدعم الديمقراطية الكوزموبوليتانية الإصلاح الديمقراطي من خلال كل من مؤسسات الأمم المتحدة والشبكة العريضة من منظمات الحكم العالمي. وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة، تم تأييد المقترحات التالية: إنشاء مجلس شعب استشاري ثان؛ إلغاء نظام الفيتو مع تكبير مجلس الأمن؛ االخضوع للاختصاص القضائي الإجباري أمام محكمة العدل الدولية؛ وإنشاء قوة إنسانية دولية. وعلى العكس من هذا، وفي ما يتعلق بالحوكمة العالمية، تتجه التغيرات الموصى بها نحو تعزيز الإقليمية وتقسيم السلطة بين الهيئات المختلفة وتقوية الإجراءات الديمقراطية داخل هذه المؤسسات.

ويشير النقاد إلى قصور جهتين رئيسيتين ومتناقضتين للديمقراطية الكوزموبوليتانية «العالمية». فمن جانب، ينظر إلى نموذج المؤسسات العالمية على أنها ذات تهديد متأصّل في ما يتعلق بإمبريالية الغرب الثقافية والسياسية حيث إنها الممثل الأكثر قوة على الساحة الدولية، التي تجيز نفوذها الواقعي بواسطة مصادقة قانونية. وعلى الطرف الآخر، يزعم أن نموذج الديمقراطية هذا يعد مخفقاً في تأسيس بنية حيوية يمكن بواسطتها التعبير عن إجماع آراء المواطنين، حيث يمكن أن ينقص التنسيق بين المراكز المتعددة التابعة للسلطة السياسية التحكم الديمقراطي الشامل.

انظر أيضاً: الحكم العالمي، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة.

لقراءة إضافية: (Archibugi, 2003; Archibugi and Held, 1995; Archibugi, Held and Kohler, 1998; Beck, 1998; Falk, 1995; Habermas, 2001; Held, 1995; Kant, 1983; Linklater, 1998).

الديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy)

تعني الديمقراطية الليبرالية أولاً تحديد الحكومة وسيطرتها. وفي المقام الأول، وترجع أصولها الفكرية إلى نظريات مثل «فصل السلطات» (مونتيسكيو) أو الحقوق الطبيعية للأفراد (جون لوك). وتعدّ الثورة الأمريكية والفرنسية علامتين على قدوم المفهوم الحديث للديمقراطية على الصعيد التاريخي. وقد تضمن مصطلح «ديمقراطية» إيماءات سلبية منذ العصور القديمة ولكنها لم تبدأ غزوها

العالمي إلا الآن. وعلى الرغم من ذلك، كان هذا مثل هذا النجاح ممكناً فقط بسبب إعادة إحياء الديمقراطية لتناسب أحوال الدول الإقليمية واسعة النطاق.

ويتم تعريف مفهوم الديمقراطية الليبرالية اليوم بواسطة عدد من المعايير مثل فصل وسيطرة سلطة الدولة (السلطة القضائية، سيادة القانون، . . . إلخ)، والمساءلة من قبل الرأي العام، وسيطرة الحكومة، وإمكانية مشاركة المواطنين من خلال الإنتخابات ووسائل أخرى، ووجود المجتمع ذي التعددية القادر على التعبير عن مصالحه وتنظيمها، وحماية الحقوق الأساسية والأقليات. وهكذا لا تعد الديمقراطية الليبرالية ديمقراطية «راديكالية» أصولية حيث لا تتم ممارسة السيادة الشعبية مباشرة، ولكنها محدودة، ومخففة كما يتوسط لها التمثيل ومجموعة من «الضوابط والموازين». وقد قام بنيامين كونستانت في خطاب مشهور عام ١٨١٩ بالدفاع عن المفهوم الحديث للديمقراطية ضد سابقتها اليونانية. ففي المجتمعات الحديثة، يجادل كونستانت، أن المواطن الفرد قد لا يكون له سوى التأثير الأدنى فقط على القرارت الجماعية، وبالتالي تعد فكرة ممارسة السلطة السياسية جماعياً غير واقعية. ومن ثم يجب ضمان الحريات الفردية من أجل حماية المواطنين من الاضطهاد السياسي والمساواة في الاستبداد الجماعي.

والأمر المؤكد أن الخبرات الهدامة التي قدمتها الأنظمة السياسية الديكتاتورية في القرن العشرين دعّمت الأفكار الأساسية لليبرالية الديمقراطية بصورة قوية. ومن جهة أخرى، جُربت نقاط ضعف الديمقراطية الليبرالية وأدت إلى ظهور العديد من الانتقادات. وفي غضون القرن التاسع عشر كانت الليبرالية الديمقراطية «القضية الاجتماعية» التي أشعلت السخط. وكما عبّر كارل ماركس، تبدو الحرية الفردية. داعية إلى السخرية إلى حد ما عندما لا تستطيع أغلبية السكان أن تنعم بوعودها بسبب نقص المصادر المادية. وفي القرن العشرين فقط حدث توسع تدريجي في دولة الرفاهة وبالتالي تنفيذ الجيل الثاني من الحقوق الأساسية، أي الحقوق الاجتماعية، وتخفيف حدة هذه التوترات ومأسسة «التسوية الطبقية» عبر أوروبا.

ويشمل نقد الديمقراطية الليبرالية المعاصر القضايا الاجتماعية، ولكنها تغطي كذلك نطاقاً أوسع من قضايا أخرى. كما إن انصراف المواطنين عن السياسة، مثلاً، يعد موضوعاً سائداً في النقد القائل بأن الديمقراطية الليبرالية قاصرة عن أن تكون ديمقراطية «حقيقية». ويجاريه. كما قيل إن الانتخابات قد

انحسرت إلى عرض خاص بوسائل الإعلام بينما تنقص احتمالات المشاركة السياسية الفعالة الأخرى، وهكذا تبدو وكأن الطبقة السياسية المختارة ذاتياً قد صادرتها. ومع هذا ما تم استنكاره هو ضعف الدولة في مقابل الاقتصاد في سياق حوار العولمة. وبترديد مناظرات الفيلسوف الألماني هيغل الذي كان يعتقد أن الدولة هي العامل الرئيسي القادر على العمل للصالح العام، بينما ينظر إلى قوى سوق العولمة على أنها فوضوية وجائرة وربما تكون ضارة (بالنسبة إلى كل من البيئة الطبيعية والمجتمعات).

ويشير هذا النقد إلى التناسب غير اليسير بين الليبرالية من جهة والديمقراطية من جهة أخرى في ما يتعلق بالتحديات المعاصرة. حيث تتجه الليبرالية إلى الإيمان بوجود نظام متناسق بين الأشياء، أي توازن «طبيعي» (مثل اليد الخفية التي عبر عنها آدم سميث) بين الأفراد الذين أطلق سراحهم من قيود التقاليد والاضطهاد السياسي. ومن ثم، لا توجد «للنمو» حدود اجتماعية أو طبيعية، كما يعتقد أن الاحتشاد العالمي لقوى السوق هو نافع بطبيعته. ومن جهة أخرى، تبرز فكرة الديمقراطية الاستقلال السياسي وبالتالي الحاجة إلى التعريف الجماعي لنظام اجتماعي عادل وإنشاء مؤسسات سياسية قادرة على تنفيذ مثل هذا النظام. ولتوضيح الفكرة أكثر: ترغب الليبرالية في الحد من السلطة السياسية من أجل تحرير الفرد؛ كما ترغب الديمقراطية في تخويل المواطنين حكم أنفسهم جماعياً. كما إنه من البديهي أن المغايرة الثقافية المتزايدة من خلال المنظور السابق التي خضع لها الأفراد في عصر العولمة تعد تحدياً رئيسياً، حيث ينظر إلى وحدة الشعب وتضامنه على أنهما متطلبان أساسيان لتمتع المواطنين بالحكم الذاتي.

انظر أيضاً: **الديمقراطية الكوزموبوليتانية، الديمقراطية، التعددية الثقافية، التعددية.**

الذات المنقسمة (Divided Self)

الذات المنقسمة هو اسم كتاب لعالم النفس رونالد دافيد لاينج (Laing, 1960) الذي يسعى إلى فهم المرض العقلي في سياق الفلسفة الوجودية. ويفتتح لاينج الكتاب: «يشير مصطلح «schizoid» «المنفصم الشخصية» إلى الشخص الذي تنقسم خبراته جميعها بطريقتين رئيسيتين: في الموضع الأول يوجد

صدع أو انقسام في علاقته بعالمه، وفي الموضع الثاني يوجد تمزق في علاقته بذاته».

وتتردد هذه العبارة في سياق دراسات العولمة أحياناً لوصف موقف الأشخاص الذين يشعرون بالاغتراب عن أنفسهم وعن بيئتهم بسبب العمليات المتصلة بالعولمة، فهي مصطلح ذو صلة وثيقة بدراسات العولمة لأنها تركز على كيف أن الأشخاص يمرون بتجربة العولمة على المستوى المحلي.

انظر أيضاً: **العولمة من أسفل**.

الذكورة المفرطة (Hypermasculinity)

عرف أشيس ناندي (Nandy, 1988) الذكورة المفرطة بأنها تحول ثقافي في الاستعمار (الكولونيالية)، وتحتفي الذكورة المفرطة بالخصائص الذكورية النمطية الخاصة بالقوة البدنية وتقدرها، ومع ذلك يعرف ناندي نوعين من الذكورة يناقض كل منهما الآخر وقد ظهرتا في العصر الفيكتوري. ويتسم الأول بالعنف والثاني بضبط النفس. وبينما يتمحور كلاهما حول القوة، يرتبط الأول بالطبقات المستعمَرة، والأخير بالطبقات المستعمِرة. وفي الوقت نفسه تم وصم الصفات الأنثوية مثل التربية والرعاية والاستهلاك.

وقد طبق مفهوم الذكورة المفرطة على الاقتصاد العالمي وبالتالي فهو يوجد في الأعمال التي كتبت حول العولمة. وتتعلق الذكورة المفرطة هنا بالقوة الاقتصادية. ففي هذا الحوار يهمّش العنصر الأنثوي الذين يعتمدون على الذين يدّعون أو يؤدون الذكورة المفرطة (مثلاً على أساس الأمة أو العرق أو المنطقة).

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية، الحركة الأنثوية، التابع**.

لقراءة إضافية: (Ling, 2000).

رأس المال الاجتماعي (Social Capital)

كان كارل ماركس أول من صك تعبير «رأس المال الاجتماعي» في القرن التاسع عشر (Marx, 1972: 636) ومنذ ذلك الوقت تعددت الاستخدامات المستقلة لهذا المصطلح خاصة في السنوات الثلاثين الأخيرة. وبشكل عام،

يشير المفهوم في استخدامه الحديث إلى شبكة العلاقات الشخصية، والروابط الاجتماعية، والأعراف والمنظمات المنتسب إليها الفرد» (مثل جماعة صبيان الكشافة أو فتيات المرشدات، اتحادات لعبة البولينغ) التي قد تعود بنفع على الأفراد والمجتمع، بصرف النظر عن قيمتها الحقيقية المعروفة ـ عبر تدعيم وتقوية النسيج الاجتماعي للمجتمع.

وبالرغم من تميز الأعمال القليلة لكن الواضحة التي تناولت مفهوم الشبكات الاجتماعية في مجال علم الاجتماع منذ منتصف الثمانينيات، وبالرغم من دراسات جيمس كولمان (Coleman, 1988) المعروفة، فإن شهرة وأهمية هذا المفهوم ترجع إلى كتابات روبرت بوتنام (Putnam, 2000). ويعرّف بوتنام رأس المال الاجتماعي بكونه «من مقوّمات المؤسسات الاجتماعية مثل الثقة، والنماذج والشبكات التي في إمكانها زيادة فاعلية المجتمع عبر تيسير الأداء التعاوني» (Putnam, Leonardi and Nanetti, 1993: 167). اشترك بوتنام في المشروع الذي امتد عشرين عاماً، دراسة تطور الحكومات المحلية الجديدة في إيطاليا. وقد ساعد مفهوم رأس المال الاجتماعي وقتها في شرح الاختلاف الجذري الذي لاحظه بين طبيعة الحكومات المحلية المختلفة.

ويلقي بوتنام الضوء على مفاهيم التعاون والتبادل التي يشتمل عليها رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى احتمالات العمل الجماعي، كما يفرق بين «توثيق الروابط لدى رأس المال الاجتماعي» و«إقامة جسور الروابط لدي رأس المال الاجتماعي». يستخدم التعبير الأول بين أعضاءالمجموعات الذين يجمع بالفعل بينهم عامل مشترك، أما التعبير الثاني فيصف الروابط بين وعبر المجموعات الاجتماعية المختلفة. لا يقتصر مفهوم رأس المال الاجتماعي على الإشارة إلى الموارد المتاحة للأفراد، ولكن الأهم (لدراسات العولمة على الأقل) تضمنه للموارد التي في إمكان المجتمعات تنميتها واتخاذها عاملاً مشتركاً. ومن الممكن التحدث عن رأس المال الاجتماعي لدى أحد المجتمعات، فعلى سبيل المثال سجلت الباحثة هيلينا كينيدي (Kennedy) أن بريطانيا لطالما تميزت بقوة رأس مالها الاجتماعي الذي ينعكس عبر ارتفاع نسب العمل التطوعي والكثير من الشبكات الاجتماعية بدءاً من «معهد النساء» إلى جماعات الشباب والنوادي الاجتماعية، وجميعها مؤسسة على التبادلية والثقة». ويجادل بوتنام بأن التغييرات في المجتمع على مر الثلاثين عاماً الأخيرة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن تدني رأس المال الاجتماعي.

جذبت كتابات بوتنام انتباه العديد من القراء على مستوى العالم سواء أكاديمياً أو على مستوى الدوائر الحكومية. ويعدُّ كتابه الذي يحمل عنوان **تفعيل الديمقراطية** *(Making Democracy Work)* من أكثر الكتب التي أشاد بها الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية في حقبة التسعينيات، كما ساعدت كتابته حول الولايات المتحدة في خطاب كلينتون عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في عام ١٩٩٥. كما اهتم بأعماله أيضاً كل من بوش وبلير وبراون. واستخدم البنك الدولي مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويخبر عن بعض سياسات التنمية ومقاييس الأداء الخاصة على المستوى القومي، ويتضمن ذلك بعض الحكومات المحلية في بريطانيا.

وعلى الصعيد الآخر يهتم مورو (Morro) بكون رأس المال الاجتماعي (في صياغات كولمان وبوتنام) لا يعدو كونه وسيلة لنبذ الفئات المحرومة بإدعاء أنهم لا يملكون رأسمال اجتماعي وأن هذا يعد خطأهم بشكل أو بأخر: ويوضح قائلاً «هناك خطر أن يصبح رأس المال الاجتماعي جزءاً مما قد يطلق عليه «عرض نظرية العجز»، ويشير إلى المزيد من «العوامل» أو «الموارد» التي يفتقر إليها الأفراد والعائلات والمجتمعات والأحياء غير الناجحة» (Morrow, 1999: 760). تروق صيغة بونتام بشكل خاص لليمين الليبرالي الجديد، وقد استخدم المفهوم وسيلةً لإعفاء الدولة من مسؤوليتها تجاه قضية الاستبعاد الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، قامت بعض الحركات المعبرة عن القاعدة العريضة في المجتمع بتبني مفهوم رأس المال الاجتماعي كاستراتيجية لبناء وتمكين المجتمع. إن الجاذبية التي تطرحها تلك الخطوة عبر المنظور السياسي تشير إلى تطبيقاتها المتناقضة بالإضافة إلى غموضها النظري. وفي النهاية يمكننا القول إن تناول بوتنام لقضية رأس المال الاجتماعي يطرح عدداً من الأسئلة مساوياً للعدد الذي يجاوب عليه.

استخدم بيير بورديو (Pierre Bourdieu) أيضاً مصطلح رأس المال الاجتماعي عند تفسيره لإعادة توليد التفاوت الاجتماعي. يعدُّ رأس المال الاجتماعي واحداً من الأنواع الكثيرة لرأس المال لدى بورديو وهو يختلف في طبيعته عن رأس المال الاجتماعي لدى بوتنام، ففي مقاله حول «أشكال رأس المال» حدد بورديو ثلاثة أنواع من رأس المال الرمزي: اقتصادي وثقافي واجتماعي.

لرأس المال الاقتصادي قيمة مالية مباشرة (Bourdieu, 1986a: 243) بينما لا يتسم رأس المال الثقافي بنفس القدر من المادية، وبينما من الممكن تحول رأس المال الثقافي إلى رأس مال اقتصادي إلا انه لا يمكن ابتياعه عبر صفقة مباشرة (Bourdieu, 1986a: 243). وأخيراً، فإن رأس المال الاجتماعي يتكون من «التزامات اجتماعية» «ارتباطات» التي يمكن تحويلها في حالات معينة إلى رأس مال اقتصادي الذي يمكن قبوله باعتباره شكلاً من أشكال النبل» (Bourdieu, 1986a: 243).

وفي حين أن بورديو لم يكتب كثيراً عن رأس المال الاجتماعي إلا أنه، على خلاف بوتنام، ربط بينه وبين مستويات الموارد فهو يعرّف رأس المال الاجتماعي بكونه:

«إجمالي الموارد الفعلية أو الكامنة التي ترتبط بشبكة متينة من العلاقات الراسخة القائمة على المعرفة المشتركة والتقدير المتبادل» (Bourdieu, 1986a: 248-249).

وفي حين يكون عدد تلك الارتباطات مهماً، إلا أن العامل الأكثر أهمية هو ارتباط الفرد بمن يمتلكون مقداراً كبيراً من رأسمال ثقافي أو اقتصادي، وأن كون تلك الأنواع من رأس المال هذا متاح له (Bourdieu, 1986a: 249). يلاحظ بورتيس (Portes) مدى أهمية التركيز على الموارد وبخاصةٍ التمييز «بين الموارد نفسها وقدرة الفرد على امتلاكها بصفته عضواً في العديد من الهياكل الاجتماعية المختلفة» (Portes, 1998: 5). ومن المهم أيضاً أن بورديو يربط بين رأس المال الاجتماعي والأنواع الأخرى من رأس المال بوضوح.

وفي حين يشرح بورديو ويعرّف مفهوم رأس المال الاجتماعي، نجد أن تناول بوتنام للمفهوم يتسم بقدرته على كشف وتوضيح الأشياء. وقد ساعد النقاش حول أهمية كلا التناولين على إثارة جدل دائم. ولكن الجدير بالذكر أن المفاهيم التي وضعها بوتنام حول رأس المال الاجتماعي تبدو أسهل من غيرها بالنسبة إلى التطبيق المجازي والسياسي.

انظر أيضاً: **المجتمع المدني، رأس المال الثقافي، السياسات الفرعية العالمية، المنظمة غير الحكومية، رأس المال الرمزي.**

لقراءة إضافية: (Fukuyama, 1995; Halpern, 2001).

رأس المال البشري (Human Capital)

إن رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والقدرات والملكات التي يمتلكها الإنسان. وقد انتشر هذا المفهوم عبر غاري بيكر (Gary Becker)، عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل (Becker, 1994)، ويزعم في أنه كما تُستثمر المنظمات في الإنتاج المرتبط بالمصادر كالمصانع أو المعدات، فإن النفقات التي تُوجّه في مجالات مثل التدريب والتعليم تُعد استثماراً في رأس المال البشري الذي يسهم في ازدياد الإنتاجية والمكاسب. ويمكن تجميع رأس المال البشري بطرق عديدة، منها تعليم القوة العاملة والتدريب الوظيفي، والخبرة الوظيفية، والاستثمارات في مجال الصحة، وبرامج الإمداد، والخبرة الحياتية، والهجرة، والبحث عن المعلومات حول السلع والخدمات وفرص العمل... إلخ. ويرتبط مفهوم رأس المال البشري ارتباطاً وثيقاً بخطاب العولمة من خلال التأثير المتنامي لتقانة التفاعلية وتقانة الاتصالات وتكون عادة على شكل الحاسوب والشبكة العالمية (الإنترنت)... إلخ. كما يعني الانتشار الواسع لتقانة المعلومات والاتصالات أن القدرة على العمل بها أصبحت ضرورة على نحو متزايد، كما إن الدور الذي تلعبه تقانة المعلومات والاتصالات - بصفتها بضائع قابلة للتداول وكذلك تمكينها للتجارة العالمية - يعني أن قدرة الأفراد على استخدام وبرمجة تقانة المعلومات والاتصالات قد أصبحت عنصراً هاماً في اقتصاد اليوم. ويقصد بالحاجة لضمان أن المواطنين لديهم «المعرفة» إذا كان اقتصاد معين سينمو ويزدهر في السوق العالمية، أن زيادة رأس المال البشري للدولة قد أصبح محوراً بارزاً في السياسات في العديد من الدول. فمجتمع المعرفة لا يتطلب تسهيل استخدام تقانة المعلومات والاتصالات فقط، بل التكيف مع التطورات الجديدة أيضاً كما يعد التعليم مدى الحياة أمراً جوهرياً أيضاً. وقد نشأ عن هذا الكثير من الجدل السياسي حول ما إذا كان ينبغي على الأنظمة التعليمية القومية أم أصحاب العمل دفع الفاتورة.

انظر أيضاً: **الرقميون الرحّل، مجتمع المعرفة، برامج السياسة، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الرمزي.**

لقراءة إضافية: (Beck, 1992; Becker, 1994; Castells, 1996; Giddens, 1994; Putnam, 2000).

رأس المال الثقافي (Cultural Capital)

قدم عالما الاجتماع بيير بورديو وجان كلود باسيرون (Bourdieu and Passeron, 1973) هذا المفهوم لأول مرة، ويشير إلى معرفة ثقافية معينة التي يمتلكها الأفراد والتي يمكن إنتاجها وتبادلها شأنها شأن رأس المال الاقتصادي. وتعد معرفة كيفية التصرف في مواقف اجتماعية معينة مثل معرفة آداب التعامل الرسمية، مثلاً، جزءاً من رأس المال الثقافي. وهذا يمتد ليشمل المعرفة بكيفية التحدث (ويتم تعريف هذا بشكل خاص على أنه نوع من رأس المال اللغوي). وتتغير مكونات رأس المال الثقافي من مكان لآخر حيث تقدر الثقافات والثقافات الفرعية المختلفة مهارات وأشكالاً معرفية متباينة، ورأس المال الثقافي ذاته له ثلاثة أنواع: الثقافة الفردية والخارجية والمؤسسية. ويرتبط رأس المال الفردي بطريقة تفكير وسلوك الفرد وبكونه هكذا لا يمكن «تبادله» بسهولة (ويعرف أحياناً بالبيئة الفردية). ويمكن تحسينه من خلال قضاء وقت في تنمية الذات (أي تقويم النفس مثلاً). ويتكون رأس المال الخارجي من الأشياء المادية مثل الكتب والأعمال الفنية وما شابه ذلك. ولهذه الأشياء قيمة اقتصادية محددة ولكن هذه القيمة تعتمد على رأسمالها الخارجي، أي إن النسخة النادرة لكتاب يكثر عليها الطلب قيمة خارجية أعلى من الفاكس أو طبعة حديثة. وغالباً ما تتطلب معرفة ما يعد رأسمال ثقافي خارجي وكيفية تعريف الأشياء من خلالها أن يكون للفرد النوع السليم من رأس المال الفردي. وأخيراً، يعد رأس المال المؤسسي نوعاً آخر من رأس المال اللامادي الذي يتم اكتسابه من خلال التعليم أو أي من مؤسسات أخرى التي تمنح الاعتراف أو العضوية أو الاعتماد.

وتعد أشكال رأس المال هذه قابلة للتبادل في السوق الاقتصادية. فعلى سبيل المثال يعد الحصول على درجة في القانون شكلاً من أشكال رأس المال المؤسسي (حيث إن الفرد ينبغي على الفرد أن يحضر في جامعة معترف بها) التي يمكن بعد ذلك مبادلتها بمكانة اقتصادية واجتماعية.

انظر أيضاً: **استقلالية (الثقافة)، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الرمزي**.

لقراءة إضافية: (Bourdieu: 1985 and 1989).

رأس المال الرمزي (Symbolic Capital)

اشتق هذا المصطلح من بيير بورديو (Pierre Bourdieu) عالم الاجتماع

ويفسر القوة التي لدى بعض الأشخاص والتي لا يستمدونها من المال ولكن من خبراتهم المكتسبة أو صفاتهم المميزة. ويعمل رأس المال الرمزي نفس وظيفة رأس المال الاقتصادي (المال) بمعنى أنه يمكن استبداله أو تحويله إلى أشياء ملموسة أو مجردة. يمنح رأس المال الرمزي الفرد سلطة رمزية. ومع هذا، «السلطة الرمزية هي القوة الخفية التي يمكن ممارستها فقط بمشاركة هؤلاء الذين لا يرغبون في معرفة أنهم يخضعون لها أو حتى أنهم هم أنفسهم يمارسونها» (Bourdieu, 1992b: 164). ويجدر بالملاحظة أن بورديو قد أشار إلى عدد من أنواع رأس المال المختلفة في كتاباته المتنوعة، وهناك بعض التداخل بين هذه الأنواع المختلفة.

كما إنه من الأهمية بمكان تذكر أن ما يعد رأسمالاً رمزياً بالنسبة إلى مجتمع أو مكان بعينه يعتمد على ما يتم تثمينه في ذلك الموقع.

انظر أيضاً: **استقلالية (الثقافة)، رأس المال الثقافي، الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، الهيمنة، التطبع بالبيئة الاجتماعية، رأس المال الاجتماعي، الهيكلة، المحللون الرمزيون.**

لقراءة إضافية: (Bourdieu: 1985 and 1989).

الرأسمالية (Capitalism)

يمكن تعريف الرأسمالية ببساطة على أنها عملية التبادل في الأسواق. وتعد الرأسمالية بالمقارنة مع العولمة أكثر تنوعاً في استخدامها.

إن «العولمة من خلال الرأسمالية» هي عبارة استخدمت لتشير إلى العديد من الظواهر المتباينة، كما يستخدمها البعض لوصف التدهور البيئي وحقوق للعمال أقل. كذلك يستخدمها آخرون لوصف التهديد لهويتهم الثقافية الخاصة. ويستخدمها البعض كاسم للاقتصاد العالمي، والواضح أن هناك العديد من الأبعاد لمعنى هذه العبارة، اعتماداً على السياق الذي استخدمت به. وربما يكون الأساس الأول للرأسمالية على مستوى العالم هو وجود حقوق ملكية خاصة دولياً وحرية المتاجرة بهذه الحقوق. وبالتأكيد تعد حقوق الملكية وحرية التبادل قاعدة التعامل في الأسواق. ويمكن أن تكون هذه الحقوق متعلّقة بملكية الأرض أو رأس المال أو الموارد الطبيعة أوعمل الإنسان، وبشكل طبيعي يمكن الاتجار بحرية في نتاج أي شركة سواء أكانت

خدمات أو منتجات. كما يمكن أن تدار الأسواق فقط بمعيار عالمي بالاتجار المفتوح والحر والشفاف الذي يقوده ويحميه نظام قانون التجارة الدولي.

تتوقف آثار الرأسمالية بشكل كبير على المدى الذي تنفتح فيه المجتمعات المعنية. ويمكن رؤية المشاكل التي تعزى عادة إلى الرأسمالية العالمية كمشاكل لدول منفردة لا سيما التي تكون أسواقها أكثر محلية لم تتوحد بعد بشكل كامل. وبعبارة مختلفة باستخدام تعريف أساسي للرأسمالية وكتبادل مبني على أساس حقوق الملكية، يمكن أن تنشأ المشاكل لو لم يتم تعريف حقوق الملكية بشكل دقيق وعادل، فعلى سبيل المثال، يحتمل ألا تعرّف أمة في قوانينها ملكية الموارد الطبيعية بطريقة تقبلها الجماهير بوصفها عادلة. كما يمكن أن يرى العمال (الذين يتاجرون بجهدهم الخاص) الأجور التي يتقاضونها من الشركات الدولية غير كافية، كما يمكن أن يؤكد المستهلكون في الطرف الآخر من سلاسل السلع أن الأجور والأحوال غير عادلة. ويمكن أن تُخرِج المحلات والمزارع العائلية الصغيرة المنافسة الدولية التي ينظر إليها كمسببة للتغيرات الثقافية التي تعد غير مقبولة.

في هذه الحالات، لا تكمن المشكلة في الأسواق العالمية نفسها، ولكن في توابع حقوق التملك التي لا يتم تعريفها جيداً. وربما تكون للموارد الطبيعية منافع اجتماعية لا تنعكس على الأسعار في أسواقهم أو لا تنعكس في استخدامهم، لأن الحكومات لم تضع القيم الاجتماعية كاملة في قوانينها في ما يخص استخدام وتبادل حقوق الملكية التي تتعلق بالموارد الطبيعية. والشركة الدولية ـ التي تدفع أجوراً منخفضة ولا تقدم الرعاية الصحية والتعليمية والمنافع المحلية العامة الأخرى ـ قد تفرض قوة مفرطة على أحوال العمل لأن قوانين الدولة لا تؤكد أن الشركات تقدم قاعدة أعرض من المنافع العامة. كما يمكن أن ينتج عن ذلك زوال أو توقف الأعمال التجارية العائلية الصغيرة والحياة الزراعية البسيطة لأن الحكومة لا تجسد الاحتياج إلى حماية مؤسسات ثقافية معيّنة من خلال قوانينها.

وفي الوقت ذاته، يحتمل أن تكون **الدول القومية** ـ أو أن تدرك أنها ـ غير قادرة على تعديل قوانين وحقوق الملكية لكي تقوم بحماية البضائع التي لا تُشتمل في اقتصاديات السوق. كما يمكن أن يرجع هذا إلى ضغط الشركات الكبيرة بسبب الظروف لتي يفرضها بنك النقد الدولي من خلال استراتيجية اقتصادية محددة أو كنتيجة للاهتمام بالذات من قبل الدول القوية القليلة.

وتعد رأسمالية من هذا النوع ـ في ما يتعلق بالتجارة الحرة ـ هي ما كان يدافع عنه آدم سميث في كتابه ثروات الأمم ـ الذي قام بتأليفه عام ١٧٧٦ ـ والذي يحدد بداية النظرية الاقتصادية الحديثة. وهو يدافع ضد التشريع الذي يقيد التجارة لأسباب غير منطقية. كما يكتب سميث ضد قوانين الذرة في بريطانيا العظمى التي سنت لتفرض قيوداً على استيراد الذرة وتصدير الذهب. وكانت هذه القيود جزءاً مما سمي بالمركنتلية «الروح التجارية»، ويدافع هذا المذهب بأن الذهب يجب أن يحتفظ به في الدولة الأم، ولكن مؤيدي التجارة الحرة اليوم يدافعون بدلاً من هذا عن معدلات صرف ذات مرونة. فالسماح بتحديد السعر الدولي لعملة الدولة بحرية في الأسواق العالمية يعني أنه لن يسمح بتدفق الذهب أو «الاحتياطي الدولي» داخل أو خارج الدولة. وتدفق احتياطي الذهب أو الدولار أو الين ـ الذي تحتفظ به الدولة في خزينتها ـ لا يعد شرطاً لتوازن الأسواق طالما أن العرض والطلب على العملات الدولية يمكن تعديله من خلال تحديد أسعار هذه العملات بحرية على أساس تعويم أسعار الصرف. تؤدي محاولة تحديد سعر العملة من خلال سعر صرف محدد ـ بشكل نمطي إلى العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على التجارة، لكي لا يتغير الاحتياطي الدولي كثيراً. كما إن معظم الأزمات المالية الدولية مثل الانهيار في شرق آسيا وروسيا في أواخر التسعينيات كانت بسبب معدلات الصرف الثابتة التي تم تعديلها فجأة وليس من خلال التغيير التدريجي بسبب الاهتمام بالتغيرات الكبيرة في الاحتياطي الدولي.

فالانتقال إلى نظام معدلات صرف مرنة في عدد متزايد من الدول عبر العالم أنهى على نطاق واسع القلق حول تدفق الاحتياطي الدولي الخاص بالدولة. وقد بدأت هذه العملية بشكل جدّي مع توقّف نظام بريتون وودز لتحديد معدلات الصرف في بداية السبعينيات، التي من خلالها تم تحديد سعر الذهب بالدولار الأمريكي بقيمة ثابتة لتوفّر أساساً لمعدلات الصرف المحددة. وبدوره أتاح مقدم معدلات الصرف المرنة الفرصة في الأسواق العالمية لتطبيق نظام يطبق قيوداً أقل على التجارة، عالمياً. وقد سرّعت اتفاقيات التجارة العالمية ومنظمة التجارة الدولية مثل **منظمة التجارة العالمية (WTO)** انشاء تجارة حرة على مستوى العالم. وتقوم المنظمات مثل **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** بدور مساعد أكبر كثيراً، بالمقارنة مع نظم التجارة الحرة. وتجيز المنظمات الشبيهة بالبنوك تعليم نظام السوق للدول التي لديها خبرة قليلة بالأسواق العالمية.

تعد التجارة الحرة، بأسعار محددة بحرية للبضائع والعمل وروؤس المال شاملة العملات الدولية، هو ما يجعل التجارة العالمية ممكنة. ويرجع ظهور المشاكل إلى أن العديد من الدول دخلت الأسواق العالمية من دون إنشاء مؤسسات كافية يمكنها تحديد حقوق الملكية المحلية لينعكس هذا على القيم الاجتماعية. وهكذا، يمكن النظر إلى دخول بعض الدول إلى الأسواق العالمية كسبب لإلحاق الضرر بالدولة بأسرها، لو أن الاتجار بالسلع يحدث بطرق لا تعكس قيمة اجتماعية معقولة للبضائع.

تعد الرأسمالية على المستوى العالمي ذات أثر إيجابي إلى حد كبير على تطور المجتمعات المفتوحة ويتعذر إلغاؤه. ويجب مراعاة المدى الذي يسمح به للموارد أن تحتل أماكنها داخل الأسواق العالمية، لكي تترجح حقوق الملكية أمام الأشياء ذات القيمة التي تؤثر في جميع أفراد المجتمع، مثل الأشجار العتيقة غابة ممطرة. ويمكن أن تنتهج الدول استراتيجيات مختلفة حيال ذلك. فقد مارست روسيا سياسة الدولة القوية في ما يتعلق بملكية البترول والغاز، وفي الوقت ذاته كانت تضع القيود على المنظمات الدولية غير الحكومية. وتواصل الصين الحد من التفاعل الاجتماعي، فيما لا تزال تحدد معدل الصرف الخاص بها بمستويات منخفضة ولهذا فهي تضم واحداً من أكبر مخزون الاحتياطي في العالم. وقد نظمت الولايات المتحدة العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة الحرة بينما تدعم ديكتاتوريات في بعض الأحيان لصالح الاستقرار العالمي القصير المدى. وبينما تستمر التجارة الحرة داخل الأسواق المفتوحة في الانتشار في جميع أنحاء العالم، يتواصل إنشاء المؤسسات التي تحدد حقوق الملكية التي تعكس القيم الاجتماعية لتكون أساساً لنجاح الرأسمالية العالمية.

انظر أيضاً: **مؤسسات بريتون وودز، السياسة الزراعية العامة، التجارة العادلة/ التجارة الحرة، الرأسمالية العالمية، ماركس/ الماركسية.**

لقراءة إضافية: (De Soto, 2000; Norberg, 2003; Sachs, 2005).

الرأسمالية العالمية (Global Capitalism)

هي الفكرة القائلة إنَّ الفترة المعاصرة تشهد ظهور نظام اقتصادي عالمي فريد ومتكامل مبني على المنطق الرأسمالي الذي يصنِّف تحت جميع النظم

الاقتصادية القومية والإقليمية الأخرى. وقد تحرر رأس المال (بنوعيه الإنتاجي والمالي) بشكل متزايد من قيود الحدود القومية والإقليمية. وبهذا المعنى، يقال إن **الدول القومية** فقدت مكانتها كالعامل الأول والتشريعي الوحيد لإدارة الاقتصاد العالمي وعليها التكيف مع الظروف باستمرار التي تمليها القوى المتحكمة في السوق الرأسمالية العالمية، وتعد الشركات العابرة للجنسيات (التي يصورها كثيرون على أنها رأسة حربة توسع وتكامل الأسواق العالمية) أبرز لاعبي النظام الاقتصادي العالمي. وتضفي قدرة هذه الشركات على نقل عملياتها قوة تفاوضية هائلة، وهكذا تقوم الشركات العابرة للجنسيات وليست حكومات الدول بـ «ممارسة النفوذ الحاسم على المنظمات والموقع وتوزيع القوة والمصادر الاقتصادية في الاقتصاد العالمي المعاصر» (Held and McGrew, 2002: 53-54)، وما يميز المرحلة الحالية أيضاً هو معيار التكامل الاقتصادي وحجمه الهائل غير المسبوقين حيث يتداخل المصير الاقتصادي للمناطق القومية والإقليمية المختلفة بشكل أوثق حالياً عما مضى في أي حقبة من حقب التاريخ.

ومع ذلك، هناك الكثير من النزاع حول هذا المنظور من قبل عدد من المحللين. وتقلل فكرة أن رأس المال قد أصبح حراً من قدر القوة المتواصلة التي تمارسها الدول القومية (والهيئات الإقليمية التي تتكون من دول مثل الاتحاد الأوروبي) على الشركات التي تقع داخل حدودها الإقليمية وتحت اختصاصها القضائي. وبالإضافة إلى هذا، يؤكد كثيرون أن وجود الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يعد شيئاً جديداً، وأن هذا النظام بشكل أو آخر قد وجد منذ مراحل الحداثة الأولى، وربما تكون أبعد من هذا حيث يشير كثيرون إلى الحقبة الجميلة وهي الحقبة بين ١٨٩٠ ـ ١٩١٤ التي وصلت فيها التجارة العالمية إلى أعلى مدى لها وأصبحت السوق العالمية فيها أكثر تكاملاً. ويُرجع أبو لغد (Abu Lughod, 1991) أثر الرأسمالية العالمية أو ما يشابهها في أي حالة، إلى القرن الثالث عشر. كما يؤكد أريغي أيضاً (Arrighi, 1994) أن الدورة الحالية للسيادة العالمية تشابه، ومع ذلك تختلف عن، المراحل السابقة من الهيمنة القومية على العالم.

انظر أيضاً: **الرأسمالية، الدولة القومية (انحدار)، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Gray, 1999; Hirst and Thompson, 1996; Scholte, 1997).

تتناقض الرأسمالية غير المنظمة مع الرأسمالية المنظمة التي انتشرت في القرن العشرين، ويتصل هذا الاستيعاب الجديد للرأسمالية بكل من **الحداثة القابلة للتأمل ومجتمع الشبكات**.

وتُعزى عبارة الرأسمالية غير المنظمة إلى لاش ويوري (Lash and Urry, 1987) ويمكن النظر إليها كمرادف أساسي للرأسمالية العالمية. ويعد مغزى «غير المنظمة» واضحاً حيث إن فيبر وماركس قد اعتقدا أن الرأسمالية تتسبب في ازدياد التنظيم. وفي العولمة بدلاً من أن تكون الدول القومية القوة الرئيسية للتجارة والتدفقات المالية على المستوى العالمي يتدخل ممثلون آخرون الآن (مثل الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك). وكان من بين نتائج هذا أن اتسعت الهوة بين هؤلاء الرابحين وأولئك الخاسرين بلغة الاقتصاد. وتكون الرأسمالية «غير منظمة» بمعنى أن الدولة القومية لا تستطيع تنظيم التدفقات العالمية للبضائع والأموال. والدول القومية ببساطة مجرد ممثلين في المسرح العالمي؛ فهي إن لا تتحكم على الإطلاق في الشركات أو القطاع المالي أو الموارد البشرية. وكنتيجة لهذا، أصبحت بعض الدول مجهزة بشكل سيئ للتزويد بالحماية من أيّ انخفاضات في الأداء الاقتصادي، وهكذا تكون شعوبهم عرضة للكساد الاقتصادي، والبطالة، وفي بعض الحالات للمجاعة. كما إن المؤسسات ذات الإدارة المالية العالمية (مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ليست مجهزة بشكل كاف للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ويؤكد لاش ويوري (Lash and Urry, 1987) أن مدة الرأسمالية غير المنظمة تتمركز حول إنتاج الرموز بدلاً من الأشياء. وبالتالي تعد اختيارات أساليب الحياة ولا سيّما في ما يتعلق بالاستهلاك ذات أهمية. كما إن المجهود الضخم الذي تكرسه الشركات لتسويق بضائعها وإدارة العلامات التجارية والولاء للماركات التجارية تعد جميعها نمطية بالنسبة إلى الانتقال من الأشياء إلى العلامات. ويشير لاش إلى أن «نسبة متزايدة من تفاعلنا الاجتماعي والتواصل سوف تستمر في الخروج للمؤسسات»، (Lash, 1994 b: 209) بطريقة لا تشابه مفهوم **السياسة الفرعية العالمية**.

إن الرأسمالية غير المنظمة هي ما يطلق عليه الجغرافي دافيد هارفي (David Harvey) «ما بعد الفوردية» بشكل أساسي، ولكنها لا ترتبط فقط بإنتاج السلع وتنظيم هذه الصناعة ولكن أيضاً بكيفية استهلاك الناس وبالتأكيد يعيشون في مجتمع ما بعد التقليدي.

انظر أيضاً: الرأسمالية، الاقتصاد الثقافي، أسلوب الحياة، مجتمع الشبكات، الحداثة القابلة للتأمل، الصورة الزائفة.

لقراءة إضافية: (Beck, 2000; Lash, 1994b; Offe, 1985).

الرقميون الرحّل (Digital Nomads)

صاغ ماكيموتو ومانرز هذا المصطلح (Makimoto and Manners, 1997) لوصف هؤلاء القادرين على الحصول على أعمال من دون البقاء في مكان واحد، بالضبط بسبب إلى التقدم التكنولوجي وما تبعه من ضعف العامل الزماني والمكاني الذي عرّفه غيدنز (Giddens, 1990). ويشكل بعض الرحالة الرقميين النخبة العالمية لأن الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الرقميون الرحّل تستلزم تكلفة عالية (تعليمياً ومادياً)، وقد يكون بهذه الطريقة الرحالة الرقمي اختياراً لأسلوب الحياة الذي يرى أن السفر والترحال شيئ مرغوب فيه بالرغم من أنه يستلزم من بعض الأفراد العمل كرحالة بشكل أساسي بسبب المواقع المتفرقة للشركات التي يعملون لديها. ويعدّ العمل من بُعْدٍ، ومكاتب العمل المشتركة أجزاء هامشية من هذه الظاهرة.

انظر أيضاً: الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، الضغط الزماني - المكاني.

روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية) (Aura (of Cultural Phenomenon))

وهي صفة ينسبها والتر بنيامين (Benjamin, 1968) إلى الأعمال الفنية الأصلية، ويؤكد أنّ تقانيات الإنتاج (أي الإنتاج الآلي) تعني أنه يمكن أن يتم فقدان هذه الروح، ويكتب بنيامين: «حتى الإنتاج الأكمل للعمل الفني يعد قاصراً من جهة أحد عناصره: وجوده في الوقت والمكان ووجوده المنفرد في

المكان الذي ينبغي أن يكون فيه». هذا العنصر هو روح النص أو العمل الذي يحويه العمل الأصلي فقط، ومع ذلك، «يمكن أن يضع الإنتاج التقني نسخة أصلية في مواقف التي يمكن أن تكون بعيدة عن النسخة الأصلية ذاتها» (Benjamin, 1968: 220). ويتم خلق روح جزئياً بالمسافة؛ وعندما تكون هناك واحدة أصلية فقط تستحق الجدارة، يتم حفظها بعيداً عن الجماهير أو على الأقل تستهلك بعيداً. ويقوم إنتاج العمل الفني بإزالة هذه المسافة وتقديم العمل الفني للجماهير؛ بالأسلوب الذي يطابق الجدل حول إلغاء فجوة الزمان والمكان في عصر العولمة. ويتعلق السؤال حول ما إذا كانت توجد أعمال أصلية وثيق الصلة بالعولمة والفكر ما بعد الحديث.

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الصورة الزائفة، الضغط الزماني ـ المكاني**.

السرد المضاد (Counter-Narratives)

أخذ هذا المصطلح عن فوكو (Foucault, 1977b)، ويعبر عن طرق تحليل ونقد الحوارات السائدة من خلال كشف جزئية ووقتية وعدم كفاءة النظريات السائدة لتوفير الشفافية في علاقات القوة الكامنة خلف دعاوى الحقيقة. إن السرد المضاد للعولمة يتقاطع مع الافتراضات التي تضع العولمة في وسط سرد التحولات الاجتماعية.

ويتم تصوير العولمة في الحوارات الفعالة كعملية من التواصل المتصاعد والضغط الزماني المكاني، وعلى أنها إدراك متنام للتطابق الإنساني العالمي وتعبير أخير للرأسمالية ـ حيث يحدد السوق فقط إعادة هيكلة الحياة الاقتصادية السياسية والثقافية ـ وكذلك على أنها إعادة تنظيم للشبكات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم (Larner and Walters, 2004b). وبالرغم من ومهما كان تحليل العولمة وانتقادها كبيراً في ما يتعلق بتأثيرها والنتائج الناجمة عنها، وبافتراض أن العولمة ظاهرة حقيقية تميزها مجموعة جديدة من الروابط بين الأقاليم والاقتصادات التي تشكل أساس الكثير من التغيرات العالمية، تظل العولمة هي الحوار السائد. كما إن افتراض أن الظواهر التي نشهدها يمكن ربطها ببعضها من خلال اصطلاح يسمّى العولمة الذي يمكن وضعه على الاتجاه المعاكس في حالة استخدامنا للسرد المضاد، أي السرد

الذي لا يؤكد التواصل المتبادل، والعالمية... إلخ، وتجسد الحوارات التي تؤكد تعقيد وغموض وحدوث التشكيلات السياسية المعاصرة سرداً مضاداً للعولمة.

انظر أيضاً: **إزالة الصبغة الحكومية، منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية»، التهجين.**

لقراءة إضافية: (Foucault, 1977; Larner and Walters, 2004b; Peck and Yeung, 2003; Rose, 1999).

سلاسل السلع (Commodity Chains)

تتألف سلسلة السلع من جميع مراحل إنتاج شيء معين مثل التصميم والمواد والتصنيع والتسويق. ويمكن الاعتقاد أنها تتبع جميع المراحل والعمليات التي ينشأ عنها المنتج. ويفرق هذا التناول بين سلاسل السلع التي يتحكم بها المنتج والتي يتحكم بها المشتري. تحتاج سلاسل السلع التي يتحكم بها المنتج لأن تكون متقدمة تكنولوجياً وإلى رأس مال كبير (مثل السيارات والطائرات)، بينما تحتاج سلاسل السلع التي يتحكم بها المشتري إلى قدر كبير من الجهد (الملابس ولعب الأطفال). وتربح سلاسل السلع التي يتحكم بها المنتج الأموال من خلال الحجم، الميزان، والتقدم التكنولوجي الضخم وهكذا تجعلها ذات رأسمال كبير. ومثل هذه الصناعات التي يتحكم بها المنتج تكون ذات تكلفة عالية للدخول في السوق وتتجه لأن تكون احتكارية.

وتتسم السلاسل التي يتحكم بها المشتري بأنه لا يوجد تدخل مباشر في تصنيع سلعها. فعلى سبيل المثال تصمم شركة نايك الأحذية وتبيعها ولكنها لا تمتلك أيّ مصانع في واقع الأمر. وبينما لا يتطلب الدخول إلى هذه الأسواق رأسمالاً كبيراً في ما يتعلق بملك وسائل الإنتاج، تعد تنافسية إلى حد كبير وبالتالي تعد موانع الدخول غير ملموسة. فتطوير منافس قوي لكوكاكولا على سبيل المثال يستلزم استثماراً كبيراً في البحث والتسويق. ويعد إيجاد فجوة في السوق يمكن من خلالها نجاح المنتَج مكلفاً أيضاً. وتحاول النظريات حول سلاسل السلع أن تقوم بحساب الطريقة التي تعمل بها الشركات في السياق العالمي، ومع ذلك، يتتبع بعض نقاد التجارة العالمية

سلاسل السلع لكي يجذبوا الانتباه إلى الأجور المنخفضة، واستغلال العمال، وكيفية صنع هذه السلع في محاولة بعدم العدالة لدى العدالة الاجتماعية وكذلك التباين بين عملية الإنتاج وصورة المنتَج (Klein, 2001).

انظر أيضاً: **المؤسسة العابرة للجنسيات، سلاسل السلع العالمية، حقوق الإنسان**، دول رفاهة أصحاب الأجور، **نظرية الأنظمة العالمية**.

لقراءة إضافية: (Gereffi and Korzeniewicz, 1994; Lyons, 2005).

سلاسل السلع العالمية (Global Commodity Chain (GCC))

يركز تحليل سلسلة السلع العالمية حول مجموعات من المدخلات والمخرجات في المراحل المختلفة من إنتاج السلعة (المادية بشكل رئيسي ولكن تشمل الخدمات أيضاً) وكذلك العلاقات المحددة بين الشركات والحكومات والمستهلكين. ويعرّف غريفي (Gereffi)، وهو أحد أبرز مؤيدي هذا التناول، أربعة أبعاد لسلاسل السلع العالمية: تركيب المدخل والمخرج، التغطية الجغرافية، تركيب الإدارة، والإطار المؤسسي.

ويشير مفهوم سلسلة السلع أيضاً بشكل أضيق إلى «سلسلة الإمدادات» أو «سلسلة القيمة» في الدراسات التجارية التي تركز بشكل أساسي على جانب المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية.

كما تهتم تحليلات سلسلة السلع العالمية كثيراً ببعدَيْ التركيب الإداري والإطار المؤسسي حيث إنهما أساسيّان في تحديد الوصول إلى سلاسل السلع العالمية وكذلك أشكال التسلسل والتعاون، ويبرز بهذا الخصوص اختلافٌ هامٌ بين سلاسل السلع التي يتحكم بها المنتج والأخرى التي يتحكم بها المشتري، حيث تتطلب الأولى استثماراً عالياً في رأس المال والتقانة، وبذلك تخلق حواجز عالية ـ الدخول ولهذا يتولى المصنعون الكبار (مثل مجالي صناعة السيارات والطائرات) دوراً بارزاً بالمقارنة بمورّديهم. وتتميز السلاسل التي يوجهها المشتري بسهولة الوصول إلى الإنتاج (مثل صناعة الأنسجة والمنتجات الزراعية) تاركة القيادة للعملاء الذين يهتمون بالتصميم والتسويق ووضع العلامات التجارية وبيع التجزئة.

ويوجد تسلسل هرمي داخل سلاسل السلع، ما يعني أن أقسام الإنتاج

المضاف إليها قيمة أكبر تقع في منطقة أعلى من السلسلة. ويمكن أن تدخل الشركات والصناعات في عمليات الترقية التعليمية والصناعية، لتعلو أكثر وأكثر في السلسلة. ويفحص تحليل سلاسل السلع الأنماط غير المتساوية والقوى المحركة لإعلاء الصناعات والحطّ منها في ما يتعلق بموقعها من السلسلة على المستوى العالمي.

انظر أيضاً: سلاسل السلع، إضفاء الطابع التجاري، نظرية الأنظمة العالمية.

لقراءة إضافية: (Gereffi and Korzeniewicz, 1994; Kaplinsky, 2001; Raikes, Jensen and Ponte, 2000).

السلع المحصورة (Enclaved Commodities)

مصطلح صاغه أبادوراي (Appadurai) ليشير إلى الطريقة التي قد تكون للبضائع من خلالها قيمة محصورة، أي إنها تحمل قيمة مادية أو قيمة ذات طابع اجتماعي في سياق محدود. «فبينما يهدف الحصر إلى حماية أشياء معينة من إضفاء الطابع التجاري عليها، يهدف التحويل إلى بضائع أخرى إلى جذب أشياء مكتسبة حماية إلى المنطقة التي تم إضفاء الطابع التجاري عليها» (Appadurai, 1986: 25-26). ويشير فيذرستون (Featherstone) المشاكل التي تنبثق من بعض السلع المحصورة ولا سيما في ما يتعلق بالثقافة العاليا، «تعد السلع الفنية والفكرية من منظور ما، سلعاً محصورة، وقدرتها على الانتشار في المجال الاجتماعي محدودة، وهذا يعزى إلى سماتها الدينية» (Featherstone, 1995: 23). ومن أجل أن تظل الثقافة الرفيعة في مكانتها، أي لتظل رفيعة وحصرية، لا يمكن هذه السلع إلّا أن تنتشر بشكل عام أو خالص على أساس الاستحقاق والقيمة الاقتصادية حيث تصبح هذه الأشياء عندئذ بضائع فقط، فتفقد قدسيتها وسماتها الرمزية.

كما يشير فيذرستون إلى المشاكل التي تتصل بالإنتاج الفائض، ويوضح مثال بضائع الرفاهية المزيفة (مثل تصميمات حقائب اليد) ما يرمي إليه بشكل جيد، فلحقائب شانيل الأصلية قيمة رمزية واقتصادية معينة وقد يهدد التقليد هذه السلع الرفيعة (والحصرية أيضاً) (Featherstone, 1995).

انظر أيضاً: استقلالية (الثقافة)، روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)، ترشيح السلع، سلاسل السلع، أسلوب الحياة، الصورة الزائفة.

السوائل العالمية (Global Fluids)

يعد هذا المصطلح واحداً من الاستعارات التي استخدمها جون يوري (Urry, 2000) حول الفضاء العالمي والآخران هما الشبكات والمناطق. يساعد مفهوم السوائل العالمية في وصف الطريقة التي يتحرك بها الأشخاص والأشياء والصور والمخاطر عبر العالم. وحالما تتمّ إزالة الصبغة الإقليمية تتحول وتتفاعل في مكان آخر ولا سيما في المواقع المتطرفة مثل الإنترنت والمطارات والفنادق الدولية. كما إن تفاعلها وحركتها معقدة وتتسم بالفوضى أيضاً. ولا توجد نقطة نهاية لحركتها ولا سرعة محددة لها. وبهذا المعنى تدور السوائل العالمية أكثر مما تسافر. وتتجه السوائل العالمية إلى إحداث النتائج المتغايرة بالتناقض مع المناطق والشبكات التي تعد احتمالات اتجاهها إلى التجانس أكبر.

انظر أيضاً: **نظرية الفوضى، نظرية التعقيد، التجانس، مجتمع الشبكات، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).**

لقراءة إضافية: (Castells: 1996; 2000a; 2000b; 2000c and 2000d; Urry, 2002a).

سوق العمل العالمية (Global Labor Market)

يشير مفهوم سوق العمل العالمية إلى تحول هام في ميزان وحدود أسواق العمل (الحلبة التي يتلاقى فيها هؤلاء الذين يحتاجون إلى العمل وهؤلاء الذين يستطيعون التزويد به معاً) من الموقع الجغرافي والدولة القومية إلى سياق عالمي. وتفترض سوق العمل العالمية التنقل العالمي للعمال وتدعم ذلك، وليس هذا فحسب، بل يعد التنقل سمة رئيسة للعمل الآن، وعلى الرغم من أنه لمدّةٍ لا يُعلم مداها في التاريخ تنقل الناس بحثاً عن العمل والآن يهاجر عدد أكبر منه في أي وقت مضى بحثاً عن العمالة من دون الإقامة في مكان العمل كل حياتهم. وللعمالة المهاجرة تأثير هائل في الاقتصادات المحلية لأنه لا يمكن توقعه غير أنه بعيد المدى أيضاً. ويعتقد أن سوق العمالة العالمية تطرح مخاطر كبيرة وفرصاً لكل من أسواق العمل القومية والأفراد، كما تقدّم مخاطر ومنافع للاقتصادات المحلية أيضاً، وقد يسمح الانتقال الأكثر حرية من جهة الأشخاص الذين يسعون وراء المهارة للاقتصاد المحلي أن يشاركوا بصورة أكثر فعالية في السوق العالمية، حيث إن عامليهم يحصلون على

المهارات المطلوبة. ولكن قد تؤدي أيضاً إلى نقص في المهارات على المدى البعيد وزيادة تكاليف الحصول والاحتفاظ بالعمالة ذات المهارة العالية. كما يحصل العديد من المهاجرين على تعليم ومهارات تم الحصول عليها من دون تكلفة بالنسبة إلى الدولة المضيفة، بينما يستخدم هؤلاء الراحلون تدريبهم الذي مولته الدولة عامة في مكان آخر. وبينما يصبح العمل أكثر عالمية بشكل متزايد فقد أصبح أيضاً الحصول على قوانين عمل فعالة أكثر صعوبة وكذلك منع تصاعد الاستغلال الاقتصادي. وعلى المستوى الشخصي، قد يعاني العاملون من الاستغلال المتزايد من دون أية إعانات، فهم يفقدون المنافع المتعلقة بالاستقرار والعمالة طويلة المدى مثل معاشات التقاعد الحكومية والرعاية الصحية، وقد يعاني العمال خسائر ثقافية وشخصية كبيرة مثل روابط العائلة والأصدقاء والرفقاء الذين يعيشون في بلاد بعيدة أكثر صعوبة بكثير.

انظر أيضاً: **الرقميون الرحّل، مجتمع المعرفة، الهجرة، غنى العمل/ فقر العمل.**

لقراءة إضافية: (Mehmet, Mendes and Sinding, 1999).

سياتل (Seattle)

شهد يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٩ بروز حركة **مقاومة العولمة** لأول مرة في دائرة الاهتمام العالمي، في ذلك اليوم تجمع حوالى خمسين ألف ناشط في شوارع سياتل للاحتجاج على اجتماع **منظمة التجارة العالمية** المخصص لبدء جولة مفاوضات تجارية خاصة في الألفية الجديدة. نجحت الاحتجاجات في إفساد ترتيبات الاجتماع حيث أدت إلى إلغاء المراسم الافتتاحية والحيلولة من دون التوصل إلى أي اتفاقيات حول خطط مستقبلية **تحرر التجارة**. يشار غالباً إلى سياتل باسم «الحزب الطالع» لمقاومة العولمة وأصبح أول من فتح الباب أمام العديد من كبرى المظاهرات التي تعقد أثناء مؤتمرات القمة للاحتجاج على المنظمات العالمية المرتبطة غالباً بالعولمة الاقتصادية و**الحكم العالمي** (مثل منظمة التجارة العالمية و**البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي** و**مجموعة الدول الصناعية الثماني**) التي شهدتها مدن براغ وكيباك وجنوه وغيرها من المدن. تألف جمع المشاركون (كما في معظم المظاهرات) من نسيج متنوع غير منظم يضم بعض أعضاء الائتلافات

العالمية والحركات الاجتماعية بلا قيادات. ينتمي المشاركون إلى خلفيات متنوعة مثل الجماعات المدافعة عن البيئة واتحادات العمال والجماعات الدينية والمشاركين في حملات الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية والجماعات الطلابية والثائرين على السلطة. وقد تركزت التغطية الإعلامية للحدث على نقل تكتيك النشاط المباشر العنيف الصادر من مجموعة صغيرة من المحتجين الفوضويين المعروفين باسم «الكتلة السوداء» بدلاً من الاهتمام بالقضايا الأساسية والهامة لدى العديد من الحملات المتظاهرة. هاجم هؤلاء المحتجون بعض مباني وممتلكات المؤسسات المتعددة الجنسيات التي ترمز غالباً إلى تيار العولمة مثل ماكدونالدز وستاربكس، بينما اتسمت الغالبية العظمى من المحتجين الذين فضلوا طرق احتجاج متعددة من اللاعنف وكانت سلمية تماماً.

انظر أيضاً: الفوضوية.

السياحة البيئية/السياحة الإيكولوجية (Ecotourism)

صيغ هذا المصطلح عام ١٩٨٣ بواسطة سيبالوس لاسكورين (Ceballos-Lascurain)، وهو توحيد للكلمتين ecology «البيئة» وtourism «السياحة» (ويشار إليه أيضاً بالسياحة المسؤولة أو المدعمة). وهي نوع من السياحة التي يقوم بها السائحون بزيارة مواقع ذات اهتمام علمي بيئي وطبيعي وغالباً للمشاركة في المحادثات العملية أو تأمل الطبيعة و/أو الحياة البرية وعادة ما تكون ذات جدول أعمال تعليمي مَرِن. كما يشمل المصطلح أيضاً مبدأ المسؤولية تجاه البيئة، ويؤكد أن الرحلة تحدث تأثيراً بسيطاً في المواقع والأشخاص الذين يقومون بزيارتها. ومن الممكن أن يتضمن هذا أفعالاً مثل أن يحتاط السائحون في استعمال كمية المياه التي يقومون باستخدامها في المناطق التي تندر فيها المياه، وكذلك التخلص من القمامة بشكل مسؤول. وكشكل من أشكال السياحة الداعمة ينبغي أن تتضمن السياحة الإيكولوجية المساهمة في المجتمع والاقتصاد المحليين مثل دعم منظمات التجارة الحرة القائمة على أساس اتفاق بين المنتج والبائع بخصوص السعر والإقامة في فنادق محلية صغيرة والتأكد من أن العاملين في صناعة السياحة تتم معاملتهم ومكافأتهم بشكل مناسب. وهذا من شأنه أن يساهم في دعم قطاع السياحة. ويعد الاتصال بالسكان المضيفين واحترام ثقافاتهم وطرق حياتهم من السمات الهامة التي تميز

السياحة البينية أيضاً. ويتم تشجيع السائحين البيئيين على تذكر أن وجهة إجازاتهم هو موطن الآخرين. وغالباً ما يحمل مشغّلو السياحة البيئية/ الإيكولوجية أسماء تحتوي على مصطلحات مثل «الأخضر» أو «الكوكب» وهكذا يؤكدون فكرة المسؤولية العالمية اتّباعاً للشعار «اترك أثراً فقط واحصل على الذكريات فقط»، السياحة الإيكولوجية هي القطاع الأسرع نمواً في قطاع السوق السياحية.

لقراءة إضافية: (International Ecotourism Society, 2006; United Nations Environment Programme, 2006; Weaver, 2001).

سياحة التراث (Heritage Tourism)

تتصل بالبحث في ما بعد الحداثة عن الأصالة كما يقول ماك كانيل (MacCannell, 1999)، وتركز سياحة التراث على المواقع التاريخية والثقافية بصفتها وجهات سياحية حيث يُعرض أسلوب حياة خاص بمرحلة تاريخية أو مجموعة محددة، فيقوم المضيفون في بعض المواقع بارتداء أزياء ذلك الزمان وقد يقومون بتمثيل أسلوب الحياة الذي اتسمت به الحقبة التاريخية المعنية، أو أداء المسرحيات الثقافية أمام السائحين.

انظر أيضاً: **العرض الجسدي، رأس المال الثقافي، الإمبريالية الثقافية، صناعة الثقافة، الصورة الزائفة.**

السياحة الثقافية (Culture Tourism)

نوع من أنواع السياحة حيث يكون هدفها ثقافة الشعب الذي تتم زيارته (Van den Berghe, 1994). فعلى سبيل المثال، قد يزور السياح القرى العرقية لرؤية كيف تعيش جموع السكان. وقد يؤدي هذا بدوره إلى عروض من الأصالة المرحلية حيث يقوم المضيف بعرض ثقافته أمام السياح (مثل الرقص والحرف التقليدية). ففي بعض الحالات يمكن أن يؤدي هذا إلى تجديد النشاطات التقليدية المتلاشية والمتاجرة بها. وتعد السياحة الثقافية عاملاً مهماً في البحث عن الأصالة.

انظر أيضاً: **روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)، سياحة التراث.**

السياحة العرقية (Ethnic Tourism)

انظر: السياحة الثقافية.

السيادة (Sovereignty)

يقصد بالسيادة موقع السلطة السياسية الفريد والرفيع. وكمبدأ للنظام السياسي والعقيدة الفلسفية فهي تُعَدُّ بداية الحداثة السياسية، والمذهب الفلسفي أي تحويل نظام العصور الوسطى في أوروبا إلى نظام الدول المركزية الإقليمية، وهي عملية بلغت أوجها في معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨. ويقصد بالسيادة في النظام الدولي السيطرة العليا للدول على شؤونها الداخلية، ويعد مبدأ عدم التدخل حجر الزاوية في المجتمع الدولي.

وقد كان جان بودان (Jean Bodin) المفكر الفرنسي في القرن السادس عشر أول من استخدم مفهوم السيادة ليصور السلطة السياسية على أنّها أساساً تتخطى التفسيرات الأسطورية أو التقليدية الخاصة بالقوى السياسية الشرعية. وأكد أن الدولة لا يمكن أن ترجع إلى أيّ أصول دينية أو طبيعية ولكنها نتاج فريد للإرادة البشرية تم تأسيسه ليخدم الغايات الإنسانية، وأول هذه الغايات وأهمها هو الأمن والسلام الداخلي. ولضمان الأمن لا بد أن يكون مصدر القوة الوحيد والنهائي والشرعي ـ السيادة ـ هو الأساس.

وبالكتابة في سياق الصراعات الدينية أراد بودان ـ شأنه شأن توماس هوبس الذي عاش بعد مئة عام ـ أن يفصل شرعية السلطة السياسية عن أيّ دعاوى دينية. وتنبغي إطاعة القانون لأنه القانون وليس لأنه يُتصور أنه صحيحاً أو عادلاً. «السلطة لا الحقيقة تصنع القانون» هي العبارة الشهيرة التي قام هوبس بصياغتها. ومن ثم تتضمن السيادة مفهوماً رسمياً للعدالة (الشرعية تعادل التزام القانون والمحافظة عليه). وهنا، كانت الإنجازات اللاحقة من أجل حدود دستورية للسيادة مثل الحقوق الأساسية كانت حاسمة في ما يتعلق بإعادة تقديم المفاهيم الأساسية للعدل في الواقع القانوني والسياسي.

وفي الوقت الحاضر، أضعفت اتجاهات العولمة الحاليّة التحكم الفعال للدول على أراضيها الإقليمية. ومع ذلك، ينبغي عدم خلط السيادة مع حرية التصرف. ومن جهة أخرى، ازداد حجم الالتزامات والنظم الدولية بشكل

هائل، وتتجه المواقع السياسية والكفاءة لأن تتداخل وتتضارب كما تنوع الولاء السياسي. ويعد **الاتحاد الأوروبي** أكثر الأمثلة المثيرة للإعجاب على هذه الاتجاهات، ويقدم رؤية قوية إلى حد ما للسيادة. وحلّ تنظيم جديد معقد من السلطة محل فكرة الكيانات المكتفية ذاتياً. وبالرغم من ذلك، أعطت القضية الأكثر أهمية في السيادة، أي كيفية ضمان الأمن والنظام الشرعي الذي نتج عنه مجتمع متعدد وغياب الاعتقادات السائدة، تصبح كلها ذات صلة وثيقة بشكل أكبر.

انظر أيضاً: **حقوق الإنسان، الدولة القومية، الدولة، نموذج الدولة**.

لقراءة إضافية: (Philpott, 2001).

السياسات العالمية (Global Politics)

يقصد بالسياسات العالمية السياسات التي تقوم على المستوى العالمي وليس على المستوى القومي أو الإقليمي. وبالرغم من أنها لا تحل محل الأشكال الحالية من السياسات الدولية كلية يعتقد أن السياسات العالمية تختلف نوعياً، على الأقل ليس لأنها شاملة ولكن مركبة. وبحسب هيلد وماكرو (Held and McGrew, 2003) تعد السياسات العالمية جزءاً لا يتجزأ من **العولمة**، أي التأثير في التواصل العالمي الآخذ في الاتساع والمكثف والمتسارع والتأثير المتنامي للاتصالات العالمية ويمكن تصوره من خلال سلسلة من التحولات الرئيسية في تكوين الحياة السياسية المعاصرة. وحيث يوجد تنسيق سياسيّ متنام. تشمل هذه التحولات «صبغ الدولة بالصبغة العالمية» حيث إن هناك تصاعداً بين الحكومات والوكالات العابرة للجنسيات لإحراز الأهداف المشتركة من خلال وضع أو تنفيذ قواعد عالمية يتم تجسيدها في منظمات مثل **منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة**، كما إن «تعدد جنسيات النشاط السياسي» يشير إلى ازدياد ديمقراطية المواطن في انتشار الهيئات **والحركات الاجتماعية** وشبكات الدفاع ومجموعات المواطنين التي تحتشد وتنتظم وتمارس أنشطتها عبر الحدود القومية. كما إن هناك تحوّلاً أيضاً في نطاق ومحتوى القانون الدولي تجاه تقييد القوة السياسية للأفراد والدول أي تحت نظام ويستفاليا ذات استقلال وسلطة داخل حدودها السياسية. هناك الكثير من الجدل حول مدى السياسات العالمية ومستقبلها. وينظر إلى أن ظهور السياسة العالمية يؤدي إلى

ربط الاهتمامات المتنوعة في علاقة مع بعضها البعض. وهذا يوضح نمو التعددية السياسية وكذلك تنمية اللغة والقيم المشتركة (مثل الديمقراطية والحقوق.. إلخ) التي يتم التعبير عن الصراعات من خلالها، (Shaw, 1994). وبينما يمكن تصور السياسة العالمية من خلال بعض الطرق على أنها تكثيف للعلاقات الدولية والمتخطية الحدود القومية القائمة بالفعل بين الدول، يعدّ وجود الجهات السياسية العالمية وتغيير المنهجية التي تتصل بها الدول بالدول الأخرى من خلال هذه الهيئات وليس على المستوى الفردي جديداً في نوعه.

انظر أيضاً: **السياسات الفرعية العالمية، الضغط الزماني ـ المكاني، الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Hardt and Negri, 2000; Held and McGrew, 2003; Shaw, 1994).

السياسات الفرعية العالمية (Global Sub-Politics)

يصف بيك (Beck, 1994: 23) السياسات الفرعية العالمية بأنّها قوّةٌ تشكل المجتمع «من أسفل». وتتصل بالفردية التي تميز الحداثة التأملية ومصيرنا الثقافي. ويفرق بيك بين السياسة والسياسة الفرعية بطريقتين: الأولى، أن يسمح «للعملاء خارج النظام السياسي أو الشركات الظهور في مرحلة التصميم الاجتماعي في السياسات الفرعية». وهذا يشمل التحالفات بين الأشخاص بل الخبراء من من مختلف الأنواع. والثانية «ليس الوسائل الاجتماعية والجماعية فقط ولكن الأفراد أيضاً يتنافسون مع الأخير وبعضهم البعض بالنسبة إلى ظهور تشكيل القوة السياسية» (Beck, 1994: 22). وصحيح أنه يقصد بالسياسات الفرعية أننا يجب أن نبحث عن النشاط السياسي الواسع ليس فقط في المؤسسات الحكومية والإدارية والقانونية ولكن في كل مكان. وهذا لا يحدث على المستوى المحلي والقومي فقط بل على المستوى العالمي أيضاً. كما إن الاعتراف الذي منح للمؤسسات غير الحكومية في المحاكم للمنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة التي تعد أيضاً دالة على مكوناً من مكونات المنهج الجديد للنشاط السياسي.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، المنظمة غير الحكومية، إعادة الإلحاق.**

السياسات في المحيط الحيوي (Biospheric Politics)

يجادل جيرمي ريفكين (Rifkin, 1991) بأن السياسة في المحيط الحيوي يجب أن تحل محل السياسة الطبيعية «الجغرافية» وهذا لأن هدف حركة الحداثة هو «الإحاطة بالعالم الطبيعي كبحث عقيم بالفشل للتحرر من المخاطر البيئية»، التي عواقبها هي تغير المناخ والتسخين الحراري وكذلك استنفاد الموارد على كوكب الأرض.

انظر أيضاً: **الحداثة القابلة للتأمل، المخاطرة.**

السياسة الاجتماعية العالمية (Global Social Policy)

هي سياسة اجتماعية تتجلى للعيان على مستوى عالمي وليس على المستوى القومي. وتتناول قضايا إعادة التقسيم والتنظيم والإمداد الاجتماعي والتمكين من منظور عالمي وليس من منظور قومي. ويمكن تصور السياسة الاجتماعية العالمية على أنها استجابة حتمية للآثار السلبية المدمرة للرأسمالية العالمية على قدرة الدول القومية الفردية لرعاية وتقديم الضروريات الإنسانية لمواطنيهم (مثل الرعاية الصحية والغذاء والبنية التحتية الأساسية). ويزداد تفعيل السياسة الاجتماعية العالمية، لأن جداول أعمال السياسة الاجتماعية القومية أقل قدرة على التحكم في العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية ذات التأثير الهائل في قدرة الدول القومية للتزود بمعايير الرعاية اللازمة والرفاهة. وتتجسد السياسة الاجتماعية العالمية في منظمات مثل منظمة الصحة العالمية التي تهدف إلى وضع معايير عالمية للرعاية الصحية وحقوق الرفاهة.

انظر أيضاً: **السياسة الصحية العالمية، سوق العمل العالمية.**

لقراءة إضافية: (Deacon, Hulse and Stubbs, 1997; Mishra, 1999).

سياسات تأكيد الهوية (Identity Politics)

سياسات الهوية هي الاهتمام بالجماعات المهمَّشة داخل المجتمع التي تنشد خلق مجتمع قائم على مقومات ثقافية واجتماعية وعرقية. وقد ظهر هذا المصطلح إلى النور بواسطة نشطاء سود في الولايات المتحدة في الستينيات من القرن العشرين. وتشمل الأمثلة الأخرى التي يمكن أن يقال إنها تشارك

في سياسات الهوية: الشعوبَ الأصلية الجنسيين المثليين والملونين. وتركز سياسات الهوية للتهميش والسعي لمعالجة هذا من خلال اللجوء إلى هوية مميزة (وغالباً ما تكون غير قابلة للتحويل)، أي إن ما يميز المجموعة من الاتجاه السائد. بالنسبة إلى سياسات تأكيد الهوية.

وهناك نقطتان يجب النظر فيهما في سياق دراسات العولمة. **الأولى**، إضفاء الصفة السياسية على الجماعات الداخلية وربما ضد **الدولة القومية** للمدى الذي تكون فيه الدولة عامل الاضطهاد. وهكذا يناقش البعض أن الانتماء إلى هذه الهوية يعد أكثر وضوحاً من المواطنة، على سبيل المثال. وقد أتيحت الاتصالات بين هذه الجماعات والأفراد بشكل جزئي من خلال الابتكارات التقانية و**الإنترنت** على وجه الخصوص.

و**الثانية** أن بعض هذه الجماعات تعيد تجديد هويتها وسياستها في سياق العولمة، وربما تكون **الحركة الأنثوية** خير مثال على ذلك. وعلى الرغم من ذلك، تعدّ فكرة العولمة هي القوة الوحيدة التي تؤدي إلى إعادة التجديد هذا بعيدة عن التأكيد. يمكن أي هوية أن تتحول، وتعد العولمة والتغيرات ذات الصلة مجردَ مثال من التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي يجب أن يضعها أي مجتمع في الحسبان. وبالإضافة إلى هذا، تم تحريك عمليات سياسات تأكيد الهوية إلى هويات تم اختيارها وليس إلى هويات معطاة وبالتالي تشبه الأيديولوجيات بصورة أكبر.

وهناك انطباع شعبي-في المراحل المتأخرة على الأخص-بأن الهوية مرنة بشكل مطلق ويمكن الأفراد تشكيلها لأنفسهم تماماً. ويعد هذا جزءاً من التحول من **العصور الحديثة إلى ما بعد الحداثة** (أو من التقليدية إلى الحداثة باصطلاح غيدنز). وبالرغم من ذلك، هناك حدود لهذا، حيث لا يوجد هناك ضمان أن الهوية «التي تم تشكيلها» سوف يتم استيعابها بالطريقة التي قُصدت بها.

وبلغة دراسات العولمة، يعد المجال الذي غالباً ما تتم مناقشة الهوية فيه (كمناقض لسياسات تاكيد الهوية) غالباً ما لا يكون سياسياً بقدر ما هو استهلاكي. وتعد فكرة **أسلوب الحياة** مركزيةً بالنسبة إلى مثل هذا النقاش.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الحركة الأنثوية، الأصولية.**

لقراءة إضافية: (Nicholson and Seidman, 1995; Thomas, Mills and Mills, 2004; Whisman, 1996).

السياسة الحمائية (الاقتصادية) ((Protectionism (Economic))

تتمثل السياسة الحمائية في وضع حواجز عائقة للتدفق الدولي للبضائع وللخدمات. كان التجار الأوروبيون (المركنتليون) هم أول من قاموا بتأييد سياسة الحماية وذلك في أوروبا القرن الخامس عشر وتعنى الحماية فرض التعريفات والحصص النسبية للتحكم في حجم الواردات من البضائع الأجنبية لحماية الصناعة المحلية. الهدف المنطقي من وضع السياسة الحمائية الاقتصادية هو حماية الاقتصاد القومي من التعرض لأي تقلبات في السوق. ترتبط السياسة الحمائية ببناء وتدعيم الاقتصادات الداخلية بتشجيع أفراد الشعب على إنتاج وبيع البضائع محلياً بدلاً من استيراد البضائع (الأرخص) التي تصنع في أماكن أخرى. ويتحقق هذا أولاً بتقييد كمية ومعدل البضائع المستوردة التي يسمح بدخولها في اقتصاد بعينه، وبرفع أسعار السلع المستوردة كي تصبح باهظة الثمن. تمارس السياسات الحماية في الاقتصادات التجارية التي ترى التدخل الحكومي ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ترتبط السياسات الحمائية بالسياسات التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والإنفاق الحكومي العام. يعد الإنفاق الحكومي من الضوابط الهامة التي يمكن استخدامها لتنشيط الاقتصاد عند حدوث تدهور أو لتحجيم نموه عند حدوثه بسرعة كبيرة. ليس من الضروري أن تكون البطالة عاملاً مدمراً. وعن الاقتصاد يقول العالم الاقتصادي الإنكليزي مايناردكينز (Maynard Keynes): «يستطيع الاقتصاد تصحيح نفسه، ولكن على المدى الطويل، وحينئذ سنكون قد متنا جميعاً» (Keynes, 1971: 65). لقد أدى عدم الاستقرار السياسي العالمي الذي أثارته التدهورات الاقتصادية التي حدثت مؤخراً في القرن العشرين إلى جعل الدارسين يشيرون إلى التدخل الحكومي على أنه تسوية تاريخية تعقد بين رأس المال والعمل (Castles, 1985: 1).

وفي الوقت نفسه الذي تفضل فيه سياسة الحماية التداول القومي للبضائع على التداول العالمي للبضائع فإنّ المذهب الحمائي وقف ويقف دائماً ضد مبدأ **التجارة الحرة**. وعلى سبيل المثال، تم إنشاء وتوقيع اتفاقية الغات (GATT) (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) في عام ١٩٤٧ وهذا في أوج الرفاهية التي كانت تشهدها الكينزية.

انظر أيضاً: **السياسة الزراعية العامة، التحرر الاقتصادي، التجارة العادلة/ التجارة الحرة، دول رفاهة أصحاب الأجور، منظمة التجارة العالمية**.

لقراءة إضافية: (Keynes, 1997; Overbeek, 1999).

السياسة الحيوية (Bio-Politics)

يستخدم هذا المصطلح كامتداد لمصطلح القوة الحيوية وقد تضمن تحليل فوكو (Foucault) للقوة الحيوية كجزء من ابتكاره في القرن التاسع عشر إدراك أن التشكيل السياسي الحيوي كان في تدهور، (Foucault, 1990).

خضعت أجساد البشر في القرن التاسع عشر لنظام شديد التدقيق وثابت، كما كان الإنجاب إجبارياً. وقد تحرر الجسد ووظائفه ـ بموجب رأسمالية المستهلك ـ بشكل واضح، فقد أصبح النشاط الجنسي موضوعاً مفتوحاً للمناقشة والتجريب، وقامت النساء بتحرير أجسادهنّ من العمل، وظهرت على الساحة مناقشات معنية بالصحة والتمرين. وباختصار، أصبح الجسد مجالاً للمناقشات السياسية النشطة.

ولكن هذا التحرر الواضح قد تبعه أشكال غادرة من «التحكم» التي لم تنظم الجسد من خلال المؤسسات، ولكن عملت على مستوى الأفراد في إطار علاقتهم الذاتية بأجسادهم، وهنا يلعب الإعلان وعرض الجسد دوراً حاسماً، حيث يتسللان ويقنعان كل فرد من أفراد المجتمع بأن يعرض جسداً، وأن ينظّمه ويحافظ عليه طبقاً كمثل أعلى. وعلى مستوى السياسة الحيوية بالنسبة إلى السكان، يتولى عدد من المنظمات متعددة الجنسيات بعض سلطات الدولة، والتزويد بالمواد الحياتية واستغلال فاقة السكان وحاجتهم لتحفيز الصحة الجسدية للآخر.

ومن ثم يمكن تصور السياسة الحيوية على أنها تحليل للجسد كمجال سياسي، وكموقع لجهاز تحكم وتنظيم جديد، وكذلك كمصدر مقاومة وبدائل جديدة.

انظر أيضاً: **إضفاء الطابع التجاري**.

لقراءة إضافية: (Hardt and Negri, 2000).

السياسة الزراعية العامة (Common Agricultural Policy (CAP))

تم وضع هذه السياسة في «معاهدة روما» (التي عقدها **الاتحاد الأوروبي**) عام ١٩٥٧ لدعم الصناعة الزراعية في الاتحاد الأوروبي، لضمان إنتاج غذاء محلي وكذلك مستوى معيشي مناسب للمزارعين، ويمكن أن تقدم السياسة

الزراعية العامة المنح من أجل التحديث. وتحدد« أسعار المواد الغذائية المستهدفة» بسعر أقل بحيث لا يمكن بيع الأغذية المستوردة به. وبالإضافة إلى هذا، في حالة انخفاض الأسعار «السعر المستهدف» (إلى الحد الأدنى) يشتري الاتحاد الأوروبي مخزون الفائض. ويمكن بيع هذا بسعر أرخص للدول الأقل تقدماً ويُؤثر بشكل سيئ على منتجاتها الخاصة. وفي عام ١٩٨٨، وبسبب الإنتاج الزائد عن الحاجة تم الدفع للمزارعين عبر الاتحاد الأوروبي لترك أراضيهم من دون حراثة لإراحتها وهذه سياسة مكلفة، حيث تبلغ ثلثي نفقات الاتحاد الأوروبي. كما إنها مثيرة للجدل أيضاً ولا سيّما في قمم التجارة العالمية والمفاوضات. وأثناء وقت كتابة هذا الكتاب، كان رئيس الوزراء توني بلير، يدعو إلى إعادة نظر كامل في هذا البرنامج.

السياسة الصحية العالمية (Global Health Policy)

تعد السياسة الصحية العالمية محاولة لإعادة وضع الاستراتيجيات الصحية العامة من المعايير القومية إلى المعايير العالمية حيث لم تعد الاستراتيجيات الصحية القومية العامة فعالة ضد مخاطر صحية معينة متصلة بالتحركات العالمية للأشخاص والأمراض. وقد قادت منظمة الصحة العالمية الطريق لتطوير وترقية السياسة الصحية العالمية بالرغم من أن الجدل حول دورها يتزايد ويتحول. ومن بين اللحظات الحاسمة في ظهور السياسة الصحية العالمية في إعلان ألما-آتا (Alma-Ata Declaration) عام ١٩٧٨. فقد صرحت الوفود التي حضرت المؤتمر حول الرعاية الصحية الأساسية بأن الوضع الصحي لمئات الملايين من الأشخاص في العالم يُعتبر غير مقبول كما إنّ إحراز الصحة استلزم العمل من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك القطاع الصحي، وأن الرعاية الصحية الأولية أدّت دوراً بارزاً في تحقيق هذا الهدف. وقد أطلق هذا المؤتمر التطورات الأساسية بالتركيز على المعالجة في مجال الارتقاء بالصحة بما في ذلك الانتقال إلى الرعاية الصحية الوقائية. «وكان الهدف هو إحراز توازن أكبر بين الخدمات العلاجية والوقائية، وتدريب محترفي الصحة لتقدير الأسباب الاجتماعية والبيئية للأمراض» (Crombie [et al.], 2003). وقد حدد المؤتمر الذي صُدّق عليه أخيراً «الصحة للجميع في القرن الحادي والعشرين»، الأولويات والأهداف العالمية حتى عام ٢٠٢٠. وتطمح الأهداف إلى جعل وصول الناس عبر أنحاء العالم إلى أعلى

مستوى ممكن من الصحة ممكناً. كما يمكن قراءة السياسة الصحية العالمية ممكناً من خلال مزيد في ضوء نقد علماء الاجتماع الذين يفسرون تركيزها على المخاطرة كوسيلة لفهم وتدبّر الصحة كمؤشر إما على قابليّة التامّل المزدوجة التي تتصل بالعالم المتجه نحو العولمة (Giddens, 1991; Beck, 1992) أو كعقلانية للحكم الليبرالي المتقدّم (Dean, 1999b).

انظر أيضاً: **حديث الاختيار، عقلانيات المخاطرة، منظمة الصحة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Beaglehole, 2003; Petersen, 1997).

الشتات (Diaspora)

بينما يناقش دياسبورا مصطلح «الشتات»، فهو يشير بشكل عام إلى الأشخاص الذين تركوا بلدهم الأصلي وما زالوا يحافظون على هويتهم بهذا المكان بطريقة ما. وتعني كلمة Diaspora حرفياً التفرق والتشتت وتشير في الأساس إلى خروج اليهود من وطنهم الأم. ويستخدم هذا المصطلح الآن في ما يتعلق بأي عدد من الجماعات الثقافية و/أو العرقية التي تفرقت في مختلف أنحاء العالم بعيداً عن موطنها الأصلي. ومع ذلك لا يعتمد هذا على العرقية. وقد يكون الانتقال من الوطن جبرياً أو طواعية. كما قد يكون هذا الشتات ناجماً بسبب الحرب أو كارثة طبيعية من جهة (الهجرة القسرية)، أو الهجرة الاقتصادية أو النفعية من جهة أخرى.

وما يبدو ضرورياً بالنسبة إلى مصطلح الدياسبورا «الشتات» هو استخدامه في التعريف المستمر بالوطن الأم. ويمكن فهم هذا في اصطلاح أندرسون (Anderson, 1983) بـ «المجتمع المتخيَّل». وقد يتضح هذا في تكوين المجتمعات في الدول الجديدة (أو عبر الحدود القومية) ومن خلال نشاطات مثل الحفاظ على اللغة والممارسات الثقافية والزواج الداخلي والممارسات الدينية وطرق الملبس... إلخ). وبالإضافة إلى هذا تساعد المنتجات الثقافية مثل الأفلام والبرامج التلفزيونية والكتب (وسائل إعلام المشتتين) في دعم مجتمعات الشتات. ويتم إنتاج هذه الأعمال الإعلامية وتصديرها بينما تكون مجتمعات الشتات في الذهن.

وبافتراض التعقيد الحالي في تكنولوجيا الاتصالات تزداد إمكانية الاتصال بالوطن الأم بشكل كبير. حيث «تسهّل تكنولوجيا الاتصال العالمية

كلاً من دعم الروابط من بعد المسافة ودعم وتأكيد الهوية الثقافية داخل الفضاء الثقافي العالمي» (Albrow, 1996: 199-200). ومع ذلك، يجب تذكُّر أن الحصول على هذه التكنولوجيا قد لا يكون ممكناً بالنسبة إلى المهاجرين قسراً بسبب الحرب أو الاضطهاد السياسي أو الكوارث الطبيعية.

وبحسب كاستلز (Castles, 2002) يبدو أن هناك تزايداً في الشتات في الوقت الحاضر والذي قد يرجع إلى عوامل تكنولوجية (السفر على سبيل المثال) ولكن أيضاً إلى أسباب اجتماعية وثقافية التي لم يتم اكتشافها بعد بشكل كاف. وبالتأكيد يحصل أفراد مجتمعات الشتات على هويات مختلفة، «مهجنة»، ولو بسبب أنهم يبقون على اتصال بالهوية بوطنهم الأم من دون الإقامة فيه. ومع ذلك، يشير تساغاروسيانو (Tsagarousianou) «من الأفضل أن ينظر إلى مجتمعات الشتات وكأنها لا تعتمد على الإزاحة عن المكان ولكن على التواصل أو على الرابطة المعقدة من الصلات التي جعلتها القوى متعددة الجنسيات المعاصرة ممكنة كما دعمتها كذلك» (Tsagarousianou, 2004: 52).

ويشمل تصور سافران للدياسبورا (الشتات) الاعتقاد من جانب النازح بأنه لن يكون هناك تقبلٌ كاملٌ من جانب الثقافة المضيفة، وأن العودة إلى الوطن تظل رغبة حقيقية «وإن ظلّت ساكنة» (Safran, 1991: 83-84). وربما تكون السمة الأكثر أهمية في مجتمعات الشتات في ما يتعلق بالعولمة هي أنّ الأفراد يعيشون حياة متخطية الحدود القومية على الأقل في ما يتعلق بالهوية. وبينما تبعد مجتمعات الشتات كل البعد عن التنسيق والنظام فهي تقدم محوراً لتقييم كلٍّ من التحديات والفرص التي تجلبها تغيرات العالم.

انظر أيضاً: **صدام الحضارات، الهجرة، التعددية الثقافية، الدولة القومية، الدولة القومية (انحدار)، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه)، عابر القوميات، المدن العالمية.**

لقراءة إضافية: (Appadurai: 1990 and 1996; Clifford, 1992; Cohen, 1997; Fazal and Tsagarousianou, 2002).

الشركة المتعددة القوميات ((Multinational Corporation (MNC))

انظر: **المؤسسة العابرة للجنسيات.**

الشمولية القرائنية طريق وسط، وحل ممكن. على مبعدة بين النسبية المطلقة والشمولية. وتشير إلى فكرة أن هناك العديد من الحقائق التي ترتبط بالزمان والمكان وأن هناك حقيقة واحدة فقط هي التي تنطبق عالمياً. فتعد الشمولية القرائنية قراناً فلسفوياً بين ما هو عالمي وما هو محلي. وقد تستخدم بشكل أكبر في مناقشة التغير الثقافي والمحن الأخلاقية التي قد يطرحها.

ويؤكد أولريخ بيك (Ulrich Beck) أنه يجب علينا قبول وجود الشموليات، أي وجود أكثر من نظام شامل منفرد. وتأكيد أن هناك حقيقة واحدة فقط (شمولية) ويأبى الاعتراف بأن هناك اختلافاً في العالم. حيث إن ادعاء النسبيين أنه لا توجد شموليات هو رفض لمحاولة فهم وجهات النظر الأخرى. كما يزعم بيك أيضاً أن الشمولية القرائنية تبدأ من الاعتقاد بأن «اللاتدخل ضربٌ من المستحيل» (Beck, 2000: 83)، أي إنّه لم يعد بإمكاننا التظاهر بأننا نعيش في مساحات منفصلة (أي داخل حدود الدول القومية)، وبالتالي لا تعد الشمولية القرائنية بالنسبة إلى بيك مجرد وضع نظريات فلسفية بل هي منهج للنشاط السياسي والاجتماعي في عالم الحداثة الثانية «نهضة الحداثة»، «وما يرقى إلى الجدل هو كيفية، وليس ما إذا كان هناك، تدخل متبادل وأشكال مشاركة متنازع عليها» (Beck, 2000: 84).

انظر أيضاً: **التقدم المقارب، عقلانية التواصل، ما بعد الحداثة البناءة (أو النزعة التكاملية).**

لقراءة إضافية: (Beck: 1998 and 2000).

الصحافيون الملحقون بالقوات (Embedded Journalists)

تم إطلاق هذا المصطلح على الصحافيين في حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣ الذين وقعوا على عقد مع الجيش الأمريكي والبريطاني. وفي مقابل حرية الصحافة الجزئية تم إعطاؤهم حق الوصول إلى مواقع الأحداث العسكرية واستخدام الإقامة ووسائل النقل. كما وُعدوا بالحماية من نيران العدو وأُعطوا الحق في الوصول إلى مناطق الصراع بطريقة غير مسبوقة. وفي الواقع مر الصحافيون المطوقون بالقوات بخبرتها جنباً إلى جنب مع

الجنود كما إن لهم مطلق الحرية، نظرياً، في نقل الأحداث كما هي.

ولهذه العلاقة مزاياها وعيوبها. فمن جهة يعني اقتراب الصحافيين من الجيش أنهم يقدرون شعور الوحدة التي تم تعيينهم فيها. ومع ذلك واستدعى هذا القرب الشديد نقداً يشير إلى أنه يتم التضحية بالموضوعية الصحافية وأن التقارير تفتقر إلى القرينة. فقد رأى مشاهدو التلفزيون حالة الحرب مصوغةً بأسلوب عال حيث وجهت قوات التحالف الأنشطة كما تمت مراعاة المنظور التحالفي فقط بالتفصيل. وكانت النتيجة الطبيعية للاعتماد على هؤلاء الصحافيين لنقل الأخبار نقصاً في التحليلات النقدية.

ولا يعد هذا تأكيداً أن الإعلام سعيد كلية بموقفه. فقد شعر العديد من الصحافيين بضرورة إخبار مستمعيهم بأنهم ينقلون لهم فقط ما يسمح الجيش بروايته.

وهؤلاء الصحافيون غير المطوقين الذين يشار إليهم بأحاديّي الجانب ويتم حرمانهم من المعاملة الخاصة التي تقدم للصحافين المطوقين في الحرب، حيث إن لهم الحرية في الحركة في الأماكن التي لا تتاح لزملائهم، غالباً ما تقابلهم الأعمال العدائية من قبل الجيش.

انظر أيضاً: **تأثير شبكة سي إن إن الإخبارية**.

لقراءة إضافية: (Tumber and Palmer, 2004).

صدام الحضارات (Clash of Civilizations)

قام لويس (Lewis, 1990) باستخدام مصطلح «النموذج الحضاري» لأول مرة في مجال العلاقات الدولية لتفسير والتنبؤ بالعلاقات بين الأمم. وقد استخدمه المؤرخ هانتنغتون (Huntington, 1993) على نطاق أوسع. وقد استخدم في العلاقات الدولية ليشير إلى طريقة تفسير توازن القوى والمخاطر المحتملة. ومع انتهاء الحرب الباردة (التي قامت بشكل أساسي على الصراع بين الأيديولوجيات السياسية)، ويناقش هانتنغتون أن العلاقات الدولية سوف تتم ترجمتها في المستقبل بلغة الصدامات الثقافية (أو الحضارية).

«سوف يسود صدام الحضارات السياسات العالمية. وستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات هي خطوط المعارك في المستقبل» (Huntington, 1993: 24)،

وسوف تتصارع الحضارات لأنها: (١) حقيقية وأساسية؛ (٢) العالم يصغر شيئاً فشيئاً؛ (٣) التغير الاقتصادي والاجتماعي يصرف الناس عن هويتهم المحلية (الذي بدوره يضعف علاقتهم بالدول القومية وغالباً ما يتسبب هذا في جلب الدين إلى السلطة)؛ (٤) دور الغرب المزدوج، «يواجه الغرب في أوج قوته اللاغرب الذي تزداد لديه الرغبة والإرادة والموارد ليشكل العالم بطرق غير غربية»؛ (٥) الثقافة أصبحت أقل طواعية (٦) النزعة الإقليمية الاقتصادية تتصاعد.

ولا يعني التشديد على الحضارات أن الدول القومية لم يعد لها دور في نموذج هانتنغتون. ولكن بالأحرى ستكون الاختلافات بين الحضارات نقطة مركزية في تحديد الصراعات والقضايا التي تثيرها. ويحتمل أن تعتمد التكتلات الحضارية على «عناصر موضوعية عامة مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات والتعريف بالهوية الشخصية للناس» (Huntington, 1996: 43). ويتضح جلياً أن هذه العناصر ترتبط عموماً بالدول القومية. وبالتأكيد يمكن أن تؤدي هذه العناصر إلى تعريف الحضارة في المقام الأول، ولا سيما إذا كان هناك شعور بأن هذه العناصر مهددة بطريقة ما.

وبافتراض أنه قد أجريت هذه الدراسة عام ١٩٩٣، أي قبل أحداث ٢٠٠١، يعد عمل هانتنغتون تنبؤياً. «إن هذا التفاعل العسكري الذي امتد لقرون بين الغرب والإسلام من غير المحتمل أن ينمحي، بل يحتمل أن يصبح أكثر قسوة» (Huntington, 1993: 31).

انظر أيضاً: الإمبريالية الثقافية، الأصولية.

لقراءة إضافية: (Huntington, 1996).

صناعة الثقافة (Culture Industry)

وضع هذا المصطلح ثيودور أدورنو وماكس هورخيمر (Horkheimer and Adorno, 2002) العضوان في كلية فرانكفورت ذات التأثير القوي في مجال البحث الاجتماعي. وكانت نظريتهما أنه في سياق الرأسمالية الصناعية، لا يمكن فهم الثقافة على أنها صنع الفنانين أو عباقرة الفن، بل على الأصح لقد أصبحت الثقافة سلعة من نتاج العملية الصناعية. وبينما يحتفظ الحرفيون والفنانون باستقلالية معينة، كونها منتجة «لذاتها»، تعكس منتجات الصناعة

الثقافية المنطق العام للربح وقابلية الإنتاج والمعيارية التي يتسم بها الإنتاج الصناعي. وقد حُوّلت الثقافة إلى شيء يباع ويشترى. وفي تجسيد صورة مثالية لأسلوب الحياة الاستهلاكي، يخدم في جلب الربح إلى قطاعات أخرى.

ويتسم الإنتاج الثقافي في هذا السياق بإبداع السطحي أو اختلاف يقوم بإخفاء التكرار الجوهري. يجب أن تختلف المنتجات الثقافية بشكل كاف لتحفز الاستهلاك ولكن لا تختلف للمدى الذي تتحدى فيه هذا النشاط. ومن ثم، يكون التفضيل الخاص بصناعة الثقافة شكلياً فقط (الأوبرا الصابونية، وأفلام الحياة اليومية، والمسرحيات الشعبية المتبادلة). وقد نتج عن هذه العملية من ضعف الفن «الشعبي» والفن «الرفيع» الذين سُلبا كلاهما كمصادر للإبداع المرغوب به وهكذا تم تجريدهما من خصائصهما الفريدة. وتعد صناعة الثقافة جزءاً لا يتجزأ من نظام أوسع من الاستغلال لأنها تخلق إطاراً أيديولوجياً وتحافظ عليه. فهي تبرمج مستمعيها للاعتقاد بأن القيم الرأسمالية هي القيم الوحيدة، وإغفال إحباطاتها ومقتها للحياة بموجب هذا النظام. وكثيراً ما تنتقد لكونها حتمية أعطت الحوارات حول دور شبكات الإعلام الغربية في تعزيز الهيمنة العالمية ـ هذه النظرية فرصة جديدة للحياة.

انظر أيضاً: **وسائط الإعلام العالمية، أسلوب الحياة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Adorno, 1991; Cook, 1996).

صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF))

يقدم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي أوضح الأمثلة على العولمة التي لا جدال فيها. فهذه المنظمات، التي أنشئت جميعها بعد الحرب العالمية الثانية لها تأثير ومدى عالميّان، وقد يعني أنها جميعها تهتم بالتجارة والاقتصاد أنه حتى المتشكّكون حول العولمة يعترفون بأنّ المشهد العالمي قد تبدل في ما يتعلق بهذه المجالات على الأقل.

صندوق النقد الدولي واحد من النتاجات المؤسسية لمؤتمر بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية. وكان هدف صندوق النقد الدولي هو إيقاف

الأزمات المالية القومية والعالمية من خلال مراقبة وعلاج أداء الاقتصاد الكلي. وباختصار، كان الغرض منه تأمين الاستقرار الاقتصادي بعد الحرب وبعد الكساد. فسعى إلى التحكم في، وتسهيل، تحويل العملات العالمية لدعم التجارة الدولية، كما إنه يقوم برصد موازنة المدفوعات ومعدلات الصرف الأجنبي. وبحسب التقاليد، فإن رئيس صندوق النقد الدولي أوروبي.

عند بداية إنشائه، كان «الملجأ الأخير للإقراض» فكان يقدم قروضاً عاجلة للبلدان التي يوجد فيها عجز في الأموال السائلة. ورغب مينارد كينز ـ الاقتصادي الإنكليزي ـ في أن يكون صندوق النقد الدولي اتحاد تصفية دولي يقدم المال بصورة آلية للاقتصاد الذي يوجد فيه مشاكل في موازنة المدفوعات. وألا تكون هناك شروط على هذه القروض وتكون لاستقرار النظم الاقتصادية بشكل أساسي (الحفاظ على مستويات العمالة ومستوى المعيشة.. إلخ). ورأى كينز صندوق النقد الدولي أداة عدل، أي هؤلاء الذين يحتلون المقدمة مادياً، يساعدون هؤلاء الذين يحتلون المؤخرة، للحفاظ على استقرار نسبي. وليست هذه هي الصورة التي أخذها صندوق النقد الدولي في نهاية الأمر، فبدلاً من هذا، أخذ قراراً بأن تعطى القروض طبقاً للحصص ويتم حسابها من خلال حقوق السحب الخاصة (SDRs)، وتحسب هذه وفقاً لكمية رأس المال الذي تمتلكه الدولة بالفعل الذي يبدو أنه يعمل بالضبط ضد الأهداف التي فكر بها كينز على الأقل.

وتمنح القروض بفائدة أقل من معدلات الفائدة التجارية كما إنه من المقرر أن تكون قصيرة المدى وسريعة في حدود خمس سنوات. ولم تتوقع المراحل الأولى من إنشاء صندوق النقد الدولي قيام التجارة الحرة بوضوح كما تؤيدها الآن. كما لم يكن الإلغاء التام للتعريفات الجمركية والحواجز واضحاً أيضاً ـ بالرغم من أنه كان هناك اتجاه عام إلى أنه يجب إلغاؤها تدريجياً. وقد شعر كينز أن الحركة غير المقيدة لرأس المال حول العالم ستؤدي إلى حدوث حالة من التفاوت الاجتماعي، وعدم الاستقرار.

والآن لصندوق النقد الدولي عدد من البرامج الخاصة للإعانة من الفقر بما في ذلك تخفيض الفقر وتحقيق النمو. ولم يتم إنشاء خدمة الإقراض منخفض الفائدة للدول الفقيرة حتى عام ١٩٩٩. وتنبني الأهلية للدخول في هذه البرامج على تقييم صندوق النقد الدولي لدخل الفرد. وقد يعتمد صندوق النقد الدولي على خبرة البنك الدولي في اتخاذ هذه القرارات، وهكذا تتصل

المؤسستان. وبالاتحاد مع البنك الدولي يقدم لصندوق النقد الدولي أيضاً مبادرة متعلقة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون.

وربما يكون لصندوق النقد الدولي أسوأ سمعة، وهذا يرجع إلى برنامج التكيف الهيكلي والشروط الأخرى. فصندوق النقد الدولي يقدم بشكل أساسي قروضاً مشروطة للدول التي تُعتَبر مرغوب فيها، عادة بسبب العجز في ميزان المدفوعات. وقد جاء منتقدو هذه البرامج من العديد من الجهات، ليس أقلّها من جوزيف ستيغليتز رئيس الاقتصاديين في البنك الدولي. فبشكل عادي تستلزم القروض المشروطة تخفيضات في إنفاق الخدمات العامة مثل الرفاهة والصحة وخصخصة صناعات معينة مثل المياه والكهرباء. وكان تأثير خصخصة المياه على وجه الخصوص كارثة في بعض المناطق، فقد أصبحت تكلفة المياه تمنع من الاشتراك في هذه الخدمة. كما إن هناك ادعاءات أيضاً بأنه كانت هناك محاباة في تحديد الاتحادات (الكونسورتيا) التي ستمنح هذه القروض والعطاءات.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الرأسمالية، المجتمع المدني، الرأسمالية العالمية.**

لقراءة إضافية: (Killick, 1995; Peet [et al.], 2003; Stiglitz, 2002; Vines and Gilbert, 2004; Vreeland, 2003).

الصورة الزائفة (Simulacrum)

استخدم واضع النظريات الحضارية جان بودريار (Jean Baudrillard) هذا المصطلح للإشارة إلى النسخة البعيدة كل البعد عن الشيء أو الواقع الأصلي. ويحاول بودريار أن يبرهن على أن الصورة الزائفة لحقبة ما بعد الحداثة (التي أحياناً ولكن ليس دائماً، تتشكل عبر إحدى وسائل الإعلام الرقمية) بدأت تحل محل الأصل حتى أصبح من المستحيل تمييز الفرق بين ما هو «حقيقي» وما هو زائف. إن المحاكاة والواقعية المفرطة مفهومان متصلان، ففي مقاله «الصورة الزائفة والمحاكاة» «Simulacra and Simulation» يصف بودريار المحاكاة بكونها «تتولد عبر نماذج لواقع ليس له أصل أو حقيقة، بمعنى آخر هو واقع زائف» (Baudrillard, 1988: 166). إذاً فالواقع الزائف أو الواقعية المفرطة هو شكل من أشكال الواقع تسيطر عليه الصورة الزائفة الناتجة من عملية المحاكاة.

لقراءة إضافية: (Baudrillard, 1995).

ضريبة توبن (Tobin Tax)

اقتُرحت ضريبة توبن عام ١٩٧٨ ولكن لم يجر تنفيذها. وقد اقترح جيمس توبن (James Tobin) عالم الاقتصاد (الذي سميت الضريبة باسمه) ضريبة صغيرة أقل من نصف في المئة على التحويلات العابرة للجنسيات التي ستكون واجبة الدفع على معاملات المضاربة. ومن ثم في حالة شراء وبيع عملة على سبيل المثال، يحدث بشكل سريع (في أسبوع) تكون الضريبة مستحقة الدفع. وهذا يعني أن التجارة الحقة لن تتأثر، وتوجد لذلك فائدتان واضحتان.

الأولى سوف تكون الاقتصادات القومية أكثر أماناً من دون الآثار السلبية المحتملة على المضاربة على قيمة العملة ومن ثم على قدرة الأمم على إيقاف الانحدار الحاد في قيمة عملتها

وثانياً، بالرغم من أن الضريبة تعد صغيرة كان هناك اقتراح بأن تقدر بنسبة تتراوح بين ٠,١ و٠,٢٥ من العائد من الضريبة ستبلغ مليارات سنوياً لأن التجارة تعد مجالاً واسعاً. ويمكن استخدام هذا المال في مجال معين من مجالات التنمية أو مشاريع الطوارئ، مثلاً لغرض استخدامها عند حدوث الكوارث الطبيعية. ويمكن تنفيذ الأطر التشريعية للضريبة على المستوى القومي ولكن يجب أن تكون هناك اتفاقيات متعددة الجوانب لتكون فعّالة.

انظر أيضاً: **إضفاء الطابع التمويلي، الرأسمالية العالمية.**

لقراءة اضافية: (Arrighi, 1994; Wachtel, 2000).

الضغط الزماني ـ المكاني (Time -Space Compression)

يُعزى تقديم فكرة الضغط الزماني المكاني إلى الجغرافي دافيد هارفي (Harvey, 1990)، أي فكرة أن الوقت والمكان في العالم الشامل لم تعد تلك الحواجز كما كانت من قبل. ويبدو أن هذا يرجع إلى التطورات في تقانة الاتصالات والمواصلات بشكل أساسي. وينبغي توضيح أن هارفي لا يرى أن عاملي الزمان والمكان قد انهارا تماماً، ولكن بالأحرى يضغطان في ما يتعلق بالسرعة التي يمكن أن يحدث فيها السفر والاتصال، ومن ثم التأثير في الخبرة الإنسانية في العالم. وبالإضافة إلى هذا، يناقش هارفي أن سرعة الحياة قد ازدادت أيضاً. حيث تتم الأحداث والمعاملات التجارية والسفريات

بصورة أسرع. ولا ينبني جدل هارفي على إدراك الزمان والمكان فقط بل على التغيرات في الأسواق من إنتاج واستهلاك. حيث تمّت «إزالة الطابع المادي» من المال ذاته بينما في علاقته بالبضائع فإن «قِيَم» الفورية والاستغناء مؤكدة.

ويتناول ليفين (Levine, 1997) هذا في دراسته المقارنة حول سرعات المجتمع؛ أي درجة سرعة المجتمع في اتصاله بمستوى النشاط الاقتصادي. وترتبط تغيرات درجة السرعة هذه مباشرة بالانتقال من عالم قائم على الإنتاج الصناعي بشكل كبير إلى عالم مبني على الصناعات الخدمية واستهلاك السلع.

وقد قام غيدنز (Giddens)، بصياغة العبارة «التباعد الزماني المكاني» لتشير إلى «الظروف التي يتم تنظيم الزمان والمكان بمقتضاها لتربط بين الحضور والغياب» (Giddens, 1990: 14). ويسمح التباعد الزماني المكاني بممارسات المؤسسات العابرة للجنسيات ولتلتقي المحلية والعالمية والمواقع المتعددة وممثلوها في نقطة تقاطع مع بعضها البعض.

انظر أيضاً: **المحلية العالمية، التهجين، مجتمع الشبكات، الجغرافيا اللامكانية، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، إعادة الإلحاق، الصورة الزائفة، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).**

لقراءة إضافية: (Roudometof, 1997).

الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه) (Territorialization (De and Re-)

ترتبط الإقليمية بالطرق الّتي يتم تصور مكان من هذا العالم من خلالها. وكما يوضح روبرتسون (Robertson, 2002) ناقش العديد أن فكرة الميزان وتركيبها الاجتماعي ملمحٌ هامٌ لقوى العولمة كما إنها ملمح من ملامح الرأسمالية، ومن ثم تكون الموازين المختلفة مستويات مختلفة من الأراضي الإقليمية التي يتم الصراع عليها أو إعادة تشكيلها من جديد: المواقع التي تتم إدارتها وحكمها طبقاً لحوار جديد ومجموعة من الممارسات. فمنذ الثمانينيات تم التصريح بتغير المقاييس على وجه الخصوص. فطبقاً لسوينجدو (Swyngedouw, 2004).

حدث تحول استطرادي هام على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الصراع الأيديولوجي السياسي الاجتماعي الاقتصادي الثقافي المكثف من أجل تنظيم المجتمع ومكانة المواطن. إن بروز «العالمي»

في الكثير من مجموع الكتابات وفي الخطاب السياسي من شأنه ـ أي هذا البروز ـ أن يقوم بتشويش وتهميش وإسكات الصراع الاجتماعي المكاني المكثف والمستمر حيث تكون إعادة تشكيل المقياس المكاني هي المجال الرئيسي.

وتتضمن المقاييس المتحولة بناء وإعادة إعمار الأراضي الإقليمية لأغراض الحكم. ويتصل مصطلح إزالة الطابع الإقليمي وإضفائه بالتركيبات الاستطرادية ما بعد البنيوية للمقاييس والمواقع والأقاليم. كما يستخدم أيضاً ليشير إلى العمليات الذي وفقاً له انقسمت المقاييس المكانية القائمة (مثل **الدول القومية**) وظهرت أشكال تم قياسها من جديد.

انظر أيضاً: **السرد المضاد، التشخص، الضغط الزماني ـ المكاني**.

لقراءة إضافية: (Harvey, 1990; Robertson, 2002; Swyngedouw: 1996 and 2004).

الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية (Global Managerial Class/Global Elite)

قد يُطلق اسم الطبقة الادارية العالمية على الطبقة الإدارية العالمية «النخبة العالمية» أيضاً أو «النخبة الإدارية المتعددة الجنسيات» (Hannerz, 1996). وهؤلاء الأشخاص يسهل تنقلهم ويعملون غالباً في مجال الأعمال والمال ولكن يقطنون في مواقع عالمية. كما إنهم جزء من **السوائل العالمية** التي يعرّفها يوري (Urry) ومن ثم فهي طبقة فعالة. ويقترح هانرز (Hannerz, 1996: 129) «أن لديهم فرصة أفضل من غيرهم لتوسيع مواطنهم إلى مواقع أخرى». وهم ليسوا كالطبقة الأكثر ثراء فهم أقل في التفاعل أو الإقامة في المواقع المحلية، ويتجمعون في «شبكات شخصية صغيرة جداً» (Beaverstock and Boardwell, 2000) تقع بشكل عام في مواقع معزولة عن المواقع المحلية (مثل الفنادق الدولية)، ويرى شولت (Scholte) أن النخبة العالمية تنعزل عن بقية المجتمع بشكل أساسي. كما يشير أيضاً إلى الطبيعة المغايرة للنخبة العالمية. ويعرف ثلاث مجموعات على وجه التحديد: الرسمية (الحكومية أو شبه الحكومية)، نخبة الشركات والنخبة الفكرية. وتتقاطع هذه القطاعات الثلاثة بشكل منتظم مثل أحداث WEF واجتماعات **منظمة التجارة العالمية** ومواثيق AEA ومؤتمرات هيئات المصرفيين القومية» (Scholte, 2005: 28). وبالإضافة إلى هذا يعد الاتصال العرضي في المواقع العالمية مستمراً. «قدمت هذه التفاعلات المستمرة قاعدة اجتماعية قوية بالنسبة إلى الخطاب الليبرالي بصورة متعمدة وبحكمة» (Scholte, 2005: 28).

كما إن أفراد الطبقة الإدارية العالمية «أثرياء بالمعرفة» وتخدمهم الطبقة «الفقيرة في المعرفة». كما يهتم كاستلز (Castells, 1989) على وجه الخصوص بالفجوة المتزايدة بين هاتين المجموعتين من حيث الغنى والفرص.

انظر أيضاً: **رأس المال الثقافي، الرقميون الرحّل، الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، سوق العمل العالمية، مجتمع المعرفة، المحللون الرمزيون، الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات.**

لقراءة إضافية: (Daniels, 1991; Pijl, 1998; Sklair, 2002; Slaughter, 2000; Strange, 1994).

الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات (Transnationalist Capitalist Class (TCC))

يناقش روبنسون وهاريس أن الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات هي «الطبقة عالمية حاكمة. وهي طبقة حاكمة لأنها تسيطر على روافع جهاز الدولة للمؤسسات العابرة الوطنية واتخاذ القرار على المستوى العالمي» (Robinson and Harris, 2000: 11). ولا يتم تعريف هذه المجموعة كثيراً بواسطة أدوارها المعينة بل يتم تعريفها من خلال أيديولوجيتها التي هي رأسمالية واستهلاكية على الأخص، ويصف سكلير (Sklair) الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات؛ بهؤلاء الذين «تخدم مصالحهم بطريقة أفضل من خلال التعريف مع مصالح النظام الرأسمالي العالمي» (Sklair, 2002: 9)، ولا سيما مصالحها بمحاذاة المؤسسات العابرة للقوميات. ويجادل سكلير أن «أعضاء الطبقة الرأسمالية عبر الوطنية غالباً ما يعملون مباشرة للمؤسسات العابرة للقوميات وأساليب حياتهم مثال على سيطرة النزعة الاستهلاكية» (Sklair, 2002: 85). ويرى سكلير أن الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات أنها عبر وطنية بعدد من الطرق (Sklair, 2002: 98) وتشمل أربع مجموعات على الأقل منها طاقم المؤسسات العابرة للقوميات والبيروقراطيين والسياسيين والفنيين الاحترافيين والاستهلاكيين (التجار ووسائل الإعلام) (Sklair, 2002: 99). ولا تتصل الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات بإنتاج البضائع فحسب، ولكن بالحكومة ووسائل الإعلام وحتى الممارسات المحلية أيضاً.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، الهيمنة.**

لقراءة إضافية: (Robinson: 2004 and 2005).

الطريق الثالث (Third Way)

تشير الطريق الثالثة إلى برنامج وأيديولوجيا سياسية تهتم بتجديد الديمقراطية الاجتماعية في عالم غيرته العولمة. فهو «طريق ثالثة» حيث تزعم أنها تتحرك وراء الأفكار التي يدافع عنها اليسار «القديم» واليمين «الجديد»، مقدمة بذلك سياسات تم عرضها على أنها براغماتية وغير مصطبغة بالصبغة الأيديولوجية: براغماتية حيث إنها استجابات يتعذر اجتنابها لمجموعة متغيرة من الظروف والأحوال، مصطبغة بالصبغة الأيديولوجية حيث إنها تتخطى الانقسامات الأيديولوجية القائمة وفقاً للصالح القومي. وقد تطورت الأفكار التي تحيط بفكر الطريق الثالثة في تسعينيات القرن العشرين، وناصرها العديد من القادة السياسيين والمفكرين الاجتماعيين ومنهم توني بلير وغيرهارد شرودر المستشار الألماني وأنتوني غيدنز (Giddens: 1998 and 2001; Blair and Schroeder, 1999; Finlayson, 1999).

في قلب فكرة الطريق الثالثة، يربض افتراض أن التصنيفات التقليدية لليمين واليسار لم تعد لها المكانة نفسها التي حازتها في السابق، وكنتجة للعولمة تم رفض الأسلوب القديم الخاص بالديمقراطية الاجتماعية، والسياسات مثل التأميم والتعهدات بالعمالة الكاملة ومساواة الدخول (كنقيض لتكافؤ الفرص) تم رفضها على أنها تنطوي على مفارقة تاريخية. وقد بدأ علماء الطريق الثالثة من مقدمة مفادها أنه «لم يعد هناك أي بديل للرأسمالية» (Giddens, 1998: 43)، ومع هذا وبالرغم من أن الدور الإيجابي يتوافق مع السوق، ينكر فكر الطريق الثالثة فكرة الدولة الصغرى: وقد صرح بلير أن «الحكومة الكبيرة لا تعمل ومع هذا عدم وجود حكومة تعمل أقل» (Blair, 1998 a). ولا يكفل ما يطلق عليه الثورة الدائمة التي تسببت فيها قوى السوق واحتفى بها اليمين الجديد ـ النمو الذي يتماشى مع إجراءات العدالة الاجتماعية. ونجادل الطريق الثالثة أنه يمكن تحقيق كليهما شريطة أن تتبنّى الدولة دوراً تسهيلياً. «ولكي تظل في مقدمة السباق» يجب على الدولة تشجيع مرونة القوى العاملة وتحسين التنافسية بالاستثمار في التعليم والبنية التحتية. وبشكل أساسي، تعتقد نظرية الطريق الثالثة أن التدخل والسوق ليسا بمتضادين ولكن السابق يحول دون تفعيل مناسب للآخر. وتشير هذه الفكرة إلى موضوع هام في فكر الطريق الثالثة في ما يتعلق «بتصالح القضايا المتناقضة». وفي عصر العولمة، يتم تصور السوق والقطاع العام، والفردية، والمجتمع، وفي

الشؤون الخارجية، والتجارية، والأمنية والأخلاقية على أنها متكاملة، أي إن الواحد لا يعرّض بالضرورة للخطر تحقيق الآخر.

ويزعم أن هذا التناول ديمقراطي اجتماعي في طبيعته حيث تقوده مجموعة من القيم أو «الغايات» اليسارية، وتختلف مع الديمقراطيين الاجتماعيين التقليديين على الوسائل المناسبة فقط وليس على الغايات، وقد صرح بلير أن «ما يوضع في الحسبان هو ما يعمل فقط» (Blair, 1998 a). ويتفاوت المزيج الخاص من القيم أو الغايات بين منظري الطريق الثالثة. فبالنسبة إلى بلير تشمل هذه القيم التي تعتبر خالدة وحاسمة بالنسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية اعتقاداً بالقدر المتساوي والفرص للجميع، والمسؤولية والمجتمع (Blair, 1998 b). ويناصر آخرون أهمية المساواة في الدخل بينما يؤكد آخرون الارتباط المتواصل بإدارة المطالب الكينزية (White, 1998).

وقد خضعت نظرية الطريق الثالثة لنقد كبير من خلال الكثير من الجدل الذي يرتكز على ما إذا كان يمكن أن يكون هناك «طريق ثالثة» في الواقع (Driver and Martell, 2002)، وهؤلاء الذين ينظرون إلى الفكرة نظرة نقدية ينكرون أنها ديمقراطية اجتماعية، كما يصورون المقاربة على «أنها تبرير للتسوية السياسية بين اليسار واليمين يتحرك فيها اليسار ليكون أقرب إلى اليمين» (Hall, 1998). ويناقش آخرون أن الطريق الثالثة تعد مسوغاً للعولمة الاقتصادية ونوعاً من التاتشرية المخففة (نسبة إلى مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا اليمينية المحافظة) (Hay, 1999). ومع هذا أسهمت الطريق الثالثة في الجدال حول ماهية الديمقراطية الاجتماعية أو ما الذي ينبغي أن تكونه. ومن خلال نظرتها حول إمكانية مصالحة الدولة مع السوق بطريقة تدعم كلا من النمو والعدل الاجتماعي، تقدم نظرية الطريق الثالثة برنامجاً حديثاً قائماً على نظرة إلى ما يمكن تحقيقه في زمن العولمة.

انظر أيضاً: **الوسطية، الليبرالية الجديدة.**

لقراءة إضافية: (White, 1998; Fairclough, 2000).

طقوس الاستهلاك (Consumption Rituals)

هي أي شكل من أشكال الاستهلاك التي يقوم بها أكثر من شخص، والتي تنقل معنى الاستهلاك من الخاص إلى العام. وتُعدُّ طقوس الاستهلاك

طريقة لإظهار الهوية بل وتشكيل المجتمعات التي تستخدمها، فاستخدام الهواتف المحمولة على سبيل المثال يدخل في نطاق تسهيلات الاتصالات لكنّه يُظهر بشكل حتمي شيئاً ما عن الفرد الذي يستخدمه. فمن الممكن أن يوضِحَ الهاتف الخاص بشخص ما شيئاً معيّناً عن هويته في ما يتعلق بعمله والأشياء المفضلة لديه. حيث يمكن التعبير عن هذا في اختيار جرابات هذه الهواتف أو مجاراة الموضة والابتكارات الجديدة الخاصة بالهواتف. وبالإضافة إلى هذا، تتطور كذلك التقاليد (أو الطقوس) الخاصة بالوقت الذي يُعدُّ فيه استخدام الهاتف المحمول مناسباً أو غير مناسب. كما قد يقوم مروجو الإعلانات ومصنعو الهواتف ـ أو على الأقل يقومون بمخاطبة ـ بوضع بعضٍ من هذه الطقوس في محاولة لجعل الناس يشترون التكنولوجيا الأحدث والأكثر تطوراً.

انظر أيضاً: فتشية السلع، سياسة تأكيد الهوية، أسلوب الحياة.

لقراءة إضافية: (Douglas and Isherwood, 1979).

طور السلع (Commodity Phase)

عندما يتوفر لشيء ما الترشيح للبضائع يقال إنّه في طور السلع. وتلقي كلمة «طور» الضوء على الطبيعة غير الثابتة للترشيح.

انظر أيضاً: سلاسل السلع.

لقراءة إضافية: (Appadurai, 1996; Kopytoff, 1986).

عابر القوميات (Transnational)

في العام ١٩٦٦ قدّم ريمون آرون (Raymond Aron) عالم الاجتماع الفرنسي هذا المفهوم عابر القوميات. وقد يتم فهمه في بادئ الأمر أي الدولي ومتعدد القوميات. حيث تعطي العالمية وتعدد القوميات الأولوية لنفوذها أو ارتباطها (بالدولة) بالأمة. وبهذا المعنى تتوافق مع **النموذج الواقعي** للعلاقات الدولية. حيث إن مقاربة عابر القوميات ينشد فهم الأحداث والأشخاص والجماعات من دون إعطاء الأولوية لدور **الدولة القومية**. ويحدث هذا عندما تكون الدولة القومية مهمشة أو لا تأثير لها في المجالات الخاضعة

للنقاش. ومع هذا يناقش سكلير (Sklair) أن عديدين يولون أهمية جوهرية بالرغم من هذا (Sklair, 2002: 6).

ويكتب سكلير أن مقاربة «عابر القوميات» «ليست بنظرية محددة، بل تعد نصيحة لإعطاء المزيد من الانتباه إلى الكيانات غير الحكومية، ولا سيما عند تفاعلها مع الحكومات» (Sklair, 2002: 6). وقدّم طور عمل كيوهين وناي (Keohane and Nye, 1972) بشكل خاص التناول الخاص مقاربة عابر القوميات بـ «عبر الوطنية» إلى نطاق العولمة الواسع.

وقد يساعد تناول «عابر القوميات» في شرح أنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وبعض القضايا المحلية بالتأكيد، مثل الهجرة الداخلية (Sassen, 1996). ومن ثم يعد محوراً هاماً للبقاء في مجالات مثل الاقتصاد، والتجارة، والسياسة، والعلاقات الدولية. ويعني التعامل مع عالم لا يتكون من عدد من الأمم ببساطة، بل يتألف من مجموعات وعملاء ومجتمعات أخرى، يعني أن بعض المفاهيم مثل المواطنة والقومية والجنسية وأي شيء يتصل بشكل تقليدي بالدولة القومية تحتاج أن يعاد فحصها بوصفها جزءاً من عملية الحداثة القابلة للتأمل.

وفي الوقت نفسه تحدث التدفقات الثقافية والمادية على مستوى عابر القومية[1] ويرجع هذا على الأغلب للتقانة ووسائل الإعلام والهجرة والحركة. وبهذا المعنى يقع مفهوم عبر الوطنية في قلب دراسات العولمة بالرغم من أنه تمت صياغته بلغة الشبكات وإزالة الطابع الإقليمي والتهجين وإعادة الالحاق. وينبغي تذكر أن الحركات الأجتماعية عابرة القوميات تعد قوة ذات أهمية في المشهد العالمي حيث إنها لا ترتبط بالأمم كما إنها تعطى مساحة للتعبير في المنتديات العالمية والدولية مثل الأمم المتحدة وبالفعل على المستوى القومي للحكومة والقانون.

ويعرف هذا المفهوم أيضاً بمقارنة العلاقات عابرة القوميات أو الممارسات عابرة القوميات أو عبر القومية أو المجتمع المتعدد عابر القوميات.

انظر أيضاً: مناهضة العولمة، الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، الشتات، إعادة الإلحاق.

لقراءة إضافية: (Aron, 1966; Moghadam, 2005; Sassen, 2002; Smith, 2001).

عالم الحياة (Lifeworld)

صاغ الفيلسوف هابرماس (Habermas) هذا المفهوم ويشير إلى الخبرات الحياتية اليومية. وهو جزء من مفهوم هابرماس الأعرض لعملية التواصل. ففي عالم الحياة يمكن أن تحدث الأنشطة التواصلية. فنحن نستطيع أن نتفاعل مع الآخرين بسبب الاعتقادات والممارسات الثقافية والقيم المشتركة وما شابه ذلك. وبدَوْرهم يستطيع الأفراد أن يبنوا أنفسهم باستخدام موارد عالم الحياة.

ويعرّف عالم الحياة جزئياً بتناقضه مع «النظام»، بالرغم من أن كلاً من عالم الحياة والنظام يعد من جوانب المجتمع وليس الهويات الفردية. فالنظام «يعمل عن طريق الاتصال الوظيفي لنتائج الأفعال ويقوم بتجاهل توجيه أفعال الأفراد» (Cooke, 1994: 5). النظام لا يهتم بأعراف وقيم عالم الحياة، وبالأحرى فقد بني عالم الحياة على اللغة والثقافة (بأوسع معانيها).

في عصر العولمة يخضع عالم الحياة الخاص بنا لتغير هائل بسبب انتهاك الأنظمة الإدارية والسياسية والمالية الأخرى. ويعد عالم الحياة في حقبة العولمة عالماً للتهجين. إن الوصول إلى عالم الحياة ضروري للحفاظ على اللغة والثقافة بل معنى من معاني المجتمع أيضاً. ومع ذلك يقوم النظام باحتلال عالم الحياة لئلا تقاد المنظمات (مثل المؤسسات والجامعات والمؤسسات الأخرى) بواسطة الأفراد والأنشطة التواصلية ولكن من خلال المنطق والمتطلبات ووجهة نظر النظام الخارجية.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، السياسات الفرعية العالمية، التطبع بالبيئة الاجتماعية، الهيكلة.**

لقراءة إضافية: (Bartlett, 2001; Habermas, 1987a; Tomlinson, 2001).

عدم الانتباه المدني (Civil Inattention)

قام عالم الاجتماع إيرفنغ غوفمان (Goffman, 1963) بصياغة هذا المفهوم مشيراً إلى الطريقة التي يلحظ بها الشخص وجود غيره، ولكنه لا يتعامل معهم. والحالات التي يحدث فيها هذا من المرجح إلى حد بعيد أن تكون على أساس الثقافة، بالرغم من أن غوفمان يشير إلى أن اللامبالاة المدنية

تظهر عادة في المصاعد والبارات شبه الخالية ومع سائقي سيارات الأجرة. وكما يذكرنا بومان (Bauman, 1993: 155) يطلق هيلموت بلسنر (Plessner, 1974) عليها «عدم الاكتراث المدني (civil indifference)» وبالتالي يمكن تفسير هذا المفهوم على أنه حماية الخصوصية واحترامها. كما يفسر بومان (Bauman, 1993) «سوء اللقاء» على أنه يعد محورياً بالنسبة إلى اللامبالاة المدنية كشكل من أشكال إدارة المخاطرة. وبتعبير غوفمان يمكن أن يطلق على تفسير بومان «التفاعل اللاتركيزي». فتحدث المخاطرة وقتما يريد الفرد الانتقال من التفاعل اللاتركيزي إلى التفاعل التركيزي. ومع ذلك تتوافر الثقة في الاستمرار في عدم الانتباه المدني إلى المدى الذي يثق فيه الأفراد في غيرهم ألا يبعدوا كثيراً. وبمعنى آخر، يمكن تفسير عدم الانتباه المدني بأنه اتجاه «عش واترك غيرك يعش» الذي يعد ضرورياً للتسامح ودعم المجتمعات المتباينة. وفي الوقت نفسه، لو وجد المزيد من عدم الانتباه المدني، أي، لا يوجد التفاعل التركيزي على الإطلاق، يمكن أن يصبح المجتمع مفككاً ويعاني الأفراد من الاغتراب.

انظر أيضاً: **الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، ثقافة التمدن، رأس المال الاجتماعي.**

العرض الجسدي (Bodily Display)

غالباً ما يرتبط هذا المصطلح بالسياحة، ويشير إلى كيفية استخدام جسم الإنسان لإظهار قيم ومميزات معينة، سواء أكانت ترتبط بالعرقية (مثل الأزياء أو الرقص)، أو ترتبط بالحالة (مثل تغطية الجسد في ثقافات معينة). فيأتي الجسد ليمثل الثقافة في مثل هذه الأدوار.

وعند عرض «الثقافة» بهذه الطريقة، (على سبيل المثال عند تأدية بعض الرقصات والطقوس للسياح)، يتلقاها المشاهد على أنها أصلية بالرغم من أنه يحتمل أن يتم تمثيل هذا على خشبة المسرح لتسلية السياح فقط ولم يعد جزءاً حالياً من الثقافة.

انظر أيضاً: **السياحة الثقافية، سياحة التراث.**

لقراءة إضافية: (Desmond: 1997; 1999 and 2000).

عصر ما بعد المعلومات (Post-Information Age)

يشير عصر ما بعد المعلومات إلى الوقت الذي يتميز بظهور التقانة الرقمية بعد ظهور أجهزة الحاسوب (كثيراً ما يشار إليه بعصر المعلومات) وقد أصبح ذلك جزءاً منتظماً من أجزاء المجتمع. وتسمح التقانة الرقمية بتشخيص المعلومات، وكذلك بحدوث الاتصال بطريقة ليست متزامنة ولذلك فإن اتصالها بالعولمة يأتي من تأثيرها في المكان والزمان.

انظر أيضاً: **الرقميون الرحّل، عصر المعلومات، الإنترنت، مجتمع المعرفة، الضغط الزماني ـ المكاني.**

لقراءة إضافية: (Negroponte, 1995).

عصر المعلومات (Information Age)

يشير إلى مرحلة منتصف القرن العشرين عندما أصبحت المعلومات متاحة بشكل هائل أكثر من أي وقت مضى، وهذا يرجع إلى الابتكارات التقانية مثل الإنترنت والتخزين الرقمي والبث والإذاعة والتقانة اللاسلكية.

انظر أيضاً: **عصر ما بعد المعلومات.**

عقلانيات المخاطرة (Rationalities of Risk)

على نقيض ما يقوله بيك (Beck, 1992) وغيدنز (Giddens, 1990)، فإن تحليل مخاطر الدراسات الجينية كجزء من «أسلوب التفكير الخاص... يستلزم طرقاً جديدة للفهم والعمل وفقاً لذلك الفهم لمحنة «**بلغة المخاطرة**» (Rose, 1999: 246). وليست المسائل العقلانية المتعلقة بالمخاطرة سوى جموع أو حشود من الممارسات، ومن الأساليب التقنية والمسائل العقلانية المتعلقة بكيفية حكمنا، إنها صورة من المنطق الذي يسمح لنا بخلق أحداث يمكن حسابها بطرق خاصة. لذا، فالمفهوم مرتبط بإيوالد (Ewald) الذي يفترض أن المخاطرة ما هي إلا طريقة للتفكير حول الأحداث المتمثلة (Ewald, 1991). وعلى سبيل المثال، في التأمين، تكون المخاطرة صورة من الحسابات المبنية على أساس جدول إحصائي يقدّر انتظامية الأحداث وحساب الاحتمالات لتقييم الفرص الفعلية لذلك الحدث. إن المسائل العقلانية (المنطقية) للمخاطرة تقنية، فهي ترتكن على

أساليب تقنية حسابية معينة وهي نفسها تقنية في حقها، وهي المخاطرة التي لا يمكن فصلها عن الممارسات الخاصة بالتأمين وبالأساليب التقنية التي تسمح لنا بالتدخل في عالم معرّض لحسابات المخاطرة، فالمسائل المنطقية للمخاطرة متعددة ومهجنة. مخاطرة تأمين الحوادث، والمخاطرة الخاصة بالأوبئة، والمخاطرة المتعلقة بحالة الإدارة، والمخاطرة السريرية الطبية، وإدارة المخاطرة الشمولية وتكاثرها، وهي جميعها يمكن وضعها في إطار عمل لتحليل الصور الحالية للحكومة (Dean, 1999b). يشير روز إلى وجود تحولات في عقلانيات المخاطرة، فقد كان لدينا سابقاً تنظيم جماعي للمخاطرة في الحالة الاجتماعية، وهذا «يتم تبديله: سواء لدى أفراد، عائلات، مؤسسات، منظمات، مجتمعات حيث يقوم السياسيون بحثّها لأخذ المسؤولية على عاتقهم للتأمين على ممتلكاتهم، وأشخاصهم، وكذلك على عائلاتهم» (Rose, 1999: 247).

في اطروحتة بيك وغيدنز (Beck and Giddens) حول مجتمع المخاطرة هو وسيلة لفهم واستيعاب «العولمة» كتركيز بسبب الخوف والقلق، وكذلك على الاحتمالية غير المقيدة. فإن مفهوم عقلانية المخاطرة يشير إلى عولمة المخاطرة كتقانة للحكم. ثم إن عقلانيات المخاطرة مرتبطة بالعولمة من خلال إعطاء سرد مضاد ما أظهره استنتاج بيك، للمخاطرة فهو رأي واقعي ومنتظم للمخاطرة، يعتمد على تمثيل ظهور مجتمع المخاطرة. وبالنسبة إلى قيود ومَوانع هذا المفهوم فهي تتمثل في أن هذه الطريقة لا يمكن حسابها لكيفية واين، وتحت أية ظروف تتغير عقلانيات المخاطرة.

انظر أيضاً: القابلية للحكم، التهجين، المخاطرة.

لقراءة إضافية: (Dean, 1999b; Lupton, 1999; Rose, 1999).

عقلانية التواصل (Communicative Rationality)

عقلانية التواصل هي طريقة للتحدث مع، والتفكير حول وصنع قرارات مع آخرين. فعند صياغة هذه النظرية (بالرغم من أنها تعد مخططاً تفصيلياً حقيقياً للسلوك)، سعى هابرماس (Habermas, 1987) إلى إيجاد طريقة للوصول إلى قرارات تتسم بالعدل والشفافية والإنسانية. ومن ثم تعد عقلانية التواصل مشتركة بين أكثر من دراسة وكذلك تخضع للحوار. فهي «خبرة أساسية» وميراث للبشرية. فهي موروثة لأنها حتمية. وتعدّ اتفاقية اجتماعية طوعية

توجه نحو القيام بالأفعال. ويمكن رؤية هذا المفهوم ونموذج الفعل على أنّه طريقة لتناول المخاطرة.

وحتى تحدث عقلانية التواصل فإنها تتطلب وجود أخلاق الحوار، وعلى وجه الأخص توفر قواعد إجرائية أساسية من خمسة مبادئ: (١) العمومية، حيث ينبغي على كل فرد مرتبط بهذه القضية أن يندمج في التواصل؛ (٢) الاستقلالية، فيجب على الجميع أن يكونوا قادرين على عرض آرائهم والمناظرة بها؛ (٣) تبادل الأدوار المثالي، كما يجب على هؤلاء المعنيين أن تتوفر لديهم الرغبة لتفهم وجهات نظر الآخرين؛ (٤) حيادية القوة، حيث إن اعتبار القوة لا علاقة له بطريقة أو نوع إجماع الرأي الذي يتم الوصول إليه؛ (٥) الشفافية، الانفتاح من دون استخدام فن الجدل.

وباختصار، تعد عقلانية التواصل إطاراً يسهل إنشاء علاقات ومجتمعات على أسس قوية وأخلاقية وعملية، كما إنها تعدّ حاجة ملحة أكثر من كونها وصفية، وقد يستفاد بها في المجتمع المدني والحكم.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، الديمقراطية، الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، السياسات العالمية الفرعية، ما بعد الحداثة، رأس المال الاجتماعي**

العمالة الجديدة (New Labour)

لقد بدأ استخدام مصطلح العمالة الجديدة أول ما بدأ في المملكة المتحدة على يد حزب العمّال وذلك لتعريف نفسه وليتوصف في منتصف التسعينيات من القرن العشرين. وقد أدى ذلك إلى حدوث انتقال من اهتمامات الجناح اليساري التقليدي لحزب العمال إلى سياسات أكثر وسطية، هي سياسات الطريق الثالث.

انظر أيضاً: **الليبرالية الجديدة، دولة الرفاهة.**

لقراءة إضافية: (Fairclough, 2000; Monbiot, 2000).

العمل المباشر (Direct Action)

طور ويليام ميلور (Mellor, 1920) هذه النظرية في ما يتعلق بقضايا العمل بشكل أساسي في كتابه العمل المباشر، يتضمن الجانب «المباشر» عدم

استخدام وسطاء للمحاولة وممارسة الضغط على الشركات والإدارة بل وحتى الحكومة. ويرى ميلور أن صفة العمل المباشر متاحٌ لكل من العاملين وأصحاب العمل، الإضراب من قِبَل الأول والإغلاق التعجيزي من جانب الأخير. على سبيل المثال، ويجب أن يتضمن النشاط نوعاً من القوة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال أيضاً يستخدم العمال المضربون مصادر عملهم (التي يحتاجها صاحب العمل) للدفاع عن مطالبهم أو بالاحتجاج بالكلام. ويمكن أن يتضمن العمل/ النشاط المباشر العصيان المدني.

وقد أيد غاندي (Gandhi) العمل المباشر غير العنيف (NVDA) وخلال نضاله من أجل استقلال الهند، ومارتن لوثر كنغ (Martin Luther King) حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العولمة، يشير العمل/ النشاط المباشر غالباً إلى الأنشطة التي يقوم بها المجتمعون سوياً ولكن بشكل غير مُحكَم مثل «مناهضي العولمة».

ويجدر بالملاحظة أن بعض المجموعات تقوم بـ «العمل المباشر» باسم الولاء للفكرة عموماً، ولكنها تتبع برامج أيديولوجية أكثر تحديداً.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة**.

لقراءة إضافية: (Carter, 2004; Mellor, 1920; Starr, 2005).

العنف المعرفي (Epistemic Violence)

تستخدم المنظّرة حول الحركة الأنثوية ـ غياتري تشاكرافورتي سبيفاك (Gayatri Chakravorty Spivak) ـ هذه العبارة لتصف كيف أنه في حقبة ما بعد الاستعمار أسكت المهمّشين كل من المستعمرين وجماعات القوى الأهلية (Spivak, 1988). «. . . فالعنف المعرفي كاملاً هو عادةُ العنف المعرفي الناتج عن الإمبريالية». وطبيعياً لا يستلزم أن يكون هذا الصمت حرفياً. وما تشير إليه سبيفاك هو أن التأثيرات التاريخية للاستعمار تزيل أي مواقع يمكن سماع المهمّشين من خلالها. وبينما يتضح العنف المعرفي في وضع ما بعد الاستعمار على وجه الخصوص، (أو شيء ما يشبهه) يُقارَن بإسكات بعض الأصوات كنتيجة للهيمنة الأيديولوجية.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، الإمبريالية الثقافية**.

العولمة السياسية (Political Globalization)

يشير مصطلح العولمة السياسية إلى التوجهات السياسية التي تحدث في السياق العالمي والتي تعتبر واحدة من الأبعاد الأساسية للعولمة. ومثال جيد على العولمة السياسية هي **الأمم المتحدة** حيث تجمع الدول مع بعضها البعض. إلا أن العولمة السياسية لا تقتصر على الممثلين التقليديين من الدول القومية. وحقيقة، فإن العولمة السياسية تتميز بأن أصبحت الدولة القومية أحد الممثلين في الجو السياسي، وأصبحت تتنافس مع الشركات ومع المؤسسات العالمية الأخرى (خاصة تلك المؤسسات التي تهتم بالموضوعات الاقتصادية)، و**المنظمات غير الحكومية**. وعلى ذلك، فإن حركات أخرى مثل **الحركة الأنثوية** وغيرها من الحركات التي تهتم بالمشكلات البيئية و**الحركة المناهضة للعولمة** تعتبر من أمثلة العولمة السياسية.

ويمكن اتخاذ هذا الإجراء لعدد من الأسباب على الرغم من أنه لا يوجد من بينهم سبب بمفرده أو سبب بسيط. فوجود المؤسسات العالمية (مثل الأمم المتحدة و**صندوق النقد الدولي** و**منظمة التجارة العالمية**) يعني أن جماعات التأييد والنشطاء وجماعات الاهتمام تتجه إلى هذه المنظمات القائمة. وزيادة القدرة على التوصل للتقانة، وبخاصة في مجال الاتصالات، تعني أن حركات الانحياز حول العالم أصبحت ممكنة أيضاً وأخيراً، فإن بعض الموضوعات تعتبر ذات أهمية عالمية خاصة، وهي تُحفز الأفراد والجماعات حول العالم على التعاون في العمل من أجل تحقيق هدف مشترك. وربما أفضل مثال على ذلك يمكن أن نجده في الجماعات البيئية التي تهتم على سبيل المثال بثقب طبقة الأوزون.

وحقيقة قابلة للنقاش. إن المنظمات غير الحكومية تُعدُّ من أهم اللاعبين في السياسة العالمية، وفي ما يخص درجة الديمقراطية ودرجة التمثيل السكاني العالمي، يمكننا القول إنه في مجالات معينة يمكن هذه المنظمات أن تمثل الناس وتعبر عنهم أكثر من الدول القومية. ثم إن جزءاً من العولمة السياسية هو السؤال عن مركزية الدولة القومية التي همّشتها الشركات والمؤسسات العالمية الأخرى وغيرها من الأحلاف الإقليمية.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، مناهضة العولمة، المواطنة، المجتمع المدني، الحركة الأنثوية، الدولة القومية، المواطنة الأدائية، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Ougaard, 2003).

العولمة الصغرى (Microglobalization)

هي نظرة للعولمة تقوم بتصور المستوى الأصغر باتصاله بالمستوى الاكبر والعكس بالعكس. ومن ثم تعد شكلاً من أشكال التحليل ومنظوراً تحليلياً وكذلك طريقة خاصة لتصور الأفعال التي تنسب النفوذ إلى العولمة. ويختلف هذا المنظور عن التناول الأفقي الذي يرى أن الأحداث المحلية تتأثر بالأحداث العالمية بشكل أساسي، وكذلك يختلف عن التناول من الأسفل إلى الأعلى الذي ينظر إلى الأحداث العالمية على أنها تتألف من الأحداث المحلية.

ولعله معروف أكثر في ما يتعلق بدراسة الجماعات الإرهابية التي تعمل في جماعات تدعى الخلايا. وعادة ما تكون هذه الخلايا محلية ولكنها تتلقى إشاراتها (وليس أوامرها) من مصدر عالمي حقيقي أو متخيّل أو من مستوى أعلى. وكتب «كنور ستينا» (Knorr-Cetina). يقول إن «المستوى الأصغر في الشكل الذي تمت الإشارة إليه يضرب مثالاً على المستوى الأكبر وتمكّن المبادئ الأصغر وتقوم بتنفيذ امتداد وتأثير ما هو أكبر» (Knorr - Cetina, 2005: 215).

انظر أيضاً: **المحلية العالمية، مجتمع الشبكات، الهيكلة.**

لقراءة إضافية: (Bade, 1997).

العولمة من أسفل (Globalization from Below)

إن المصطلحين، كشعار وكمبدأ منظم، توحي بأن ظاهرة العولمة عملية ذات اتجاهين. وبالتناقض مع العبء الثقيل للنظام الاقتصادي الليبرالي والنظام السياسي الذي فرضته **النخبة العالمية**، تتناول العولمة من اسفل السياسة المتداخلة في حالة النزاع والمقاومة بين المجتمعات المهمشة، والحركات الاجتماعية والعمالية، ومتخصصي البيئة وكثير غيرهم: حيث تؤدي القوة العالمية إلى مقاومة عالمية.

إن «حركة الحركات» هذه غالباً ما يتم عرضها بصورة احتجاجات مقاومة للمؤسسات، حيث مثلتها مجموعة من الشبان الفوضويين الذين يتظاهرون خارج مقار اجتماعات منظمة التجارة العالمية. وهذا يخدم كتفويض للنقد الرئيسي الذي ينص على أن الحركة تعرف ما الذي تقف ضده. لا ما وُجدت له. وحقاً، إنّ التحدي الأساسي بالنسبة إلى حركة **«مناهضة العولمة»** هو

تطور الاستراتيجيات السياسية الموحدة أو حتى مشاعر التضامن التي تربط المجموعات العرقية والثقافية والتقسيمات الأخرى.

إنّ النقد قديم إلى حد ما، ومع ذلك يتصل بالتشكيلات والشبكات السياسية العالمية الجديدة اللافتة للنظر التي تتطور لتخاطب قضية خلق بدائل للمعتقدات العالمية التقليدية أو المنتديات الاجتماعية العالمية وظهور المنتديات الاجتماعية الإقليمية، تُعدّان الأكثر نجاحاً حتى الآن، بحيث إن «الدرع الواقي» (Panobzy) للنشاط الأساسيين لم يبدأ بتنسيق تفكيرهم فقط، بل فعلاً في تجسيد البدائل العالمية لصنع القرار.

انظر أيضاً: **الفوضوية**.

لقراءة إضافية: (Barlow and Clarke, 2001; Brecher, Costello and Smith, 2000; Notes from Nowhere, 2003).

العولمية (Globality)

يكتب بيك أن العولمية «تعني أننا نعيش منذ فترة طويلة في مجتمع عالمي» (Beck, 2000: 10). ويرتبط مفهوم العولمية بفكرة المجتمع العالمي، أي، على الأقل الوعي بأننا نعيش في عالم واحد. إنها الموقع الذي يرى «المجتمع العالمي كحقيقة يتعذر تغييرها» وهو يتّسم بأنه متعدد الأبعاد ومتعدد المراكز وطارئ وسياسي (Beck, 2000: 87-88). ويزعم بيك أن هذا التركيب يعارض النظرة التي قد ترى العالم من منظور الدول القومية (أي النظرة العالمية) كما إن العولمية والمجتمع العالمي يستلزمان القابلية للتامل. وكذلك فإن المجتمع العالمي ليس المجتمع الذي يتكون من دول كما اعتدنا على معرفتها (Beck, 2000: 103)؛ فالعولمية تعني «المجتمع العالمي من دون دولة عالمية ومن دون حكومة عالمية» (Beck, 2000: 117). ويعني مجتمع اللادولة أن هناك لاعبين سياسين غير حكومات الدول والمؤسسات بل حتى الشركات. وهؤلاء اللاعبون السياسيون الجدد كثيراً ما يُفهمون كمنظمات عابرون للقوميات كما **كمنظمات غير حكومية**.

انظر أيضاً: **الرأسمالية غير المنظمة، السياسات الفرعية العالمية، القرية العالمية، الحداثة القابلة للتأمل**.

غنى العمل/ فقر العمل (Work Rich/Work Poor)

يشير هذا المفهوم إلى توزيع العمل على أعضاء الأسرة الواحدة، فالمنزل الذي يعمل جميع أعضائه يطلق عليه «Work Rich» والمنزل الذي يعمل القليل من أعضائه أو لا يعمل أحد منهم يطلق عليه «Work Poor». وقد تطور هذا المفهوم كاستجابة للتحديدات الوصفية لاستقطاب الدخل وتركيزها على التباين بين دخل الأفراد لأن تحليل نوبات سوق العمل التي تقوم على الأفراد فحسب تخفي توزيع العمل داخل العائلة كما يشير كاليستر (Callister, 2001: 3).

البحث ما وراء البحار عرّف هذا، على المدى البعيد كان هناك نمو متزامن في جميع المنازل، حيث كان يعمل جميع كبار السن في وظائف مدفوعة الأجر (Work-rich) وحيث لم يتم توظيف الفرد الأساسي العامل في الأسرة (Work-poor). وقد أدى هذا إلى تقلّص في المنازل/ العائلات التي تحتوي على مزيج من العمل المدفوع الأجر داخلاً وخارجاً. وقد ضعفت العائلة ذات العمل المختلط الذي يتكون من ذكر يعمل ساعات دوام كاملة وتقوم شريكته بالبقاء في المنزل ساعات دوام كاملة أيضاً ورعاية الأطفال.

ويسمح هذا المفهوم لنا بفحص تأثير مستويات العمالة العارضة (ذات الدوام الجزئي) التي تتصل باتجاهات العمالة العالمية وتؤثر في النساء بشكل كبير بمزيد من التفصيل. وبالإشارة إلى نيوزيلندا التي كانت في السابق دولة رفاهة أصحاب الأجور والتي اعتمدت على انقسام قائم على أساس النوع للعمل ويتمثل في راتب العائلة، فإن أغلبية النساء اللواتي يعملْنَ في وظائف مدفوعة الأجر يعملن بدوام جزئي، مع ذلك زاد انتشار العمل بدوام جزئي لكل من النساء والرجال في نطاق واسع من المجموعات العمرية والترتيبات الحياتية. وفي نيوزيلاند، يبدو أن العمالة ذات الدوام الجزئي قد انتشرت لدى الرجال وكذلك النساء ولهذا تعتمد المزيد من العائلات تماماً على العمل ذي الدوام الجزئي، وهذا من شأنه أن يجعلهم عموماً يعملون عمل الفقراء.

انظر أيضاً: **تأنيث القوى العاملة، سوق العمل العالمية.**

لقراءة إضافية: (Borland, Gregory and Sheehan, 2001).

فائض القيمة (Surplus Value)

يعد مفهوم فائض القيمة عاملاً حاسماً في تحليل ماركس للرأسمالية.

ويجزم ماركس بأن جميع المجتمعات قد ضمنت إنتاج فائض (الذي يُفهم أنه إنتاج البضائع أو الثروة التي تزيد عن الحاجة لبقاء أعضائها)، وأن الصراع بين الطبقات نشأ من الإنتاج والاستيلاء على هذا الفائض.

يصف فائض القيمة الذي شكّل النموذج الرأسمالي للإنتاج. حيث استولت الرأسمالية هنا على وسائل الإنتاج والناتج، وتشتري عمل العمال، فالعامل الذي لا يمتلك الأدوات ولا المواد يضطر لأن يبيعه. ومع هذا، ومن أجل الحصول على الربح، يجب على الرأسمالي أن يزيد الفرق بين تكلفة العمالة والمواد ووسائل الإنتاج، وبين قيمة هذا المنتج في السوق. هذا الفرق هو فائض القيمة. وببساطة، يجب على العمال الكدح لمدة أطول من أجل الأقل والأقل لجلب المزيد والمزيد من الربح، حيث تقوم الرأسمالية على إنتاج هذا الفائض الذي يتراكم على هيئة رأس المال. وحيث إنه يتم استثمار رأس المال هذا بدوره بطرق أخرى لجلب الربح (أشكال أخرى من الإنتاج والمخزونات والأسواق والبنوك... إلخ.)، ويصبح فائض القيمة وكرأس المال مستقلاً عن أصوله من كدح العمال. ومع هذا، وكما حرص ماركس على التأكيد، فإن كل الفائض يشتق من استغلال العامل من قبل الرأسمالي الذي يوجد كطفيلي على الطبقات العاملة. وبالنسبة إلى ماركس يمكن تصحيح هذه العلاقة فقط من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي من شأنها أن تنفي الحاجة إلى توليد المزيد من فائض القيمة.

لقراءة إضافية: (Singer, 2000).

الفترة المحورية (Axial Period)

قام كارل ياسبرز (Jaspers, 1953)، بصياغة هذا المصطلح لتعريف حقبةٍ محددةٍ في التاريخ (من حوالى عام ٨٠٠ إلى ٢٠٠ قبل الميلاد) عندما حدثت تغيرات جذرية في جميع أنحاء العالم. وكانت هذه تغيرات دينية وحضارية وظلت في موضعها حتى عصر التنوير.

ونشوء الرأسمالية (وبالتالي ما يدركه البعض كبداية للعولمة) يُنظر إليه أحياناً على أنه مرحلة محورية ثانية إلى المدى الذي يُمثّل فيه أيضاً التغيير الجذري في الطريقة التي نرى بها العالم ونتفاعل معه. وفي واقع الأمر، اعتبر ياسبرز أيضاً العصر الحديث حقبة محورية ثانية ميزّتها العلوم الحديثة والتكنولوجيا والتطلع

إلى الحرية وظهور الجماهير في الحلبة السياسية (القومية، الديمقراطية، الاشتراكية، الحركات الاجتماعية)، والعولمة، وتعرف أيضاً بالعصر المحوري.

انظر أيضاً: **المبدأ المحوري، الحداثة القابلة للتأمل، المخاطرة.**

فتشية السلع (Commodity Fetishism)

يقدم ماركس هذا المصطلح في كتابه **رأس المال** (Marx, 1867). وفي هذا الوقت استخدمت الفتشية بشكل أساسي حول الديانات البدائية. وتشير إلى الطريقة التي يتجه بها الأشخاص في المجتمعات الرأسمالية لرؤية علاقاتهم الاجتماعية من خلال الأشياء فقط (أي السلع). فلا ينظر إلى الأشخاص كأفراد بل من خلال ما يتعلق باستخدامهم للمنتجات وقيمة استهلاكهم. وهذا يؤدي إلى الابتعاد عن الحياة الاجتماعية والهيكل السياسي. ويقصد بفتشية السلع أن الأشخاص غير مدركين للطريقة التي يستغلهم بها النظام. وبالتالي بدلاً من معرفة قيمة إنتاج الشيء أو التفكير فيه (كم عدد وما هي نوعية العمالة التي قامت بإنتاجه) يتجه الناس إلى رؤية الأشياء والأشخاص بلغة قيمة التبادل.

وقام جان بودريار، منظّر نظريات ما بعد البنيوية، بالكتابة حول السلع في ما يتعلق بأربع قيم في كتابه **نظام الأشياء** (Baudrillard, 1996) وقيمه الأربع: الأداء، الوظيفية، التبادلية، الرمزية (قيمة الشيء في ما يتعلق بشخص آخر)، وتبادل العلامة (قيمة الشيء في ما يتعلق بأشياء أخرى مشابهة).

كما استخدمت أيضاً لتشير إلى الطريقة التي يضفي بها الأشخاص معنى على السلع. فقد يكون لأصناف الملابس على سبيل المثال قيمة توضح الهيبة الاجتماعية أو علامة على مزاعم الهوية أو إشارة لاختيارات **أسلوب الحياة.**

انظر أيضاً: **رأس المال الثقافي، القيمة التبادلية، الوعي الزائف، الاحتياجات الزائفة، رأس المال الاجتماعي.**

الفجوة الرقمية (Digital Divide)

استخدم هذا المصطلح للتمييز بين هؤلاء الذين يحصلون على التكنولوجيا الرقمية (أي الإنترنت) وهؤلاء الذين لا يحصلون عليها. وقد شاع هذا المصطلح في الستينيّات ولم يرتبط بالإنترنت فقط بل بالتكنولوجيا عامة

(الهواتف والحاسبات الآلية. . . إلخ)، ولا سيما الأحدث في مجال التكنولوجيا. ويكتسب المفهوم أهميته رداً على الادعاءات أن الإنترنت عالمي وديمقراطي ويعمل بطريقة عامل مساعد باتجاه اليوتوبيا التكنولوجية «المجتمع التكنولوجي الأمثل». وليس بالضرورة أن تكون هذه الفجوة جغرافية، فيمكن ببساطة أن تكون على أساس الاختلاف الطبقي، أو القدرة على الكسب أو الحصول على التعليم.

لقراءة إضافية: (Davison and Cotton, 2003; Norris, 2001; Warschauer, 2004).

فرضية التقارب (Convergence Thesis)

قد تحمل هذه العبارة العديد من المعاني في المجالات المختلفة الخاصة بالعولمة والتي تقابل التجانس تقريباً. ويحتمل أن يشير المعنى الأساسي إلى النظرية التي تشير إلى أن التجارة الحرة الليبرالية الحديثة سوف تقلل من تدخل الحكومة وإنفاقها على الأمن الاجتماعي (Ohmae, 1996). ويسمى أيضاً التقارب المؤسسي أو الحكومي. إذ تغير الحكومات سياساتها وسلوكها ليس بسبب الضغط المباشر، ولكن بسبب التغيرات الثقافية والاحتياج إلى التنافسية. ويعد التقارب نتيجة لفتح الأسواق وتحرير التجارة وما شابه ذلك، كما إنه يُعدُّ موجهاً لهذه الأشياء أيضاً. وبالتالي فهو جزء من الجدل الدائر حول أن الدول القومية تفقد قوتها لصالح الشركات المتعددة الجنسيات (TNCs).

وفي السياق الأعم للتجانسية يمكن تطبيق النظرية أيضاً على تقارب الاستهلاك وعلى العادات الثقافية التي يُزعم أنها جزء من العولمة (Levitt, 1983).

انظر أيضاً: **فتشية السلع، النزعة الاستهلاكية، طقوس الاستهلاك، فرضية العولمة المفرطة.**

فرضية العولمة المفرطة (Hyperglobalist Thesis)

يفرق هيلد وآخرون (Held [et al.], 1999: 10) بين أنصار العولمة المفرطة والمتشككين والآخذين بنظرية التحول على أساس نظرتهم الخاصة بالعولمة. فيعتقد أنصار العولمة المفرطة أننا حالياً في حقبة عالمية غير مسبوقة (أي المرحلة الجديدة بشكل عام وليس استمراراً للعمليات التي كانت تعمل قبل

ذلك). حيث يواصل الاقتصاد العالمي والحكم والمجتمع المدني العالمي الهيمنة على حساب **الدولة القومية**. فنحن بصدد نظام عالمي جديد يدعمه ويقوده منطق **الرأسمالية** (الاستهلاكية على وجه أخص) والتقانة.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)**، **التقليديون**.

لقراءة إضافية: (Albrow, 1996; Ohmae, 1996).

الفوضوية (Anarchism)

وتعرف أيضاً بالاشتراكية المؤيدة لبمادئ الحرة والشيوعية الفوضوية. بينما تُعدُّ «الفوضى» مصطلحاً فنياً يصف نوعاً معيناً من الأنظمة والتنظيمات السياسية، وتتصل الفوضوية بشكل وثيق بالعولمة بالطريقة التي استخدمت بها لتصنيف هؤلاء الذين يطلق عليهم اسم «مقاومي العولمة». وبمعناها الأضيق تعني الفوضوية المجتمع النظري أو الفعلي الذي يرفض فرض السلطة. وهناك خطأ شائع أن الفوضوية تتسبب في حدوث الفوضى أي العنف والاضطرابات الاجتماعية. ومع ذلك، تُعدُّ الفوضوية نظاماً سياسياً عموماً يقضي بأنه ينبغي لكل فرد اختيار العلاقات التي يرغب بها مع الآخرين (شاملة الممثلين في الحكومة) والدخول طواعية في علاقات مع آخرين من أجل المنفعة المتبادلة والأهداف الاجتماعية. أي إنه لا يوجد شيء غير منظم بشكل متأصل في النظام الذي تصوره الفوضوية. وبالأحرى، تبنى على صنع الفرد الفعلي لاختيارات حقيقية تعارض الأنظمة النامية التي يُجبر الأشخاص على معايشتها. وهكذا، لا تستلزم الفوضوية أن يكون هناك ممثلون عن الشعب. وإنها الطريقة التي يحدث بها مثل هذا التمثيل وكيفية تأسيسه للنقاش.

تعد الفوضوية أو الفوضويون بشكل أوقع ملمحاً هاماً في حوارات العولمة، كما إن الفوضويين ليسوا بالشخصيات التي تنال التقدير بشكل عام. فالفوضوية لا تدعم الليبرالية الحديثة، والأنظمة «الديمقراطية» التي تعد نموذجية وتقدرها المجتمعات المعاصرة. وغالبا ما يُطلق لقب فوضوي على أي شخص يتكلم أو يتظاهر ضد العولمة والرأسمالية كنتيجة للاستخدام اللغوي غير الدقيق.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة**، **الليبرالية الجديدة**.

لقراءة إضافية: (Miller, 1984; Ward, 2004; Woodcock, 1986).

القابلية للتأمل (Reflexivity)

ليست القابلية للتأمل بالمفهوم الدقيق لأنه يستعمل لوكلاء مختلفين ومواقف مختلفة لأسباب مختلفة. على سبيل المثال، بينما يربط **بورديو** (Bourdieu) القابلية للتأمل بممارسة علم الاجتماع، نجد أن كلاً من بيك، وغيدنز ولاش (Beck, Giddens and Lash, 1994) يحددون مفهومهم للقابلية للتأمل بشكل دقيق ضمن حدود دراسات العولمة، ووضع نظريات **للحداثة القابلة للتأمل**. استخدم كل من بورديو (Bourdieu, 1992a) وبيك (Beck, 1994) ذلك المصطلح على أوسع نطاق.

يمكن رؤية مفهوم بورديو القابلية للتأمل بأنها استجابة لما رآه كعلم اجتماع بنيوي خصوصاً في عمل كلود **ليفي ـ شتراوس** (Lévi-Strauss, (1994) [1969]). فكونه تأملياً كعالم اجتماع يعني الاهتمام «بتصنيفات الفكر التي لم يتم التفكير فيها التي تحدد ما يمكن التفكير فيه وتحديد ما يمكن التفكير فيه سلفاً» (Bourdieu, 1992a: 40). مع ذلك، هذا النوع من التأملية ليس مقيداً على علماء الاجتماع.

اتّبع كل من بيك، وغيدنز ولاش طريقة مختلفة تماماً، وركز على ما تعنيه «الحداثة القابلة للتأمل» وما هي المعاني المتضمنة في ذلك. فبالنسبة إلى بيك، لا تعني التأملية التفكير الإيجابي النشط. فالتأملية عنده تعني مواجهة ذاتية (Beck, Giddens and Lash, 1994: 5)، والتأملية لا تتطلب وكيلاً لها؛ والتأملية التي يصفها بيك تحدث بمفردها. ويكتب بيك: «دعنا نسمي الانتقال الذاتي، غير المرغوب فيه وغير المرئي، وتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المخاطرة بأنه تأملي» (Beck, 1994: 6). فهذه التأملية الذاتية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجتمع المخاطرة عند بيك وجزء منه.

استخدام غيدنز للتأملية قد يكون مألوفاً أكثر. فهي تشترك في كونها مدركة للفرص وأعراض الحركة أو الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، فعند غيدنز، نجد أن التأملية إدراكية ومرتبطة بإعادة التكامل، وبنظريته حول **البنيوية** والضرورة الخاصة «مشروع الذات»، كما إنها ليست التأملية التأسيسية التي تكون أكثر أهمية من الحداثة القابلة للتأمل، فالمؤسسات التي يتعامل معها غيدنز تشمل الأسرة، العلاقات الحميمة، العلاقات الجنسية، وفي الحقيقة، أي شيء يمثل جزءاً من المجتمع التقليدي.

يميز لاش بين التأملية التركيبية والتأملية الذاتية. في الأولى، «تتحرر الوكالة من العوائق الخاصة بالبناء والهيكلة الاجتماعية، ثم تنعكس على «القوانين» و«المصادر» الخاصة بهذه الهيكلة» (Lash, 1994a: 115). أما في التأملية الذاتية، فنعكس الوكالة على نفسها. ويحدد لاش أيضاً ثلاث طرق للانعكاسية: التأملية الإدراكية، التأملية الجمالية والتأملية التفسيرية أو التأويلية. فيرى لاش أن كلاً من بيك وغيدنز يتعاملان مع التأملية الإدراكية. وعلى الرغم من أن ذلك من الناحية الجدلية صحيح بالنسبة إلى تأملية غيدنز. وما يأخذه بيك على التأملية أنها لا تشترك في التأمل الضروري لها لتكون إدراكية. ويعارض لاش ذلك حيث إنه يقول إن التأملية الجمالية هي التي يجب أن تحل محل التأملية الإدراكية. ترتبط التأملية التفسيرية بالمجتمع وبالجمال أكثر من نظرية بما بعد الحداثة.

انظر أيضاً: الحب المتداخل، التطبع بالبيئة الاجتماعية، الحداثة، إعادة الإلحاق.

القابلية للحكم (Governmentality)

من المهم فهم أن «القابلية للحكم» (المصطلح الذي صاغه فوكو عام ١٩٩١ (Foucault, 1991)) غالباً ما تستخدم في وقت واحد لتشير إلى طريقة في الحكم وإلى شكل تاريخي معين من أشكال الحكم المتعلقة بالليبرالية. و«الحكومية» كطريقة للحكم تتسم ببروز «فن الحكومة»، ويمكن إحرازه من خلال التركيز على «العناصر المثيرة للجدل الخاصة بالحكومات بشكل عام». وتطرح منهجية الحكم والإدارة هذه أسئلة حول «كيفية حكم الذات»، وكيف تكون محكوماً، وكيف تحكم الآخرين، ومن الذين سيتقبّلهم الناس حكاماً [و] كيف تصبح أفضل حاكم». كما إن هذه المقارنة للحكومة لها هدف أساسي هو السكان كما تُعدُّ آليته الرئيسية هي جهاز الأمن» (Foucault, 1991). ويؤكد فوكو أن هذا التفكر الثابت حول الحكومة سمة لأوروبا الحديثة في المراحل المبكرة ونشوء الليبرالية وانطلاق الدولة القومية إلى الظهور مرة أخرى. إن عقائد الليبرالية الأساسية التي تحاول فرض حكمها ستكون ذات نتاج مضاد وأن مسافة بعيدة عن الحكومة سوف تكون حيوية لضمان حكم فعال وكذلك ستتشكل الأهداف المحكومة ذاتياً من خلال منطق حكومة مبني على الاهتمام بمشكلة الحكم أي الحقبة التاريخية التي نربطها عادة بالليبرالية، وظهور

الدولة القومية ذات السيادة «الحكومية». وبالتالي لم تعد الحكومة الليبرالية مقصورة على الدولة. ويمكن إحرازها بواسطة تشكيل «تحالفات بين السلطات والمشاريع الشخصية لهذه المنظمات، وكذلك المجموعات والأفراد الذين يدخلون في نطاق رعايا الحكومة» (Rose, 1999) والإفادة منها في برامج الحكومة وتبريراتها العقلانية، ولا سيما هؤلاء التابعين لحكومة الدولة» (Dean, 1999a). ويقوم هذا التعريف للحكم الليبرالي بإبعاد الدولة عن وظيفتها الأساسية. وبدلاً من هذا فهي ببساطة عنصر ـ وظيفته محددة تاريخياً ومتغيرة طبقاً للسياق ـ في دوائر متعددة من السلطة التي تصل مجموعة متنوعة من السلطات والقوى داخل مجموعة كاملة من التجمعات المعقدة» (Rose, 1999). ويجادل لارنر ووالترز (Larner and Walters: 2004a and 2004b) أن هذا التناول للحكم قادر على إعادة صياغة العولمة كـ «منطق حكومي» حيث إنه يسمح بطرح أنواع معينة من الأسئلة مثل ما هي العولمة؟ ومتى تكون العولمة؟ وأين العومة؟ وما هي سياسات العولمة؟ وليس الغرض تقديم مصطلح آخر، أو تعريف آخر للعولمة أصح أو أكمل، أو تصنيف لمصطلحات النظريات المتنافسة بل يحاول هذا التناول تهميش العولمة، وبمعنى آخر يشجعنا على أن نتوقف عن استيعاب العولمة بقيمتها الاسمية وأن نتجنب أن تغمرنا.

انظر أيضاً: **السرد المضاد**، **إزالة الصبغة الحكومية**، **أنساب (العولمة)**، **منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية»**، **التشخص**.

لقراءة إضافية: (Burchell, Gordon and Miller, 1991; Foucault, 1991; Larner and Walters: 2004a and 2004b).

القابلية المؤسسية للتأمل (Institutional Reflexivity)

انظر: **الحداثة القابلة للتأمل**.

القدر الثقافي (Cultural Fate)

ينشأ مصطلح قدر الثقافة عندما لا يعود هناك تمسك بالأدوار الاجتماعية التقليدية. ويُعدّ اختفاء الأدوار الاجتماعية التقليدية ملمحاً بارزاً من ملامح **الحداثة** (في اصطلاح غيدنز). وبسبب غياب الأدوار المقننة اضطُرّ الأشخاص إلى القيام بالاختيار. وحيث إن قدرنا الثقافي هو أن نقوم بهذا الاختيار الذي

يؤثر في هويتنا كأفراد، فيجب علينا أن نطور أنفسنا باستمرار. ويتضح جلياً، أنه وقتما يجب القيام بالاختيار لا بد من أن توجد مخاطرة. ويمكن تصور قدر الثقافة لاتصاله بوجودية سارتر. حيث يعتقد سارتر أننا «محكوم علينا بالحرية واللهفة الوجودية». ويكتب توملينسون في هذا الشأن، «إن الحرية لهي هبة غامضة لكنها شيء لا نستطيع رفضه» (Tomlinson, 2001: 140).

ويرتبط القدر الثقافي بالانتقال إلى التحديثية وهو تحدّ ليس بالنسبة إلى الأفراد فقط، ولكن بالنسبة إلى المجتمعات أيضاً (سواء أكانت أمماً أم مجتمعات أو أي شكل من أشكال التجمع البشري). ويجادل توملينسون:

«أنه بينما تخضع الثقافات العالمية لشروط الحداثة بواسطة انتشار مؤسسات الحداثة، تواجه جميعها المشكلة نفسها في فشل الإرادة الجماعية لخلق معان وتوجهات مشتركة» (Tomlinson, 2001: 165).

ومع ذلك يرى كاستوريادس (Castoriadis, 1997) بشكل مختلف، فبينما يرى البعض (مثل برمان (Berman, 1983) وغيدنز (Giddens, 1990)) أن الحداثة تختلف أساساً عن المجتمعات التقليدية، لا يتفق كاستوريادس على وجود مثل هذا الاختلاف الجوهري بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة. يركز كاستوريادس على العامل البشري. وبالنسبة إلى كاستوريادس يُعدّ التحدث عن القدر الثقافي في إطار القرار الثقافي أكثر احتمالية. ويؤكد كاستوريادس أنه «يجب على الأشخاص أن يرغبوا في التصرف بشكل مسؤول ليقبلوا تحدي قدرهم الخاص» (Tomlinson, 2001: 165) فهو لا يحدث تلقائياً.

انظر أيضاً: **الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، الحداثة السائلة، الحداثة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، القابلية للتأمل، الهيكلة.**

لقراءة إضافية: (Berger, 1974; Berman, 1983; Castoriadis, 1997; Tomlinson, 2001).

القرية العالمية (Global Village)

أعطى مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan) هذا المصطلح شعبية واسعة في الستينيات، وكان هو الذي ادعى أن بداية وسائط الاعلام الإلكترونية ستنبثق عنها «القرية العالمية». وكان يعني بهذا أن الاتصال

الفوري سوف يؤثر بشكل فعال في المسافات إذ تبث المعلومات عبر الحدود الجغرافية بسرعة غير مسبوقة، وهذا سوف يؤدي إلى انكماش العالم. وقد اعتقد ماكلوهان أيضاً أن القرية العالمية سوف تتسبب في تغير في طبيعة الشخصية الفردية. كما وجادل بأن الإعلام المكتوب (وسيلة الإعلام التي كانت سائدة قبل القرن العشرين) قد صنع الفرد العقلاني، وهو موضوع معزول تسيطر عليه وجهة نظر واحدة. وبالتناقض مع الفرد العقلاني سوف ينتج عن وسائط الإعلام الإلكترونية انبعاث الهوية القبلية والمجتمع المتحول ثانية، وحيث كانت الحدود بينها والآخر قابلة للنفاذ. وبالتالي سوف تؤهل القرية العالمية ليس بأفراد بل بجماعات أو قبائل.

وفي الوقت الذي نُظر فيه إلى نبوءة ماكلوهان بأن حقبة من السلام العالمي مقبلة. عالم تربطه وسائل الإعلام والسفر سيصبح دولة واحدة. من ناحية ثانية، أكد بأن مدى الوسائل الإعلامية العالمية واحد تتكاثر فيه الشائعات كما في قرية؛ وسينتج عن فورية وسائل الإعلام نقاط انفجار وصراعات مفاجئة تسبب بها الوصول السهل للمعلومات.

وبتجريدها من بُعدها التأملي، تكون عبارة ماكلوهان قد عبرت إلى الأحاديث العامة ويشعر الكثيرون أن **الإنترنت** حقق رؤية القرية العالمية.

انظر أيضاً: **الضغط الزماني ـ المكاني**.

لقراءة إضافية: (McLuhan and and Fiore: 1967 and 1968).

قوة الإقناع (Soft Power)

انظر: **قوة الجبر/قوة الإقناع**.

قوة الجبر/قوة الإقناع (Hard/Soft Power)

تشير إلى القوة التي تمارسها دولة على دول أخرى بسبب مصادرها العسكرية والمالية الأعلى. وقد كان هذا السهم الأساسي في الحرب الباردة، بينما كان سباق الجيوش شيئاً أساسياً بين مصادر القوة العسكرية والاقتصادية. وتتمركز القوة الصلبة «قوة الجبر» حول القهر والتهديد، والعقوبات. بينما تتمركز قوة الإقناع «القوة الناعمة»، على الجهة الأخرى، حول الإقناع

والدبلوماسية والثقافة. وتنعكس أهمية قوة الإقناع في الاهتمام الذي توليه الدول القومية لتعزيز وتصدير ثقافتها ومنتجاتها ولغتها. وليس هذا من أجل المنفعة الاقتصادية الخالصة من خلال المتاجرة بهذه الأشياء، بل لزيادة هيبتها في الأسواق الثقافية العالمية. ففي حالة اللغة، على الأخص، لو تم تقدير اللغة الأصلية لإحداها سيكون هذا مصدراً للقوة في جميع علاقاتها مع الدول الأخرى.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، اللغة الإنكليزية العالمية.**

لقراءة إضافية: (Hoffmann, 2004; Mattern, 2004).

القوة الحيوية (Bio-Power)

طرح الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault) مفهوم القوة الحيوية. وقد اهتم فوكو (Foucault, 1990) بطبيعة القوة وأكد أن القوة قد خضعت لتغيرات في طبيعتها وتعبيراتها في الحقب التاريخية المختلفة. القوة الحيوية، قوة فوق «الحياة» وإنتاجيتها، تشير بوضوح إلى نظام جديد من القوة والتنظيم واللذين ظهرا في القرن التاسع عشر. وقبل ذلك كانت القوة بشكل عام تتمثل في فرض الموت والعقوبات البدنية. وبشكل أكثر تحديداً، خلقت طقوس العقاب منظاراً للموت (مثل تنفيذ الإعدام والتعذيب أمام الجماهير) كان الهدف منه ضمان نفاذ سطوة القانون (بلغة الردع المباشرة).

وقد احتلت القوة الحيوية موقعاً وسطاً من خلال المؤسسات (المدارس والسجون والجيش والمصنع) التي نظمت وشكلت حياة الأفراد. وأثناء إنشاء هذه المؤسسات خضع الجسد البشري لنظام دقيق، قام فيه ورصد أدائه ووظائفه، وبهذا الشكل أصبح الجسد البشري محوراً لشكل جديد من أشكال الحكم.

كانت القوة الحيوية نظاماً ثنائي القطب، من خلال أحد قطبيه، حيث يمكن فهم السياسة الحيوية بلغة التحكم العام في السكان بسلسلة من النظم وسجلات المواليد والزواج والوفاة وبرامج الصحة العامة.. إلخ، وعلى القطب الآخر سياسة تشريحية للجسد البشري. ويتألف الأخير من مناهج نظمت جسد الفرد وتدريبه وعاداته اليومية التي استغلت أداءه الوظيفي بأفضل شكل ممكن وحولته إلى آلة اجتماعية اقتصادية موثوق بها. كما أكد فوكو أن القوة الحيوية تعد

عنصراً أساسياً بالنسبة إلى الرأسمالية، فقد جلبت الجسد الكادح الذي سيعمل في المصنع، ووضعت يدها على «حياة» السكان وحولتها إلى مجال اقتصادي.

انظر أيضاً: **الرأسمالية، ماركس/ الماركسية، مجتمعات التحكم.**

القومية (Nationalism)

بالنظرة الضيقة، يُظر إلى القومية كأنها وثيقة رسمية، بأنها الشعور بالأنّوية، أي، تعصب الفرد إلى أمته، الذي يمكن أن يكون أيضاً أساس في المبادئ أو البرامج السياسية. وبشكل أكثر عمومية، تشير القومية إلى العمليات التي تدخل في ظهور الهويات الجماعية والمشاعر والطموحات والخطاب والعمليات المتخيلة التي ترتبط بها وفي كثير من الأحيان فإن اللغة والمنطقة وخبرات الأساطير المشتركة من بين المعايير المستخدمة في وضع تعريف للقومية.

ولقد فهم مؤرخو الأفكار القومية حصرياً كظاهرة أيديولوجية في القرن التاسع عشر، وهذا هو ما توصل إليه الفيلسوف الألماني هيردر (Herder) والرومانتيكيون. ومع ذلك يبدو تكوين الهويات الجماعية والتضامن والبنيات الرمزية المشتركة والفهم المشترك للمكان والزمان يبدو مشكلة عامة من مشاكل الوجود الاجتماعي الإنساني من المنظور الأنثربولوجي. وفي الوقت نفسه لا بد من التشديد على الخصائص المميزة للقومية في شكلها الحديث. فمثلاً فسر تشارلز تلي (Tilly, 1990) ومايكل مان (Mann, 1993a) أن هذا يعتبر مكملاً أيديولوجياً لبناء الدولة، وقد شدّد كل من إرنست غيلنر (Gellner, 1983) وإيريك هوبسباوم (Hobsbawm, 1990)، دور بعض المتغيرات السياسية والثقافية المرتبطة بالتصنيع. وحتى نكون على يقين، فإن التكامل القومي لملايين الناس افترض مسبقاً وجود عدد من وسائل الإعلام القوية والمؤسسات الأخرى مثل الصحافة المطبوعة والصحف والتعليم العام والإدارات والإحصائيات الرسمية والخرائط وما إلى ذلك. وعلى الجانب الآخر، فإنه يمكن المرء التشديد على الميول الإنسانية العامة أن تنضم إلى الجماعات الاجتماعية، وبعد ذلك يتصرف في تأييد هذه الجماعات، مثل ما فعلته نظرية الهوية الاجتماعية في علم النفس.

تدور المناقشات النظرية في العلوم الإنسانية لبعض الوقت الآن حول الخلاف بين «البنيوية» من ناحية و«الجوهرية» أو «الأصلية» من ناحية أخرى.

فبينما تؤكد «البنيوية» العمليات الاجتماعية والتاريخية التي من خلالها «تُخترع» الأمم و«توجد» فإن التوجه الآخر «الجوهرية» يصر على الروابط العرقية والأعراف القديمة أو الطبيعية، بمعنى، سابقة التعبئة القومية الحديثة. أما في الأبحاث المادية، وعلى الرغم من التناقض الثنائي الذي يتم التغلب عليه عن طريق إعادة عدد كبير من أساليب جماعات الإنتاج في السياقات التاريخية والاجتماعية الثقافية. وعلى ذلك، فإن استخدام الصورة البلاغية «للبناء» يمكن أن يكون مضللاً: الحياة الاجتماعية، مثل لوحة فنية، تُعمل دائماً، إلا أنها ليست «بناء» مستقلاً ذاتياً ولا ذا سيادة.

في خطاب العولمة، فإن المنظورات عن القومية تتضارب إلى حد كبير. فمن جانب يتبيّن أن تجربة «العالم الواحد» والدعوة إلى التماسك في المجتمع البيئي للإنسان لا تتوافق مع النظرة القومية العالمية. فالدول والحكومات تُرى كأشياء من الماضي، وتتم استدعاء حركات التبشير والنزعات الإمبريالية للقومية الغربية بسرعته، كما حدث في الولايات المتحدة مؤخراً. ومن جانب آخر، فإن النزعات غير الإنسانية المدركة عن العولمة الاقتصادية، وسيطرة المصالح الخاصة، و«الحكم العالمي» غير الشفاف «حكم من دون حكومة» توصي بحكم ذاتي (قومي) كقوة مضادة تمكّن من التحرير والعدل الاجتماعي.

ولكي يقرّبوا بين وجهتي النظر المتضاربتين عن القومية، لجأ العديد من الكُتاب إلى التمييز في ما بين الطبيعة (المدنية) «الغربية» المرغوبة للقومية والطبيعة (الأخلاقية) «الشرقية» غير المرغوبة. إلا أن المفاهيم المنقسمة تعجز عن التعبير عن تعقد المشكلات التي تحدث نتيجة التحولات التي تنشأ في سياق العولمة. وبالابتعاد عن إيجاد النوع «الصحيح» للقومية فعلى ما يبدو إن هذه التحويلات قد أعادت تشكيل الفراغ السياسي لتفرض مرة أخرى مجموعة من الأسئلة الهامة من النظام السياسي، والعدل والشرعية. وفي ما يتعلق بعملية التحول فإن ديناميكيات علم النفس الاجتماعي في العلاقات الداخلية والخارجية للجماعات تمثل متغيراً هاماً لا بد من أخذه في الاعتبار.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، الجماعات المتخيلة، الدولة القومية، نموذج العالم الواحد.**

لقراءة إضافية: (Smith, 2001).

القيمة التبادلية (Exchange Value)

استمد هذا المصطلح من ماركس ويعد جزءاً من ثلاث قيم يمكن أن تضمها السلعة: القيمة، قيمة الاستخدام والقيمة التبادلية. والقيمة التبادلية هي ثمن الشيء تقريباً، أي، ما الذي يجب الحصول عليه بدلاً لهذا الشيء. ولا يستلزم هذا بالضرورة أي قيمة فعلية (قيمة الاستخدام) أو قيمة العمل الذي تمثله (القيمة). ففي عصر منتجات أسلوب الحياة والماركات العالمية، قد تكون قيمة بعض السلع الاستهلاكية أعلى كثيراً من قيمة الاستخدام أو القيمة. وفي الوقت نفسه، تحاول شركات التجارة الحرة الحصول على قيمة تبادل (سعر) مناسب للعمل الذي قام بإنتاج السلعة.

ويمكن أن يستخدم مصطلح «القيمة التبادلية» أيضاً للعملة وقيمتها النسبية أمام العملات الأخرى، حيث تكون القيمة التبادلية هي نفس سعر الصرف.

انظر أيضاً: إضفاء الطابع التجاري، رأس المال الثقافي، فائض القيمة.

لقراءة إضافية: (Beasley-Murray, 2000).

كوانغو (QUANGO)

يرمز المصطلح كوانغو (QUANGO) إلى المنظمات غير الحكومية شبه المستقلة (Quasi-Autonomous Non-Governmental Organization) وهي منظمات ينظر إليها بازدراء بصفة عامة. يتمتع المصطلح (QUANGO) والمنظمات الشبيهة به بشهرة خاصة في المملكة المتحدة حيث ازدهرت تلك المنظمات تحت حكم المحافظين في الثمانينيات. من الناحية الفنية تعتبر تلك المنظمات منظمات غير حكومية حيث جاءت نتيجة لتحول السلطات الحكومية إلى هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية النظرية ولكن من الناحية الفعلية كانت الحكومة مسؤولة عن تحديد: التعيينات، التمويل ومجال الصلاحية الشرعية في تلك المنظمات. تقوم المنظمة غير الحكومية شبه المستقلة والمنظمات المماثلة لها بمراقبة تصرفات الحكومة وخاصة كيفية أدائها تجاه بعض المبادرات التشريعية. وعلى سبيل المثال، تعتبر «لجان تكافؤ الفرص»منظمات كوانغو (QUANGO)، وبما أنّ أعضاء تلك اللجان لا يتم ترشيحهم بطريقة مباشرة، هناك مخاوف حول العجز الديمقراطي والتهم الموجهة لـ (QUANGO). يرجع المصطلح

(QUANGO) إلى العديد من الأشخاص حيث نسب إلى كل من: آلان بايفر (Alan Piefer) رئيس مؤسسة كارنيغي (الولايات المتحدة الأمريكية)، والأستاذ دوغلاس هاغ (Douglas Hague) (في المملكة المتحدة). وتستخدم حالياً الهيئة العامة غير الإدارية (NDPB) بدلاً من منظمات (QUANGO). يوجد الآن العديد من الهيئات لمراقبة الهيئات الأخرى، مثل منظمات (QUANGO). أما في المملكة المتحدة، فقامت لجنة نولان (Nolan Committee) بتقديم لجنة لقياس مستويات الحياة العامة ومكتب مفوض التعيينات العامة.

انظر أيضاً إلى: **الحكم العالمي**.

لقراءة إضافية: (Gray and Jenkins, 1994; Norris, 1996; Ridley and Wilson, 1995; Wilson, 1995).

الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية» (Cosmopolitanism)

إن المحور الرئيسي للكوزموبوليتانية هو أن كل البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، وأنه ينبغي تقدير هذا وتطويره والاعتماد على فكرة التواصل المتبادل. وللكوزموبوليتانية تاريخ طويل والعديد من المظاهر. وتؤكّد الكوزموبوليتانية الأخلاقية (Singer, 1993; Nussbaum, 1996)، على سبيل المثال أن لدينا مسؤوليات أدبية تجاه الآخرين بغض النظر عن صفة الأمة كما تؤكد الكوزموبوليتانية الاقتصادية حرية التجارة العالمية.

انظر أيضاً: **الديمقراطية الكوزموبوليتانية، القرية العالمية، حقوق الإنسان**.

الكوزموبوليتانية/ العالمية المتضاربة (Discrepant Cosmopolitanism)

قام جيمس كليفورد (James Clifford) عالم الأنثروبولوجيا بصياغة هذا المصطلح ليضع يده على تناقض الحياة الحديثة التي يتحرك من خلالها الناس ويتنقلون (التحديث كـ «ثقافة رحالة») وفي الوقت نفسه ترتبط بما هو محلي بطرق متعددة (غالباً ما تكون متناقضة). وربما يكون أفضل وصف لها كنوع من الاغتراب الدائم أو عدم الراحة الناتجين عن الأحوال المعيشية الحديثة ومبدأ الفردية، ويجذب هذا المصطلح الانتباه إلى حقيقة أنه بينما ينظر إلى الكوزموبوليتانية (التحرر من النزعات الإقليمية/ العالمية) على أنها حفظ

للتنقل الإرادي، وهناك سكان آخرون أجبرتهم جراء الظروف أو القوة أو أشخاص آخرون على الانتقال أيضاً. وبالإضافة إلى هذا، يمكن تغيير البيئات المحلية للمدى الذي يصل فيه حتى المكث بالمكان ذاته يكون انتقالاً إلى مكان أجنبي. وينبغي تذكّر أن «الثقافة المرتحلة» تشير إلى قابلية الأفراد للتنقل وكذلك الأشياء والأفكار والممارسات الثقافية. أي إنّه يتم توجيه الأفراد «للرحيل» والتلاعب بمطالب العالم الحديث حتى لو لم يتنقلوا فعلاً.

انظر أيضاً: **الديمقراطية الكوزموبوليتانية، الرقميون الرحّل، الاستعانة بمصادر خارجية، الأعمال الخدماتية.**

لقراءة إضافية: (Clifford, 1997; Robbins, 1992).

الكوزموقراطية «الديمقراطية الكونية» (Cosmocracy)

يمكن تصور الكوزموقراطية على أنها مزيج من مفهوم **الديمقراطية العالمية** على المستوى العالمي. وقد تكون الكوزموقراطية منهج **الحوكمة** في شكل من أشكال **الحكومة العالمية**. ويصف جون كيني (Keane, 2002) السمات الأربع الأساسية للكوزموقراطية «بأنّها عالمية، وتضم «مناطق» حكم مختلفة، وديناميكية وغير مستقرة. وبشكل أساسي يُعدُّ تعريف الاعتماد العالمي المتبادل، وكيف يمكن إدارة هذا بأفضل شكل هو ما تسعى إليه الكوزموقراطية. ويبدو أن كين هو المقترح الأول لهذا المصطلح. ويمكن فهم الكوزموقراطية على أنها نسخة خاصة من **الديمقراطية الكوزموبوليتانية** «أي العالمية المتحررة من النزعات الإقليمية».

انظر أيضاً: **المجتمع المدني**.

لقراءة إضافية: (Keane, 2003).

كيوتو (Kyoto)

هي مدينة في اليابان ويستخدم هذا المصطلح غالباً كاختزال لبروتوكول كيوتو، وهو تعديل للميثاق الإطاري حول تغير المناخ التابع للأمم المتحدة (UNFCCC)، وهو معاهدة لإدارة ومنع الانبعاث الحراري العالمي. وقد تم التفاوض حولها في كيوتو ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ داعية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للموافقة طواعية على شروطها. ووضعت قيد

التنفيذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبينما صدقت ١٤١ دولة على هذه المعاهدة لم توقعها الولايات المتحدة واستراليا وليس لديهم النية لتنفيذها.

وهناك الكثير من الجدل حول مدى صحة العلم الذي شكل أساس أطروحة الغازات و«البيوت الزجاجية» والانبعاث الحراري وفعالية البروتوكول ذاته. ويتجه الجدل في المنطقتين إلى أن يتجمع حول الاهتمامات البيئية (النتائج الملموسة والمبادئ) والاقتصادية أيضاً (سواء إذا كان البرتوكول سيؤثر سلباً في الدول المتقدمة للمدى الذي سوف يتجه فيه اقتصادهم إلى الانحدار السريع).

ويلقي بروتوكول كيوتو ضوءاً على عدد من القضايا الحالية الوثيقة الصلة بمجال العولمة. أولاً: يوضح بجلاء القوة الثابتة للدول القومية حتى في وجه ما ينظر إليه دائماً كمؤسسة عالمية (الأمم المتحدة) وبالتأكيد في مواجهة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ثانياً: يوضح أنه قد تطغى الاهتمامات الاقتصادية على الاهتمامات البيئية بالنسبة إلى العديد من الدول القومية. وبينما تعد الاهتمامات الاقتصادية جزءاً من الحوار العالمي على وجه التأكيد، لا تزال القرارات الاقتصادية متأصلة في الاهتمامات القومية بصورة قوية مع أن الاهتمامات القومية قد تتوجه بدورها إلى السياق العالمي. وتعد الاهتمامات البيئية ذات طابع عالمي بصورة أكبر كما تعد واحدة من القضايا المحورية في مفاهيم القرية العالمية. ثالثاً: يوضح الموقف بجلاء أن الدول القومية ليست على قدم المساواة في العالم. وبالتأكيد فإن الميثاق الذي ينص على معاملة الأمم بشكل مختلف يعد عادلاً، ولكنه يجذب الانتباه إلى التناقضات التي يحملها (على مدى التاريخ وفي الوقت المعاصر على السواء). وأخيراً: يؤكد بروتوكول كيوتو الحاجة إلى جذب الانتباه إلى البيئة والحاجة إلى التعامل مع المخاطر التي نواجهها كبشر.

انظر أيضاً: **توازن القوى، الهيمنة، الدولة القومية، النموذج الواقعي.**

لقراءة إضافية: (Daly, 1989; Gupta, 2002; Houghton, 2004; Leggett, 2001; Stokke, Hovi and Ulfstein, 2005).

اللاحديثة (Non-Modern)

يستخدم هذا المفهوم لوصف المنظمات أو الدول في ما يتعلق بمفهوم

الحداثة والمعاصرة من دون حث أفكار ما هو حديث وما قبل الحداثة والحداثة المفرطة التقليدية وما بعد الحداثة. وفي الجانب العملي، يشير هذا المصطلح عادة إلى المجتمعات الزراعية والمنادية بالإصلاح الزراعي. وعلى ذلك فهي تشير إلى شيء ما ليس بتقليدي ولكن لا يمكن في الوقت نفسه حسبانها ضمن أية مصطلحات «حديثة». ويظهر هذا المصطلح في أعمال «لاتور» (Latour, 1993) وإن كان المعنى ليس مباشراً ولكن بالأحرى يشير إلى الجدل الدائر حول المجتمع المعاصر.

انظر أيضاً: **التهجين، مجتمع الشبكات، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Nolan and Lenski, 1999; O'Brien, Penna and Hay, 1998).

اللغة الإنكليزية العالمية (Global English)

يشير مصطلح اللغة الإنكليزية العالمية إلى كل من المجموعة المتنوعة من اللغة الإنكليزية (وغالباً ما يطلق عليها الإنكليزية العالمية أو الدولية) وكذلك (لظاهرة الانتشار العالمي للغة الإنكليزية). وبينما قد يطرح مصطلح «الإنكليزية العالمية» نوعاً جديداً من اللغة الإنكليزية التي تستخدم في جميع أنحاء العالم فإن هذا النوع لم يوجد بعد.

إن استخدام اللغة الإنكليزية الذي يتزايد بصورة هائلة يخلق أنواعاً كثيرة من الجدل، أهمها التي تتعلق بحقوق اللغة (مثل الحفاظ على لغة الأقليات واللغات الرسمية وتعلم اللغة) والضياع الثقافي. فبسبب العدد المتزايد من متحدثي اللغة الإنكليزية كلغة أولى أو لغة إضافية، يرى الكثيرون أن اللغة الإنكليزية في حالة هيمنة (أو اللغة ذات الإمبريالية اللغوية)، لأنه كلما زادت المناقشة، وكلما يتعلم/ يتحدّث عدد أكبر من الناس اللغة الإنكليزية، يقلّ عدد الذين يتعلمون/ يتحدثون اللغات الأخرى. وينطلق الكثير من الجدل حول هيمنة اللغة الإنكليزية وكأن اللغة الإنكليزية ذاتها هي العدو. ومن الأهمية بمكان تذكّر أن الوضع الحالي للغة الإنكليزية قد نتج عن السياسة والوضع الاقتصادي... إلخ. لهؤلاء الذين يستخدمون اللغة الإنكليزية وليس اللغة ذاتها. فيجب مراقبة السياسة اللغوية والتعليمية والاتجاهات لوقف تهميش

اللغات الأخرى ولكن الأكثر أهمية، هو منع متحدثي اللغات غير الإنكليزية من أن يُهمّشوا.

وسواء كان قد ظهر نوع لـ «الإنكليزية العالمية المعيارية» فإنها قضية معقدة تظل من دون حل واضح لأنها تعتمد على الوضع الذي يتم إدراكه لتشكيلة معينة والهدف الذي استخدمت من أجله. وبينما يُعدّ من المأمون القول إن تنويعات معينة من اللغة الإنكليزية يفضل استخدامها لأغراض محددة (Evans, 2005)، وبالرغم من أن هذا لا يرجع إلى السيادة الموروثة بل لأجل القيمة التي أضفاها الناس عليها. وحيث إن هناك الكثير من أشكال اللغة الإنكليزية التي يتم التحدث بها عبر العالم (Crystal, 1997)، فمن المستحيل القول إن واحداً فقط من بين هذه الأشكال هو «المعيار» العالمي.

وبالإضافة إلى هذا، هناك اعتقاد سائد بأن الاستخدام المتنامي للغة الإنكليزية يتعلق بانتشار العديد من وسائل الإعلام التي لها آثار على تجانس اللغة الإنكليزية. والبحث اللغوي الحالي يقدّم القليل من الدعم إلى هذه النظرة الشعبية (Bauer and Trudgill, 1998).

انظر أيضاً: **الإمبريالية الثقافية**.

لقراءة إضافية: (Crystal: 1988 and 1997; Graddol, 1997; Kachru, 1992; McArthur, 2001; Milroy and Milroy, 1999).

اللغويات العرقية (Ethnolinguistic)

يدمج مصطلح اللغويّات العرقية مفهوم العرقية بالثقافة واللغة، ومن ثم، فله نطاق واسع من التطبيقات كفرع من الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع اللغوي. وقد أثير جدل حول أن أبعاد العرقية والثقافة واللغة تشكل جوانب أساسية في كل من هوية الفرد والجماعة. فرأى البعض مثل جوشوا فيشمان (Joshua Fishman) أن اللغة هي السمة المحددة لهوية المجموعة، حيث يستطيع الأعضاء أن يختاروا ما إذا كانوا سيقومون باستخدامها (أم لا). وقد تكون دراسة الحيوية النسبية (السكان والحالة والدعم المؤسسي) للجماعات العرقية اللغويّة ذات نفع في تقييم البنية الاجتماعية للمجتمعات متعددة الأعراق والثقافات وكذلك في التنبؤ بسلوك الجماعة المستقبلي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخذ الجماعات التي تدرك أن لغتها وثقافتها تقع تحت التهديد خطوات لحمايتهما،

كما هو الحال في مقاطعة كيبيك (الكندية)، وبِمَقْدِمِ الإنترنت أصبح من السهل على المجموعات المشتتة الحفاظ على الروابط القوية بمجتمعاتها الأم.

انظر أيضاً: **الشتات، اللغة الإنكليزية العالمية.**

لقراءة إضافية: (Landry and Allard, 1994).

الليبرالية الجديدة (Neoliberalism)

تهتم الليبرالية الجديدة بالسياسة والنشاط الاقتصاديين وأكثر من كونها أيديولوجية سياسية شاملة مثل الليبرالية التي ترى حرية الأفراد على أنها الهدف الأسمى. وهذا يتطلب في الحد الأدنى حماية الحقوق الأساسية وحكم القانون. ويرتبط مصطلح الليبرالية الجديدة أكثر بالتجارة، ورأس المال وبتنظيم الدولة لهذه. وهي تتميز بحركة فتح الأسواق وتدخّل بسيط للحكومة، والحركة الحرة لرأس المال وللسلع **وخصخصة الصناعات المؤممة** مسبقاً. وما زال للدولة دور تؤديه لتوفير الحماية والبنية التحتية المالية إلا أنها لا تتدخل إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضرورياً.

وهذه الحالات من التجارة الحرة والحركة الحرة لرأس المال والبضائع تسمح **للشركات العابرة للجنسيات** ومتعددة القوميات بالازدهار، والليبرالية الجديدة نموذج اقتصادي شامل موظف من المؤسسات المالية العالمية الكبرى مثل **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية**. وعلى ذلك فإن القيم الليبرالية الجديدة تُعدُّ مركز العولمة الاقتصادية، وكانت شائعة في الحكومات الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع أنها كانت أكثر منذ السبعينيات مع الابتعاد عن نماذج **دولة الرفاهة**، والاتحادية والنظم الاقتصادية الكينزية تجاه الثقة في قواعد السوق وتأكيد المسؤولية الفردية (أكثر من مسؤولية المجتمع أو الدولة).

يمكن أن تأخذ الليبرالية الجديدة أشكالاً مهمة عديدة، من إعطاء الأولوية لمختلف الإجراءات الاقتصادية، بما أن نقيض لليبرالية، ينظر إلى التدابير الاقتصادية والإصلاح على أنهما الطريق للتنمية. وهذا على النقيض من وضع أولوية للتنمية السياسية، وبالتحديد، الديمقراطية. ويستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة كمرادف للعولمة الاقتصادية خصوصاً وللعولمة

بشكل عام. وعلى ذلك، فإن «الليبرالية الجديدة» مثل «العولمة» هي من الكلمات التي تُعدُّ موضعاً للصراع.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الرأسمالية، صندوق النقد الدولي، الديمقراطية الليبرالية، الإنسانية الليبرالية، منظمة التجارة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Clarke, 2004; Coburn, 2004; Nederveen Pieterse, 2004; Sassen, 1999; Stiglitz, 2002; Wade, 2004).

ما بعد الاستعمار (Postcolonialism)

انظر: **الاستعمار (الكولونيالية)**.

ما بعد الحداثة البناءة (أو النزعة التكاملية) (Constructive Postmodernism (or Integralism))

هناك نظرة مبسطة وشائعة إلى ما بعد الحداثة تفيد بأنها عدَميّة وهدْميّة وليس لديها شيء تقدمه خصوصاً في ما يتعلق بالنشاط والحوار السياسي. ويؤكد الكثيرون أن هذا فهم خاطئ لما بعد الحداثة. فما بعد الحداثة البناءة يوافق على أن أسس المعرفة متغيرة ومتوقفة على القرائن (والصدق تأكيداً) كما تؤكد قيمة ونفع التعددية.

كما تستخدم عبارة «ما بعد الحداثة البناءة» شعاراً للذين يعتقدون في التفسير الديني للعلوم والعالم.

لقراءة إضافية: (Habermas, 1987a; Schiralli, 1999).

ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة (Postmodernity/Postmodernism)

تعتبر مصطلحات ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة من المصطلحات المرنة التي تخضع لمناقشات كثيرة وتدمجان بصورة مضللة. وبشكل أساسي فإنها تشير إلى حقبة من الوقت يمكن أن تتميز فيها الممارسات الثقافية والسياسية بأنها مرحلة ما بعد الحداثة. وبشكل محدد، فإن مرحلة ما بعد الحداثة هي حقبة تاريخية، في حين تعتبر مرحلة ما بعد الحداثة هي أسلوب فني. وعلى ذلك، فإن الفرد يمكنه أن يعيش خلال مرحلة ما بعد الحداثة

ويمارس أنشطة ما بعد الحداثة ولكن ليس العكس. وكلا المصطلحين يشيران بوضوح إلى البعد عن مصطلح **الحداثة** على الرغم من أن الدارسين يستمرون في القول بأن هناك اختلافات دقيقة بين الحداثة ومرحلة ما بعد الحداثة، وأحياناً يتساءلون ما إذا كانت هذه الاختلافات موجودة.

وعادةً فإنه من المعتقد أن حقبة ما بعد الحداثة بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد قال الكثيرون إنها لم تنتهِ بعد. فنشوة ما بعد الحداثة هي نفسها نشوة ما بعد الحرب، وبهذا المعنى فإن مرحلة ما بعد الحداثة تشترك في جذورها مع ما بعد البنيوية، وهي طريقة فلسفية تسعى إلى قلب الدعائم المركزية للفكر الغربي التي تصنف تحت مظلة ما بعد الحداثة. وكما هي الحال في مرحلة ما بعد البنيوية فإن مرحلة ما بعد الحداثة تقدم تحدياً لطرق التفكير التي ميزت العالم الحديث. وبالنسبة إلى الفيلسوف الذي ظهر في ما بعد الماركسية ثيودور أدورنو (Theodor Adorno) فإن معسكرات الاعتقال النازية تعكس الحاجة إلى إعادة التفكير في العالم الحديث بالكامل، وهناك «قاعدة تصنيفية جديدة فرضها هتلر على الجنس البشري الحر: لتنظيم أفكارهم وأفعالهم حتى لا يكرر معسكر آوشفيتز (Auschwitz) (هو أكبر معسكر اعتقال نازي) نفسه (Adorno, 1973: 465).

لقد تعرضت كتابات مرحلة ما بعد الحداثة إلى رفض المشروع الحديث مثل: **ظروف ما بعد الحداثة: تقرير عن المعرفة** الذي كتبه الفيلسوف الفرنسي جان ـ فرانسوا ليوتار (Jean - François Lyotard)، (Lyotard, 1984: xxiv). يصف ليوتار مرحلة ما بعد الحداثة بأنها تعني «التشكك في الروايات». الرواية ببساطة هي «قصة» أو نظرية ما، تحاول تفسير الطبيعة الأساسية للخبرة الإنسانية أو للعالم بشكل عام. فالأديان، على سبيل المثال، تعتبر من أكثر الروايات الناجحة لأنها استطاعت على مدار آلاف السنين أن تقنع مليارات الناس باعتناق معتقدات وأفكار معينة عن الخبرة الإنسانية من دون وجود أي أدلة عليها. وفي مرحلة ما بعد الحداثة فإن المفاهيم التي تتعلق بالحداثة تشمل الدولة القومية والتقدم الإنساني والعقلانية والنزاهة العلمية، وهي جميعها مفاهيم لا ترتبط ببعضها في وجه التطور التقاني وقدرته على السماح للمعرفة لأن تخضع لسيطرة الرأسمالية العالمية. وتبعاً لما قاله ليوتار فإن كل هذه المفاهيم قد تم استبدالها بـ «قصص صغيرة» تعمل كأساس طارئ ومحلي ونفعي. كما إن انهيار القصص لا يتحدى افتراضات طويلة المدى، وقد أدى

ذلك إلى حدوث درجة كبيرة من درجات التأملية الذاتية في العديد من الجهود الثقافية والسياسية. كما شجع على رفض التمييز الحادث في ما بين الثقافة «العليا» والثقافة «الدنيا»، وأدى إلى الترحيب بالتنوع (الاختلاف) بل حدوث التهجين. إن النتيجة النهائية لعدم تأسيس سلسلة هرمية جمالية وارتفاع في القابلية الذاتية للتأمل هو الوصول إلى ذروة السخرية من مرحلة ما بعد الحداثة كطريقة تعبير. إن سخرية ما بعد الحداثة تلمّح إلى انفصال الموضوع عن الشيء، والسخرية التي تشعل ارتباط مرحلة ما بعد الحداثة بالحنين إلى الوطن والبهرجة وهي عبارة عن ارتباط يتعلق بهذه الأشياء ولكنه في الوقت نفسه يرفضها. وكثيراً ما قيل إنّ «ما بعد الحداثة» تضع كل شيء بين علامات اقتباس. وهذا الاقتباس الافتراضي يعيد التشديد على البعد الكبير عن الحقيقة، ويؤكد أن كل شيء مفتوح للمناقشة، ويؤكد أن حقبة ما بعد الحداثة هي مرحلة كل ما فيها اقتباس لأن الأصالة لم يعد لها مكان.

وبالنسبة إلى الباحث الماركسي فريدريك جيمسون (Fredric Jameson) فإن انهيار طرق تشريع الحوارات وتغلّب السخرية للرأسمالية الحديثة. هي مهمة يؤسف لها. فمرحلة ما بعد الحداثة بالنسبة إليه، هي حقبة من العمل السياسي (وخاصة القوة الناقدة للسخرية) التي لا يمكن تجنب احباطها لأنها يعاد امتصاصها على الفور في السلوكيات الاجتماعية الضخمة التي تتكاثر [. . .] واللهجات الهجينة الصارمة (Jameson, 1991: 17). ويقول جيمسون إن السخرية مفقودة وسط المعالجات المتعددة المتنافسة في عالم ما بعد الحداثة لدرجة أنها أصبحت ليس أكثر من نمط عدم القيمة من بين أنماط كثيرة. وبالنسبة إلى جيمسون، فإن عالم ما بعد الحداثة ليس سخرية، ولكنه ما يسميه خليطاً تنكراً بينياً واهناً فقد طرفه الهجائي وقدرته على التعرض لمناقشة أي أحكام أو أوضاع أيديولوجية. ويشعر الباحث النظري الفرنسي جان بودريار (Jean Baudrillard) بالتشاؤم نفسه، وتقول نظرياته عن **الصور الزائفة والواقعية المفرطة** إن عالم ما بعد الحداثة هو عالم استبدلت فيه «الحقيقة» بمجموعة من الرموز الفارغة.

انظر أيضاً: **الحداثة السائلة، ماركس/الماركسية، الحداثة، الحداثة القابلة للتأمل، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Featherstone, 1995; Jencks, 1989; Turner, 1990).

ما بعد السياحي (Post-Tourist)

لقد صاغ «فيفيه» (Feifer, 1985) هذا المصطلح عام ١٩٨٥ بالإشارة إلى ما بعد الحداثة، وينظر «ما بعد السياحيين» إلى السياحة كلعبة من عدة مستويات. وهم يقولون ليس فقط إن أي مكان يمكن أن يصبح موقعاً سياحياً، بل يمكن الحصول على الخبرات السياحية في أي مكان، وليس بالضرورة في وجهة بعينها، ويمكن الحصول عليها من خلال وسائل الإعلام على سبيل المثال. ويقرّ ما بعد السياحيين بل ويستمتعون باللاأصالة الحتمية لأي خبرة سياحية.

انظر أيضاً: **توقع اللذة، القابلية للتأمل، الصورة الزائفة**.

لقراءة إضافية: (Urry, 1990).

ما بعد الفوردية (Post-Fordism)

يطبق هذا المصطلح على عالم الإنتاج والمنظمات الصناعية، أو إلى الاقتصاد ككل، وتشير ما بعد الفوردية إلى المرحلة الحالية من حالات التنمية الرأسمالية التي يُنظر إليها على أنها متميزة كيفاً عن النظام «الفوردي» السابق. وبعيداً عن هذه الفكرة العامة، فإن ثمة إجماعاً قليلاً على الأسباب والتداعيات الاجتماعية لهذا التحول، أو على فرض الوكالة البشرية في توجيه أو تحسين التغير.

وعلى مستوى مكان العمل، فإن «الفوردية» ترتبط بآليات الإنتاج الممكنن والمكثف التي تنتشر في الصناعة منذ العشرينيات من القرن العشرين، خاصة في خط التجميع ومع الأشكال المحددة للعمل وللعلاقات الصناعية التي تطورت عبر هذه العمليات. وعلى مستوى الاقتصاد، فإنه يمكن النظر إلى «الفوردية» على أنها وسيلة يتم بها جمع الإنتاج الشامل مع الاستهلاك الشامل، الذي أدّى إلى النمو المتواصل ولا سيما في الثلاثة العقود بعد ١٩٤٥، وتمثل مرحلة ما بعد الفوردية فاصلاً على المستويين.

وقد تبعت أزمة الفوردية كلاً من فشل طرق الإنتاج الفوردية للتوصل إلى أرباح إنتاج مستمرة، وكذلك فشل الإدارة الاقتصادية الفوردية، وتتضمن العناصر الرئيسية عولمة كل من الإنتاج والتمويل والشحن وإشباع السوق

الداخلية متطلبات المستهلك. وقد اختلف المعلقون حول ما إذا كانت مرحلة «ما بعد الفوردية» تمثل انفراجاً لهذه الأزمة أكثر من كونها عملية غير مكتملة للتكيف استجابة للأرباح المتناقصة - فوردية جديدة.

وعلى ذلك ومن خلال النظرة الأشمل، فإن الفوردية كانت «طريقة تنظيم» إطار عمل اجتماعي واقتصادي يتم فيه تطبيق نظام معين من نظم الإنتاج. وإذا كانت إنتاج فورد غير منفصل عن دولة فورد الأوسع، بما فيها إدارة المطالب الكينزية، مع أساس المؤسسات الصناعية، وبعدها فإن مرحلة «ما بعد الفوردية» تجرد استعمال جزء كبير من هذه القاعدة في ما يتعلق بالمرونة.

ومن بين الأدلة الأولى على نظام الإنتاج الجديد ذلك الدليل الذي أتى من الشمال الشرقي لإيطاليا في السبعينيات من القرن العشرين. وهنا، فعلى النقيض من الأقاليم الصناعية الأقدم، فإن الشركات الصغيرة تم تنظيمها كشبكات عمل متعاونة للمقاولين من الباطن. وطريقة العمل التي قسمتها وأعادت تدريبها «التايلورية»، على ما يبدو أنها سيتم استخدامها مرة أخرى. وكان التركيز على «التخصص المرن» كاستجابة لمتطلبات المستهلك. وبناء على ذلك، فإن المبادرات المتنوعة أمثال البحث عن الاستعانة بالمصادر الخارجية في وقت الإنتاج ونمو قوى العمل الخارجية يتم اعتبارها من أعراض اتجاه أوسع انتشاراً.

ولقد شهدت حقبة ما بعد الفوردية، عملية تم فيها تبني طرق جديدة للإنتاج، وأشكال جديدة للمنظمة الصناعية، وإعادة تعريف العمل والرقابة الإدارية. وقد قيل إن الإنتاج المخصص للأسواق المتنوعة بدأ يحل محل الإنتاج السابق، وقد أفسحت الشركات بذلك مجالاً للبنى اللامركزية والمحطمة عمودياً. وفي بعض الحالات، فإن طرق الإنتاج الحديثة التي يقودها المستهلك أدّت إلى رفع قوى عمل جديدة متمكنة ومتعددة التكافؤ، بدلاً من الأشخاص الفورديين الذين يعملون بطريقة آلية.

ولكن النموذج قد جذب أنظار النقاد على عدة مستويات. وقد وجد أن المفهوم من منظور انتقائي تم تقديره استقرائياً من حالات تطور معينة. وعلى ما يبدو فإن طرق الإنتاج الحديثة تشبه بعناد طرق الفوردية. وفي الوقت الذي تنتشر فيه سلاسل السلع، وبينما تعتمد التقنيات الحديثة على «التحليل الرمزي»، فإنها تعيش مع قوى عاملة، غير نظامية وغير ماهرة وكثيراً ما تكون

غير ممثلة. وحيث يلاحظ تغيير محلي «لما بعد الفوردية»، فإنه يتم التركيز على القدرة على ملكية الإنتاج. يلاحظ حدوث تغير في المرحلة المحلية لما بعد الفوردية فإنه يتطلب النظر إليه في سياق «فوردية عالمية».

وأكثر جذريّة من هذا، أن مفهوم التغيير النموذجي يمكن النظر إليه على أنه قد دعّم أكثر مما فسّر أشكالاً جديدةً من التنظيم والمناهج. وفي النتيجة، فإن ما بعد الفوردية يمكن أن تكون قد عملت، ليس كنظرية إنما كقالب.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، الرأسمالية العالمية، التصنيع، الماكدونالدية، الحداثة.**

لقراءة إضافية: (Aglietta, 1987; Amin, 1994; Kumar, 1995; Piore and Sabel, 1984).

ما بعد المادية (Post-Materialism)

اشتق مصطلح ما بعد المادية من البحث الذي قام به «رونالد إنغلهارت» (Inglehart: 1977 and 1990). واعتماداً على نظريته التي تدور حول **الثقافة المضادة** في الستينيات من القرن العشرين، فإن إنغلهارت يقول إن المجتمعات المتقدمة كانت تشهد تحوّل من القيم المادية إلى مرحلة القيم ما بعد المادية. وقد ادعى أن القيم السائدة لثقافة ما قد تشكلت بعاملين هما: التطبيع الاجتماعي والندرة، ويشير الأول إلى القيم الهامشية للثقافة، وهذه لها أكبر تأثير في على جيل معين خلال مرحلة المراهقة. ويصف الثاني كل ما هو مفقود في سياق اجتماعي ثقافي معين. ومن ثم، فقد أكد أن جيل ما بعد الحرب قد نما في عصر الثروة المادية (وذلك على غير شاكلة آبائهم الذين تعرضوا لأزمة الكساد)، وكنتيجة فإن الندرة التي أثرت في هذا الجيل كانت ذات طابع «روحي» أو نوحية غير ملموسة. وكان هذا الجيل هو الجيل الأول الذي يعبر عن الحاجة لإشباع حاجات ما بعد المادية (وينعكس ذلك في الاهتمام بالبيئة، والرغبة في التعبير عن الذات والإنجاز... إلخ). وكما قال إنغلهارت فإن هذا الجيل افترض أن زمام السلطة سوف تميز فيه قيم مرحلة ما بعد المادي توجه المجتمع بشكل عام. وتساءل النقاد عن صلاحية هذه الفرضية، مؤكدين أن هناك دليلاً قليلاً على وجود إعادة توجه جماهيري في القيم التي تسود عالم ما بعد المادية في المجتمعات الغربية.

وفي المناقشات الحديثة فإن مرحلة ما بعد المادية تستخدم أحياناً بشكل عام لوصف الاختلاف في القيم بين الأمم المتقدمة والنامية.

انظر أيضاً: **النزعة الاستهلاكية، الاقتصاد الأخلاقي، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة.**

مادة فنية أو أدبية من صنف دون المتاع (Kitsch)

انظر: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة.**

المادية (Materialism)

كثيراً ما يستخدم مصطلح المادية كمرادف حقيقي **للنزعة الاستهلاكية** وثقافة المستهلك. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما تقابلنا المادية على أنها **ما بعد المادية.**

انظر أيضاً: **طقوس الاستهلاك، أسلوب الحياة، الحداثة السائلة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة.**

ماركس/ الماركسية (Marx/Marxism)

لقد خلّف كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨ - ١٨٨٣) للعلوم الاجتماعية نظرية شاملة تحدد وتفصّل التطوّر والأعمال الداخلية وانهيار النموذج الرأسمالي للإنتاج. وقد كان عمله الأولّ من نوعه بطريقتين؛ أولاهما: أن ماركس ابتكر منهج بحث يدعى الطريقة الجدلية ليفرض من خلالها العمليات التي ينطوي عليها التاريخ البشري. وتعتبر الطريقة الجدلية طريقة لتطوير النقاش عن طريق كشف التناقضات فيه وبعد ذلك يتوصّل إلى حل لهذه التناقضات. فالمعرفة تتطور من خلال عملية وضع فرضية ونقيضها. فالفرضية تتكون من نظرية ونقيض الفرضية هو التناقضات المتضمنة فيها ومشاكلها الداخلية. ويتم التوصل إلى هذه الفرضية عندما يتم طرح حل وإدخاله في نظام أفكار جديد الذي هو بداية الفرضية التالية. وفي حقل التاريخ الإنساني عرّف ماركس النظام الإقطاعي على أنه الفرضية الأولى التي أفسحت الطريق أمام تناقضاتها الداخلية. وقد حلت الرأسمالية العديد من هذه المشكلات، ولكنها أيضاً تولّد

العديد من التوترات ممهّدة الطريق إلى تركيبة جديدة تسمى الشيوعية.

وثانياً، إن ماركس رفض الفكرة التي كانت سائدة في وقته وهي أن الأفكار هي القوة التي تقود التاريخ. وبدلاً من ذلك، ناقش أن الظروف المادية للحياة تحدد كيف يُظهر التاريخ للعيان. أما العمليات المتغيرة التي يستعملها الأفراد لتلبية احتياجاتهم المادية الأساسية لا تشكّل محرك التاريخ فحسب، ولكن أيضاً قاعدة المجتمع، وجميع أوجه الحياة الاجتماعية الأخرى تنتج عنها. ومن ثم فإن التحليل الاجتماعي يجب أن يتخذ من العلاقات الاقتصادية السائدة في المجتمع نقطة بدء له. وقد قام ماركس بدمج هذين الاتجاهين الفكريين للتوصل إلى «المادية الجدلية» التي تركّز على العلاقات الجدلية داخل العالم المادي.

كانت الرأسمالية هي المنهج الجديد السائد للإنتاج في عصر ماركس. وقد شاهد التفاوتات الجائرة الناتجة عن الرأسمالية، وهذا ما أوحى إليه كتابة تحليله النقدي للرأسمالية في كتاب رأس المال المكون من ثلاثة مجلدات (Marx, 1972 [1867]). وقد قال ماركس إن الرأسمالية غير عادلة لأنها تقسم الناس إلى طبقتين؛ الطبقة التي تمتلك وسائل إنتاج الضروريات المادية (البرجوازية) وطبقة الأغلبية الذين لا يملكون ذلك (البروليتاريا) وهم طبقة العمال الكادحين. وتتلقى المجموعة الثانية أجوراً عن عملهم، إلا أن ما ينتجونه تمتلكه الطبقة البرجوازية. والفجوة بين قيمة أجورهم وقيمة المنتجات في السوق هو ما يطلق عليه «**فائض القيمة**»، وهي الأرباح التي تصبح ملكاً لصاحب العمل الرأسمالي. ولعل عدم المساواة هذا إلى جانب الاغتراب الذي ينتج عن إجبار العمال على القيام بأعمال تقلّل من القدر ولا معنى له ولديهم سيطرة ضئيلة عليها، يدعمان الصراع الطبقي، وقال ماركس في نظريته إن العمال الكادحين سيقومون بثورة يطيحون بها الملّاك الرأسماليين ويرضون نظام الملكية المشتركة لجميع وسائل الإنتاج من خلال النظام الاقتصادي الشيوعي.

وفي ما يتعلق بدراسات العولمة، فإن الماركسيين المعاصرين الذين يهتمون بالنظام الاقتصادي العالمي الذي تطور وأطلق عليه اسم «النظام الرأسمالي» وانتشر حول العالم، مؤدياً إلى ظهور دول «متقدمة» ودول «نامية». وكاتجاه مضاد لما هو سائد من أن دول «العالم الثالث» تفتقد المتطلبات اللازمة للتطور والنمو مثل دول الشمال، فإن الماركسيين يرون أن التخلف الذي تعانيه الدول النامية نتيجة منطقية للنظام الرأسمالي العالمي، وبواسطة الإمبريالية و**الاستعمار**، قام هذا النظام بالاستيلاء على الموارد الجنوبية وأضعف

اقتصاداتها. وحتى الآن فإن معظم الدول التي تعرضت للاستعمار قد نالت استقلالها سياسياً، إلا أن اقتصاداتها وعمّالها ما زالوا يخضعون للقوى الرأسمالية التي تخرج عن نطاق سيطرتهم إلى حد بعيد. ويواصل الماركسيون تحليل هذه العمليات على أمل أن الفهم سيكشف عن المواضع الهامة للثورة الطبقية.

انظر أيضاً: **الرأسمالية، الاستعمار (الكولونيالية)، الهيمنة، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Gramsci, 1971; Mandel, 1969; Smith, 1992).

الماكدونالدية (McDonaldization)

قدم «جورج ريتزر» (George Ritzer) هذا المصطلح في كتابه **ماكدونالدية المجتمع** (Ritzer, 1993). وبالنسبة إلى «ريتزر»، تعد الماكدونالدية العملية التي تسيطر من خلالها مبادئ مطاعم الوجبات السريعة (مثل الكفاءة وإمكانية التقدير والقدرة على التوقع والمراقبة) على العديد من قطاعات المجتمع وأجزاء من العالم. وعلى ذلك، فإن نشر طرق العمل هذه (أساليب على شديدة «العقلانية») إلى مجالات جديدة دفع «ريتزر» إلى استكشاف مفهوم «الماكدونالدية» ونقده. وهو يؤكد أن «الماكدونالدية» ليست ظاهرة جديدة، ففي الواقع، يعد نظام خط إنتاج «هنري فورد» الثوري للصناعة هو المثال المستخدم في العمل في أماكن مثل «ماكدونالدز». وقد حدد «ريتزر» المشكلة قائلاً: إن هذه العمليات تدخل مجالات اجتماعية وثقافية جديدة.

وتتطلب هذه الطريقة «العقلانية» في العمل أن تنقسم كل مهمة من مهام العمل في عملية التصنيع إلى الأجزاء المكونة لها، وبعد ذلك يتم أداء كل مهمة بالسهولة الممكنة، ويتم الاتفاق على نظام صارم لأداء المهام. ومع أن هذا الأمر في بعض الطرق يعدّ عقلانياً جداً، إلا أنه يستثني إباحة عمل أشياء بنظام آخر. فمهام العمل في ماكدونالدز تصمّم على أنها لا «تحتمل الخطأ» هذا النوع من إدارة العمليات ذو فعالية كبيرة، فهي تسمح أيضاً بتقدير عدد المنتجات التي يتم تصنيعها في أطر وقتية معينة (إمكانية التقدير)، ومعرفة الشكل الذي سيكون عليه المنتج بدقة (التوقعية) وضمان أقل حدوث للاختلاف وحدوث أقل قدر من الأخطاء (الرقابة).

وينتقد «ريتزر» انتشار هذه العملية على أساس أنها تذهب بتحكم الفرد

وإبداعه واستقلاليته. ووفقاً له، فإن أنواع نماذج العمل هذه تستخدم في أماكن وبأساليب لم تخضع من قبل أساليب الإنتاج «العقلانية» هذه في السابق. وجدير بالتذكر أيضاً أن أسلوب العمل هذا يعطي القدرة، (في مرحلة الاستهلاك بشكل أساسي) لأن الكفاءة تعني التمكّن والقدرة على تحمل التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ملامح العمل «العقلاني» ليست بالضرورة سيئة في كل مجالات الحياة. فمعرفة أن السيارة مجمعة بشكل سليم، وأنه يمكن التحكم في الجودة وأنه يمكن الحصول عليها يُعدُّ شيئاً جيداً. كما إن القدرة على التوقع والكفاءة من الخصائص المرغوب في توافرها في نظام الرفاهي الحكومية على سبيل المثال. والمشكلة ليست ما إذا كان العمل يجري بأكثر الطرق «عقلانية» شيئاً جيداً في حد ذاته، بل ما إذا كانت إدارة العمليات هذه مناسبة دائماً.

ولا تؤثر الماكدونالدية في من يعمل داخل هذه القطاعات المُدارة بهذه الطريقة ولكنها تؤثر في من يتفاعل مع هذه القطاعات (مثل المستهلكين).

وكثيراً ما يختلط مصطلح الماكدونالدية مع **التجانس** وغالباً ما يتم استخدام وتصور هذا المصطلح بهذه الطريقة. وتستخدم البادئة -Mc لتشير إلى أن المفهوم الذي يلحق بها يعد نسخة متجانسة (مثل McEnglish). وبالإضافة إلى هذا، أصبحت الماكدونالدية لبعض الناس تترادف مع **الأمركة** و**استعمار الكوكاكولا**.

انظر أيضاً: **الأمركة، استعمار الكوكاكولا، الإمبريالية الثقافية، التجانس.**

لقراءة إضافية: (Ritzer, 1997; Schlosser, 2002).

ما وراء الثقافة (Metaculture)

يشير مصطلح ما وراء الثقافة إلى حوار الثقافة والتمثيل الثقافي. ولقد قام «أوربان» (Urban) بتقديم تفسير كامل لهذا المفهوم على الرغم من أن بعض العلماء الآخرين قد استخدموه أيضاً. فما وراء الثقافة ظاهرة متميزة بالقابلية للتأمل بشكل أساسي حيث إن مجال اهتمامها وعملها هو الثقافة ذاتها. وفي الوقت نفسه فإن ما وراء الثقافة يعد مجالاً ثقافياً ويمكن فهمه على مستوى للثقافة أيضاً.

ويشير أوربان إلى «الأخبار» أو التعليقات حول المواد الثقافية التي يتم

تبادلها وتداولها وتحويلها. ويفسر المفهوم (الثقافي في حد ذاته) كيف أن المنتجات الثقافية (مثل الوثائق والأفلام والمنتجات وغيرها) تم إنشاؤها كثقافة وعلى ذلك يتم تداولها. وباختصار، فقد أكد أننا إذا لم نستطع تحديد هدف جديد لما وراء الثقافة، أي، من خلال الرجوع إلى المقدمات الثقافية فإنه لن يكون بإمكاننا تحديد معنى لها.

وقد قال «أوربان» إن ما وراء الثقافة يزيد من سرعة تدفق وانتقال العناصر والأشكال الثقافية ولا سيّما تلك العناصر التي لا تعد مجرد صدى (عبارة عن صور لأصول موجودة بالفعل «α forms») بل العناصر الإبداعية المبتكرة (ω forms). وينشد أوربان تقديم تفسير للأشكال الثقافية الجديدة من خلال هذا الفهم لما وراء الثقافة. وعلاوة على ذلك، فإنّ تجديد الإبداع الثقافي أساسيّ بالنسبة إلى هذا التغير الأيديولوجي ومن ثم يرتبط بالأشكال المهيمنة على الأقل بمعنى محاولة التغلب عليها (Urban, 2001: 26).

انظر أيضاً: **روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)، التطبع بالبيئة الاجتماعية، الهيمنة، عالم الحياة، المحلية، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، إعادة الإلحاق، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Johnson, 1997; Mulhern: 2000 and 2002; Robertson: 1988 and 1992).

المبدأ المحوري (Axial Principle)

هو مبدأ يشكّل التغيير المحوري أو يتسبب في حدوث تغيير أو استهلال فترة محورية. وقد أكد بيل (Bell, 1973) وبيل وكريستول (Bell and Kristol, 1971) أن المعرفة ستكون المبدأ المحوري للعصر ما بعد الصناعي، ومع ذلك، أصبحت الشهرة التي أضيفت على الجامعات والسلك الأكاديمي للمدى الذي ترتبط بهذا محل شك. وعلى الرغم من ذلك، يرى ألبرو (Albrow, 1996) أنه لا يوجد هناك مبدأ محوري وحيد ترتكز عليه المؤسسات العالمية. ويعرّف بيك (Beck, 1992) المجتمعات المخاطِرة بأنها تلك المجتمعات التي تضع **المخاطَرة** كمبدأ محوري للتنظيم الاجتماعي.

انظر أيضاً: **الفترة المحورية.**

المتشككون (Skeptics)

قدم هيلد وماكجرو (Held and McGrew) نظرية ثنائية بسيطة تميز بين المنتمين للعولمة والمتشككين فيها. يؤمن أهل العولمة «أن العولمة المعاصرة تطور تاريخي هام وحقيقي» بينما يعتقد المتشككون «أن (العولمة) باعتبارها بناء أيدولوجياً وخرافياً في المقام الأول لا تطرح سوى قيمة تفسيرية هامشية» (Held and McGrew, 2003: 2). ومن المهم ملاحظة وجود بعدين محتملين لموقف كل من المنتمين للعولمة والمنتمين لمذهب الشك كما أشار تعريف هيلد وماكجرو. أولاً، هناك سؤال يطرح نفسه حول ما إذا كانت هناك تغييرات حقيقة تحدث في العالم، ويعد هذا السؤال مبنياً على الملاحظة والتجريب بشكل كبير. وثانياً، مع أنه من الواضح أنه يرتبط بالأول، إذا كانت هناك بالفعل تغيرات تحدث في العالم. فإن الخطاب والنظرية حول العولمة أفضل طريقة لتفسير ذلك.

انظر أيضاً: **المغايرة، فرضية العولمة المفرطة، صندوق النقد الدولي، التدويل، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقليديون، المؤسسة العابرة للجنسيات، حرب المواقع.**

لقراءة إضافية: (Bourdieu, 1999; Hirst and Thompson, 1996).

المتعة المتخيلة (Imaginative Hedonism)

قام كولن كامبل (Colin Campbell) بصياغة هذا المصطلح (Campbell: 1997 and 2003)، وهي الحث المستمر للرغبات التي لا نستطيع إشباعها. كما تتصل بشكل وثيق بالنزعة الاستهلاكية وتكييف المستهلكين للرغبة في ما لا يستطيعون الحصول عليه. والمصطلح، كاملاً، هو «المتعة الذاتية المتخيلة الاستقلالية الحديثة». ووفقاً طبقاً لكامبل، فإن هذا النوع من روح الشعب أو مزاجه الذي تطور في القرن التاسع عشر، كان من الأخلاق الرومانتيكية التي حلت محل إنكار الذات الذي اتسم به العهد الطهراني (البيوريتاني).

المجتمع (Gemeinschaft)

يتصل هذا المصطلح عادة بأعمال الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني فرديناند تونيز (Ferdinand Tonnies, 1855-1936) الذي أعطاها مركز الصدارة في

كتابه *Gemeinschaft and Gesellschaft* ([1887], 2001) الذي كان يُقرأ على نطاق واسع في النصف الأول من القرن العشرين. ويترجم هذين المفهومين الكلمة الأولى «الجماعة» والثانية «المجتمع أو الجمعية». وبالنسبة إلى تونيز، يعرّف الأول بالروابط العاطفية الحميمة من خلال التفاعلات المباشرة والقيم المشتركة والتعلق بالمكان. فينحصر الأفراد في «Gemeinschaft» في شبكة اجتماعية قوية من الأصدقاء والأقارب، وتُستَحَث أفعالهم بشكل أساسي أكثر مما تتأثر بالقيود الخارجية. وعلى العكس من هذا يتسم «Gesellschaft» بالغيرية ونُظُم الاعتقادات المتنوعة، حيث تتحكم هذه القيود الخارجية في العلاقات الاجتماعية وتتجه إلى أن تكون أكثر سطحية ولاشخصية ومجهولة، بينما يبنى الفعل الفردي على المتابعة العقلانية للاهتمامات الذاتية.

وكانت المحاولة لتعريف وشرح التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة محور النظريات الاجتماعية المبكرة. وقد انتقد فرديناند تونيز، شأنه شأن الكثير من معاصريه، الآثار التغريبية للتحديث مثل «مجتمع الجماهير»، والفردية أو اللانتماء الحضري. وفي الوقت نفسه، أوحت صور الحضارة «الباردة» هذه بالرغبة في الدفء، والأصالة، والانتماء الذي ظهر على الساحة كتيار ثقافي قوي في ألمانيا على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٢٤ كتب الفيلسوف هيلموث بليسنر (Helmuth Plessner) (١٨٩٢ ـ ١٩٢٥) نقداً شرساً على هذه التركيبات الاجتماعية التي سادت ثقافة الشباب والحركات السياسية، بينما أعطى تحليلاً أنثروبولوجياً للمزايا الخاصة بالعلاقات الاجتماعية غير المباشرة والآداب العامة «الإتيكيت».

وقد طرح علم الاجتماع المعاصر مفاهيم مثل Gemeinschaft/Gesellschaft على أنها ازدواجية وتبسيطية إلى أقصى حد. ومن جهة أخرى، قد تستخدم السمات المذكورة لتفسير الإيحاء المستمر لهذه المصطلحات في النقاش العام. وتنقل ألفاظ مثل «المجتمع» صوَرَاً مادية وفي الوقت نفسه لها اتصال بالمشاعر. فيستطيع كل فرد أن يربط ذكريات طفولته بالـ Gemeinschaft وعلى الجهة الأخرى تُعدّ مصطلحات مثل المجتمع أو «النظام» أنّها تشير جميعها إلى الخبرات السلبية ومشاعر الاضطراب. وكما يبدو نقد الحضارات (التشاؤم) يُمثّل تياراً قوياً مثل نظيره المنطقي: حيث يظهر الاعتقاد الساذج في التقدم «التفاؤل». ويوضح مثال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، كيف يمكن أن تؤدّي مثل هذه التوجهات الانفعالية الأساسية دوراً حاسماً في الحياة

السياسية في مراحل التغير الاجتماعي السريع وتآكل المؤسسات التقليدية.

انظر أيضاً: **المجتمع المدني، الجماعات المتخيلة**.

لقراءة إضافية: (Freud, 1989).

مجتمع الشبكات (Network Society)

استخدم مانويل كاستلز (Castells, 1996) هذا المصطلح ليغلّف دراسته التحليلية والشاملة **للرأسمالية العالمية**. ويعتقد كاستلز أن المعلومات والتقانات التي تنتجها وترسلها تُعدُّ في مركز مجتمع الشبكة. فهي تسمح بخلق اقتصاد عالمي، يتميز بالقدرة على العمل كوحدة متماسكة في الوقت الحقيقي.

وقد وضعت دعائم مجتمع الشبكات في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مع ظهور تقانة المعلومات (أجهزة الكمبيوتر وشبكات عملها)، وإعادة تنظيم الأسواق من انهيار الكتلة الشرقية، والتحول في كثير من الاقتصادات المتقدمة، وظهور قاعدة تصنيع مجال تقديم الخدمات، وظهور قاعدة صناعية في الدول النامية، وتأكيد متنامٍ في الاقتصادات المتقدمة على رفاهة الأفراد على حساب المجموع، وهي عُملية نتج عنها حدوث انكماش تدريجي في المحيط العام. وعلى الرغم من أن مجتمع الشبكة، يُعدُّ مبدئياً مستقلاً، إلا أن هذه العناصر أصبحت تعتمد داخلياً على بعضها البعض، كامتلاكنا نظاماً اجتماعياً غير مسبوق. إن مصطلح مجتمع الشبكات ليس شأناً اقتصادياً وتقنياً ولكن له أبعاد اجتماعية وثقافيه وسياسية. ويتعادل ظهور هذا المصطلح مع حركة النساء في القوة العاملة وزوال السلطة الأبوية، وعدم استقرار العائلة النووية وإضعاف الروابط العائلية والانخفاض التدريجي **لسلطات الدولة** وتأثيرها.

إن مجتمع الشبكات هو مجتمع متكامل أفقياً أكثر منه رأسياً. وهذا يعني أنه غير مسيطر عليه وغير مخطط له مركزياً، ولكنه موزّع عبر مناطق ومؤسسات وأقاليم. وينعكس هذا المنطق في عدد من الصور، ومثال على ذلك فإن الطبيعة اللامركزية لتقانة المجتمع المتمثلة في **الإنترنت** كشعار لها ولا شكل هرمياً لها، يعنى أنه مرن بدرجة كافية حتى يمكنه توليد طرق جديدة لبث المعلومات. وبنفس الأسلوب فإن المؤسسات العابرة للجنسيات التي تعمل في بيئات جديدة تتمتع بمرونة استثنائية والاستعانة في عملياتها بمصادر

خارجية إلى الدول النامية التي تنخفض فيها تكلفة العمالة وتبيع منتجاتها في دول الاقتصادات المتقدمة. وفي الواقع، فإن اللامركزية هي العمليات المتقدمة التي تبدو مرتبطة ببعضها البعض فقط عن طريق مزيج خليط من العقود والماركات المميزة والمساهمين.

ومن بين صور مجتمع الشبكات التهجين، فهو مجتمع يتعايش فيه الأضداد، ويبدو أنه يبرز هذه الاختلافات بشكل فعال. ويشير كاستلز إلى أن مجتمع الشبكة «قائم على التضاد ثنائي القطب بين الشبكة والذات» (Castells, 1996: 3)، وعلى ذلك، فإننا نشهد في الوقت نفسه عملية حدوث التقارب الاجتماعي والثقافي، حيث تم جمع الشرائح السكانية المختلفة، من خلال وسائل التقانة الإعلامية والاستهلاك، في بوتقة متجانسة «بلا سياق». وهناك أيضاً انبعاث للهويات المحلية والعرقية، وذلك لأن هناك العديد من الأفراد الذين يختارون تعريف أنفسهم بموروثهم العرقي والثقافي والديني بأسلوب خاص. وكثيراً ما تكون هذه المجتمعات غير متصلة جغرافياً، ولكنها ترتبط مع بعضها البعض بوسائل الاتصال.

يمكن أن يرى هذا التهجين وعدم التواصل المكاني في توزيع القطاعات الاقتصادية، ومثال على ذلك، أن المناطق القريبة من بعضها جغرافيًا يمكن أن تكون بعيدة، كما هو الحال في مناطق الحرمان التي تجدها على بعد أمتار من المناطق المأهولة أو بالمراكز الاقتصادية. وعادة ما تكون مراكز الإنتاج والاستهلاك هذه على إتصال دائم ببعضها عن طريق التقانة ووسائل المواصلات، وتكوّن بذلك شبكة عمل عالمية التي تُوجَّه للعمل حول مناطق الحرمان الشديد. وهذا هو ما يطلق عليه «كاستلز» اسم «مكان التدفقات»، وهو المكان الذي يتبع تدفق البضائع والبيانات والمعلومات. هذه التدفقات تعمل في مناطق موحدة وكثيراً ما تتجنب السكان بأكملهم. وقد تحدث «كاستلز» عن التوزيع الجغرافي «العالم الرابع» مكون من مجموعة من المناطق المستثناة اجتماعياً في كل دولة.

وهناك عدد من العوامل المستثناة من هذه التدفقات الخاصة بمجتمع شبكات العمل التي تجتمع مع بعضها حتى تكون ذات قيمة. وتتضمن المرونة التي تطلبها الشركات العابرة للجنسيات التي تقوم عادة بإعادة توزيع مواضع العمليات حتى تقلل التكاليف، كما تتضمن غياب نقابات التجارة، وانخفاض

تمويل الحكومات ورعايتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هؤلاء السكان الذين يعانون نقصاً في الموارد البينية هم من قاطني العالم الأول. وعلى ذلك، فإن مجتمع الشبكات هو محل للاستقطاب المتنامي للثروة والفقر.

انظر أيضاً: **المجتمع المدني، الشتات، المحلية العالمية، الحداثة، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Castells: 1997 and 1998).

المجتمع المدني (Civil Society)

ندين بمفهوم «المجتمع المدني» للثقافة الأرسطية التي ميزت بين عالم المنزل الخاص والنطاق العام حيث يشارك المواطنون المتساوون في أن يحكموا وأن يكونوا محكومين. ومع مقدم التحديث السياسي، أي، تشكيل الدول المنظمة البيروقراطية الإقليمية الكبيرة، تغيّر المفهوم: «المجتمع» و«الدولة» صارا يُفهمان كنطاقين منفصلين. ومن ثم استخدم الفلاسفة السياسيون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر مصطلح المجتمع المدني ليشير إلى مجموعة من المؤسسات خارج الدولة أو الحكومة.

وقد نُسيت لغة المجتمع المدني إلى حد كبير في القرن العشرين، ومؤخراً فقط شهدت انبعاثاً ملحوظاً في سياقين: (أ) انهيار الكتلة السوفياتية والمشاكل التي تلت ذلك من تحول دول وسط وشرق أوروبا إلى الديمقراطية: (ب) انتشار شبكة المنظمات غير الحكومية (NGOs)، ويشار إلى الحركات والمؤسسات أحياناً بالمجتمع المدني الدولي أو العالمي،

وفي السنوات التي أدت تدريجياً إلى ثورات ١٩٨٩، كان «المجتمع المدني» يعني من منظور الاستقلال والتنظيم الذاتي للمواطنين خارج حكم الدولة المباشر وتنظيم الحياة الجماعية. ولم تترك الأنظمة الديكتاتورية المستبدة مجالاً للمبادرات الخاصة وقُمعت الحقوق المدنية والحريات. ويستلزم التحول إلى الديمقراطية، إعادة بناء مجتمع مدني حيوي، أي الذي يعبر فيه المواطنون عن اهتماماتهم وتنظيمها بحرية، وتفحص النخبة السياسية والمشاركة في الحياة العامة. ويرجع هذا التناول لمصطلح «المجتمع المدني» إلى الفلسفة الهيغلية السياسية التي قدمتها لتشير إلى مجال الهيئات الوسيطة

التي تقف بين الفرد والحكومة واتسمت بها المجتمعات الأوروبية منذ القرون الوسطى (مثل الشركات والنقابات). وقد أكد مفكرو الطوائف التعددية والاجتماعية أن هذه الوحدات الاجتماعية ذات المستوى المتوسط تدعم المجتمع الحر من خلال تمكين الناس من حرية التعبير عن آرائهم وحماية الحريات المدنية والاندماج في الحياة في المجتمع. فعلى سبيل المثال، ناقش روبرت بوتنام (Robert Putnam) في كتابه *Bowling Alone* (2000) أن الأمريكيين يتزايد انفصالهم عن العائلة والأصدقاء والمؤسسات الديمقراطية (انظر مصطلح **رأس المال الاجتماعي**). وعلى المنوال نفسه دعا دارسو التحول إلى بناء أساسيات للمجتمع المدني في الدول الديمقراطية الحديثة.

ويعد الخيط الثاني من حوار المجتمع المدني ظاهرة حديثة استجابة إلى الانتشار الهائل للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على الصعيد الدولي، وللموقف السياسي المتغير بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد تباينت المصادر الأيديولوجية لهذه المعالجة كما إن مزاعمها غامضة، بل متناقضة، ويعتمد البعض على الأفكار النشوئية الليبرالية والأمل في أن عولمة الأسواق الحرة قد تنحسر عن مجتمع عالمي مدني ومسالم. وينضم آخرون إلى المثالية الكلاسيكية في دعوتها إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية عالمية أو تطوير كفاءة «**الحكم العالمي**». وعلى المستوى الأكثر واقعية، يتم تصور المجتمع المدني الدولي غالباً على أنه الوعي العام العالمي، وقد أصبح ذلك ممكناً بوسائل الاتصال الحديثة: فيحتج المواطنون من جميع أنحاء العالم ضد الحرب أو يقومون بالتبرع لضحايا الكوارث الطبيعية. وتوضح هذه الظاهرة أن كوكب الأرض قد أصبح مكاناً صغيراً بالفعل، حيث تتجاوز مشاعر التضامن - وأيضاً الكراهية والحسد والحقد - مستوى المجتمعات المحلية. ويتجه حوار المجتمع المدني الدولي إلى إلقاء الضوء على الجانب المضيء من المسألة، وتجاهل جانبها المظلم.

انظر أيضاً: **المواطنة، التدويل، الديمقراطية الليبرالية، رأس المال الاجتماعي**.

لقراءة إضافية: (Cohen and Arato, 1992; Iriye, 2004).

مجتمع المعرفة (Knowledge Society)

مفهوم مجتمع المعرفة مفهوم مثير للجدل، إذ يمكن أن يقصد به العديد من الأشياء. وبالرغم من أن جميع المجتمعات قائمة على المعرفة، يشير

مجتمع المعرفة عادة إلى الموقف الذي يتم تصور تحولات البنيات الاجتماعية فيه من خلال المعرفة كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي وكعامل من عوامل الإنتاج. وكان روبرت إي لين (Lane, 1996) واحداً من أوائل من قاموا بإدراك هذه المكانة المميزة للمعرفة في المجتمع المعاصر، ويرتبط هذا التصور بنظرية كاستلز (Castells, 1996) حول مجتمع المعلومات. ومن خلال هذا المفهوم ينظر إلى مجتمع المعرفة كنوع جديد من المجتمع الذي تقوده التطورات الجديدة وتقانة المعلومات والاتصالات. وترتبط بعض أهمّ التطورات الاقتصادية بـ الرأسمالية العالمية بتطبيق المعرفة في مجال التقانة. ووفقاً لمانويل كاستلز (Manuel Castells) ـ الذي قام بكتابة التحليل الأكثر شمولية، فإن مجتمع المعرفة يُعدُّ مجتمعاً عالمياً أيضاً من حيث إنه أقلّ تعريفاً من خلال قواعد الدولة القومية. وقد أصبح اكتساب السمات الرئيسية «المجتمع المعرفة» نقطة المحور بالنسبة إلى العديد من سياسات التنمية الاقتصادية القومية والعالمية، كما تُعدُّ محوراً أساسياً بالنسبة إلى العديد من الدول التي تسعى أن تكون لها الأفضلية الاقتصادية في السوق العالمية. ويشير مفهوم مجتمع المعرفة إلى الكفاءات الفنية ولكنها تؤثر أيضاً على المواطنة والمشاركة. ويستحث ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة أشكالاً جديدة من العلاقات بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والمؤسسات من جهة أخرى. فقد احتلت تقانة الاتصالات والمعلومات مكاناً بارزاً في المجتمع بشكل متزايد على مدى العقدين الماضيين. ويؤثر هذا التغيير في كيفية فهمنا لطبيعة الحياة السياسية والمواطنة بشكل خطير. ويناقش بعض الملاحظين أن التقانة تؤدي إلى ازدهار المبادئ الديمقراطية، بينما يعتقد آخرون أن هذه البنية التحتية تدعم أشكالاً جديدة تماماً من القيادة والسلطة. وفي ما يتعلق بالمشاركة، يستطيع هؤلاء الذين لديهم الكفاءات الفنية المطلوبة المشاركة في مجتمع المعرفة بطرق لا يتمكن من ليست لديهم المشاركة.

انظر أيضاً: الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، رأس المال البشري، استقطاب الدخل، مجتمع الشبكات، المخاطرة.

لقراءة إضافية: (Beck, 1992; Castells, 1996; Giddens, 1994; Stehr, 1994).

المجتمع المفتوح (Open Society)

لقد صاغ الفيلسوف برغسون (Bergson, 1935) أصلاً هذا المصطلح

وهو يشير إلى الحكومة التي تتميز بالمرونة والشفافية والانفتاح على التغير والقابلية للتنوع والمعارضة. وفي هذا الصدد، فهو على النقيض من الحكومة الاستبدادية. وعادة ما يستخدم هذا المصطلح بالمعنى الذي يقصده كارل بوبر (Karl Popper) الذي لا يختلف جوهرياً، ويعتمد هذا المصطلح على فلسفته في العلوم وفي الرسائل العامة التي تدّعي أننا لا نمتلك ما يوصلنا إلى الحقيقة. فالمجتمع المفتوح هو مجتمع منفتح على التغير (Popper, 1945)، وعلى ذلك، فإنه لتغيير الحكومة لا يلزم القيام بثورة (كما هو الحال في المجتمع الاستبدادي المغلق).

وعلى ذلك، فإن المجتمع المفتوح يحمى التنوع الثقافي والعرقي مع البنية التحتية للحقوق المدنية والإنسانية الملائمة. وفي عصر العولمة، فإن الأفراد ولا سيما المهاجرين سواء أكانت هجرتهم لأسباب اقتصادية أو هجرة اضطرارية أو غير ذلك فإن هجرتهم تتحدى المجتمع المفتوح في ما يتعلق بالحفاظ على التسامح والبنية التحتية المجتمعية في وجه التنوع المتزايد. ولا بد للمجتمع المفتوح من أن يكون على وعي بالحالات الطارئة حتى يظل مفتوحاً، وهذا يتطلب معياراً من القابلية الذاتية للتأمل.

انظر أيضاً: **الديمقراطية الليبرالية، الهجرة، التعددية الثقافية.**

لقراءة إضافية: (Fuller, 1999; Soros, 2000).

مجتمعات التحكم (Societies of Control)

قدَّم جيل ديلوز الفيلسوف الفرنسي جيل ديلوز (Deleuze, 1990) مفهوم مجتمعات التحكم. وقام هاردت ونيجري (Hardt and Negri, 2000) وأليكس غالواي (Galloway, 2004)، من بين آخرين بتطويره مؤخراً. وقد بدأ ديلوز من تحليل فوكو للنظام «الانضباطي» في القرن التاسع عشر، أي الذي نظم أجساد الأفراد والسكان بواسطة سلسلة من المؤسسات، ويؤكد أن هذه التركيبة قد خضعت لنقلة أساسية بموجب الضغوط الموجهة من قبل تقانة المعلومات ووسائل الإعلام والعولمة. فلقد تحولت من النموذج الصارم للقوة التي توسطت بها المؤسسات لنموذج دقيق ومتأصل من «التحكم» الذي يعمل داخل العمليات المعرفية للفرد. وهكذا اتسم ظهور مجتمع التحكم بحدوث أزمة عامة في المؤسسات ذات النظام الانضباطي. فقد تحررت المصانع

والسجون والمستشفيات وحتى الدولة من القوانين والنظم كما إن وظائفها قد أصبحت تؤدى خارجها. وبهذه الطريقة طمست حدودها ولم تعد نماذج مكتفية بذاتها. وتمثل الشركات المتعددة الجنسيات بمرونتها منطق التحكم. وفي الوقت نفسه، تمثّل تدويلاً للقوة في عمليات الفكر التي تطمس الحدود بين الذات والخارج. وبهذه الطريقة يتوافق التحكم مع تفاعل الذات والشبكة التي عرّفها معلقون آخرون كملمح من ملامح الرأسمالية المعاصرة. ويناقش غالواي (Galloway, 2004) أن البروتوكولات التي تنسق بث البيانات في نظام الإنترنت اللامركزي. مثالاً آخر على المنطق العام للتحكم.

انظر أيضاً: **الهيمنة، الحداثة السائلة، مجتمع الشبكات، بانوبتيكون «الرؤية الواضحة»**.

لقراءة إضافية: (Deleuze, 1990; Galloway, 2004).

مجتمعات القدر الواحد (Communities of Fate)

حيث إن الأفعال والأحداث التي تحدث في مكان واحد وتتعلق ببعض الأشخاص تؤثر بشكل نهائي في جميع الناس، يمكن أن يُقال إننا نحيا في مجتمعات قدرية. وبصيغة أخرى، حيث إن الأحداث لها نتائج عالمية، يشارك جميع الناس على الأقل بعض **المخاطر**. وهذا يتضح جلياً في حالة قضايا البيئة، مهما تضمنت من أحداث اقتصادية وسياسية.

لقراءة إضافية: (Held [et al.], 1999; Marske, 1991).

مجتمعات المسؤولية القانونية المحدودة (Communities of Limited Liability)

«المسؤولية القانونية المحدودة» في سياق المجتمعات تتعلق بالالتزامات التي لدى الأشخاص (أو التي يشعرون أنها مفروضة عليهم) تجاه الآخرين. وهو مصطلح من فيشر (Fischer, 1991) بالرغم من إمكانية اقتفاء أثره إلى وقت مبكر عن هذا لـ «جانوفيتز» (Janowitz, 1967). ويقال إن «المسؤولية القانونية المحدودة» سمة للمدن الكبيرة والمناطق الحضرية، ومن ناحية ثانية، إذا كان الفرد يستطيع الحديث عن «المجتمعات» ذات المسؤولية القانونية المحدودة تعتمد أيضاً بشكل كبير على كيفية تعريف المجتمع. فهي ترتبط بالعولمة للمدى

الذي تكون فيه احتمالية المعيشة في المدن أكبر، وحيث قد لا يكون لها اتصال مستمر مع مكان ما، بسبب سهولة التنقل. وببساطة، يمكن القول: إنه بسبب انهيار حاجز المكان والزمان المرتبط بالعولمة قد يصبح «المجتمع» أقل أهمية أو أكثر انفصالاً عن العلاقات المكانية التقليدية التي أصبحت واقعية بشكل أكبر.

وينبغي عدم إغفال أن بعض المجموعات تسعى بنشاط إلى إنشاء مجتمعات ذات مسؤولية، من خلال التفاعل المباشر، والتوسل إلى الحكومة أو من خلال توافر بدائل لأساليب الحياة.

وتستخدم المسؤولة القانونية المحدودة عادة في ما يتعلق بالشركات والمال، لتشير إلى حقيقة أن بعض أنواع الشركات يمكن تأسيسها والتي تقوم بحماية حاملي الأسهم أو الملاك من خلال قصر مسؤولياتهم الشخصية بالنسبة إلى الخسائر التي قد تتكبدها شركاتهم.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، مناهضة العولمة، عدم الانتباه المدني، المواطنة، الرقميون الرحّل، العمل المباشر، القرية العالمية، الجغرافيا اللامكانية، رأس المال الاجتماعي، الضغط الزماني ـ المكاني**.

مجتمعات المعرفة (Epistemic Communities)

تتألف مجتمعات المعرفة من الأشخاص الذين يتشاركون في وجهات النظر نفسها حول المعرفة وكيفية إمكانية معرفة الأشياء (نظرية المعرفة). وكان في العادة يطبق علي شبكات العلماء وعلى الإيمان بالمنهج العلمي بشكل عام (ينطبق الأخير في أعمال ماركس على الأخص). ولكنه استخدم في العديد من فروع العلوم، من العلاقات الدولية إلى علم الاجتماع، ويمكن تصوره عموماً كطريقة في التفكير، مع أن هذا لا يفسر تفاصيل مجتمات معرفية محددة. فلبعض الجماعات المَعرفية، وهذا يرجع بشكل دقيق إلى خبرتها ومعرفتها، قوة ملحوظة في مجال السياسة الدولية وقرارات السياسة القومية، على سبيل المثال. للمجتمعات المعرفية ذات الاقتصاد الليبرالي مثلاً قدر كبير من التأثير في العديد من الحكومات الغربية. وتتميز الجماعات المعرفية من المجموعات الأخرى مثل مجموعات الاهتمامات، بحقيقة المشاركة في قاعدة المعرفة، والعلوم ومجموعة من الاعتقادات العرضية المؤسسة على المبادئ العرضية والخبرات المشتركة.

وفي سياق العولمة، تعد الخبرة التي تقدمها المجتمعات المعرفية مطلوبة بسبب المخاطرة والشك المتصلين بالعولمة.

ويبدو أن المصطلح يدين على الأقل ببعض انتشاره لكتاب بيتر م. هاس (Haas, 1992) في مجال العلاقات الدولية. ويجدر فحص بعض من سمات المجتمعات المعرفية في هذا المجال لأنه يتصل عن قرب بالسياسة والسياسات العالمية.

ويناقش هاس أن الجماعات المعرفية تساعد الدول في تحديد اهتماماتها بواسطة «وضع إطار للقضايا ذات الطبيعة الجدلية الجماعية واقتراح سياسات معينة، والتعريف بالنقاط الواضحة من المفاوضات» (Haas, 1992: 2). ويعرّف المجتمع المعرفي في مجال العلاقات الدولية على وجه الخصوص باعتباره «شبكة من المحترفين ذوي الخبرة البارزة والكفاءة في مجال متخصص وتملك قدراً كبيراً من المعرفة ذات الصلة بالسياسة داخل هذا المجال أو منطقة القضية» (Haas, 1992: 3).

وبينما تفترض النظرية أن الدول تعد مصغرات مشكوك فيها لا يتضح أن الجماعات المعرفية تتكون لديها القدرة دائماً على الوصول إلى وضع جداول أعمال السياسات، وكثيراً ما يعتمد تأثير الخبراء في صنع قرارات الدول على حقائق سياسية معينة. إضافةً إلى الاعتماد على ما إذا كانت الجماعة المعرفية تقع إلى حد ما داخل بيروقراطية الدولة أو خارجها. ويجدر بالتذكر أن جماعة المعرفة يجب، في هذا الشأن، أن تكون شكلاً من الخبرات تصلح وتقدر من قبل المجتمع الأوسع الذي توجد فيه.

إن نظرية فوكو (Foucault) حول «السلطة والمعرفة» التي تطور من خلالها مفهوم المجتمع المعرفي، تشبه نموذج توماس كون (Thomas Kuhn) أكثر منها شبهاً بالمجتمع المعرفي. ويؤكد فوكو أن لكل حقبة من الحقب التاريخية علماً معرفياً خاصاً تعرّف من خلاله، وعندما يتغير يكون هذا التغيير فجائياً نسبياً، على طريقة التحول نفسها في نموذج كون أو من خلال تحول محوري. كما إن لمفهوم فوكو ميزات تتعلق بجذب الانتباه إلى حقيقة أن بعض العلوم والنقاشات المتعلقة بها سوف يتم قبولها بشكل عام، أي، ستكون مهيمنة وسائدة كما سيتم تهميش آخرين. ويكتب فوكو في **تاريخ الجنس**:

«يمكن أن يكون الحوار أداةً وتأثيراً للقوة، ولكن في الوقت نفسه، قد يكون عائقاً أيضاً وحجر عثرة، كما إنه قد يكون نقطة للمقاومة ونقطة البداية لاستراتيجية معارضة» (Foucault, 1990: 110).

انظر أيضاً: **الفترة المحورية، الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Foucault: 1973 and 1977a; Knorr - Cetina, 1999; Ruggie, 1998a).

مجلس الأعمال العالمي (World Works Council)

هو منتدى يجمع الموظفين وممثلي الإدارة داخل شركة **عابرة للقوميات** لمناقشة الأعمال الخاصة بالشركة.

وكانت الموجة الأولى من اتحاد المنظمات العالمي في ستينيّات وسبعينيات القرن العشرين، عندما تم إنشاء ما يزيد على ٥٠ من «مجالس الشركات العالمية». وقد نظمتها الأمانة العامة للتجارة الدولية (التي أعيد تسميتها بـ GUFS) وعلى الرغم من استهلالها على يد نقابات العمال الأمريكيين. وفي أغلب الأحوال فشلت هذه في تطوير دور تفاوضي بنّاء. وقد قام التطور الأكثر حداثة لهذه المجالس على توسع المجالس الأعمال الأوروبية القائمة. والأبرز من بينها المجالس التي تقع بفولكس فاجن (Volkswaggn)، وإس كيه جي ودانون (SKG and Danone)، وتقوم هذه الأمثلة الأخيرة على الاتفاق الرسمي مع الإدارة المركزية بمَا في ذلك توفير المعلومات.

وتُعدُّ المتطلبات الأساسية لفعالية منظمة مجالس الأعمال العالمية ثابتة نسبياً، وتتكامل عمودياً مع بنية الشركة. ففي الشركات عبر الوطنية التي تتميز «بسلاسل بضائع» خارجية يتم تنسيق التفاوض بشكل عام من قبل اتحاد المنظمات العالميّ وتتركز على تطوير الحقوق القائمة على اتفاقيات الإطار العالمية.

وينبغي عدم المبالغة في وصف تأثير مجالس الأعمال العالمية. حيث ينعقد بعضها بشكل غير متكرر ونطاق النقاش يمكن أن يكون محدود جداً. وبالرغم من أنها تقدم أساساً لتضامن عالمي، اتجهت لأن تكون متمركزة في أوروبا، ولم تتجه بعد لتجلب منافع للعمال في الدول الأكثر فقراً. أمّا حول

ما إذا كانت قادرة على تحويل نفسها إلى شيء أكبر فسيعتمد جزئياً على استعداد دول الاتحاد.

انظر أيضاً: **الاتحادات النقابية العالمية، الاتفاقيات الإطارية الأممية.**

مجموعة السبع/ مجموعة الثماني (G7/G8)

مجموعة السبع هي مجموعة من الدول، بدأت عام ١٩٧٥، عندما استهل رؤساء ست دول متقدمة (ومن ثم مجموعة الستّ) الاجتماع (في قمم) لتناول الاهتمامات السياسية والاقتصادية. وبإضافة كندا عام ١٩٧٦ كان ميلاد مجموعة السبع المألوفة. ودول مجموعة السبع هي «فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا». وقد انضمت روسيا بشكل كامل عام ١٩٩٨ لتحول مجموعة السبع إلى مجموعة الثماني، بالرغم من تداولها في قمة متأخرة منذ عام ١٩٩١. وتتناول القمم التجارة الدولية والعلاقات السياسية بين الدول المتقدمة بصورة أساسيّة. كما تتعامل أيضاً مع قضايا مثل الإرهاب واستخدام الطاقة والحد من الأسلحة وانتهاك حقوق الإنسان. وتعقد القمم سنوياً، بالرغم من أن ممثلي رؤساء الدول «sherpas» يجتمعون على مدى العام للدراسة والتفاوض حول القضايا الجارية على الساحة وتقدمها. وبينما يُنظر إلى هذه القمم على أنها ذات أهمية بالنسبة إلى رؤساء الدول للتواصل ومناقشة القضايا وكذلك لبناء علاقات شخصية، سلط الضوء على هذه القمم مؤخراً كهدف للاحتجاج والتظاهر من قبل المجتمع المدني. ويرى كثيرون أن مجموعة الثماني تجسد روح العولمة والحكم. ولهذا ولأن هذه القمم التي تتمحور حول القضايا الاقتصادية هناك غالباً احتجاجات ذات طبيعة عنيفة ومتأججة.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، المشاركة الاجتماعية، الحكم العالمي، حقوق الإنسان.**

لقراءة إضافية: (G8 Information Center, 2005).

المحافظة الجديدة (Neoconservatism)

يعد مصطلح المحافظة الجديدة من المصطلحات التي تخضع لجدال كبير في معناها. وقام مايكل هارينغتون (Michael Harrington) عالم الاجتماع

الأمريكي بصياغة المصطلح في السبعينيات من القرن العشرين، ومن المتفق عليه بشكل عام أن المحافظة الجديدة ظهرت كحركة سياسية استجابة للاضطراب الاجتماعي الذي حدث في ستينيات القرن العشرين، وأن المحافظين الجدد الأوائل لم يكونوا في الأصل «محافظين» جداً. وبارتباطها بالسياسات الأمريكية، فإن المحافظين الجدد ملتزمون بدمج الرأسمالية، ويرون أن الأعمال الكبيرة قد نجحت بشكل مرضٍ في توفير الحرية والتدفق بشكل غير مسبوق للأمريكيين (Kristol, 1978). وعلى ذلك فهم ليسوا من دعاة التحرر وذلك لأن المحافظين الجدد لا يشعرون بالراحة مع لا مبالاة دعاة التحرر الثقافة ولا يؤمنون بأن الرأسمالية يجب أن تُترك لها التصرف بحرية، وتترك من دون قواعد تنظمها. ويعني الدور القوي للثقافة أن المحافظة الجديدة من المعادين للوصول إلى الرفاهة الاجتماعية. ومع الاعتقاد القوي بمركزية العائلة، كجماعة سياسية، فإن المحافظة الجديدة تهدف إلى إعادة تقييم مكانة المرأة في الأسرة، خاصة كأمهات تدفع بالأسرة كحل للتبعية للدولة. وهي أيضاً حركة أوجدها المنهج المعادي للسياسة الخارجية «**التجارة الحرة**» المضاد للشيوعية خلال الحرب الباردة، والمضادة لدول الشرق الأوسط التي يُنظر إليها على أنها تمارس الإرهاب أو السياسات المعادية لإسرائيل.

انظر أيضاً: **الليبرالية الجديدة، رأس المال الاجتماعي.**

المحللون الرمزيون (Symbolic Analysts)

وظيفةٌ أو نوع من العمل الذي قام روبرت ريتش (Reich, 1992) عالم الاقتصاد السياسي بتسميته، كما قام طومبسون ووارهيرست (Thompson and Warhurst) بتعريفه كما يلي:

«يقوم المحللون الرمزيون بحل وتعريف والتوسط في المشاكل باستخدام الرموز. كما يقومون بتبسيط الحقيقة في صور مجردة يمكن إعادة ترتيبها وتبادلها والتلاعب بها والتواصل بها مع متخصصين آخرين، ومن ثم تحويلها ثانية إلى حقيقة بشكل نهائي. ويتم هذا الاستخدام بواسطة أدوات تحليلية تقوم الخبرة بتشذيبها». (Thompson and Warhurst, 1998: 177-178).

ويُعدُّ المستشارون (في مجالات عديدة) مثالاً جيداً على مهنة المحللين الرمزيين، ولكن قد يوجد هؤلاء في جميع النشاطات الصناعية تقريباً. و ما هو

أساسي أنهم لا يقومون بتصنيع البضائع. ويمكن تصور مفهوم «عامل المعرفة» الذي أطلقه بيتر دروكر (Drucker, 1969) كمقدمة لمفهوم ريتش حول المحللين الرمزيين. حيث يؤدّي المحللون الرمزيون دوراً رئيسياً في أنظمة الخبراء ومجتمع المعرفة.

انظر أيضاً: الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، الجغرافيا اللامكانية، المخاطرة، الأعمال الخدماتية.

المحلية (Localization)

يعتبر مفهوم التحديد المحلي من أهم مفاهيم العولمة، وهو تشير إلى كل من المبادئ والممارسات التي تعطي أهمية كبيرة لما هو خاص ومحلي أكثر مما هو عالمي. وفي ما يتعلق بالمبادئ فإنه في الوقت الذي تفشت فيه العولمة في العالم إلى حدٍ ما وتداخلت مع بعضها فإن الناس ما زالوا يعيشون في أماكن محددة، ويقومون ببعض ممارسات بعينها نتيجة لذلك. وهذا لا يعني أن المحلي مستثنى من التأثيرات الخارجية (العالمية). وتعتبر مفاهيم المحلية العالمية والتهجين وإعادة الإلحاق ومن الطرق التي تستخدم في التحدث عن التدفقات بين ما هو محلي وما هو عالمي.

وفي ما يتعلق بممارسات التحديد المحلي، فإن الشركات العالمية تعد مثالاً جيداً على ذلك. حيث تعمل شركة ميكروسوفت على تسويق منتجاتها محلياً من خلال تقديم خيارات اللغة والتسويق واستراتيجيات تقديم الخدمة. كما تصبغ وسائل الإعلام محتواها ومظهرها بصبغة محلية ولا سيّما المجلات والأفلام. وهكذا في الوقت الذي تنتشر فيه وسائل الإعلام والتصميمات حول العالم يبقى تنوّع في المحتوى يناسب الأسواق المحلية. وهناك أيضاً شد وجذب دائم للتأثير والتأثر بينهما. وفوق ذلك يشير التحديد المحلي إلى الاهتمام والبحث في نتائج السياسات العالمية، خصوصاً التأثيرات المحلية لسياسات العولمة في مناطق التنمية المستدامة الخاصة بالتجارة الحرة والتحرر.

انظر أيضاً: مناهضة العولمة، اللغة الإنكليزية العالمية، وسائط الإعلام العالمية، المؤسسة العابرة للجنسيات.

لقراءة إضافية: (Hines, 2000; Tunstall and Machin, 1999).

لهذا المصطلح سلسلة من المعاني، تدور كلها حول التناقض الواضح في العلاقة بين الأسواق والعمليات العالمية، والاحتياجات والمآزق المحلية. وحيث إنه اختصار لـ «عالمي» «Global» و«محلي» «Local» يشير هذا المصطلح إلى التداخل المتزايد لهذين النطاقين. فعلى أحد المستويات يمكن أن يستخدم هذا المصطلح لتوضيح الطريقة التي تتكيف بها المنتجات العالمية وتؤقلم نفسها مع الأسواق والحساسيات المحلية. كما يمكن أن يصف الخدمات العالمية أيضاً وشبه العالمية التي تعمل على المستوى المحلي، مثل مواقع الشبكة الدولية التي تنسق الاجتماعات (مثل المُواعدات) على المستوى المحلي، وبالتالي تقدم خدمة «محلية عالمية». كما يتم وصف محاولات تكامل إجراءات صنع القرار الخاصة بالحكم وخصوصيات الأقاليم الفردية من خلال «المحلية العالمية». وقد تشمل أمثلة العمليات العالمية الأخرى في سياق «المحلية العالمية» انبثاق سلسلة من الهويات الدينية والعرقية كاستجابة مباشرة لعملية العولمة. وغالباً ما تتشارك **مجتمعات الشتات** في هذه الهويات ذات المنشأ المحلي والتاريخي التي تتصل ببعضها البعض بواسطة الاتصالات البعيدة.

وستبدو المحلية العالمية عندئذٍ كمثال آخر للطريقة التي تبدو بها العولمة لتشمل التفاعل بين ما هو أصغر (الفرد، المحليات) وما هو أكبر (القوى العالمية، واللاعبون العالميون) الذي غالباً ما يتجاهل ما هو أوسط (دول وأشكال التمثيل الجماعي الأخرى).

انظر أيضاً: **التجانس**، **التهجين**.

المخاطرة (Risk)

تعد المخاطرة موضوعة شائعة في المجتمع المعاصر. وغالباً ما يغض قلق العامة النظر عن الحسابات العلمية للمخاطرة، وهي احتمالية حدثٍ ما مضروبة في شدته. وهكذا، فإن العلوم الاجتماعية والطبيعية غالباً ما تقوم بتحليل وفهم المخاطرة بطرق مختلفة.

وتتناول المعالجات التقليدية حول فهم العامة للمخاطرة حقيقة أنهم يعتبرون المخاطر الإرادية مقبولة كثر من المخاطر القسرية. فمثلاً قلق العامة

حيال مخاطر التدخين ـ وهو نشاط إرادي ـ يقل مقارنة بقلقهم حيال المخاطر الناتجة من تلوث الهواء، لأنها من أنواع المخاطر التي لا يتحكمون في إمكانية التعرض لها.

يحلل الأكاديميون مثل ماري دوغلاس (Douglas and Wildavsky, 1982) المخاطرة من منظور اجتماعي ثقافي، حيث يؤكدون السياقات الاجتماعية والثقافية التي تحكم فهم المخاطر ومناقشتها. تحاول دوغلاس أن تبرهن على أن الثقافات أو المجتمعات تشترك في مفاهيم المخاطرة، وأن تلك المفاهيم ليست نتاجاً للمعرفة والإدراك الحسي الفردي. وقد جذبت نظريات عالم الاجتماع الألماني أرليش بيك (Urilch Beck) وعالم الجتماع البريطاني أنتوني غيدنز حول مجتمع المخاطرة (Giddens, 1990) انتباهاً كبيراً لدى المجالات الأكاديمية المختلفة ولدى أفراد المجتمع العريض، بما في ذلك في ذلك السياسيون. تركز أطروحة غيدنز على تأثير مخاطرة المجتمع في الطبيعة المتغيرة لمفهوم **الثقة**، حيث يحاول أن يبرهن على أن أشكال المعرفة التقليدية هجرت في المجتمعات المعاصرة وأن هذا بضمّه إلى المجتمعات التي أصبحت معقدة أكثر، قد أدى إلى إجبار العامة على الاعتماد أكثر فأكثر على ثقتهم بالآخرين، مثل الخبراء والمؤسسات.

نشر بيك كتاب **مجتمع المخاطرة** *(Risk Society)* لأول مرة في ألمانيا عام ١٩٨٦ ثم نشر ثانية في عام ١٩٩٢ (Beck, 1992)، وحظي بكثير من الاهتمام. يناقش بيك في كتابه نتائج التصنيع «الجوانب السلبية للتقدم» مثل مشكلة الاحتباس الحراري العالمي أو التلوث، لم يكن ينظر إليها أثناء الثورة الصناعية ولكنها الآن تسود ساحة الجدال الاجتماعي. وفي مجتمع المخاطر تتسبب تأثيرات هذا التقدم في انتشار القلق والمشاكل. يؤمن بيك بأن القابلية للتأمل أو **الحداثة التأملية** عامل متأصل في مجتمع المخاطرة. فالقابلية للتأمل تحدث عندما يفكر المجتمع ملياً في الأحداث حوله ثم يستجيب بفعالية لتلك الأحداث باحثاً عن الأسباب أو التأثيرات. وينتج عن هذا التفكير إدراك مخاطر جديدة وشكل جديد من **الحداثة** يخلقه مجتمع المخاطرة.

ينتقد بيك العلم بسبب اعتماده على «نموذج مثالي للمخاطر» يفترض العلماء بموجبه أنهم قادرون على التحكم في متغيرات المخاطر. ففي مجتمع المخاطرة تواجه الحسابات العلمية للمخاطر تحديات تفرضها مجموعات

سياسية أفراد أو سياسيون (انظر على سبيل المثال الجدال الدائر في المملكة المتحدة حول لقاح الوقاية من ثلاثة أمراض: النكاف والحصبة والحصبة الألمانية (MMR) والجدال حول الاحتباس الحراري العالمي في الولايات المتحدة) مما ينتج عنه فقدان العلماء بعضاً من سلطتهم.

في نظرية بيك، المخاطر غير مرئية (مثل البطالة) وتحمل إمكان أن تكون كارثية يتعذر عكس تأثيراتها (مثل الحوادث النووية). ويفترض أن العامة ليس لديهم المعرفة ويحتاجون إلى توعيتهم بالمخاطر بواسطة أهل المعرفة وهم العلماء والمؤسسات. وبناءً عليه، فهم معتمدون على **المعرفة الخبيرة** لتوعيتهم وتحذيرهم ضد المخاطر، ويشعر بيك بالتفاؤل حيال تلك النقطة لأنها تعني أن العامة أنفسهم يصبحون حَسَني الاطلاع. وترتبط فكرة اعتماد العامة على أنفسهم في تحصيل المعرفة والخبرة بفكرته عن «الأعراض الجانبية». وفي فكرة يُستشهد بها كثيراً، يعتبر بيك العامة ـ وليس العلم والمؤسسات الأخرى ـ هم من يعتمد عليهم ليكونوا «الأصوات والوجوه والعيون والدموع» في مجتمع المخاطرة، وهم من يرون «الأطفال المصابين بالسعال... والأبقار الفلاحين المصابة بالهزال» (Beck, 1992: 61). ويحاول المثقفون أن يبرهنوا على ترسخ الاعتقاد بأن الأعراض الجانبية للاكتشافات العلمية الجديدة تفوق منافعها في الثقافة الغربية.

وجّه العديد من الباحثين المتخصصين في الدراسات الإعلامية مثل كيتزنغر (Kitzinger, 1999) النقد لبيك لأن كتابته حول دور الإعلام في مجتمع المخاطرة اتسمت بالغموض ولم تقدم جديداً حيث إنها لم تعتمد على أبحاث قائمة على البحث التجريبي ولم تهتم بعمليات الإنتاج الإعلامي.

انظر أيضاً: **الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، مجتمع المعرفة، المعرفة التامة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، المحللون الرمزيون.**

لقراءة إضافية: (Giddens, 1990; Lupton: 1999a and 1999b; Mythen, 2004).

المخزون الثقافي (Cultural Storage)

المخزون الثقافي هو طريقة أخرى للتحدث عن التقاليد ولكن بتأكيد الطرق المتعددة التي ترمز إلى الثقافة وتنقلها بشكل تقليدي. ولا يعد

المخزون الثقافي شيئاً ملموساً على الدوام مثل النصوص المقدسة أو التذكار ولكن تتعلق باللغة أيضاً والمنهج الذي تم من خلاله تشكيل المشهد الثقافي واستيعابه، والجسد والسلوك والتكتلات الاجتماعية والجنس وعلاقات القرابة، وكيفية النظر للدخلاء والعلاقة بالأرض... إلخ.

وقد تكون بعض الأمثلة الثقافية مادية ويمكن تخزينها بطريقة بسيطة جداً في المتاحف والمؤسسات الأخرى. وتكثر الأسئلة في ما يتعلق بهذا الأمر. فأولاً، هل يعدّ تخزين النتاج البشري بهذه الطريقة أخلاقياً أو مناسباً؟ وهل من الممكن بعد ذلك الإشارة إليه بـ «ثقافة» عند إزالته من هذا السياق؟ وثانياً، كيف يمكن تقديمه؟ هل في السياق الجغرافي أم من خلال علم تدوين التواريخ أم من خلال الاستخدام؟ وهل ستقوم تصنيفات التخزين والعرض بجمع كل (أو حتى تقريباً) التصنيفات الثقافية التي توجد فيها فعلاً هذه الصناعة البشرية في الأساس؟ كما يعد أمراً هاماً أيضاً احترام قيم أهل الثقافة الأصليين لدى التخزين أو الاستخدام.

ويعدّ «تخزين» الثقافة غير الملموسة أمراً أكثر إشكالاً، لأن لتخزينها بأسلوب ذي مغزى، يجب ضم العنصر البشري. فقد تكتب اللغة على سبيل المثال بواسطة عالم لغة، ولكن إذا لم يكن هناك أي من متحدثي اللغة، يكون هذا العمل اللغوي مجرد توثيق تاريخي في الواقع. ومن ثم، يستلزم تخزين الثقافة المعنوية المحافظة على الممارسات. وقد يستلزم هذا بدوره حماية للأرض، وتعديلاتٍ للقوانين واحتراماً حيوياً للاختلاف.

انظر أيضاً: **روح النص أو العمل (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)، التراث الثقافي، الإمبريالية الثقافية، سياحة التراث، حقوق الإنسان، حقوق اللغة، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Shils, 1981).

المدن العالمية (World Cities/Global Cities)

إن ما يجعل من مدينةٍ مدينةً عالمية مجموعة من العوامل بما في ذلك توافر معظم أو جميع ما يلي: مؤسسات عالمية كبيرة (على هيئة مقار رئيسية أو مكاتب كبيرة)، وجود مؤسسة ذات أهمية سياسية، مثل الأمم المتحدة، وبنية

تحتية خاصة بالنقل دولية ومحلية، ومؤسسات ثقافية وتعليمية، وتنوع السكان.

وقد قدمت ساسكيا ساسن (Sassen, 2001) مصطلح المدينة العالمية بالتناقض مع مدينة كبيرة (العواصم)، وتؤكد أن لامركزية الإنتاج في ما يتعلق بالمكان (الاستعانة بالمصادر الخارجية والتعاقد الخارجي على سبيل المثال) لم تؤد إلى لامركزية الملكية أو السيطرة عليها. ولعبارة «مدينة عالمية» تاريخ أطول، تمتد أصوله إلى فريدمان (Friedmann, 1986).

ويؤكد ديرودر (Derudder, 2006) أن المدينة العالمية، أو «منطقة المدينة العالمية» مصطلحات متفرقة ولا تعامل على أنها مستقلة بذاتها. ويتصل مفهوم «المدينة العالمية» بـ «نظرية الأنظمة العالمية» حيث إن المدينة العالمية تعد قطباً في الشبكة. وقد وجد مفهوم «منطقة المدينة العالمية» في أعمال ساسن وطوره سكوت (Scott, 2001) ويميّز ديرودر بين ثلاثة مفاهيم على أساس الوظيفة والأداة والتركيب والأساس الإقليمي (Derudder, 2006). وما تشترك فيه المفاهيم الثلاثة هو أنها تتميز بالشركات ما بعد الصناعية.

وهناك مفهوم جديد لمدينة العالمية، يطلق عليه أحياناً «المدينة ذات المستوى العالمي». إضافة إلى أن إحداث التغيير في المدن لترقيتها إلى المستوى العالمي أمر تهتم به الدول بشكل متزايد من أجل الفوائد التي تعود عليها، حيث إنها تسوّق المدينة في مجال الأعمال والمنظمات والمؤسسات والسائحين. ومن ثم، فإن توافر المرافق الرياضية والفنية والتجارية «ذات المستوى العالمي» (مثل مراكز الاجتماعات والمعارض) قد يستخدم كقوة تسويقية. ويتضح جلياً أن بعض المدن تهتم ببعض المرافق على حساب أخرى لتجذب نوعاً معيناً من الزائرين، سواء كان على هيئة استثمار أجنبي مباشر أم دولارات السياحية.

وتذهب ساسن إلى أن التغيرات التي أحدثتها العولمة تعني أن المدن تتغير. وهذا يرجع بشكل كبير إلى «حركية» رأس المال والأشخاص والإنتاج. وقد أصبحت المدن مواقع مهمّة للصناعة والإنتاج. ولا يشير الأخير كثيراً إلى البضائع الفعلية، بل إلى الخدمات مثل خدمات البنوك والتسويق والمؤسسات المالية ودعم احتياجات ورغبات النخبة العالمية بالتأكيد، «وقد أصبح وجود مدينة لكونها في حلقة معلوماتية مكثفة إلى أقصى حد» (Sassen, 2001: xx). وقد تقوم الشركات العابرة للقوميات والمؤسسات متعددة القوميات/ الجنسيات

بعمليات التصنيع خارجياً ومن ثم تحتاج دعم الخدمات على المستوى المحلي. ولا يعني هذا بالضرورة أن مجال التصنيع المحلي يرتبط بهذه التنمية، ولكن يجب أن يكون هناك مكان آخر في المنطقة أو الدولة قادراً على دعم إدارة هذه الصناعات.

وتقدم المدن العالمية أماكن جذابة للصناعات الخدماتية ولموظفيهم من أجل العمل. وقد سهلت التطورات التقانية، ولا سيما في مجال تقانة الاتصالات والمعلومات هذه العملية. وبالإضافة إلى هذا، قد تقدم الدول التشجيع لهذه الصناعات الخدمية لتحتل مواقع في مدنها الكبيرة على هيئة تخفيف الضرائب على سبيل المثال. ومن ثم قد يكون الجانب القانوني للدولة، أو المدينة بالتأكيد، مفيداً في ترقيتها إلى مدينة عالمية.

وتقترح ساسن أن عملية إعادة تطوير المدن تعدّ عاملاً مهماً في فهم التغيرات التركيبية وتغيرات البنية التحتية التي تحدث في المدن العالمية:

«ظهر مفهوم إعادة تطوير منطقة حضرية بإحداث تحسن في المستوى الاقتصادي للسكان (في ثمانينيات القرن العشرين) كعامل مكاني مرئي في هذا التحول [في الرأسمالية المتقدمة]. وقد كانت واضحة في هذا الإطار إعادة تطوير الواجهات المائية، وظهور مجمعات الفنادق والمؤتمرات في المدن المركزية، ومكاتب الرفاهة على نطاق واسع والتحسينات السكنية ومناطق التسوق حديثة الطراز عالية الأسعار» (Sassen, 2001: 261).

وفي الوقت نفسه، يتم توجيه هذه المدن، على الأقل في ما يتعلق بالمهام التجارية، نحو السياق العالمي وليس نحو السياق المحلي. وبالرغم من هذا، لا يعد هؤلاء الذين يعملون في المدن العالمية كل النخبة العالمية. وينبغي عدم نسيان أن نوعي العمل اليدوي المتضمن في بناء المدن العالمية على وجه الخصوص. ويطرح ازدياد التشرد والممارسات الاستغلالية في العمل. ومنها استغلال المهاجرين غير الشرعيين أن هذه المجموعات قد تم نسيانها. وتجذب أبو لغد (Abu Lughod, 1999) الانتباه إلى التفاوتات الموجودة في المدن العالمية، ومع هذا تقترح أنه لفرض العولمة هي السبب الوحيد. لهذا، يعد إغفالاً لحقيقة أن المدن العالمية تختلف. أي، إذا كانت العولمة هي العامل الوحيد في خلق المدينة العالمية فلن نجد التفاوت بين المدن في مختلف المناطق والذي نجده.

وتميز ساسن بين المدينة العالمية ومنطقة المدينة العالمية: «تعد المدينة العالمية أكثر تناغماً مع مسائل القوة والتفاوتات. ويتناغم مفهوم منطقة المدينة العالمية بشكل أكبر مع قضايا الطبيعة وخصائص أنماط التحضر على نطاق أوسع» (Sassen, 2001: 351-352).

وقد أصدر بيفرستوك (Beaverstock) وزملاؤه بفريق دراسة العولمة والمدن العالمية والمجموعة الدراسية والشبكة الذي مقره جامعة لفبورو (Loughborough) مقياساً خاصاً بالمدن العالمية. فيقومون بتصنيف المدن إلى مدن ألفا وبيتا وغاما (Alpha-Betta and Gamma-cities) المصرفية في ما يتعلق بأربعة مجالات «المحاسبة، والإعلان والأعمال المصرفية والقانون»، ومن ثم يعتمد ما تعنيه المدينة العالمية على من يستخدم العبارة ولأي غرض.

انظر أيضاً: المدينة العالمية، الرأسمالية العالمية، الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية، وسائط الإعلام العالمية، أسلوب الحياة، الهجرة، مجتمع الشبكات، الاستعانة بمصادر خارجية، الجغرافيا اللامكانية، المحللون الرمزيون.

لقراءة إضافية: (Beaverstock, Smith, and Taylor, 1999; Gugler, 2004; Knox and Taylor, 1995; Scott, 2001; Taylor, 2004).

المدينة العالمية (Cosmopolis)

فنياً، تعد المدينة عاملية عندما يقطنها أشخاص من جميع أنحاء العالم. وبينما يعني هذا أن مثل هذه الأماكن تعد متعددة الثقافات ومتنوعة، تدور الأسئلة أيضاً حول كيف يمكن تدعيم الشركات، ولا سيما في الأماكن التي تستخدم لتكون أكثر أو أقل تماثلاً. ولا يعد مفهوم المدينة الكونية جديداً ولكن يتجه ليكون مثالياً أكثر منه واقعياً.

انظر أيضاً: الديمقراطية الكوزموبوليتانية.

المستقبلي/ علم المستقبل/ الدراسات المستقبلية (Futurist/Futurology/Future Studies)

قد يكون عالِم المستقبل عضواً في حركة فنية في القرن العشرين تدعى المستقبلية. وقد يكون عالِم المستقبل، في سياق العولمة، هو الشخص الذي

يتخصص في المجال الفلسفي أو الأكاديمي من دراسات المستقبل. وبينما يعد التنبؤ بالمستقبل هو دور عديد من المحترفين مثل المستبصرين والمنجمين فإن المستقبليين خبراء أكثر من كونهم عرافين.

وبينما لا يعد علم المستقبل علمياً تماماً، يقوم متخصصو المستقبل باستقرائه بملاحظة الحاضر والماضي القريب. وتتراوح الموضوعات التي يتناولها متخصصو المستقبل من القضايا البيئية (Toffler, 1970) إلى وضع اللغة الإنكليزية (Graddol: 1997 and 2006)، علماء المستقبل.

ومع ذلك، لا يحتمل أن يطلق هؤلاء الممارسون على أنفسهم علماء المستقبل، ولكن بالأحرى قد يميلون للفظ «مستشار» (في مجالات معينة)، أو «مصنع أفكار» (مجموعات من الخبراء وغالباً ما يتبعون خطاً أيديولوجياً واضحاً) أو ببساطة قد يطلق عليهم «خبير». وقد يشيد القطاع الخاص بهؤلاء المحترفين ولا سيما في مجالات العلوم المالية والاقتصاد. وهذا لا يعني القول بأنهم لا يخطئون، ولكن في الواقع يهتم المستقبليون بالمخاطرة وغالباً ما يتعاونون (تصريحاً أو غير ذلك) مع نظام خبير واحد أو طريقة لعرض الاحتمالات المستقبلية.

ولا يمكن تقدير تأثير المستقبليين في السياسة الحكومية أو التخطيط (وهذا يستلزم فحص أوراق اعتمادهم وخبراتهم). وكان هناك نبأ بالانبعاث الحراري العالمي المدمر (Bell and Strieber, 2000) يشكل جزءاً من أساس فيلم أنتجته هوليوود «اليوم الذي بعد غد» (The Day after Tomorrow) عام ٢٠٠٤ ويعد هذا التقاطع في الثقافة الشعبية علامة على تهجين وخلط الثقافة المعاصرة. ولا عجب فهناك أعمال تتنبأ بانتهاء الرأسمالية العالمية (Gray, 1998; Saul, 2005).

وبالإضافة إلى هذا، وبينما يهتم الخبراء بالمجالات التي يتزايد ضيقها، قد يجعل تدبير ها للمستقبل أصعب بأسلوب شامل وأحد أهم الصراعات في هذا السياق هو بين الاقتصاد البيئة. وتؤسس نظرية اقتصادية نفسها على حقائق المصادر الطبيعية غير المحدودة، لا يعد هذا ممكناً على أرض الواقع. وبالإضافة إلى هذا، تخفق «التكاليف» الاقتصادية بصورة روتينية في حساب التكاليف البشرية والبيئية. وقد أتاحت صناعة خطوط الطيران التي تم إلغاء اللوائح المنظمة لأعمالها الرحلات منخفضة التكلفة للمسافات البعيدة والقصيرة، ومن ثم ازدياد عدد الأشخاص الذين يستخدمون الطائرات في

السفر. وبالرغم من هذا، لا يمكن حساب تكلفة البيئة في ما يخص انبعاثات الكربون في أي نموذج اقتصادي تقليدي.

وفي الوقت نفسه، يُعدُّ النظر في المستقبل أساسيّ بالنسبة إلى إدارة المخاطر. والتخطيط لملامح المستقبل الاجتماعية الاقتصادية المبنية على البيانات السكانية الطولية ضرورياً في حالة ما إذا كان من المقرر أن تقوم البنية التحتية العامة بمجاراة المجتمعات المتغيرة. فعلى سبيل المثال، يقدم إحصاء السكان بيانات ذات قيمة عالية يمكن استخدامها للتخطيط لمستشفيات ومدارس وطرق نقل جديدة وما شابه ذلك.

انظر أيضاً: **مجتمعات القدر الواحد، القدر الثقافي.**

لقراءة إضافية: (Gray, 1998; Homer-Dixon, 2001; Loye, 1978; Saul, 2005).

المشاركة الاجتماعية (Community Participation)

تتصل المشاركة الاجتماعية بفكرة المجتمعات النشطة والمواطنين النشطاء، وتتعلق بالممارسات الديمقراطية الجديدة المرتبطة بتأثيرات العولمة. فهناك الكثير من الجدل حول الفجوة بين النظرية والتطبيق بالنسبة إلى المشاركة الاجتماعية. وعادة ما تؤكد الخطاب المشاركة النشطة عندما تعطى المجتمعات الفرصة للمشاركة في تعريف مشاكلها الخاصة، وابتكار حلولها وتنفيذها. إن منطق المشاركة الاجتماعية يكمن في أن المجتمع هو أفضل من يعرف احتياجاته ومشاكله وموارده المتاحة وشبكاته. وتتصل المشاركة الاجتماعية بالعولمة حيث إنها تعد علامة على الانتقال من السياسات وعمليات اتخاذ القرار القائمة على أساس قومي، كما إنها تعد منهجاً للدول القومية لموازنة المصاعب بينما تقلل من دورها ومستوى مسؤوليتها. وفي الواقع الفعلي، يتم النظر إلى المشاركة الاجتماعية، غالباً، على أنها سياسة رمزية أو مشاركة بالاختيار. إن المشاركة الاجتماعية التي تطورت في الأساس كاستراتيجية وقائية صحية، قد تحولت إلى نسيج من الممارسات السائدة وأصبحت تعرّف (التطبيقات) الاجتماعية الديمقراطية الحديثة التي تتصل **بالطريق الثالث.**

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، التمييز العنصري (في العمليات الحكومية).**

لقراءة إضافية: (Giddens, 1998; Partnerships and Participation, 2006).

المعرفة التامة (Perfect Knowledge)

يتعلق هذا المفهوم بما يطلق عليه مشكلة المعرفة التامة. ويعبر عالم الاقتصاد حايك هذا كـ «مشكلة استخدام المعرفة التي لا تعطى لأي فرد في مجملها» (Hayek, 1945: 520). وهذه المشكلة لا تقتصر على الاقتصاد، ولكنها تتعلق بأية نظرية ليتم تعميمها على العالم، خصوصاً تلك النظريات التي تؤيد توجهاً ما على أساس النظرية. ويعني هذا المفهوم، أنه من المستحيل أن تكون لديك معرفة تامة عن مجموعة من الأحداث. ويؤدي هذا إلى العديد من المناقشات التي تتعلق بما إذا كان يمكن الاعتماد على النظريات (تحديداً في مجال الاقتصاد).

وفي مجال العولمة، تعد قضية المعرفة التامة ذات صلة وثيقة **بالمخاطرة وأنظمة الخبراء ومجتمع المعرفة**. وقد كتب حايك كتفسير للأنظمة الخبيرة في مناقشات المخاطرة «إننا نستخدم باستمرار المعادلات والرموز والقواعد التي لا نفهم معناها، ومن خلال استخدامها يمكننا إفادة أنفسنا بالحصول على مساعدة المعرفة التي لا نمتلكها كل بمفرده» (Hayek, 1945: 528).

انظر أيضاً: **الحداثة**.

لقراءة إضافية: (Downs, 1957; Peukert, 2004).

المغايرة (Heterogeneity)

لا تعد «المغايرة» ـ مضاد التجانس ـ المصطلح الوحيد الذي استخدم كمضاد للتجانس في مجموع الأعمال التي كتبت حول العولمة. ولكن تستخدم بصورة أكبر هذه المصطلحات: «**المزيج، الترقيع، التهجين والمحلية العالمية**». كما يشار إلى الصورة المتنوعة للكرة الأرضية التي توضحها هذه المصطلحات مادياً وثقافياً بـ «الفسيفساء العالمية». ومن الحيوي ذكر أن الادعاءات حول تجانس العالم أو تنوعه في أي مجال (اقتصادي، سكاني، ثقافي.. إلخ.)، يجب أن تقوم على أساس الادعاءات المادية. كما سينحصر هذا الجدل في مجالات معينة جغرافية أو غيرها. ويتوسط الدفع والجذب بين المغايرة والتجانس نظرياً وعملياً حوارات العولمة. حيث يجب فهمها كميول وليس على أنها حقائق مطلقة. كما ينبغي تذكّر أن العلماء (ولا سيما

المتشككين منهم) يحسبون أن التجانس أمر سلبي وأن التغاير أمر إيجابي.

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة**.

المفاهيم الغالبة (Master Concepts)

تقليدياً تقوم الأنظمة الأكاديمية على مجموعة رئيسية من النظريات الأساسية التي تقريباً لا تتغير وتكون نموذجاً يتم تفسير الظواهر من خلاله. وتترادف المفاهيم الغالبة مع النظريات ومناهج التحليل الأساسيتين (والمعروفة باسم السرد الأساسي). وتوجد المفاهيم الغالبة خارج المجتمع الأكاديمي كاعتقادات عامة يتم إدراكها في أدوار النوع والممارسات الثقافية، على سبيل المثال.

وكما يلاحظ توملينسون (Tomlinson) فإن العولمة تتحدى جدوى هذه المفاهيم، لأن المفاهيم الغالبة ـ كما يذكر توملينسون ـ «تتجه لأن تسيء تقديم العولمة: ومن ثم تفقد تعقيدها وبالتالي تفقد الظاهرة ذاتها» (Tomlinson, 2001: 14). وهكذا، فإنه يتم توليد الأفكار الجديدة لكي تستطيع الوقوف على الظواهر المعقدة بصورة أدق. وغالباً ما تستعير المفاهيم الجديدة وتتوسع فيها وتدمجها مع طرق التناول السابقة.

ومع الاهتمام بإعادة تقييم المفاهيم الغالبة في مجموع ما كتب عن العولمة، فإنه من السهل الاعتقاد بأن هذا الاهتمام يعد اهتماماً غير مسبوق. وفي الواقع، فإن هذه المفاهيم الغالبة تتعرض لتحول مستمر ضمن أنظمة نشأتها. فعلى سبيل المثال، يطرح مفهوم «الطبقة» مشكلة ربما لجميع فروع العلوم ذات الصلة (مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم اللغة وغيرها) حيث أعادت تفسيره وتحويله ونشره. وعلى ذلك، فإن مشكلة المفاهيم الغالبة في مجال العولمة هي مشكلة حوارية شأنها شأن القضايا النظرية.

انظر أيضاً: **السرد المضاد، الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، التهجين، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، المخاطرة**.

لقراءة إضافية: (Sobrinho, 2000).

مقاولو الثقافة (Cultural Entrepreneurs)

هم الأشخاص الذين يعاملون الثقافة على أنها سلعة ومشروع تجاري على

أسلوب المقاولين، أي بوضع السوق في الاعتبار والذين يسعون للتجديد والإبداع وصنع المال (مثل هؤلاء الذين ينظمون الحفلات الموسيقية والمهرجانات الفنية والرحلات). ويشمل هذا المصطلح الحكومات وممثلو الجهات الثقافية مثل المجلس البريطاني (الذي يبيع الثقافة والتعليم واللغة الإنكليزية إلى العالم بأسره). وبالرغم من أنه يزعم أحياناً أن هذه العلاقات مبنية على التبادل، تعد التدفقات البشرية والمعلوماتية التي يجلبها مقاولو الثقافة تكون أحياناً ذات اتجاه واحد. هذا الشكل من التصدير الثقافي هو شكل من أشكال قوة الإقناع.

انظر أيضاً: **الاستعمار (الكولونيالية)، قوة الجبر/ قوة الإقناع، السيادة، التجانس.**

مقياس تمكين المرأة (Gender Empowerment Measure (GEM))

مقياس آخر يستخدمه العاملون في مجال التنمية ويحتوي على مقارنة مبنية على أساس الجنس (ويشبه دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس). ومع ذلك، يتناول مقياس تمكين المرأة أحوال الأنشطة السياسية والاقتصادية، وبالتالي يهتم أكثر بانضمام النساء إلى هذه المجالات الحياتية وليس مستوى المعيشة فقط. ويتم جمع الأرقام الاقتصادية حول النساء اللاتي يحتللن مناصب في الإدارة والأعمال الاحترافية والفنية. ويتم حساب المشاركة السياسية من خلال المقاعد التي تحتلها النساء في الحكومة.

انظر أيضاً: **الحركة الأنثوية، تأنيث القوى العاملة، سوق العمل العالمية، حقوق الإنسان.**

لقراءة إضافية: (United Nations Development Program, 2006).

مناهضة الإمبريالية (Anti-Imperialism)

هي حركة سياسية يسارية يرى البعض أنها تشبه حركة مناهضة العولمة. وترجع جذور نقد الإمبريالية إلى النظرية الماركسية التي ترى أن العالم الأول يستغل العالم الثالث اقتصادياً. ففي حوار العولمة امتد الاستغلال إلى الثقافة واللغة والعادات المحلية والمنتجات.

انظر أيضاً: **الأمركة، الإمبريالية الثقافية، التجانس، ماركس/ الماركسية.**

مناهضة العولمة (Antiglobalization)

يعد مصطلح مناهضة العولمة مصطلحاً شاملاً يستخدم للإشارة إلى مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي تعادي الشكل الحالي للعولمة والتأثير السلبي الملحوظ الذي يقال إنها تسببه. ويرى أعضاء حركة مناهضة العولمة أن النظام العالمي تم تشكيله إلى حد كبير من خلال اهتمامات النخبة ولصالحها وهم قلة في العالم ولإلحاق الضرر بما تبقى من البشرية ولا سيما العالم الثالث. كما قيل إن عملية العولمة هي السبب الرئيسي للدمار البيئي، فضلاً عن أنها تؤدي إلى استشراء الظلم، عبر الأمم وبينها محو العمليات الديمقراطية.

لا يوجد إجماع رأي حقيقي حول الوقت الذي ظهرت فيه حركة مناهضة العولمة إلى حيز الوجود بشكل دقيق. وكانت من بين اللحظات الحاسمة انتفاضة أتباع زاباتستا (Zapatistas) الأهلية في منطقة تشياباس في المكسيك التي حدثت في يوم رأس السنة عام ١٩٩٤ لتتزامن رمزياً مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية (NAFTA). وكان من بين الأحداث الهامة «معركة سياتل» التي لم تعد تنال شهرة الآن حيث أحدثت كلتاهما حالة أيقونية داخل الحركة. وبالرغم من هذا، لا تعد مقاومة العولمة ظاهرة جديدة حيث كانت الاحتجاجات ضد مؤسسات بريتون وودز وسياسات التعديل البنيوية تنظم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية منذ منتصف السبعينيات على الأقل.

وركزت الحركة في الغرب بشكل مبدئي على الممارسات اللاأخلاقية للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي كان ينظر إليها على أنها إحدى القوى الكاسحة التي تؤيد إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي الذي يميز العولمة. فعلى سبيل المثال في منتصف التسعينيات، ركزت الحركة ـ التي كانت تتزايد دوافعها ـ على قضية المؤسسات التي توظف العمال بأجور منخفضة وفي ظروف سيئة والممارسات الاستغلالية التي تعد من سمات هذه الشركات مثل ديزني ونايك والتي تعد مسؤولة إلى حد كبير عن الظروف التي يتم تصنيع بضائعها فيها. وقد تم تشكيل تحالفات دولية من قبل هذه الحملات وشهدت السنوات الأخيرة احتشادات متزايدة أدت إلى عدد كبير من التظاهرات خارج ملتقيات النخبة الاقتصادية والسياسية في العالم كما في سياتل وبراغ ومدينة كيبيك وجنوا وغيرها. وهدفت هذه الاحتجاجات العريضة إلى إلقاء الضوء على الجوانب السلبية من النظام العالمي الحالي، ولتلفت انتباه قاعدة أعرض من العوامّ إلى المنطق الاستغلالي والجائر والقسري للعولمة. وارتبطت مثل هذه الاحتجاجات

بعدد من الأحداث ذات الأهمية. وكان من أبرزها المنتدى الاجتماعي العالمي (WSF) الذي بدأ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ في بورتو أليجري (Porto Alegre) في البرازيل، كقمة مناظرة لمؤتمر القمة الاقتصادي العالمي الذي عقد بدافوس (Davos) وازدادت أهمية المنتدى الاجتماعي ليكون حدثاً كبيراً يجذب الآن ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ شخص لمناقشة الجوانب المختلفة للعولمة وبدائلها.

يعد لقب تصنيف «مناهضة العولمة» ـ الذي يتضح جلياً أن من قام بصياغته في بادئ الأمر هو وسائل الإعلام الأمريكية ـ مضللاً، وقد رفض التصنيف تماماً العديد من النشطاء. فالحركة لا تعادي العولمة نفسها وبالرغم من الانتقاد للعكس، تم اقتراح الكثير من البدائل والعلاجات السياسية والاقتصادية للقضايا الحالية التي تتعلق بالعولمة. وقد دعا الكثيرون إلى إلغاء تام لديون العالم الثالث أو على الأقل تخفيض جوهري لها. حيث إن هناك اعتقاداً واسع الانتشار أن المؤسسات المالية الثلاث الكبرى ذات «الحوكمة» (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التجارة العالمية (WTO)) إما أنها بحاجة إلى أن يعاد تشكيلها أو تفتيتها جميعاً، وتحلّ محلها مؤسسات عرضة للمحاسبة وأكثر ديمقراطية وشفافية قادرة على تنظيم تدفقات رأس المال العالمي، ولاسيما أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات. كما رأى آخرون العودة إلى النظم الاقتصادية المؤسَّس على المحلية (سواء كانت محلية أو إقليمية أو قومية) التي يعتقد أنها سوف تخفف كثيراً المشاكل المرتبطة بالعولمة الاقتصادية. بينما يرى العديد داخل الحركة أن هذه طريقة، من بين أشياء أخرى، لتقديم حماية للدول الأكثر فقراً، ويمثل نمط التفكير هذا أيضاً خطأً أكثر محافظة لمشاعر مقاومي العولمة. ويتخوف نمط التفكير هذا من أن العولمة تؤدي إلى ضياع تقرير المصير وتلوم المهاجرين الحاليين عإلى حد كبير لتدهور وتآكل تقاليدهم وأساليب حياتهم القومية الثقافية.

انظر أيضاً: **الرأسمالية العالمية، أزمة التشريع، السياسة الحمائية (الاقتصادية)، الحركات الاجتماعية، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Brecher, Costello and Smith, 2000; Held and McGrew, 2002; Kingsnorth, 2003; Klein, 2002; Notes from Nowhere, 2003).

منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية» (Geopolitical Rationality)

علم السياسة الطبيعية هو إدراك أن الجغرافيا، الأرض والموقع المادي،

لها تأثير في بنية القوة العالمية. ويعد مفهوم العقلانية الجيوبوليتيكية تحليلياً أكثر، إذ يستخدم ليشير إلى العولمة كطريقة توجهنا إلى المناهج التي يُقرأ ويُكتب وتمارس من خلالها المواقع السياسية: كيف تعمل مناهج تصور العالم على كل من تسهيل بعض الإمكانيات والأنشطة السياسية، وتستثني وتسكت الأخرى. وقد انبثقت عن فرع من فروع العلوم يطلق عليها الجيوبوليتيكا النقدية. وكما يوضح سايمون دالبي (Dalby, 2000) أن في غضون التسعينيات من القرن العشرين استخدم عدد من الجغرافيين مصطلح الجيوبوليتيكا النقدية لتضم سلسلة متنوعة من التحديات الأكاديمية في ما يخص المناهج التقليدية التي كانت تكتب وتقرأ وتُمارس المواقع السياسية من خلالها (Ó Tuathail and Dalby, 1998). وتتحدى كل هذه الكتابات العقل والمنطق والافتراضات «الحديثة» حول أن الهويات القومية والدول التي تحكم السكان تعد نقطة بداية ضرورية لكل من مناقشة السياسة والتحليل العلمي (Lewis and Wigen, 1997).

ويستمد مصطلح معقولية علم السياسة الطبيعية أهميته من قدرته على التعبير عن الحوارات التي تؤكد أن العولمة ليست كأي ظاهرة طبيعية يجب أن نستجيب لها، ولكن كطريقة معينة لتصور العالم الذي بدوره يسهل أنواعاً معينة من الإمكانيات والأنشطة السياسية (مثل التدفق الحر لرؤوس الأموال العالمية والحروب العادلة في سبيل الديمقراطية العالمية). ويلقي استخدام مصطلح العقلانية الجيوبوليتيكية الضوء على التبسيط الشديد الذي يعد أساسياً في أشكال معينة من المنطق السياسي الطبيعي ويلفت انتباهنا إلى الدقائق والظروف المحلية لنتائج ومقاومة عقلانيات الجيوبوليتيكا هذه. كما إن استخدام هذا المصطلح يقرب من العولمة ويشجعنا على أن نتوقف عن استيعاب العولمة من خلال قيمتها الاسمية. وبدلاً من أن تكون الحالة المعاصرة التي تقرر حياتنا وتحيط بنا أو الحقبة التي نعيش فيها، نراها كما يمكن أن نطلق عليه «العنصر العالمي الخاص» (Larner and Walters, 2004b). وتسمح عقلانية الجيوبوليتيكا بطريقة واحدة للاستفسار حول وجود «العولمة» وتفاصيلها. وتؤكد علاقات القوة التي تعد جزءاً من «العولمة» بشكل عام، أي، تؤكد الاهتمامات والدوافع التي تكمن خلف الاهتمام المتزايد بـ «العولمة».

انظر أيضاً: **السرد المضاد، أنساب العولمة، عقلانيات المخاطرة، الطابع الإقليمي (إزالته وإضفائه).**

لقراءة إضافية: (Larner and Walters, 2004b; Ó Tuathail and Dalby, 1998).

منطقة تجهيز الصادرات (Export Processing Zone (EPZ))

عرفت بأشكال متعددة، كمنطقة موجهة للتصدير بمنطقة توجيه الصادرات، ومنطقة اقتصادية خاصة، ومنطقة التجارة الحرة.

تخضع هذه المناطق لقوانين مختلفة عن باقي مناطق البلد الذي تقع فيه. وهذا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). وتوجه السلع التي يتم تصنيعها في هذه المناطق بشكل أساسي للتصدير الذي يفترض بلغة التنمية الاقتصادية أن تحسّن موقف الدولة الاقتصادي دولياً وأن تجعله يسيل أو يجري هزيلاً (رقيقاً) لكي تعود المنفعة على البلد ككل. وحقيقةً هناك عادةً طلب على تصدير السلع المصنعة. وفي الوقت نفسه، توجد بعض التعريفات الجمركية والضرائب الخاصة (في العادة لا شيء) التي تمت الموافقة عليها. وعادة ما تشتمل القوانين المختلفة على حوافز ضريبية ومصانع للإمداد ونُظم تراعي البيئة وحقوق العمال بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب. وغالباً ما تقع هذه في الدول النامية.

وقد ثار جدل كثير حول حقوق العمال في هذه المناطق. وبالإضافة إلى هذا، يعني انتشار هذه المناطق أن المستثمرين الأجانب قد يستفيدون من الحوافز (التي عادة ما تكون مشروطة بالوقت) وتنتقل إلى مكان آخر، أو ببساطة تعيد تشكيلها كشركة «جديدة».

انظر أيضاً: **التجارة الحرة، استقطاب الدخل.**

لقراءة إضافية: (Kariuki and Smith, 2004).

المنظر الثقافي العام (Cultural Landscape)

يقصد بهذا المصطلح، في علم الجغرافيا الطريقة التي غيّر بها الناس المشاهد الطبيعية على مدى التاريخ. ومن ثم يقابل المشهد الثقافي المشهد الطبيعي. وبشكل عام، يبدو إنه يستخدم للتحدث عن ظواهر «يومية» مرئية ترتبط بالثقافة. وقد يستخدم كطريقة للتحدث عن طبيعة التلفزيون المتغيرة والتسوق والمناطق الترفيهية أو الأساليب المعمارية إلى المدى الذي تكون فيها هذه مرتبطة بحياتنا اليومية (وبالتالي بالمشهد) وبهذا ظاهرة حادثة، ثقافياً.

لقراءة إضافية: (Gupta and Ferguson, 1992; Jameson, 1991).

المنظمات بين الحكومية (Intergovernmental Organizations)

انظر: الاتحاد الأوروبي، الدولة القومية، المنظمة غير الحكومية.

المنظمة الدولية غير الحكومية (International Non-Governmental Organization)

انظر: المنظمة غير الحكومية (NGO)

المنظمة غير الحكومية ((Non-Governmental Organizaation (NGO))

يطلق مصطلح المنظمة غير الحكومية على المنظمة المستقلة عن الحكومة التي لم تؤسسها الدولة. وبهذا المعنى تعد الشركات منظمات غير حكومية. إلا أن هذا المصطلح أصبح مستخدماً بشكل عام للإشارة إلى المنظمات الخيرية. ويمكن أن تكون هذه المنظمات صغيرة جداً (هي المعروفة باسم المنظمات الأهلية) أو تعمل على مستوى عالمي، مثل الأمم المتحدة. وتم تقديم هذه العبارة أول الأمر في ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٩) مخولةً المنظمات غير الحكومية دوراً استشارياً في الأمم المتحدة.

ويُعدُّ كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي منظمة غير حكومية، ولكن عندما يستخدم مصطلح منظمة غير الحكومية فإنها تعني الإشارة إلى جماعات التأييد والعمل التي تهتم بالمصالح البيئية والإنسانية (أكثر من الاقتصادية).

وهناك أيضاً عدد من المنظمات التي يشار إليها بالأحرف الأولى تدخل في نطاق المنظمات غير الحكومية للتمييز بين المجموعات المتنوعة. وهي تتضمن المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الموجهة. للعمل، والمنظمات الدولية غير الحكومية الدينية، والمنظمات غير الحكومية البيئية. وهناك منظمات أخرى إلا أنها ليست مستقلة تماماً عن الحكومة بشكل تام مثل الهيئات العامة غير الحكومية (QUANGOs) (شبه المستقلة) و(GONGOs) (التي تديرها الحكومة). وهناك عدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى من بينها (BRINGO) (الحقيبة غير الحكومية) التي توجد كاسم فقط من دون أن تؤدي إلى أي من الوظائف التي عادة ما تقوم بها المنظمات غير الحكومية، إلى جانب (CRINGO) (المنظمة الجنائية غير

الحكومية) منظمة واجهة وهي التي تهتم بقضايا الأنشطة غير المشروعة. إن هذه المصطلحات التي تشير إلى هذه لمنظمات غير الحكومية «الأخرى» لا تستخدم رسمياً بطريقة روتينية. إلا أن حقيقة أن هذه المنظمات قد تمّت صياغتها تشير إلى اهتمام المنظمات غير الحكومية التي تنبعث إما من الحكومة أو من منظمات غير حكومية. منظمات متبرعة ومن المجتمع بصفة عامة.

ويتم تخصيص تمويل للمنظمة غير الحكومية كما يتم توفير فرص لدعم عملها لكنه لا بد من التحقق من وضع المنظمة غير الحكومية بحسب المعايير التي قامت بوضعها أيّ هيئة من هيئات التمويل (أو أيّ وكالة تبرع، يمكن أن تكون منظمة غير حكومية أيضاً). ومن أجل اعتراف الأمم المتحدة بها فإنه لا بد أن تكون المنظمة غير منخرطة في نشاط تجاري هدفه (الربح، أو في أعمال العنف)، علاوة على عدم خضوعها لحكومة أو أن تريد لتحلّ محلّ الحكومة القائمة. وحقيقة فإن المنظمات غير الحكومية المستقلة أساسية لتطوير المجتمع المدني على المستوى العالمي وخصوصاً تقديم المساعدات الإنسانية في أوقات الكوارث أو الحرب. إن وجود منظمات غير حكومية مستقلة لا يعني أنها معفاة من السياسات القومية والدولية. فحكومات الدول القومية يمكنها، أن تنظم عمل المنظمات غير الحكومية. وذلك إما من خلال تشريع واضح أو من خلال منح فرص التمويل (فعلى سبيل المثال، فإنه يمكن التشريع أن يحدد ما إذا كان يمكن تلقي أموالٍ من متبرعين خارجيين).

وهناك أيضاً تراتبية للمنظمات غير الحكومية كما يحددها وجود المنظمات غير الدولية. فالمنظمات الأكبر التي تتمتع بتمويل أكبر من المنظمات غير الحكومية (مثل المنظمات الخيرية مثل Oxfam أو Actionaid) ستقوم بتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية الصغيرة للعمل بحسب الخطوط الإرشادية لسياستهم. كما إنه من المألوف للمنظمات غير الحكومية أن تعمل على هيئة شركات، خاصة عندما تكون هناك منظمة غنية ولكنها تفتقد الخبرة المحلية. وتعمل المنظمات غير الحكومية أيضاً إما في شكل تضامن رسمي في شبكات عمل المنظمات غير الحكومية لأهداف عادة ما تكون مناهضة للعولمة.

لقد قيل إن لدى المنظمات غير الحكومية طريقاً طويلاً بدءاً من تقديم المساعدة (أعمال توفير الاحتياجات) أي أن تصبح أكثر انخراطاً في التنمية خاصة التنمية المستدامة والتأييد، ويكون ذلك صحيحاً اعتماداً على نوع

المنظمة غير الحكومية التي نتحدث عنها. ومثال على ذلك، فإن المنظمة غير الحكومية التي تلتزم بالتجمع والمناصرة لا يمكن أن تشترك في أعمال توفير الحاجات في المجتمع المحلي على الإطلاق.

لدى قطاع المنظمات غير الحكومية حوارها التطويري الثابت، وكأي صناعة أخرى هناك بعض الطرق التي يتم بها تحديد العمل وتنفيذه. وفي الوقت الحاضر فإن هناك تحولاً مستمراً تجاه التوجه إلى **حقوق الإنسان**. وهذا ثابت مع المبادئ العالمية الأخرى والإدارة ويعمل للاستفادة من ميزة البنية التحتية القانونية على المستويات القومية والعالمية.

انظر أيضاً: **المجتمع المدني، الحكم العالمي**.

لقراءة إضافية: (Clark, 2001; Dichter, 2003; Hilhorst, 2003; Iriye, 2004; Jordan and Van Tuijl, 2000; Malhotra, 2000; Pratt, 2004).

منظمة البلدان المصدرة للبترول «الأوبك» (Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC))

منظمة الأوبك هي حلف اقتصادي واتحاد للبلدان المنتجة والمصدرة للبترول التي تنسّق سياسة ولضمان استقرار سعر البترول لمصلحة الدول المنتجة ومع افتراض استمرار الطلب على البترول، فإن الأوبك تتمتع بسلطة سياسية واقتصادية عالية المستوى. وبما أن البترول يأتي من الجنوب بكمية أكبر فإن هذا يسبب نوعاً من التوازن مع احتكار دول الشمال وذلك بتحديد الإنتاج، وبرفع الأسعار أو رفض البيع إلى دول معينة. ويعتبر تأثير الأوبك جزءاً من التحرك بعيداً عن سلطة **الدول القومية**. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا بد أن نتذكر أنه في الوقت الذي تعتبر فيه منظمة الأوبك حلفاً إلا أن الدول المكونة لهذا الحلف تعمل مستقلة عن بعضها البعض. وعلى الرغم من ذلك، فإن تجارة البترول العالمية تتم بالدولار الأمريكي، وبذلك فهي تعتمد على أداء الاقتصاد الأمريكي. والعراق هي العضو الوحيد الذي يصر على أن يتعامل باليورو وهكذا فالصناعة ما زالت مرتبطة بشكل كبير بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومع النظر إلى عملية **التصنيع** المتواصلة، فإنه من غير المحتمل أن يقل الطلب على البترول من دون تدخل. وعلى مستوى عالمي، وخاصة بسبب

المشكلات البيئية، فإن هناك طلباً كبيراً على تخفيض معدل الاستهلاك من أنواع الوقود المستخرجة من الأرض كافة. والشمال، هنا، يعتبر أيضاً مستفيداً. وليس فقط دول الشمال ولا تعتمد في صناعتها على الوقود الحفري المستخرج من الأرض، على الوقود الحفري حيث إن لديهم رأس المال والخبرة للاستثمار في منتجات الطاقة البديلة. وثمّ إنّ جزءاً من طلبات أوبك في الماضي شملت تحويل التقانة من الشمال إلى الجنوب. فالجنوب يعتمد بشكل أكبر على الوقود الحفري، وعلى ذلك فإن هناك احتمالية أكبر للتعرض للمعاناة في حالات حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار والتوريد.

ويعتبر الموقع الجغرافي للإنتاج ومراكز التوريد ذات صلة، وذلك لأن النقل يتطلب كميات كبيرة من النقود والوقود.

وكانت المفاوضات العالمية الحديثة في ما يتعلق بخفض استخدام الوقود الحفري بعيدة عن كونها حاسمة، خصوص بافتراض مقاومة الولايات المتحدة لإقرار بروتوكول كيوتو.

انظر أيضاً: **توازن القوى، نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، الرأسمالية العالمية، الدولة القومية.**

لقراءة إضافية: (Buchan [et al.], 2004; Deffeyes, 2003; Roberts, 2005; Singh, 2002; Stevens, 2005).

منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO))

تأسست هذه المنظمة عام ١٩٩٥ خَلَفاً لاتفاقية الغات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) كنتيجة لدورة مفاوضات الأورغواي عام ١٩٩٤. يوجد ١٤٩ عضواً مسؤولاً عن ٩٧ في المئة من التجارة العالمية. وهناك دول تتفاوض حالياً حول العضوية. وأكبر أربعة أعضاء فيها هي كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وتُعرف بالرباعية. وكما إن الاتحاد الأوروبي عضو فكذلك الدول الأفراد فيها أعضاء أيضاً.

وتصنع قرارات الاتفاقيات التجارية الجديدة من خلال «الإجماع» الذي يأتي عبر التفاوض. ومع هذا يناقش «مناهضو العولمة» أن العديد من الاجتماعات تحدث بين الدول الأعضاء الأكبر والأكثر نفوذاً وقوة (وعادة ما

تكون من دول الشمال) ما أدى إلى اتفاق يستثني أعضاءه من هذه المفاوضات الأولية الذين لديهم سلطة ضئيلة لتغييرها. كما إن هذه الاجتماعات الأولية غير رسمية وغير مسجلة.

وعلى قمة منظمة التجارة العالمية المؤتمر الوزاري الذي يجتمع كل عامين. ويتم تعريف المؤتمر عادة بالمدينة التي يجتمع فيها (سياتل، الدوحة، . . . إلخ). كما يلتقي المجلس العام سنوياً في المقر الرئيسي في جنيف. وتضم منظمة التجارة العالمية لجاناً ومجموعات عاملة وأطرافاً عاملة لتتناول اتفاقيات معينة (مثل اتفاقية التجارة المتصلة بالإجراءات الاستثمارية واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على التوالي)، وترسل الأطراف العاملة بتقاريرها إلى المجلس العام.

وتتفاوض منظمة التجارة العالمية حول قواعد التجارة على المستوى العالمي وعلى المستوى الثنائي (أي بين الدول)، وتقدم تسوية للمنازعات حول شروط هذه، وفي ما يتعلق بالمبادئ العريضة التي تدعم أساس التجارة العالمية مثل مفهوم «الدولة الأكثر تميزاً». ويرتبط المفهوم مباشرة بمبدأ أن التجارة الحرة تعني أن التجارة ينبغي أن تكون غير تمييزية. ويقصد بمبدأ «الدولة الأولى بالرعاية» أن جميع الأمم يجب أن تعامل على قدم المساواة، أي، مثل الدولة الأولى بالرعاية. وبالإضافة إلى هذا، لدى الأعضاء حق «المعاملة القومية» أي إنه يجب على الدولة معاملة مواطنيها والأجانب بالتساوي عندما يأتي الأمر للتجارة (وهناك اتفاقيات ومبادئ مشابهة داخل المناطق التجارية مثل الاتحاد الأوروبي).

وتغطي منظمة التجارة العالمية الاتجار في البضائع والخدمات وكذلك الملكية الفكرية. وتجدر ملاحظة أن الاتفاقيات تسمح للدول النامية بفترات تنفيذ إذا كانت هناك حاجة لوضع البنية التحتية القانونية أو الإدارية في الموضع الصحيح للقيام بتأييد الاتفاقية.

ومع هذا، تتأثر منظمة التجارة العالمية بطريقة غير مباشرة بالأعضاء الآخرين، مثل **المؤسسات المتعددة القوميات والمؤسسات العابرة للقوميات**. حيث تقوم الشركات بمحاولة كسب دولها الأم أو الدول التي يعملون فيها بمحاولة لوضع اهتماماتها في الحسبان. وبمعنى أن منظمة التجارة العالمية تعمل طبقاً لاهتمامات سياسية واقتصادية، فإنها تمثل جانباً مهماً من العولمة

وفي حين أن الدول القومية (وكيانات قانونية مشابهة) تعد أعضاء لا يتم اتخاذ القرارات دائماً بسبب الأيديولوجيا السياسية ولكن بسبب اهتماماتهم الاقتصادية، سواء كانت هذه خاصة بالدولة (مصالح مباشرة) أم خاصة بالمؤسسات التي تعمل داخل الدولة (المصالح غير المباشرة).

وترى منظمة التجارة العالمية نفسها أنها «المنظمة الدولية الوحيدة التي تتناول القواعد العالمية للتجارة بين الدول (www.wto.org). فهي تضمن أن التجارة تتدفق بسلاسة وحرية وبشكل يمكن التنبؤ به بقدر الإمكان، وتقوم منظمة التجارة العالمية على مبادئ التجارة الحرة، أو على الأقل التجارة العادلة وهذا جزء من أيديولوجيا الدولة القومية، وتؤكد أن هذا نفسه ما يجعل الحياة تساهم بطريقة أفضل في «عالم اقتصادي أكثر رخاء وسلاماً ومسؤولية».

انظر أيضاً: مناهضة العولمة، التجارة الحرة/ التجارة العادلة، الاتحاد الأوروبي، التجارة الحرة، الرأسمالية العالمية، الدولة القومية، سياتل.

لقراءة إضافية: (Guan, 2001; Hoad, 2002; Wheeler, 2000).

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development)

إن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحالف بين الدول المتقدمة التي تقبل السياسات الاقتصادية والسياسية وبما هي كذلك يمكن أن ينظر إليها كمؤسسة معبرة عن قوة الشمال. وربما تكون مشهورة لتقدمها وتفاوضها وعمل المسودة للاتفاق المتعدد الجوانب في الاستثمار الذي يقوم بتحديد حقوق الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات. وقد تعرّض الاتفاق لجماعات التأييد المخططة بواسطة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، ما أدى إلى حدوث بعض التعطل في هذا الوقت.

والمنظمة تتحدر مباشرة من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عقب الحرب العالمية الثانية لتنفيذ خطة مارشال (Marchal) التي تتزعمها الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا. وعلى ذلك، بينما بعض الاهتمام لا بد من أن يوجه إلى تطوير وتحسين نوعية الحياة، فإن طريقة العمل الشائعة هي اقتصاديات كبرى.

ويعمل المقر الرئيسي للمنظمة في باريس كمجمّع لتوفير المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. وبعد ذلك توفر أساساً للمناقشة. في ما بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصياغة سياساتهم الداخلية ومشاريعهم التجارية والصناعية. وهذا البحث هو أساس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي يتم استخدام نشراتها وتقاريرها وإحصاءاتها حيث إنها بيانات تعتبر كاملة.

كما إنها منتدى تناقش فيه الموضوعات والمشكلات. وكثيراً ما ينتج عنه اتفاقيات غير رسمية يمكن أن تصبح عقوداً ثنائية متعددة الجوانب. ومثال على ذلك، الميثاق المضاد للرشاوى الذي أصبح نافذ المفعول في عام ١٩٩٩ كان نتاجاً لهذه العملية وتنصّب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نفسها كمؤسسة لها هدف عالمي مشيدة بتعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والدول غير الأعضاء.

وناقش المتشككون مثل هيرست وتومبسون (Hirst and Thompson, 1996) في العولمة أن التغيرات التي ترتبط بشكل أساسي بالعولمة تحدث بالفعل في دول (OECD)، وهو ما لا يثير دهشتنا، بافتراض التزام المنظمة بالمبدأ الأساسي للعولمة الاقتصادية، ومبادئ تحرر النظم الاقتصادية.

ومن المحتمل أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كطريقة لتجميع ووصف الدول. وباختصار فإن ٢٤ من إجمالي ٣٠ دولة أعضاء تصنف كدول ذات دخول مرتفعة (تبعاً لمعايير البنك الدولي).

انظر أيضاً: **فرضية العولمة المفرطة، الإنسانية الليبرالية، الطريق الثالث.**

لقراءة إضافية: (Mittelman, 2000; Organisation for Economic Co-operation and Development, 2005).

منظمة الصحة العالمية (World Health Organization (WHO))

تأسست عام ١٩٤٨، وتصف نفسها كما يلي:

«وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ومسؤوليتها الأساسية هي الشؤون الصحية على المستوى الدولي والصحة العامة. وتعزز منظمة الصحة العالمية التعاون الدولي لمعالجة المشاكل الصحية وتنفيذ البرامج للسيطرة على

الأمراض واستئصالها. ولمنظمة الصحة العالمية أربع مهام رئيسية: تقديم الإرشاد على نطاق عالمي في مجال الصحة، وضع معايير عالمية للصحة، التعاون مع الحكومات لتقوية برامج الصحة القومية، وتنمية وتحويل التقانة والمعلومات والمعايير الصحية المناسبة. وتقود منظمة الصحة العالمية التحالف العالمي الصحة للجميع، وهو سياسة صحية عالمية تسعى إلى خلق ظروف تتيح الفرصة للناس (كحق إنساني أساسي) للوصول إلى أعلى مستوى يمكن الوصول إليه من الصحة والحفاظ عليه.

هناك جدل كبير حول دور وسلطة منظمة الصحة العالمية المتغيرين. فقبل أربعين سنة كانت نشاطات الصحة العالمية هي مجال منظمة الصحة العالمية والحكومات (القائمة على الاتفاقيات ثنائية الجانب)، والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من هذا، دخل لاعبون جدد (مثل البنك الدولي بشكل متزايد ومنظمة التجارة العالمية) إلى الساحة ولها تأثير في الصحة العالمية. وبينما تتولى عولمة التجارة والأسواق زمام الأمور، تتشكل اتحادات وتحالفات جديدة لتفحص وتتعامل مع النتائج المباشرة وغير المباشرة على الصحة. وبالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تكافح للحفاظ على أسبقيتها في العصر السياسي الجديد، فإن نشاطاتها في سياق العولمة تُعدُّ تجسيداً مؤسسياً لسياسة الصحة العالمية بمعنى أنها تحاول أن تقود تحالفات طارئة، فهي ذات فاعلية في التعريف بمشاكل الصحة العالمية، وحثّ جداول الأعمال الصحية القومية وبرامج سياسات الدول الأعضاء وتنسيقها وتقييمها. وقابل للجدل كون منظمة الصحة العالمية منظمة سياسية رئيسية بالنسبة إلى هؤلاء الذين يسعون إلى تعريف وموازنة الآثار الأكثر ضراوة للعولمة حيث تزعم أنها تقيّم التنمية والتحسينات في مجال الصحة لذاتها وليس بسبب المكافآت المالية التي يمكن أن تقدمها هذه التنمية.

انظر أيضاً: السياسة الصحية العالمية.

لقراءة إضافية: (Koop, Pearson, and Schwarz, 2002).

منظور الكفاف (Subsistence Perspective)

منظور طرحته ماريا ميز (Maria Mies) عالمة الاجتماع وتم تطويره في سبعينيات القرن العشرين، ويناقش مسألة إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية

إلى جانب السلع والإنتاج عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتوضح مييز أن هذا المنظور لا يعد منهجاً لتناول النظم الاقتصادية فحسب، بل ينطبق على الثقافة والعلاقة بين الجنسين وأوجه اجتماعية أخرى للمجتمع، ويرتكز منظور الكفاف على «إنتاج الحياة» وليس «إنتاج السلع».

كما توضح مييز أن عمل المرأة في المنزل غير مدفوع الأجر لا يتم تصويره في الرؤى الرأسمالية للاقتصاد، ويصح هذا أيضاً على صناعات الكفاف مثل الزراعة. ومن ثم يشدّد منظور الكفاف على التحول بعيداً عن السلع وتحول (أو عودة) إلى الصناعة التعاونية والمحلية القائمة على أساس الحاجات التي تدعم البيئة، ويناقش أنصار هذا المصطلح أنه في هذه الحالة فقط سيكون المستقبل مأموناً.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، الاحتياجات الأساسية، النزعة الاستهلاكية، الحركة الأنثوية، صندوق النقد الدولي.**

لقراءة إضافية: (Bennholdt-Thomsen, Faraclas and Von Werlhof, 2001; Mies and Bennholdt-Thomsen, 1999).

المواطنة (Citizenship)

يعتمد ما تعنيه المواطنة على التنظيم السياسي السائد في منطقة معينة. في الماضي بارتبطت المواطنة بشكل أساسي بالهوية القومية بحسب إقرار دولة بطريقة ما. وبالرغم من ادعاء أن الدولة القومية شارفت على نهايتها، وأن مفهوم المواطن يتغير، ما زالت المواطنة لازمة لإيجاد بعض الحقوق أو رفعها من جهة الدولة. ولا يمكن تعريف المواطنة في سياق دراسات العولمة بشكل شامل، ولكن تتم مناقشتها والتناظر حولها. فبينما يعد الأغلبية من الناس مواطنين قانونيين في دولة قومية واحدة على الأقل، فهذا لا يكشف كثيراً عن كيفية بناء الأشخاص لهوياتهم الخاصة أو كيف يعيشون حياتهم.

ويرى ديلانتي (Delanty, 2000) أن المواطنة تتكون من أربعة عناصر: الحقوق والمسؤوليات والمشاركة والهوية. فالحقوق، على سبيل المثال، كانت تتم حمايتها نظرياً من قبل الدولة القومية التي ينتمي إليها الفرد كمواطن. كما إنها تلقت حماية مؤخراً من جهات أخرى مثل المجلس الأوروبي والأمم

المتحدة والقانون الدولي، وحتى من قبل دول قومية أخرى (ولا سيما عند ادعاء جرائم ضد الإنسانية). كما تطورت طبيعة الحقوق ذاتها أيضاً. نظرياً على الأقل، من خلال إضافة الحقوق الجماعية إلى الحقوق الفردية، وظهور الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

انظر أيضاً: **المواطنون النشطاء، المجتمع المدني، الكوزموبوليتانية «العالمية، والتحرر من النزعات الإقليمية»، الديمقراطية، السياسات الفرعية العالمية، حقوق الإنسان، الهجرة، القومية، الدول القومية.**

المواطنة الأدائية (Performative Citizenship)

هذا مصطلح صاغه عالم الاجتماع «ألبرو» لإلقاء الضوء على المواطنة والنظر إليها على أنها إنجاز شيء تحقق، وتم بالفعل وليس وضعاً تحدده الدولة، ويشير «ألبرو» إلى أن المواطنة والجنسية ليستا مترادفتين. فبدلاً من الاستجابة ببساطة إلى القرارات والأفعال التي تنبعث من الدولة المركزية، فإن الأفراد سواء بمفردهم أو في جماعات يمارسون المواطنة ويهيئون جواً يمكنهم من خلاله أن يكونوا مواطنين.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه «المواطنة في حد ذاتها هوية معقدة ومتعددة ومائعة» (Yuval-Davis and Werbner, 1999: 23) فإن المواطنة الأدائية تلفت الانتباه إلى ما هو ضمني في محاولة لوضع نظريات للدولة القومية والعقد الاجتماعي على الأخص. فالتنازل عن حقوق فردية معينة للدولة عادة ما يكون مشروطاً بالدولة التي تعمل لصالح أعضائها. وعلى الرغم من ذلك فإن أفعال المواطنين في نموذج «ألبرو» تكون أكثر فعالية وتخضع للسياق وليست ثورية بالطريقة التي قد تقترحها بعض حسابات التعهد الاجتماعي.

انظر أيضاً: **مناهضة العولمة، المواطنة، المجتمع المدني، المدينة العالمية، العولمة من أسفل، التفكير بالهوية، الهيكلة.**

لقراءة إضافية: .(Boudreau, 2000; Butler: 1988 and 1990; Sheil, 2001)

المواطنون النشطاء (Active Citizens)

إن المواطنين النشطاء هم أفراد يشاركون في الحياة العامة، ويرون أن

لهم دوراً ليقوموا به للتغيير الاجتماعي. كما إنّهم أداة هذا التغيير. والمواطنة النشطة أسلوب لتعريف شروط المواطن الصالح، وهي الفكرة التي أثارت الجدل منذ عصر أرسطو. ويرتبط هذا المصطلح بمجموع ما كتب في العولمة من جهتين على الأقل: أولاهما رؤية المواطنة النشطة كنتيجة لتأثيرات العولمة واستجابة لها. حيث ينظر إلى عولمة الأسواق الاقتصادية كتحد للديمقراطية لأنها تقوّض سلطة الدول القومية ونفوذها كما تقوّض مناهج راسخة لتعريف المواطنة. وكانت الاستجابة إلى الخطر الديمقراطي الذي وضعته العولمة هو توجه نحو ثقافة مدنية وتجديدها. تشجيع المواطنة النشطة، ينظر إليها الآن على أنها أداة مركزية لضمان وتحقيق الديمقراطية في حقبة انتفاضة اجتماعية غير مسبوقة. كما يستخدم مفهوم المواطن النشط ليوجه مجموعات معينة ومستهدفة من الأشخاص للتصرف والتفكير في أنفسهم كمجموعة، تتمتع بحكم ذاتي وبالتالي قادرة على تنظيم نفسها باتجاه سلوكيات المواطنة الصالحة. وتختلف العلاقة بين المواطن النشط والعولمة من خلال هذه النظرة. فبدلاً من أن تكون المواطنة النشطة تأثيراً واستجابة للتحولات الاجتماعية الهائلة التي ترتبط بالعولمة، فالمواطنة النشطة استراتيجية تُعدُّ جزءاً من الحزمة المتشابكة من الممارسات والتقنيات والميول العقلية التي من خلالها يتم تشكيل وتمكين العقلانية الجيوبوليتيكية المسماة بالعولمة (Larner and Walters, 2004 b).

انظر أيضاً: **حديث الاختيار، المشاركة الاجتماعية، منطق الجيوبوليتيكا «السياسة الجغرافية»، السياسات الفرعية العالمية.**

لقراءة إضافية: (Dean, 1995; Giddens, 1998).

مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods Institutions)

أنشئت هذه الهيئات في مؤتمر عام ١٩٤٤ في بريتون وودز (نيو هامبشاير، الولايات المتحدة الأمريكية)، والجدير بالذكر منها **صندوق النقد الدولي** والبنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية (الذي يُعدُّ الآن جزءاً من **البنك الدولي**). كما أسّس هذا الاجتماع تقييم العملات القومية مقابل الذهب والذي دام لحوالى ثلاثين عاماً. وبسبب إنشاء هذه المؤسسات المالية الدولية، يُعتبر مؤتمر بريتون وودز نقطة تحول لكلٍ من العلاقات الدولية

ودراسات العولمة. وهذا بالرغم من تمركز الدول القومية في اتفاقية بريتون وودز. يزعم البعض أنه قد بدأت حقبة جديدة من العولمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

المؤسسات المالية الدولية (International Financial Institutions)

انظر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية.

المؤسسة العابرة للجنسيات (Transnational Corporation (TNC))

يطلق على شركة عادة شركة عبر وطنية أو متعددة الجنسيات إذا كانت تعمل في دولتين على الأقل. وبالرغم من هذا، هناك جدل حول تعريف المؤسسة العابرة للجنسيات ولا سيما بالنظر إلى علاقتها بالشركات المتعددة القوميات/ الجنسيات. كما يستخدم مصطلحا المؤسسات العابرة للقوميات والشركات المتعددة الجنسيات بالتبادل. مع أن هناك إجماعاً عاماً على وجود المؤسسات العابرة للقوميات هناك بعض الجدل حول ما إذا كانت المؤسسات العابرة للقوميات تعمل، وكيف تبدو.

وبينما يمكن شرح الشركات متعددة القوميات باتخاذ منظور عالمي، أي، تصور العالم على أنه يتألف من دول قومية، يجب اعتبار الشركات عبر الوطنية بصفتها عالمية بشكل أكثر ملاءمة حيث ينبغي أن تكون مثالياً سهلة الحركية بكل ما في الكلمة من معنى لأي موقع يقدم لها المزايا الأكثر تنافسية. وفي الواقع، تقع مقارّ معظم المؤسسات في دولة واحدة بالرغم من أن لها أذرعاً وفروعاً على المستوى الدولي في ما يتعلق بعمليتي الإنتاج والتوزيع، وقد لا تكون هذه الدولة هي الموطن الأم بالنسبة إلى الشركة. وتتجه هذه القاعدة الأساسية إلى التواجد في الشمال المتقدم. وما يتلاءم أكثر هو أن يطلق على هذه الشركة متعددة القوميات/ الجنسيات وليس عبر الوطنية. ويؤدي اتسام الشركات بتعدد القوميات/ الجنسيات من يسمّون متشككي العولمة لمناقشة أن هذه المؤسسات ليست معولمة حقيقة بل تعد مثالاً على استعمارية الشمال/ المركز وتصرفه بأسلوب إمبريالي تجاه الجنوب/ الهامش (Hirst and Thompson, 1996). وعلى الجهة الأخرى، لا توجد دولة أمّ بالنسبة إلى المؤسسات العابرة للقوميات، أنها لا وطن لها. ولا يمكن

تصورها في سياق العالم بصفتها مجموعة من الأمم. وكاستجابة لزعم أن ما يطلق عليها المؤسسات العابرة للقوميات هي شركات متعددة القوميات باسم آخر. ويكتب سكلير: «لا يمكنك ببساطة أن تفترض أن جميع الشركات عبر الوطنية «الأمريكية» و«اليابانية» ومؤسسات عابرة للقوميات تعبر عن «الصالح القومي». «إنها لا تفعل» (Sklair, 1999: 147). بل إن مصالح هؤلاء الذين يتملكون هذه الشركات هي ما يهم. وتتصور هذه الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات نفسها أنها معولمة.

ومع هذا توجد المؤسسات العابرة للقوميات، وتعد عاملاً رئيسياً بالنسبة إلى العولمة ولا سيما العولمة الاقتصادية. فمن أجل هذه الشركات تم بناء مناطق تجهيز الصادرات، وتوجه السياسات الحكومية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وتخصيصات الضرائب إلى المؤسسات العابرة للقوميات. فقد يستقر الاقتصاد القومي بواسطة الاستثمار الكافي من قبل مؤسسة كبيرة في دولة ما، كما قد يضعفها سحب الاستثمار. وبينما يجب وصف الشركات عبر الوطنية بلغة اقتصادية فهي تعد عاملاً رئيسياً بالنسبة إلى «أنواع» أخرى من العولمة ومن دون التوزيع والتسويق ومنافذ التجزئة في العديد من الأماكن، لن يكون استهلاك المنتج نفسه ممكناً على المستوى العالمي. وتعد البنية التحتية التي يُحتاج إليها لاستهلاك منتج على المستوى العالمي ذات مغزى ثقافي واقتصادي واضح. وبالإضافة إلى هذا، لا يتصل التناول الثقافي للمؤسسات العابرة للقوميات بالمنتج والمستهلك فقط. لكن أيضاً بمن يعملون لديها. وقد تكون الإمبريالية الثقافية التي تعزى إلى الغرب على الأغلب مع الإمبريالية مؤسسات إمبريالية بشكل أكثر مناسبة (Girvan, 1976) بما أنها المؤسسات العابرة للقوميات (أو المتعددة القوميات) التي تعدّ العامل في هذه الإمبريالية (في حالة حدوثها بأية حال).

ومن ثم يجب تصور أهمية المؤسسات العابرة للقوميات في ما يتعلق بماهية عملها وماهيتها كذلك. ويؤدي الاتجاه المتزايد للمؤسسات في صناعات محددة للظهور، التي لا تقتصر على المؤسسات العابرة للقوميات دوراً هاماً في نفوذها. وحتى لو لم تظهر حقيقة، يصف بعض العلماء الطريقة التي تنسق بها المؤسسات العابرة للقوميات نشاطها واستراتيجيتها مع المؤسسات الشبيهة التي تؤدي إلى «تحالف للرأسمالية» (Dunning, 1997; Sklair, 2002). وبالإضافة إلى هذا يبدو أن مستوى سيطرة الدولة (أي

الحكومة) على المؤسسات العابرة للقوميات منخفضة نسبياً في ما يتعلق بالأفعال التحديدية. ويمكن تفسير هذا بعدة طرق: ويتضح أن الحكومات ستكون مهتمة بالاستثمار وخلق الوظائف. وتستطيع المؤسسات العابرة للقوميات أن تقدم هذا. وقد يعتمد تحديد شخصية الدولة المستفيدة على المنافع التي تجنيها هذه المؤسسات. ومن ثم تعد المؤسسات العابرة للقوميات ذات أهمية ولا سيما عندما يتذكر أن العديد من الشركات لديها ميزانيات تتخطى اقتصاديات الدول التي تعمل فيها إلى مدى بعيد. ويناقش سكلير (Sklair, 2002) أيضاً أنه ينبغي عدم تجاهل دور الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات. وبشكل عام، تعد هذه الطبقة (أو الشبكة الاجتماعية المكونة من بعض الأشخاص) هي التي تسمح بوجود الحوار بين المؤسسات العابرة للقوميات والحكومات وعقد اتفاقيات الوساطة.

انظر أيضاً: منطقة تجهيز الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، عابر القوميات، نظرية الأنظمة العالمية.

لقراءة إضافية: (Barnet and Muller, 1975; Coleman, 2003; Girvan, 1976; Kristiansen and Zeitlin, 2004).

مؤشر التقدم الاجتماعي (Index of Social Progess)

طوّر ريتشارد إستيس مؤشر التقدم الاجتماعي الدولي (ISP) ومؤشر التقدم الاجتماعي المعدل (WISP). ويعد مؤشر التقدم الاجتماعي واحداً من المقاييس العديدة الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وللحصول على العوامل الخاصة التي تمت مراعاتها وتطوير المقاييس (Estes, 1988).

المونتاج (Montage)

يعني المونتاج «جمع الشيء مع بعضه البعض»، وعادة ما يستخدم هذا المصطلح مع الفنون الحديثة، خاصة السينما والموسيقى. والشكل الثابت لهذا الإجراء قد يسمى القص واللصق. وهو يتصل (بالمزج) المفاهيم التي تعد نموذجية لـ «ما بعد الحداثة» (المزج والترقيع). والمصطلح بالكامل «المونتاج الفكري» صاغه صانع الأفلام «سيرغي آيزنشتاين» (Sergei Eisestein) لوصف توقف استمرارية التنقيح. ويقال إن وضع العناصر جنباً إلى جنب في

المونتاج يؤدّي إلى التوصل إلى أفكار جديدة كما يؤدي إلى انعكاس العمليات العقلية، وبالتالي «الفكرية».

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة**.

لقراءة إضافية: (Pryke, 2002; Smart, 2004).

النخبة العالمية (Global Elite)

انظر: **الطبقة الإدارية العالمية/ النخبة العالمية**.

النزعة الاستهلاكية (Consumerism)

يستخدم مصطلح الاستهلاكية بطريقتين واضحتين: يشير التعريف **الأول** (الأكثر استعمالاً في الولايات المتحدة) إلى الاستهلاكية على أنها حركة اجتماعية وسياسية منظمة أنشئت لحماية حقوق المستهلك واهتماماته. ويشير **الثاني**، الذي يعدّ استخدامه أكثر شيوعاً إلى حد كبير، إلى الأيديولوجيا الثقافية التي بواسطتها نرى شعورنا بذاتنا واكتفاءنا الذاتي وسعادتنا متداخلة مع المنتجات والخدمات التي نستخدمها ونستهلكها بشكل دقيق. ويرى عدد من علماء الاجتماع هذا الشكل من الاستهلاكية كواحداً من السمات المميزة للعولمة في الوقت المعاصر، حيث بما أن مجالات أكثر وأكثر من الحياة الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية يتم تصورها على أن تحويلها قد تمّ من خلال النظم الاستهلاكية. وقد نشأت النزعة الاستهلاكية في أوروبا والولايات المتحدة في بادئ الأمر أثناء الثورة الصناعية ولكن لم تظهر وتنتشر كمنهج حياة ولو أنها كانت متفاوتة، عبر الكرة الأرضية حتى الستينيات من القرن العشرين. ويعد التطور الهائل لوسائل الإعلام والإعلان الذي صاحبه ظهور كبير للماركات العالمية، الذي يمتد الآن إلى معظم أجزاء المعمورة عنصراً أساسياً في انتشار النزعة الاستهلاكية عبر العالم. ومن خلال الاعلان يتم حث المستهلكين على شراء وإلزام أنفسهم بالهويات والقيم وأساليب الحياة التي تعبر عنها سلعة معينة. كما إن هناك جدلاً أساسياً حول ما إذا كان نمو النزعة الاستهلاكية العالمية الذي شكّل رأس حربة له الشركات الأنكلو ـ أمريكية المسيطرة، المتعددة الجنسيات مثل كوكاكولا ونايك وماكدونالدز يؤدي إلى **تجانس** عالمي أم إنه سيزيد من

التنوع والاختيار، وبالتالي فهو يدفع جدلاً متصاعداً حول الرغبة في وجود الاستهلاكية.

انظر أيضاً: روح النص (بالنسبة إلى الظاهرة الثقافية)، **استقلالية (الثقافة)، أسلوب الحياة، ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الصورة الزائفة، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Bocock, 1993; Lee, 2000; Miles, 1998).

نزعة إصدار القرارات (Decisionism)

هي نظرية كارل شميت (Schmitt, 1976)، العالم السياسي التي تشير إلى أن السمة الأساسية للسياسة هي أهمية وحتمية العمل في عالم مستقطب حيث يكون لكل قضية جانبان: «جانبنا» و«جانبهم». وبهذا المعنى، فهي تشارك النموذج الواقعي في شيء ما بالرغم من أنها لا تنظر إلى العدو على أنه الدول الأخرى فقط، فقد يوجدون داخلياً أيضاً. وأخيراً، وبالرغم من ذلك، تتمحور القطعية/ القرارية ورؤية النشاط السياسي التي تقدمها، حول القوة. وبينما لم تُجار أفكار شميت العصر في الماضي، لكن يبدو أنها تمتع الآن باهتمام متجدد ولا سيما في مجالي العلاقات الدولية والقانون الدولي.

لقراءة إضافية: (Mouffe, 1999; Roach, 2005).

«النزعة التحكمية» (Cyberactivism)

تصف الفعالية الإلكترونية التقارب بين الاحتجاج السياسي والتكنولوجيا الرقمية. ويمكن تقسيمها إلى اتجاهين: **أولهما** هو اتجاه النشطين المنهمكين في الكفاح السياسي المستمر الذين يوظفون التكنولوجيا كوسيلة لتدخل أكثر فعالية، **وثانيهما** هو الاتجاه الذي يتعلق بهؤلاء المعنيين بسياسة تكنولوجيا المعلومات ذاتها.

وتستخدم المجموعة الأولى هذه التكنولوجيا كأداة لنشر المعلومات حول القضايا السياسية وكوسيلة تنظيم النشاط **المباشر** وتنفيذه بشكل فعلي. وقد تم تمثيل هذا الاستخدام الأخير في استراتيجيات عديدة من التمزق الالكتروني، مثل طمس المواقع (عندما تدمر مجموعة موقع معارضيها)، و«الاعتصامات» الإلكترونية التي تشمل مئات المستخدمين الذين يستعملون نفس البرنامج

(Software) لطلب معلومات من الموقع المستهدف وبذلك يفسد الموقع.

وتجادل المجموعة الثانية أنه إذا لم يتم تحديد الشركات والحكومات، فإنها ستحدد إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا لصالح تعزيز الربح والتحكم. وما قامت به الحركات «حرة» أو «مفتوحة» المصدر من التعبير عن قضية ما حيث تم تطوير «السوفت وير» (باستخدام شبكة الإنترنت) كعمل جماعي مصادره قابلة للتطوير الإضافي مبدئياً من قبل أي مستخدم يرغب في المساهمة طالما أنه سيتيح استخدام هذه المساهمات لمستخدمين آخرين، ويعرف هذا بـ «الرخصة العامة» ويتم الحفاظ عليها من خلال استخدام الترخيصات. ويناقش هؤلاء النشطون الإلكترونيون أن تصميم الإنترنت في الأساس مفتوحٌ وحرٌّ وأنه يذيب الفارق بين المستخدم والمنتج وأنهما معاً يجاهدان للمحافظة على هذه الحريات وتوسيع مجالاتها.

انظر أيضاً: مناهضة العولمة، المجتمع المدني.

لقراءة إضافية: (Jordan and Taylor, 2004; Terranova, 2000).

النزعة الثقافية (Culturalism)

يشير دال (Dahl) إلى «أنه لمن المدهش المدى الذي أصبحت فيه «الثقافة» مركزية خلال العقود الماضية كنقطة للمرجعية والتوجيه» (Dahl, 1999: 179). تعني هنا الثقافة القيم التقليدية والعادات فضلاً عن «الثقافة العليا» الفن والموسيقى كما يشير دال إلى «الحق الجديد» الذي يكيف حوار «الثقافة» بإشارة متضمّنة إلى «الحضارة»، فكلاهما يستخدم بالمعنى الأوروبي الكلاسيكي المحافظ، حيث تمثل الثقافة النمو الروحاني بينما تمثل الحضارة المادية والذرّية والفردية والاقتصادية والفكرية. . . » (Dahl, 1999: 179). وترمز الثقافة هنا إلى شيء ما يشبه التقاليد. ويبدو أن جذورها ترجع إلى أصول إقليمية (إذا لم تكن قومية) وأقل أو أكثر تطابقاً. ويمكن إطلاق «النزعة الثقافية» على هذا النوع من العالم والحوار الذي يستخدم للدعوة إليه.

انظر أيضاً: التعددية الثقافية، القومية.

لقراءة إضافية: (Beck, 1992; Dahl, 1999).

نزعة الحداثة (Modernism)

تعد نزعة الحداثة طريقة لرؤية العالم ولا تنطبق على النظريات الاجتماعية والسياسية فحسب (وربما ما ينتج عنها من أعمال) وإنما تنطبق أيضاً على الحركات الفنية. وترتبط نزعة الحداثة بالحداثة من حيث إن نزعة الحداثة تهتم بتقديم تحوّلات الخبرات المتغيرة المرتبطة بالزمان والمكان كما هو الحال في الحداثة. إلا أن نزعة الحداثة لا ترتبط بأي فترة زمنية محددة تدعى الحداثة.

النزعة العالمية (Universalism)

يمكن النزعة العالمية إلى الأديان التي تتسامح ظاهرياً مع الطوائف الأخرى والتي تسعى إلى الحصول على قاعدة مشتركة وليس نقاط الاختلاف. وقد تشير أيضاً إلى العالمية الأخلاقية والتي بكونها متناقضة مع النسبية، تعتقد أن هناك مجموعة واحدة من المعايير الأخلاقية التي تنطبق على الجميع. ففي دراسات العولمة يحتمل أن تستخدم العالمية ليقصد بها العولمة بمعنى التجانس.

نزعة العولمة (Globalism)

يعرف بيك (Beck) نزعة العولمة بأنها «النظرة التي ترى أن السوق العالمية، يستأصل أو يحل محل النشاط السياسي ـ أي أيديولوجيا الحكم بواسطة السوق العالمية، الأيديولوجية الليبرالية الجديدة» (Beck, 2000: 9)، ويناقش بيك أن نزعة العولمة ترى كل شيء إما مؤثراً أو متأثراً اقتصادياً، كما تصنّف أي شؤون سياسية، اجتماعية أو ثقافية في النماذج الاقتصادية (على الأخص النماذج الاقتصادية الليبرالية الجديدة).

انظر أيضاً: **الليبرالية الجديدة**.

النزعة النسبية (Relativism)

يستخدم هذا المصطلح غالباً في سياق «النسبية الثقافية» التي ترتبط بتقييم الممارسات. وباختصار، تدرك نزعة النسبية أن الحقيقة، والمعرفة والخير يمكن أن تقيّم فقط بالنسبة إلى وجهة نظر معينة، سواء أكان ذلك

خاصاً بالفرد، أو بثقافة، أو بفترة تاريخية. تعزى النزعة النسبية إلى نظرية المعرفة، وكيفية استطاعتنا معرفة الأشياء وما يمكن معرفته. كما إنها تشير إلى أن الحقيقة المطلقة لا يمكن الوصول إليها لأننا محدودون بوجهات نظرنا، سواء كانت ثقافية، أو علمية أو إنسانية. لذلك، فهي ترياق أيضاً للتقييمات القائمة على مركزية عرقية، ويمكنها أن تمثّل وقفة للتسامح والفهم ولا سيما عندما تكون عقيدة مركزية لسياسة اجتماعية. وهي تُرى غالباً كنوع نموذجي لكل من الحداثة القابلة للتأمل وما بعد الحداثة بما أن المطلق يمكن أن يسأل عنه. وتتعلق النزعة النسبية بصور عديدة ويمكن أن تحمل أي معنى بدءاً من «يجوز أي شيء» حتى القبول بأن الحقيقة والمعرفة هما أمران عارضان يتعلقان بالسياق. فالأول، وهو فكرة أن المذهب النسبي تعني شيئاً متجانساً ومتقارباً مع الفوضى السياسية والاجتماعية، هو سوء فهم للفكرة.

انظر أيضاً: **الخصوصية، المعرفة التامة، التعددية**.

لقراءة إضافية: (Feyerabend: 1975 and 1987).

نظرية الاندماج (Incorporation Theory)

انطلق هذا المصطلح من مدرسة فرانكفورت الماركسية الجديدة ويشير إلى الطريقة التي اندمجت بها الطبقات العاملة في الثقافة الرأسمالية والاستهلاكية. ولأن هذه الطبقات ترغب في الحصول على أصناف الثقافة الاستهلاكية (انظر مصطلح **الاحتياجات الزائفة**)، فإنهم يقبلون البنيات التي تدعم إنتاج هذه الأصناف.

انظر أيضاً: **ماركس/ الماركسية**.

لقراءة إضافية: (Horkheimer and Adorno, 2002; Marcuse, 1972; Tomlinson, 1991).

نظرية الأنظمة العالمية (World Systems Theory)

يقدم إيمانويل والرشتاين في كتابه **النظام العالمي الحديث** (Wallerstein, 1974) إسهامه الأكثر أهمية في كل من علم الاجتماع ودراسات العولمة على هيئة

نظرية الأنظمة العالمية. وبعكس معظم الأعمال الماركسية التاريخية الأخرى التي تهتم بتحليل تطور التفاوتات الاقتصادية الرأسمالية لا تركز نظرية الأنظمة العالمية على العلاقات بين الطبقات الاجتماعية أو بين الدولة والعمال. فهي الأصح تتمحور حول كيان اقتصادي كبير لا تقيده حدود اجتماعية سياسية. ويطلق والرشتاين «النظام العالمي» على هذا الكيان. وأكثر ما يتميز به هذا النظام غير المستقر بنمط التقسيم غير العادل للعمالة الذي يُنتج علاقات تبادل جائرة بين المناطق الجغرافية المختلفة من العالم. ومن ثم، فإن النظام العالمي لا يتم الحفاظ عليه عبر الاتفاق الجماعي، بل من خلال القوى الاجتماعية التي تكون في صراع دائم وتهدد بانهيار النظام.

ويؤكد والرشتاين أن نظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي الحديث هو نوع النظام العالمي الحالي. فبدلاً من الاعتماد على السيطرة السياسية كما كان عليه حال النظام السابق، يعمل هذا النظام على أساس الاستغلال الاقتصادي بواسطة تقسيم عالمي جائر للعمالة. ويتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق جغرافية رئيسية: المركز والهامش وشبه الهامش. المركز هو المنطقة الجغرافية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وتستغل مناطقة الهامش، التي تزوّد بالمواد الخام والسلع رخيصة الإنتاج بينما تكون مجبرة على استيراد المنتجات النهائية غالية الثمن من منطقة المركز. وشبه الهامش هي المناطق المتبقية التي تستغلها دول المركز وتستغل هي دول الهامش في آن واحد.

وبما أنّ النظام العالمي يتسع تدريجياً عبر الكرة الأرضية فهو يمارس الضغط على الدول المفردة لكي تصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي. وتظل هذه الأمم دولاً مستقلة طالما أنها تتكامل مع هذا النظام المتعلق بين دولتين أو أكثر، وإلا تعرضت لمخاطر السيطرة عليها من قِبَل دول مندمجة في هذا النظام السياسي. وعندما تصبح الدول جزءاً من النظام العالمي، يجب أن تطبق استراتيجيات متعددة، ومنها التشويه الثقافي لـ «الآخرين» لحماية اقتصاداتهم من التأثير الخارجي.

وفي ما يتعلق ببرنامج عدالة اجتماعية، يؤكد والرشتاين أن علاقات التبادل العالمية الأكثر إنصافاً يمكن إحرازها بواسطة تكوين نظام عالمي ثالث الذي يطلق عليه حكومة العالم الاشتراكي. وسيقوم الاقتصاد الاشتراكي العالمي، القائم على الحكم الجماعي وملكية المصادر الاقتصادية، بكل من

دمج القطاعين السياسي والاقتصادي اللذين تفرقهما الرأسمالية واستئصال شأفة الاستغلال الاقتصادي بين المناطق الجغرافية وبين العمال عبر الكرة الأرضية.

انظر أيضاً: ماركس/ الماركسية.

لقراءة إضافية: (Bergesen, 1984; Wallerstein: 1980 and 1989).

نظرية التبعية (Dependency Theory)

تتخذ نظرية التبعية في الوقت المعاصر أنماطاً من التجارة التي شاعت في عصور الاستعمار (الكولونيالية)، عندما كان يُفهم بوضوح أن المستعمرات كمزود بالمواد الخام ومستهلك للسلع. وقد نشأت النظرية عن بحث أجراه راوول بريبتش (Raul Prebisch) (مدير اللجنة الاقتصادية لشؤون أمريكا اللاتينية بالأمم المتحدة) في خمسينيات القرن العشرين الذي اكتشف من خلاله وجود علاقة بين الثراء المتزايد في الدول الغنية والفقر المتزايد في الدول الفقيرة. حيث إن لهذا تأصيلاً تاريخياً في أنماط التنمية الاقتصادية والقوى الخارجية التي شملتها الدراسة. فيصفها دوس سانتوس (Dos Santos) كما يلي:

«إنها حالة تاريخية تشكل تركيبة معينة من اقتصاد العالم حيث إنها تعمل لصالح بعض الدول على حساب دول أخرى تتكبد الأضرار كما إنها تحدّ من احتماليات تقدم وتنمية الاقتصادات الفرعية... موقف يوقف فيه اقتصاد مجموعة معينة من الدول على تنمية وتوسع اقتصاد آخر يخضع له اقتصادهم» (Dos Santos, 1971: 226).

وهذا يتناقض مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والليبرالية التي ترى أن تنمية البعض الاقتصادية تعود بالمنفعة على الكل، وغالباً ما يطلق عليها نظرية «التدفق التدريجي». وفكرة أن السوق تعمل دائماً لتوزيع السلع بشكل عادل لا تنطبق على نظرية التبعية. فقد انتشرت النظرية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كمعارضة لنظرية التنمية بشكل أساسي (أي، احتمالية تنمية هذه الدول). وتقدم نظرية الأنظمة العالمية الآن نموذجاً مشابهاً.

ويرى فرانك (Frank, 1988) أن نظرية التبعية ترتبط بـ الرأسمالية، ولكن تم مناقشة اتصالها بأشكال أخرى من علاقات القوة المهيمنة (أيديولوجية

واقتصادية في الأغلب). وجدير بالذكر أن نظرية التنمية تسعى إلى شرح التخلف وبالتالي يختلف منظورها اختلافاً كبيراً عن **الماركسية**. فالتخلف لا يعني عدم التنمية. إذ يشير الأول (التخلف) إلى العمليات التي تحدث ولكن تفيد منها القوى المهيمنة فقط. فلا تكمن المشكلة في التنمية الاقتصادية فقط، ولكن في نوعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تحدث.

وتعتمد نظرية التبعية على مفهوم ما هو الأفضل للأمة،ولا تشمل المؤشرات الاقتصادية التي تدعمها النظريات الليبرالية فقط (مثل إجمالي الناتج المحلي) ولكن تشمل أيضاً مؤشرات التقدم الأخرى (الصحة ومتوسط العمر المتوقع... إلخ)، وهذا قد يعني أن اختيار عدم الانضمام إلى سياسات اقتصادي معينة يسود في الدول المهيمنة. فعلى سبيل المثال، قد تقرر دولة ما أنه بالرغم من اقتصاد استيراد الغذاء، تعد موافاة الاحتياجات على المستوى المحلي أكثر أهمية بالنسبة إليها. وهذا قد يعني أيضاً تبني سياسة دعم إنتاج قومية على الأقل.

وترتبط القضايا الثقافية بنظرية التبعية أيضاً، ويشار إليها عادة بالتدفقات، والإمبريالية الثقافية أو الإغراق الثقافي.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، نظرية الأنظمة العالمية.**

لقراءة إضافية: (Dos Santos, 1971; Frank, 1988; Schiller, 1971; Seers, 1981).

نظرية التعقيد (Complexity Theory)

تقوم نظرية التعقيد بتعريف ووصف «الأنظمة المعقدة»، وقد نشأت هذه النظرية أصلاً في مجال الرياضيات والعلوم الطبيعية ويتم التعامل معها كمرادف أو كمصطلح أكثر تحديداً من **نظرية الفوضى**. وتستعار نظريتا الفوضى والتعقيد غالباً من قبل هؤلاء الذين يعملون في مجال العولمة لشرح العمليات الاجتماعية والثقافية والطبيعية.

لا تتسم هذه الأنظمة بتعقيدها فقط، ولكن يتم تعريفها بواسطة مجموعة من الخصائص. والسمة الرئيسية لها هي الانبثاق التي يقصد بها أن النظام يعمل بالطريقة التي ينتهجها بسبب العلاقات بين العناصر التي تشبه الشبكات

أكثر من كونها علاقة سبب ونتيجة بسيطة. ففي الأنظمة المعقّدة لا يمكن التنبؤ ببعض العواقب على أساس خواص العناصر.

ولا بد من النص على مزيد من هذه العلاقات لفهم الأسباب وراء أهميتها. فهذه العلاقات ليست بالمستقيمة أو التخطيطية وبالتالي فهي جزء من هذه الشبكات (انظر مصطلح نظرية الفوضى)، وهي تحتوي على حلقات تغذية راجعة، أي إنها ذات أثر على المستجدات المستقبلية المحتملة وبالتالي يتم تحويل النظام. ولهذا السبب، فإن للأنظمة المعقدة تاريخاً. وتعتمد كيفيةُ عمل العناصر بعلاقتها مع بعضها البعض على تاريخها، وليس فقط على سماتها المادية. والأنظمة المعقدة منفتحة، كما إنها تتلقى الطاقة والمعلومات وتقوم بإخراجها. وهذا يعني أنه من الصعوبة بمكان تعريف حدود النظام. وفي الوقت نفسه، توجد أنظمة معقدة داخل أنظمة معقدة، أي إنها متداخلة ببعضها البعض.

لقراءة إضافية: (Byrne, 1998).

نظرية الثقافة العالمية (World Culture Theory)

تشير نظرية الثقافة العالمية التي تُنسب إلى عالم الاجتماع رونالد روبرتسن (Roland Robertson) إلى إدراك أننا نعيش في المكان ذاته. وأساسياً، تعد وعياً بمادية ووحدة الكوكب الذي يعيش فيه جميع الناس، بغضّ النظر عن اختلافاتهم الحياتية. فبالنسبة إلى روبرتسن، تعد العولمة «دمجاً للعالم وتكثيفاً للوعي به ككل» (Robertson, 1992: 8). وتعني التغيرات التي تحدثها العولمة فقط أننا نعي حقيقة أننا نحيا في عالم واحد فحسب، بل إننا نستطيع التصرف بتلك الطريقة. والتقدم في تقانة الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل والإنتاج والاستهلاك مؤخراً جعل هذه العولمة (Globality) شيئاً حقيقياً بالنسبة إلى عدد متزايد من الناس نسبياً. وبالإضافة إلى هذا، يواجهنا جميعاً ما معنى أننا نعيش في مكان واحد، أي، الملامح والعواقب التي نتجت الآن عن هذه العولمة.

ويتضح أنه لن يتناول الجميع هذه الأسئلة المطروحة بالطريقة نفسها، ومن ثم تؤدي العولمة أيضاً إلى «التفاعل المقارن بين أشكال الحياة المختلفة» (Robertson, 1995: 27).

كما إن هذا التفاعل وهذه المقارنات لا تحدث من دون مشاكلها وصراعاتها. فبمواجهتها أشكالاً مختلفة للحياة قد تؤدي إلى حدوث **القابلية للتأمل**، أو للدفاع عن دعاوى حول أشكال حياتية معينة (مثل الاعتقادات الدينية أو القومية). ويمكن مقارنة نظرية الثقافة العالمية كمنهج فكري يتناول العولمة بنظرية النظام العالمي أو **نظرية الحكومة العالمية**

انظر أيضاً: **صدام الحضارات، القدر الثقافي، العولمة، القرية العالمية، المحلية العالمية، الحداثة القابلة للتأمل، الضغط الزماني ـ المكاني**.

لقراءة إضافية: (Caldwell, 2004; Hannerz, 1990).

نظرية الحكم العالمي (World Polity Theory)

تجذب هذه النظرية التي ترتبط بماير (Meyer, 1980; Meyer [et al.], 1997) الانتباه إلى ما لدينا جميعاً بشكل مشترك وليس إلى تأكيد الاختلاف. وتأتي هذه التشابهات بسبب النماذج أو الأطر المشتركة، أي طرق القيام بعمل الأشياء والتفكير حول الأشياء. ولا تشبه **التجانس** إلى حد ما حيث إنه ما زال هناك مجال للاختلاف، ولهذا لا تستلزم نظرية الحكم العالمي حدوث التجانس بالضرورة شأنها شأن **نظرية الثقافة العالمية**. كما إنها تعترف بتنوع المشاركين، ومع هذا لا يوجد «مشارك أساسي، بل تخصص ثقافة المجتمع العالمي شراكة مسؤولة وذات سيطرة للدول القومية» (Meyer [et al.], 1997: 169)، وفي هذا قد تشبه نظرية الحكم العالمي التناول الدولي (انظر مصطلح **النموذج الواقعي**). ومع هذا، لا تعد الدول اللاعب الوحيد حيث إنها ليست الكيانات الوحيدة التي تستطيع أن تفعل الأطر والنماذج العامة التي تساعد على إضفاء الشرعية على الدولة القومية (Meyer, 1980). وتدخل المنظمات غير الحكومية والهيئات التطوعية والخبراء وحتى الأفراد في نطاق المشاركين الآخرين. ويمكن تفسير العلاقة بين المشاركين والحكم من خلال **نظرية البنيوية/ الهيكلة**، أي إن العلاقة ارتدادية.

إن نماذج الدولة القومية والتعليم والمؤسسات الصحية والسيادة العامة لقيم العقلانية والعلم أمثلة على مناهج الفكر عالمية الطابع، بغض النظر عن اختلافات هامة بين المناطق والدول. فعلى سبيل المثال، يجلب تبني نموذج الدولة القومية حقوقاً معينة بخصوص الدول الأخرى، وأبرزها **السيادة**

والإقليمية. ويُعترف بالنموذج ويُتبنّى على المستوى العالمي. والفائدة التي توجد من تعريف هذه النماذج والأطر المشتركة (التي توجد نظرياً على المستوى المعرفي) أن التواصل والنشاط قد يحدثان في مواجهة الصراع.

ويُعدُّ الإطار التنظيمي الذي تم تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية وأنواع المشاركين الذين يعرّفهم عاملاً حاسماً في رؤية نظرية الحكم العالمي كنظرية عولمية وأكثر منها كونها منهجاً للتحدث حول التدويل ببساطة. «وقد كثّفت التنمية وتأثير البنية الاجتماعية الثقافية العالمية مع خلق إطار تنظيمي عالمي مركزي في نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل هائل» (Meyer, 1980: 163). وتقوم المنظمة التي تم تطويرها عند هذه النقطة بدورٍ رئيسي في إضفاء الشرعية على المشاركين. فعلى سبيل المثال، تحدد الأمم المتحدة ماهية المشاركين المتعددين (مثل المنظمات غير الحكومية). والنتيجة النهائية هي أن المشاركين يتجهون إلى القيام ببناء أنفسهم بطرق مشابهة لأن الجميع يعتمدون على نماذج الفكر والشرعية نفسها كما تزعم نظرية الحكم العالمي. وفي الوقت نفسه، يعني تنوع المشاركين والقدرة على شرح النماذج المشتركة بطرق متعددة، بإعطاء الأولوية للقيم المختلفة ـ أنه ما زال هناك صراع وتنافس ونقاش. فمثلاً قد تقوم منظمة غير حكومية بتفسير وتأييد حماية البيئة في ما يتعلق بالتقدم والاستدامة بينما قد تدافع دولة قومية عن بناء سدٍّ بعينه في إطار التطور والتنمية الاقتصادية.

انظر أيضاً: الحكم العالمي، نظرية الأنظمة العالمية.

لقراءة إضافية: (Boli and Thomas, 1997; Meyer [et al.], 1997).

نظرية الطوارئ (Contingency Theory)

تشير نظرية الطوارئ إلى الحاجة لسرعة استجابة المنظمات والقادة في ما يتعلق بالأحوال المحلية والقرائنية (التشريع، الاتحادات، أعداد الموظفين، الحجم والموقع. . . إلخ.). فتضع نظرية الطوارئ تأكيداً للنظر في هذه المتغيرات بالتزامن مع اعتبارات مثل تكلفة الإنتاج والاقتصاد الحدي «المنفعة الحدية».

لقراءة إضافية: (Donaldson, 1994).

نظرية الفتشية (التقديس الأعمى) (Fetishism Theory)

انظر: فتشية السلع، ماركس/ الماركسية.

نظرية الفوضى (Chaos Theory)

تمتد جذور نظرية الفوضى إلى مجالي الرياضيات والفيزياء ولكن تم (جعلها في متناول مدارك الجمهور) من خلال خبراء العلوم ممن يسهل الوصول إليهم مثل غلايك (Gleick, 1993). فالرؤية العميقة لنظرية الفوضى هي أنه بينما يحتمل أن تبدو بعض الأنظمة (مثل النظام البيني والأنماط البينية وما شابه. . .) أنه لا يمكن التنبؤ بها (أي «فوضوية» بالمعنى العام)، فإنها في الواقع منظمة، وإنما هي مسألة أي العوامل التي يجب فحصها وفي أي وقت.

وتوضح نظرية الفوضى أنه يمكن أن يؤدي التغير البسيط في بداية الظروف إلى تغيرات هائلة على المدى الطويل. وهو ما يعرف غالباً بتأثير الفراشة إذ ينتج خفقان جناح فراشة واحة تغييراً صغيراً في حالة الغلاف الجوي. وعلى مدى فترة من الوقت، ما يفعله الغلاف الجوي بالفعل هو التشعب مما فعله. ومن ثم، ففي مدة شهر لم يكن ليحدث الإعصار الذي دمر الساحل الأندونيسي. أو ربما حدث ما لم يكن ليحدث (Stewart, 1990: 141).

تختلف نظرية الفوضى عن الآليات الكلاسيكية حيث يرتبط السبب والنتيجة بأسلوب تخطيطي لأنها تتناول أنظمة معقدة، فهي تسعى لأن تجد النظام في فوضى واضحة وتنجح في بعض الأنظمة. وربما تكون الناحية الأكثر إدهاشاً في نظرية الفوضى أنها تشرح الأنظمة الطبيعية مثل الطقس ونبضات القلب ونمو النباتات.

وفي مجال العولمة يُعدُّ قبول نظرية الفوضى كآلة تشبيهية بيانية لا مجال للجدال فيه تسمح لعلماء الاجتماع على وجه الخصوص بضم عوامل يحتمل ألا تراعى عادة بسبب تقاليد نظامهم. ويتوازى الترابط الذي يعد نموذجاً لنظم الفوضى أيضاً مع بعض مناحي العولمة مثل التدفقات والشبكات وتغير وضعف عامل الزمان والمكان. ويمكن الإشارة إلى نظرية الفوضى بـ «نظرية التعقيد» بالرغم من أن نظرية التعقيد تشمل دراسة الأنظمة المعقدة الأخرى. ويتساءل يوري (Urry, 2002b) عما إذا كان في إمكان نظرية التعقيد «ابتكار استعارات جديدة لتحليل العوالم المادية «ما بعد الاجتماعية» المتعددة»

ولا سيما في ما يخص الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ويقترح يوري، بناءً على لاتور (Latour, 1999)، نظرية التعقيد والفوضى تقدم منهجاً للتفكير حول التأثيرات التي ليست بالغة الصغر ولا بالغة الكبر (أبواب علم الاجتماع التقليدي والتاريخ الاجتماعي).

انظر أيضاً: **الأنظمة الخبيرة/أنظمة الخبراء، مجتمع المعرفة، مجتمع الشبكات، المخاطرة، الضغط الزماني ـ المكاني**.

«نفوذ الشركات المركزية النقابية المتعددة الجنسيات» (Corporatism)

بينما يحمل هذا المصطلح معنى خاصاً (بالرغم من أنه متنازع عليه) في العلوم السياسية، يستخدم أيضاً في مجال العولمة ليصف قوة ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات. ويقصد به، بشكل قاطع، استشارة الدولة من خلال نماذج من الإنتاج للوصول إلى اتفاق حول السياسات وبدورها لتستخدم الوساطة لتطبيق هذه السياسات. وتتصل بشكل كبير جداً بموسيليني والفاشية (Mussolini and Fascism).

انظر أيضاً: **المؤسسة العابرة للجنسيات**.

النموذج التعددي (Pluralist Paradigm)

انظر: **النموذج الواقعي**.

نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش» (Core-Periphery Model)

تحاول هذه النظرية التي تطورت في الخمسينيات من القرن العشرين شرح الأنماط العالمية غير المتكافئة في ما يخص التطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد قسمت العالم إلى مناطق وأمم التي هي المركز وإما الهامش وبعد ذلك أضافت «شبه الهامش». ويعتمد هذا التصنيف على مرحلة من التطور والتحكم في المصادر عندما تكون مصالح منطقة تتنافس مع منطقة أخرى. وتتميز المناطق المركزية بنظم سياسية واقتصادية عالية التطور بينما تعد مناطق الهامش على العكس من ذلك، ويعتمد المحيط على دول المركز اقتصادياً (وربما ثقافياً أيضاً). وليس من الغريب أن يكون العديد من دول

المحيط هي في الواقع مستعمرات سابقة. ويُعدّ نموذج المركز والمحيط المزدوج نظرية تبعية ماركسية حديثة بشكل أساسي. وتعد إضافة التصنيف الثالث «شبه المحيط» نموذجية **لنظرية الأنظمة العالمية**.

انظر أيضاً: **استقطاب الدخل**، **ماركس/ الماركسية**، **النموذج الواقعي**.

لقراءة إضافية: (Friedmann, 1986; Wallerstein, 2004).

نموذج الدولة (Statist Paradigm)

لا تعد الدولة الحديثة واقعاً تاريخياً يشكل تمزق المشهد السياسي في العصور الوسطى ويؤسس منظمة رأسية للقوة ومجموعة مميزة من المؤسسات فحسب، فهي أيضاً «نموذج» يقدم لغة سياسية معينة، انطبعت في مخيلة الأشخاص وشعورهم بالهوية، ويمكن ملاحظتها في القانون الحديث أو أنشطة العلاقات الدولية، بل حتى العلوم الإنسانية ذاتها، تعد نتاجاً من نواتج العصر الحديث التي ساعدت لوقت طويل في تنظيم وتطبيع وإعادة إنتاج مفهوم «عالم الدول».

وحتى الآن يعد مجمل لغتنا السياسية، وقواعد اللغة الخاصة بها، بناء الجملة والمفردات حديثة بشكل مميز، ومن ثم تتمحور حول الدولة. وتبني السيادة والناس والقانون والمجتمع والدولة والحكومة والدستور **والديمقراطية** مصطلحات ذات صلة وثيقة ببعضها التي تشترك في «منطق» أساسي عام: حيث يتصور أن الدولة بنية وحدوية لسلطة عمودية تسيطر على إقليم محدد، ويعبّر القانون عن إرادة الشعب الذي بهذا يحكم نفسه ويتوافق المجتمع مع سكان الدولة الذي يتم تصوره سياسياً وثقافياً كهدف موحد وهو الأمة.

ويقبل الجدل والمناقشة، الصورة التي قدمتها خرائط المعاصرة للعالم بفسيفسائها من الأراضي الإقليمية ذات الألوان المختلفة «نتاجاً» لهذا النموذج الذي شكّل التركيب الأساسي للقانون الدولي والدبلوماسية منذ عام ١٦٤٨ وحتى اليوم. وتخضع الدول للقانون الدولي، وفي الوقت نفسه يساعد تركيب القانون الدولي في إنتاج مفهوم «للدولة» ونظام سياسي. وفي معظم الوقت، قامت العلوم الإنسانية بإنتاج هذا التركيب، حيث إنها تتجه لتفرض مسبقاً أن الدولة والأمة كإطارين مرجعيين أساسيين وفئات قابلة

للتحليل. وقد قام المؤرخون بكتابة التاريخ القومي، كما عمل علماء الاجتماع من خلال الفكرة المنحصرة إقليمياً الخاصة بالمجتمع واستخدموا البيانات التي أتاحتها إحصائيات الدولة، وكذلك ابتكر علماء الاقتصاد نماذج من «الاقتصادات القومية» كأنظمة منغلقة، وهلّم جرا. وإن عمليات التغيير الكبرى وحدها قامت بتفعيل السمة «المركبة» لعالم ذي «الحكومة الواحدة» فعلى سبيل المثال، قامت السياحة والاعتماد السياسي المتبادل والعولمة الاقتصادية ووسائل الإعلام... إلخ. بمحو طبيعة الهويات القومية تدريجياً. عندئذ فقط كان العلم قادراً على الإشارة إلى العمليات الاستطرادية والاجتماعية والروائية والرمزية المتضمنة في (إعادة) إنتاجها. وبالرغم من هذا، يجب أن لا تعادل الحساسية ضد الطبيعة «البناءة» للحياة الاجتماعية والسياسية إزالة صفة الشرعية من هذه التركيبات. وعلى العكس، ما دام يعترف بـ «الإنشاء» كملمح كلي ومحدد للوجود الإنساني، يُعدّ - كما طرح جاك دريدا (Derrida, 1994) - **فإن «إلغاء تركيب من دون إعادة تركيب»** أمراً غير مسؤول.

انظر أيضاً: **السيادة، الدولة.**

لقراءة إضافية: (Philpott, 2001).

نموذج العالم الواحد (One World Paradigm)

هناك عدد من الطرق التي يمكن أن تستخدم فيها عبارة «عالم واحد» في مجال العولمة. وقد قال هانتنغتون في كتابه عن صدام الحضارات إن نموذج العالم الواحد بمعنى ثقافة عالمية يعد «بديلاً غير حقيقي» (Huntington, 1993: 23)، ويمكن أن يشير نموذج العالم الواحد إلى المناقشات التي تدور حول التجانس في العولمة. وفي ما يتعلق بالاتصال الداخلي الذي يتضمن التحدث عن «عالم واحد» فإن هذا التعبير يمكن أن يشير أيضاً إلى المسؤوليات التي تنتج عن العيش في قرية عالمية. وهذا هو ما يتفق مع ما قاله الفيلسوف بيتر سينغر (Peter Singer) لأخذ الأخلاقيات في مشهد عدم المساواة العالمي في الاعتبار (Singer, 2004).

انظر أيضاً: **مجتمعات القدر الواحد، المخاطرة.**

لقراءة إضافية: (Singer, 2004).

النموذج الواقعي (Realist Paradigm)

ينادي النموذج الواقعي بأن تستند طريقة فهم العلاقات الدولية إلى البحث في كيفية تفاعل الدول مع بعضها، إذْ إن هناك جماعات داخلية وخارجية ليست لها أهمية أو لها أهمية ضئيلة، بل تسعى الدول للسلطة ولوضع نفسها بصورة رئيسية في صلة مع بعضها. وهذا على النقيض من النموذج المتعدد الذي يناقش أن اللاعبين الآخرين، كالجماعات الدينية، والمؤسسات العابرة للجنسيات وما شابه ليسوا بلاعبين هامشيين، مثل اللاعبين الواقعيين الذين يحظون به، لكنهم في حاجة إلى مراعاة فهمه في المشهد الدولي.

التعديدون لا يرون، أن الدولة كإطار متجانس التكوين، بل ككيانات معقدة أو مركبة، وبالتالي فهم أكثر تلاؤماً مع الآراء الحالية للدولة القومية بأهميتها الضعيفة في المناخ العالمي. أخيراً في حوار النموذج الداخلي، فإن مؤيدي النظرية البنيوية يناقشون أن الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في حاجة إلى مراعاة. فمعظم مؤيدي النظرية البنيوية هم ماركسيون بطريقة أو بأخرى ويركزون بشكل كبير على الهياكل الاقتصادية.

انظر أيضاً: **ماركس/ الماركسية، الدولة القومية، التعددية، العولمة السياسية.**

لقراءة إضافية: (Snow, 2004; Turner, 1998).

نهاية التاريخ (End of History)

غالباً ما يساء فهم فكرة «نهاية التاريخ» والتي صدرت مباشرة في كتابين من أعمال فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) **نهاية التاريخ** (١٩٨٩) ونهاية التاريخ وآخر البشر (١٩٩٢). فغالباً ما يفهم أننا نعيش في «نهاية التاريخ» حرفياً، بمعنى أن التاريخ قد انتهى أجله أي إن الأحداث «التاريخية» قد توقفت عن الحدوث. ولكن ما يؤكده فوكوياما أننا قد وصلنا إلى «نقطة النهاية لتطور البشرية الأيديولوجي كما إن عالمية **الديمقراطية** الليبرالية الغربية تعد الشكل النهائي للحكومة البشرية» (Fukuyama, 1989). ويذهب فوكوياما بشكل أساسي إلى أن **الديمقراطية** هنا هي أن تظل النظام السياسي السائد وأنها على المدى البعيد فقط ستسود. وبالإضافة إلى هذا، يرى أن تحرير

التجارة قد قدم «مستويات غير مسبوقة من الرخاء المادي» عالمياً. كما يؤكد فوكوياما أنه إذا نظر إلى التاريخ بحسب الاعتقاد بأن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية، فإنه يبلغ أوجّه في الديمقراطية.

وهذه وجهة نظر مختلفة عن النظرة **الماركسية** بأن في نهاية التاريخ توجد الدولة الشيوعية. ولكن ماركس (وهيغل)، كانت لديهما فكرة عن مفهوم «نهاية التاريخ»، كما يوضح فوكوياما، «أنه لن يكون أي تقدم إضافي في تطوير للمبادئ والمؤسسات الأساسية، لأنه قد تمت تسوية جميع القضايا ذات الأهمية الكبيرة في الواقع» (Fukuyama, 1992: xii).

ويرى توملينسون (Tomlinson) أن ادعاءات فوكوياما «تصل إلى مستوى قبول الحالة الأبدية للحداثة» (Tomlinson, 2001: 44). وهكذا يقرر ألبرو أن «الحداثة لا يمكن أن تتخيل المستقبل إلا كامتداد لها، وإن كان غير ذلك فالفوضى» (Albrow, 1996: 9)، وهذه ليست نظرة يتشارك فيها الجميع.

انظر أيضاً: **صدام الحضارات، الحداثة.**

لقراءة إضافية: (Baudrillard, 1994a; Gray, 1998).

الهجرة (Migration)

بالكاد الهجرة من الظواهر الجديدة، الأغلب، ومع هذا، فإنه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فإن الهجرة (الجبرية وبطريقة أخرى) حدثت على نحو غير مسبوق. ففي البداية كان تدفق الهجرة من الشرق إلى الغرب وأصبحت الآن من الجنوب إلى الشمال أكثر من أي شيء آخر. وبوضوح يطرح هذا تحديات أمام **الدولة القومية** وبالنسبة إلى التعامل مع **التعددية الثقافية**. ويجب تذكر أنه يمكن فرض الهجرة ولجميع أنواع الأسباب، بما فيها الاضطراب السياسي والكوارث الطبيعية أو التهديد الاقتصادي وكنتيجة للاتجار بالبشر. وفي الوقت الذي يتعرض فيه حوار العولمة للحديث عن تدفقات الأشخاص والأفكار، وكسر حاجز الزمان والمكان، فإن حرية انتقال الأفراد ما زالت مقتصرة على نخبة عالمية منهمكة في الأعمال التجارية الدولية وهؤلاء الذين لديهم رأس المال (الثقافي والمالي) الضروري للانتقال حيث يحلو لهم. فما زالت سياسة الهجرة هي

منطقة الدولة المقومية المحظورة بغض النظر عن الضغط النظري أو الفعلي أحياناً من قبل قانون حقوق الإنسان. وباختصار، لا تعد الهجرة اختياراً حتى بالنسبة إلى الكثيرين في عالم العولمة الخالي من الحدود (Ohmae, 1990). وتدل سياسات الهجرة في الدول المتقدمة على أن هذه الدول تشجع فقط أنواعاً معينة من المهاجرين اعتماداً على مؤهلات العمالة والوسائل المالية والمهارات اللغوية ورأس المال الثقافي بشكل عام.

انظر أيضاً: **نموذج دول المركز والهوامش «نموذج المركز والهامش»، الشتات، طبقة الإدارة العالمية/ النخبة العالمية، حقوق الإنسان، الضغط الزماني ـ المكاني.**

لقراءة إضافية: (Featherstone, 1990; Massey, 1993; Richmond, 1994).

الهجين غير البشري (Inhuman Hybrids)

استخدم جون يوري (John Urry) عالم الاجتماع البريطاني (Urry, 2000) هذا المصطلح ليصف التركيبات المتزايدة التعقيد للإنسان والأنظمة التقانية. ولا تعد هذه الشبكات تكنولوجية ببساطة، تخدم في بث التدفقات البشرية، كما إنها لا تعد بشرية تماماً حيث إن جميع الأنشطة التي تنفذ بواسطتها نتاج لهذه الشبكات. وبهذا فهي تعد هجيناً يتعذر تغييره.

انظر أيضاً: **الأنظمة الخبيرة/ أنظمة الخبراء، الإنترنت.**

لقراءة إضافية: (Latour, 1999).

الهيكلة (Structuration)

تحاول الهيكلة التي حدد غيدنز (Giddens) خطوطها في كتابه دستور المجتمع (١٩٨٤) أن تحتل طريقاً وسطاً بين أدوار القوة والتركيب في تحديد المجتمع والأحداث. فعلى سبيل المثال، يمكن تصور أن للأفراد قوة تأثير أو يتأثرون بالسياق الاجتماعي بطريقة محددة تقريباً، كما تحاول الهيكلة أن تدرك القوتين وتقترح ثنائية البنية. إن أهم مقترحات البنية هو أن القوانين والمصادر التي اعتمد عليها في إنتاج وإعادة إنتاج النشاط الاجتماعي هي في ذات الوقت وسيلة نظام إعادة الإنتاج (ثنائية البنية)» (Giddens, 1984: 19).

هناك مصطلحات رئيسية إضافية في نظرية غيدنز وترتبط بمصادر وأنواع البنية والتفاعل، حيث تحتفظ بكل من الوكالة والبنية. ويمكن وصف الهيكل/ البنية بواسطة تعريف القواعد والمصادر التي يحصل عليها الأفراد والتي يستطيعون من خلالها التفاعل في إطار نظام. ويمكن أن تكون المصادر سلطوية (التي تسعى إلى التحكم في الأشخاص) أو تخصيصية (التي تسعى إلى التحكم في الأشياء). كما إن هناك ثلاثة أنواع من البنيات، بالرغم من أنه من الأفضل أن ينظر إليها كمظاهر وملامح للبنيات وليس أنواعاً لها. ويتضمن الجانب الرمزي من البنيات اللغة وأموراً أخرى. ومن ثم ستكون لغات معينة ونظم الإشارات وطرق الاتصالات الموارد المتاحة للأفراد في أيّ بنية محددة. وتعد الشرعية هي ذلك الجزء الأكثر تحكماً بمعنى أنها تسعى إلى فرض نظام أخلاقي أو اجتماعي. وأخيراً فإن للبنية جانباً من السيطرة. وهؤلاء الذين لديهم تحكم في الأشياء (القدرة على الحصول على المصادر التخصيصية) سوف تكون لديهم السلطة داخل البنية للمدى الذي يكون لهم فيه تحكم غير مباشر أو مباشر على الأشياء. ومن الواضح أن هؤلاء الذين لديهم سلطة على الدلالة لهم سلطة هامة حيث إنهم يستطيعون استخدام المصادر المتاحة للتفاعل.

وتساعد الهيكلة في توضيح كيف أن المجتمعات تستطيع أن تكون مستقرة نسبياً أو على الأقل مستمرة وكذلك كيف أن التغيير ممكن، سواء أكان هذا على هيئة تطور اجتماعي أو ثورة.

وقد استُخدمت الهيكلية عند غيدنز في مجال التقانة أيضاً. ولا يعد هذا مستغرباً كتقانة، ولا سيما الرقمية، تعد مصدراً رئيسياً في سياق العولمة. كما إن فكرة الهيكلة تعد في الأساس محاولة لتفسير الاعتماد المتبادل بين البنيات الاجتماعية والأفراد. «للمجتمع شكل فقط، وذلك الشكل له تأثير على الأشخاص فقط، للمدى الذي يتم إنتاج البنية فيه وإعادة إنتاجها في ما يفعله الناس» (Giddens and Pierson, 1998: 77).

انظر أيضاً: **الحداثة، القابلية للتأمل.**

لقراءة إضافية: (Giddens, 1990).

الهيمنة (Hegemony)

اشتق هذا المصطلح من اليونان القديمة، ولكنه يشير عادة بشكل أكبر إلى

أعمال غرامشي (Gramsci, 1971) التي ترتبط أكثر بالقوة والأيديولوجيا السائدة وبصورةٍ أشدّ من ارتباطه بالدول. ويستخدم المصطلح بخصوص الدول القومية وسياساتها، بالرغم من أنه في بعض الأحيان يستخدم في سياق أعم من السياق السياسي. وبالتالي، التكلم عن الهيمنة الأمريكية قد يثير الفكر حول أي شيء من أغراض استهلاكية إلى ممارسات ثقافية أو سياسات واقتصاديات.

ويقال إن أيديولوجيا الجماعة السائدة في مجتمع ما هي علاقة هيمنة. ووفقاً لغرامشي تؤمّن الجماعة السائدة بطريقة ما قبول ومشاركة الجماعات الأخرى في ما يتعلق بالأيديولوجيا المفضلة لديهم. وقد يمكن تحقيق هذا «التوافق التلقائي» (Gramsci, 1971: 12) من خلال أفعال القوة والقسر ولكنْ بصورة أقل انكشافاً. ببساطة من خلال الإصرار على الأيديولوجية ولكن أنها صائبة. وتتشابه الهيمنة مع الثقافة والممارسات السائدة بشكل غير ثابت. وبالتالي إذا تم النظر إلي شيء ما على أنه ضعيف وغير مُنجز» فلا يعد جزءاً من الأيديولوجيا السائدة.

ولقلب الهيمنة، أو حتى للاستيلاء عليها، قد يقوم المرء باجراء «حرب مناورات» أو «حرب مواقع». ويُعدُّ الأول من هذين أقصر في المدَّة الزمنية وعادة ما تكون استراتيجية دولة مركزية وهيمنة ضعيفة. وغالباً ما يحدث هذا عندما تؤمّن الهيمنة نفسها من خلال فرض القوة والتهديد. وهكذا تعد الديكتاتوريات العسكرية من النوع غير المفيد أهدافاً محتملة لهذا من حروب المناورات. وتمتد محنة حروب الموقع لفترة أطول. وتستخدم عندما تكون الهيمنة مقبولة بشكل عام، مع أن الدولة قد تكون قوية إلى هذا الحد. حيث يجب النظر إلى قوة الدولة في سياق الهيمنة. ففي الأنظمة الديكتاتورية تملي الدولة هيمنتها وتفرضها بالقوة. ومن جهة أخرى، تعد الهيمنة في «الدولة الضعيفة» أكثر انتشاراً بمعنى أنها مقبولة باعتبارها «حساً سليماً».

وتستخدم الهيمنة بطريقة سلبياً بشكل عام، ومع ذلك لا يوجد ما يقترح، في أعمال غرامشي على الأقل، أنها سلبية بشكل متأصل. فمن الناحية النظرية يمكن أن توجد الهيمنة «الصالحة» بمعنى أن القوة المفروضة تعد نافعة.

ولا تستخدم الهيمنة بمعناها الأيديولوجي فقط، ولكن تستخدم أيضاً للأغراض الوصفية في العلاقات الدولية. وهكذا يمكن أن نتكلم عن «هيمنة عالمية» كاختزال للأمة أو التحالف الذي يستحوذ على القوة دولياً. ويذكر

تايلور (Taylor) أن «الهيمنة العالمية ينظر إليها كملكية للنظام بأسره وليس لشخصية المهيمن فقط» (Taylor, 1996: 25). ويرى كثيرون أن الحقبة الحالية هي زمن الهيمنة الأمريكية، بالرغم من أن سيادة أمة لا يعد أمراً جديداً. فيشير أريغي (Arrighi, 1994) على سبيل المثال، إلى أمثلة سابقة من العصور الغابرة، وهذا يرجح، أن (على الأقل) سيادة أمة (أي مفهوم السيادة) (هنا الولايات المتحدة هنا) لا تُعدُّ غير مسبوقة.

انظر أيضاً: **السرد المضاد، الحكم العالمي، جهاز الدولة الأيديولوجي، ماركس/ الماركسية.**

لقراءة إضافية: (Herman and Chomsky, 1988; Mouffe, 1979; Taylor, 1996).

الهيمنة العالمية (World Hegemony)

انظر: **الهيمنة، نظرية الأنظمة العالمية.**

الهيمنة المضادة (Counter-Hegemony)

يشتق هذا المصطلح من نظرية غرامشي (Gramsci, 1971). عن الهيمنة الذي يصف هيمنة قسم أو مجتمع و/أو أيديولوجيا معينة. وتهدف الهيمنة المضادة إلى تحدي المناظرات والممارسات التي تدعم هذه السيطرة. وأحياناً يأخذ هذا شكل تقديم بدائل مباشرة، وأحياناً شكل إعادة تكوين الممارسات والحوارات التي كانت موجودة بالفعل في الثقافة المهيمنة. وتعد منظمات التجارة الحرة خير مثال على الأخير وهي تعمل داخل إطار ثقافة المستهلك، ولكنها ذات تأثير في التناول الأخلاقي للناس الذين هم وسيلة الإنتاج. ويُعدُّ تفجير الإعلانات الذي يتم تغيير الإعلانات (ولا سيما اللوحات الإعلانية) فيه بطرق تدميرية وفنية مثالاً آخر.

لقراءة إضافية: (Klein, 2001).

الواقع المفرط (Hyperreality)

يتصل هذا المفهوم اتصالاً وثيقاً بالمنظّر الثقافي الفرنسي جان بودريار (Baudrillard, 1995). ويعبر عن «الواقع» الجماعي تحت الرأسمالية المعلوماتية،

والفكرة الأساسية هي أن الصورة أو الإشارة أو عرض الحقيقة قد وصلت إلى حافة النقد، حيث تتخطى ما هو «حقيقي» أو ما هو معروض. وهذا يعني أن هذه نهاية الأصالة، كما يعني أيضاً أن الأصالة يبحث عنها بصورة لانهائية وهكذا فإن العروض الإعلامية لها حقيقة أكبر أو كذلك إن نتائجها أكثر من الأحداث التي تصورها، بينما تحل الأشياء المصنوعة أو الاصطناعية محل الأشياء الطبيعية. ويرى بودريار (Baudrillard) أن هذا نتيجة للرأسمالية التي تغيّر قيمة جميع الأشياء إلى قيمتها التبادلية (أي قيمتها المالية بشكل أساسي). وبما أن هذا التبادل قد أصبح معلوماتياً إلى حد كبير، انعكست العلاقة بين الشيء وقيمته، ولم تعد الأشياء مصدراً للقيمة التبادلية حيث يتم تحديدها الآن بهذه القيمة.

وعلاوة على ذلك، وحيث إن الرأسمالية تسعى إلى إضفاء الصبغة التجارية على مناح جديدة من عالم الحياة، تحوّل بذلك المزيد من هذا العالم إلى رموز قابلة للتبادل، إن عالمنا تعاد صياغته حرفياً بصورة الرموز. وتقدّم ديزني لاند (Disneyland) ومراكز التسوق كأمثلة على البيئة ذات الواقع المفرط الذي تنتجه هذه العملية. فيقترح الواقع المفرط في أوضح صوره عالماً شبيهاً بعالم ماتركس (Matrix) (الفيلم يحتوي على إحالات مباشرة إلى بودرياد)، أي عالماً من المحاكاة التامة. ولكنها لا تعد انتصاراً للمحاكاة كما لو كان هناك ارتداد غير محدود في الصور، بل هي حالة تقرر فيها العروض والمحاكاة الأحداث الحقيقية. وينتج عن هذا موقف تقع فيه الأحداث بدقة ليكون في الإمكان تمثيلها، وفي عصر التقليد فإن للإنتاج وضبط الصور أهمية كبرى.

وناقش بودريار (Baudrillard, 1995)، إلى أن حرب الخليج الأولى ما كانت لتحدث (من قبل) ولا (أثناء) ولا (بعد). ولم يجادل أنها لم تحدث حقيقة، ولكنه كان يشير إلى الحرب التي كانت تعرض على مشاهدي التلفزيون. أكد أن الحرب التي اعتقد من يشاهدها أنها تحدث لم تحدث على حقيقة. وبينما كانت حرباً حقيقية بطريقة داخلية ومجسدة وفورية بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص المتورطين فيها مباشرة، كانت «حقيقية» أيضاً بالنسبة إلى من يشاهدها في الأخبار (ولا سيما أثناء التغطية الحية)، إن «واقع» الحرب لم يعد موحداً، حيث لم يعد هناك «حقيقة» واحدة أو «واقع» واحد (أو «منشأ» واحد). وحقيقة أن هذه الوقائع قد تتعايش بسعادة إلى حد ما،

تُعدّ السبب وراء استخدام ما بعد الحداثيين مصطلح الواقع المفرط كما يعد الواقع المفرط أزمة تعبير عن المراد في جانب منه.

انظر أيضاً: **ما بعد الحداثة/ نزعة ما بعد الحداثة، الأحداث الزائفة، الصورة الزائفة.**

لقراءة إضافية: (Belk, 1996; Eco, 1985; Goldstein-Gidoni, 2005; Kellner, 1989; Norris, 1992).

ورش العرق (Sweatshops)

انظر: **منطقة تجهيز الصادرات، الأعمال الخدماتية.**

وسائط الإعلام العالمية (Global Media)

تعد وكالات الأنباء أول وسيلة من وسائط الاعلام العالمية الحقيقية، فمن خلال هذه الوكالات تم جمع الكثير من أخبار العالم الدولية. ولهذه الوكالات امتياز الاقتصاد المعياري «الأقل تكلفة». حيث إن الصحف الفردية والإذاعات لا يمكنها توفير الحصول على صحافيين عبر أنحاء العالم بل حتى عبر دولة واحدة.

وقد أنشئت الوكالات الأولى منها في أوروبا والولايات المتحدة وما زالت توجد مندمجة في مجال المال والبنوك عالمياً. فبعد الحرب العالمية الثانية عقدت وكالتا رويترز البريطانية (Reuters) وأسوشييتد برس (Associated Press) الأمريكية وذلك لجمع الأخبار العالمية والمشاركة فيها. وقد كان لرويترز عند بدء الألفية حوالى ٤٠٠ شبكة من العملاء حول العالم تغذيها عبر الأقمار الاصطناعية في حوالى ٢٥ دقيقة. وهذه الأخبار يتم إرسالها مُجَدْوَلة لإنتاج الأخبار المحلية. وقد يمكن شبكة أكثر ثراء أن تستخدم القليل من هذا فقط. ولكن قد تستخدم معظمه وكالة أفريقية فقيرة. وبالتالي، فإن لرويترز والأسوشييتد برس الصدارة في جداول الأعمال الإخبارية في العالم. وكان هذا جزءاً من احتكار التحكم في الأخبار العالمية ومن ثم كان هناك الكثير من الشكاوى الصادرة من منظمات العالم الثالث.

وأحد الجوانب التي تتضح جلياً حول وسائط الاعلام العالمية، هو

انتشار الأفلام الأمريكية عبر هذا الكوكب. فأينما تحل في هذا العالم تجد الناس يعرفون «ميكي ماوس» (Mickey Mouse) و«حروب النجوم» (Star Wars) و«رامبو» (Rambo)، وكانت الأفلام بعد وكالات الأنباء التحول العالمي التالي في مجال الإعلام. فقد أنشأ العديد من الدول صناعة الأفلام لكي تتحدى هوليوود ولكن لم يحصل أحد على قوة مجموعة هوليوود (Hollywood) مثل فياكوم (Viacom) وتايم وارنر (Time Warner) وديزني (Disney) والمؤسسة الإخبارية (News Corporation). فكل من هذه تنتج أفلامها وتوزعها وتمتلك معظم دور السينما ومحلات تأجير الفيديو وقنوات الأفلام عبر أنحاء العالم. ويصعب تحدي اقتصاد الإنتاج الكبير هذا، حيث لم تستطع إلا دول قليلة الاحتفاظ بصناعة أفلام مستقلة عن هوليوود وهؤلاء يقلدونها في الشكل والأسلوب.

والتلفزيون أيضاً من وسائل الإعلام العالمية، وقد نشأ تصميمه في الغرب، بالرغم من أن المشاهدين يفضلون البرامج المحلية والإقليمية. فبينما قد تكون هوليوود المصدّر الرئيسي للبرامج التلفزيونية في العالم، يفضل الناس البرامج «ذات القرب الثقافي»، ويضرب سنكلير (Sinclair) وجاكا (Jacka) وكاننغهام (Cunningham) (١٩٩٦) مثلاً من خلال ميكسيكو تليفيزيا «تلفزيون المكسيك» و«برازيل جلوبو» اللذين يسيطران على الإنتاج التلفزيوني في أمريكا اللاتينية. ويؤكد بعض الكتاب مثل أنج (Ang) أن هذه الحقيقة تتحدى فكرة أننا نعيش الآن في عالم يهيمن عليه الإعلام الغربي (Ang, 1994: 325).

ولكن يقر سنكلير وآخرون أيضاً أن «النماذج الأمريكية العامة من خلال تعريفها على أنها الأداء الأفضل عالمياً فهي بذلك تدعو إلى التقليد المحلي» (Sinclair, Jacka, and Cunningham, 1996: 13). ويصرح بوتشر (Butcher)، مشيراً إلى وصول ستار تي في (Star TV) إلى آسيا أنه ينبغي أن لانكون منتبهين فقط إلى المحتوى ولكن «لتبني هياكل البث الغربية (إضفاء القيمة التجارية، التسلسل الإداري، جداول البث، . . . إلخ) (Butcher, 2003: 16). ويتم استغلال أسواق البث فقط عندما يكون هناك إمكانيات الإعلان. فالحاجة إلى جذب الإعلانات في سوق تمت خصخصته لها الأثر الهائل على البرامج حتى مع تلفزيون الدولة الذي يدخل المنافسة. وقد أشار راي وجاكا (Ray and Jacka, 1996) إلى أنه في حالة زي تي في (Zee TV) في الهند وبسبب الحاجة إلى الإعلانات فإن

العديد من البرامج كانت ببساطة تقليداً غربياً. وفن الإعلام عامل حاسم في إعلام العولمة.

ويعد العمل بالإعلان حالة أخرى من تكتل وعالمية وتركيز الملكية الذي يزداد بشكل كبير مثلها في ذلك مثل الأفلام ووكالات الأنباء. وقد شهدت العقود الأخيرة الماضية موجات من بيع الشركات ودمجها حيث تسعى هذه الشركات إلى تعزيز موقفها حيث إن الاتجاه نحو الخصخصة حول العالم الذي يفتح أسواقاً ضخمة جديدة ولا سيما في قارة آسيا. وترغب شركات التصنيع الكبيرة التي يتزايد وجودها بشكل كبير على مستوى العالم مثل: بروكتر أند غامبل (Procter and Gamble) وكوك (Coke) وكولجيت بالموليف (Colgate Palmotive) ترغب في صفقات عالمية لتضمن ماركات عالمية أيضاً. ومما نتج عن هذا التعزيز أن حوالى ربع الإعلانات في العالم في أيدي ثلاث من مجموعات الإعلان في الولايات المتحدة وبريطانيا: أومنيكوم وإنتر بابليك (Omnicom and Interpublic) في نيويورك، و WPP بلندن.

انظر أيضاً: **تأثير شبكة السي إن إن الإخبارية، الإمبريالية الثقافية، المؤسسة العابرة للجنسيات.**

لقراءة إضافية: (Sinclair, Jacka, and Cunningham, 1996).

الوسطية (Centrism)

منذ بداية إلى منتصف القرن العشرين أطلق مصطلح «الوسطية» على انتهاج المنهج الوسط، أي الطريق بين طرفي النقيض. وبينما يمكن تطبيق هذا على أي شيء، فقد استخدم عادة في ما يتعلق بالسياسة. وكما يتم وصف النقائض السياسية بلغة «اليسار» و«اليمين»، تكون وجهة النظر المتوسطة هي «الوسطية» التي تسعى إلى الاعتدال والتكامل بين اليسار واليمين وتنفيذ ما هو أفضل من كل جانب. وتستخدم مصطلحات «الوسطية» أو عايدة «الوسطية الراديكالية» أو «الوسط الراديكالي» بشكل متزايد لتعني ما يشبه رحيلاً من سياسة اليسار واليمين، وتظهر المصطلحات نفسها لتستخدم أيضاً لما تم تعريفه سابقاً بـ «المصوت الطافي أو المتأرجح» (المركز الحيوي).

ويزعم البعض أن الوسطية الراديكالية تعد نظيراً للطريق الثالث (Third Way). وقد اتصل ظهور الوسط الراديكالي بحالة من التحرر من

ضلالات نظام الحزب السياسي واختفاء القيم اليمينية واليسارية معاً.

وتعد الوسطية في المذهب الماركسي موقفاً أيديولوجياً بين الثورة والمنهج الإصلاحي، أي الإصلاح الفوري والثورة في النهاية. وعادة ما يظهر هذا النوع من الوسطية عندما تكون هناك أزمات أيديولوجية أو اقتصادية في الطبقات الوسطى.

ويمكن القول بإيجاز، إن مصطلح «الوسطية» أو «الوسط» متعدد المعاني. حيث يمكن استخدامه بأكثر من طريقة حيث تتعلق به فله قيمة إيجابية (كونه مضاد التطرف) ولكن في المذهب الماركسي يعني محدّداً نوعاً ما. وفي سياق العولمة يعد الطريق الثالث تجسيداً للوسطية المثلى.

وتستخدم الوسطية أيضاً كلاحقة تشير إلى توجه ضمني لمجموعة معينة. فعلى سبيل المثال، تفترض الوسطية العرقية أهمية مكانة الفرد العرقية أو الثقافية، وترتكز الأنكلو وسطية على وجهة النظر والقيم الغربية (أو حب الثقافة الإنكليزية).

انظر أيضاً: **ماركس/ الماركسية**

لقراءة إضافية: (Giddens, 1998).

الوعي الزائف (False Consciousness)

يقصد بالوعي الزائف عدم القدرة على (أو عدم الرغبة في) رؤية الأشياء على حقيقتها، وترتبط بالنظرية الماركسية بشكل كبير، ولا سيما مع الوعي الزائف في ما يتعلق بالحقائق السياسية والاقتصادية.

انظر أيضاً: **مجتمعات القدر الواحد، الهيمنة، جهاز الدولة الأيديولوجي، ماركس/ الماركسية.**

لقراءة إضافية: (Rosen, 1996).

المراجــع

Abercrombie, Nicholas, Stephen Hill, and Bryan S. Turner (1994). *The Penguin Dictionary of Sociology*. 3rd new ed. London; New York: Penguin. (Penguin Reference Books)

Abu Lughod, Janet L. (1991). *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250-1350*. Oxford: Oxford University Press.

Abu Lughod, Janet L. (1999). *New York, Chicago, Los Angeles: America's Global Cities*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Addison Posey, Darrell (ed.) (2000). *Cultural and Spiritual Values of Biodiversity*. London: Intermediate Technology Development Group (ITDG).

Adorno, Theodor W. (1973). *Negative Dialectics*. Translated by E. B. Ashton. London: Routledge and Kegan Paul.

Adorno, Theodor W. (1991). *The Culture Industry: Selected Essays on Mass Culture*. edited with an introduction by J.M. Bernstein. London: Routledge.

Aglietta, Michel (1987). *A Theory of Capitalist Regulation: the US experience*. Translated [from the French] by David Fernbach. London: New Left Books.

Ahmed, Sara (2003). «The Politics of Fear in the Making of Worlds.» *International Journal of Qualitative Studies in Education: International Journal of Qualitative Studies in Education*: vol. 16, no. 3, pp. 377-398.

Alaug, Abdul Karim and Anthony Tirado Chase (2004). «Health, Human Rights, and Islam: A Focus on Yemen.» *Health and Human Rights*: vol. 8, no. 1, pp. 115-137.

Albrow, Martin. (1970). *Bureaucracy*. London: McMillan.

Albrow, Martin (1996). *The Global Age, State and Society beyond Modernity*. Cambridge, MA: Polity Press.

Ali, Tariq (2003). *The Clash of Fundamentalisms: Crusades, Jihads and Modernity*. London: Verso.

Alibhai-Brown, Yasmin (2000). *After Multiculturalism*. London: Foreign Policy Centre.

Alleyne, Mark D. (1995). *International Power and International Communication*. New York: St. Martin's Press.

Almond, Gabriel A., R. Scott Appleby, and Emmanuel Sivan (2003). *Strong Religion: The Rise of Fundamentalisms around the World*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Alston, Philip and Mary Robinson (eds.). (2005). *Human Rights and Development: Towards Mutual Reinforcement*. Oxford: Oxford University Press.

Althusser, Louis (1977). *Lenin and Philosophy and Other Essays*. Translated from the French by Ben Brewster. London: New Left Books.

Altman, Dennis (2002). *Global Sex*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Amin, Ash (ed.) (1994). *Post-Fordism: A Reader*. London: Blackwell. (Studies in Urban and Social Change)

Amin, Ash and Jerzy Hausner (eds.) (1997). *Beyond Market and Hierarchy: Interactive Governance and Social Complexity*. Cheltenham, Glos, UK; Lyme, NH, US: E. Elgar.

Anderson, Benedict. (1983). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Anderson, Bonnie M. (2004). *News Flash: Journalism, Infotainment and the Bottom-line Business of Broadcast News*, San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Ang, I. (1994). «Globalisation and Culture.» *Continuum*: vol. 8, no. 2, pp. 323-325.

Appadurai, Arjun (1996). *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press. (Public Worlds; v. 1)

Appadurai, Arjun (ed.). (1986) *The Social Life of Things: Commodities in Cultural Perspective*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press.

Appadurai, Arjun. (1990). «Disjuncture and Difference in the Global Cultural Economy.» *Theory, Culture and Society*: vol. 7, pp. 295-310.

Archibugi, Daniele (ed.) (2003). *Debating Cosmopolitics*. London; New York: Verso.

Archibugi, Daniele and David Held (eds.) (1995). *Cosmopolitan Democracy: An Agenda for a New World Order*. Oxford; Cambridge, MA: Polity Press.

Archibugi, Daniele, David Held and Martin Kohler (eds.) (1998). *Re-Imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy*, Cambridge, UK: Polity.

Arefi, Mahyar (1999). ««Non-place» and «Placelessness» as Narratives of Loss: Rethinking the Notion of Place.» *Journal of Urban Design*: vol. 4, no. 2, pp. 179-193.

Aron, Raymond (1966). *Peace and War; a Theory of International Relations*. Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox. London: Weidenfeld and Nicolson.

Arrighi, Giovanni (1994). *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of our Times*. London; New York: Verso; Association for the Taxation of Financial Transactions for the Aid of Citizens (ATTAC), <http://www.attac.org> (accessed 27 March 2006).

Augé, Marc (1995). *Non-places: Introduction to an Anthropology of Supermodernity*. Translated by John Howe. London; New York: Verso.

Bade, John (1997) *Globalization as a Local Process*. London: Routledge.

Bangasser, Paul E. (2000). «The ILO and the Informal Sector: An Institutional History.» in: *Employment Paper 2000/9*. Geneva: Publications of the International Labour Organisation.

Barber, Benjamin R. (2001). *Jihad vs. McWorld*. New York: Random House.

Barlow, Maude and Tony Clarke (2001). *Global Showdown: How the New Activists are Fighting Global Corporate Rule*. Toronto: Stoddart.

Barnekov, Timothy, Robin Boyle, and Daniel Rich (1989). *Privatism and Urban Policy in Britain and the United States*. Oxford; New York: Oxford University Press.

Barnet, Richard J. and Ronald E. Muller (1975). *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations*. London: Jonathon Cape.

Barnett, Michael (2003). *Eyewitness to a Genocide: The United Nations and Rwanda*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Barratt Brown, Michael (1993). *Fair Trade: Reform and Realities in the International Trading System*, London; New Jersey: Zed Books.

Barrett, Michèle and Mary McIntosh (1982). *The Anti-Social Family*. London: Verso.

Barry, Andrew, Thomas Osborne, Nikolas Rose (1996). *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-liberalism, and Rationalities of Government*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Barry, Brian (2001). *Culture and Equality: An Egalitarian Critique of Multiculturalism*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bartlett, Tom (2001). «Use the Road: The Appropriacy of Appropriation.» *Language and Intercultural Communication*: vol. 1, no. 1, pp. 21-29.

Baudrillard, Jean (1975). *The Mirror of Production*. St Louis, MO: Telos Press.

Baudrillard, Jean (1988). *Selected Writings*. Edited, with an introduction, by Mark Poster. Stanford, CA: Stanford University Press, pp. 166-184.

Baudrillard, Jean (1994 a). *The Illusion of the End*. Translated by Chris Turner. Oxford: Polity Press.

Baudrillard, Jean (1994 b). *Simulacra and Simulation*. Translated by Sheila Faria Glaser. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press. (Body, in Theory)

Baudrillard, Jean (1995). *The Gulf War Did Not Take* Place. Translated and with an introduction by Paul Patton. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Baudrillard, Jean (1996). *The System of Objects*. Translated by James Benedict. London: Verso.

Bauer, Laurie and Peter Trudgill. (1998) *Language Myths*. London; New York: Penguin.

Bauman, Zygmunt (1993). *Postmodern Ethics*. Oxford: Blackwell.

Bauman, Zygmunt (2000). *Liquid Modernity*. Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell: Polity.

Beaglehole, Robert (2003). *Global Public Health: A New Era*. Oxford; New York: Oxford University Press.

Beasley-Murray, Jon (2000). «Value and Capital in Bourdieu and Marx.» in: Nicholas Brown and Imre Szeman (eds.). *Pierre Bourdieu: Fieldwork in Art, Literature and Culture*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield. pp. 100-119.

Beaverstock, Jonathan V. and James T. Boardwell (2000). «Negotiating Globalization, Transnational Corporations and Global City Financial Centres in Transient Migration Studies.» *Applied Geography*: vol. 20, no. 2 (July), pp. 227-304.

Beaverstock, Jonathan V., R. G. Smith, and P. J. Taylor (1999). «A Roster of World Cities.» *Cities*: vol. 16, no. 6, pp. 445-458.

Beck, Ulrich (1992). *Risk Society: Towards a New Modernity*. Translated by Mark Ritter. London; Newbury Park, CA: Sage Publications. (Theory, Culture and Society)

Beck, Ulrich (1994). «The Reinvention of Politics: Towards a Theory of Reflexive Modernization.» in: Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge: Polity Press, pp. 1-55.

Beck, Ulrich (1998). *Democracy without Enemies*. Translated by Mark Ritter. Cambridge, UK; Oxford: Polity Press.

Beck, Ulrich (2000 [1997]). *What is Globalization?*. Translated by Patrick Camiller. Cambridge, UK; Oxford: Polity Press.

Beck, Ulrich and Elisabeth Beck-Gernsheim (2001). *Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences*. Translated by Patrick Camiller. London; Thousand Oaks, CA: Sage. (Theory, Culture and Society)

Beck, Ulrich, Anthony Giddens and Scott Lash (1994). *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge: Polity Press.

Beck, Ulrich, Wolfgang Bonss and Christoph Lau (2003). «The Theory of Reflexive Modernization: Problematic, Hypotheses and Researc Programme.» *Theory, Culture and Society*: vol. 20, no. 2, 1-34.

Becker, Gary S. (1994) *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education*. 3rd ed. Chicago: University of Chicago Press.

Becker, Howard S. and Irving Louis Horowitz (1970). «The Culture of Civility.» *Trans-Action*: vol. 7, no. 6, pp.12-19.

Belk, Russell W. (1996). «Hyperreality and Globalization: Culture in the Age of Ronald McDonald.» *Journal of International Consumer Marketing*: vol. 8, nos. 3-4, pp. 23-37.

Bell, Art and Whitley Strieber (2000). *The Coming Global Superstorm*. New York: Pocket Books.

Bell, Daniel (1973). *The Coming of Post-industrial Society: a Venture in Social Forecasting*. New York: Basic Books.

Bell, Daniel and Irving Kristol (1971). *Capitalism Today*. New York: Basic Books.

Bellah, Robert N. [et al.] (1985). *Habits of the Heart: Individualism and Commitment in American Life*. Berkeley, CA: University of California Press.

Bello, Walden (2004). *Deglobalization: Ideas for a New World Economy*. London; New York: Zed Books. (Global Issues)

Bello, Walden (2005). *The Anti-Development State: The Political Economy of Permanent Crisis in the Philippines*. London; New York: Zed Books.

Belsey, Catherine (1985). *The Subject of Tragedy: Identity and Difference in Renaissance Drama*. London; New York: Methuen.

Benjamin, Walter (1968). *Illuminations*. Edited and with an introd. by Hannah Arendt; translated by Harry Zohn. New York, Harcourt, Brace and World.

Bennett, Andrew, Joseph Lepgold, and Danny Unger (eds.) (1997). *Friends in Need: Burden Sharing in the Gulf War*. New York: St. Martin's Press.

Bennholdt-Thomsen, Veronika, Nicholas G. Faraclas and Claudia von Werlhof (2001). *There is an Alternative: Subsistence and World-wide Resistance to Corporate Globalization*. London; New York: Zed Books.

Bentham, Jeremy (1995). «Panopticon.» in: Miran Bozovic (ed.). *The Panopticon Writings*. London; New York: Verso, (Wo es war) pp. 29-95.

Berger, Peter L. (1974). *Pyramids of Sacrifice: Political Ethics and Social Change*. Harmondsworth: Allen Lane.

Bergesen, Albert (1984). «The Critique of World-System Theory: Class Relations or Division of Labour?.» in: R. Collins (ed.). *Sociological Theory*. San Francisco, CA: Jossey-Bass, pp. 365-372.

Bergson, Henri (1935). *The Two Sources of Morality and Religion*. Translated by R. Ashley Audra and Cloudesley Brereton, with the assistance of W. Horsfall Carter. London: Macmillan.

Berman, Marshall (1983). *All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity*. London: Verso.

Bhabha, Homi K. (1994). *The Location of Culture*. London; New York: Routledge.

Bhabha, Homi K. (1996). «Unpacking My Library... Again.» in: Iain Chambers and Lidia Curti (eds.). *The Post-Colonial Question: Common Skies, Divided Horizons*. London; New York: Routeldge, pp. 199-211.

Bissoondath, Neil (1994). *Selling Illusions: The Cult of Multiculturalism in Canada*. London: Penguin.

Blair, Tony (1998 a). «The Third Way.» Speech to the National Assembly, Paris, France, 24th March.

Blair, Tony (1998 b). *The Third Way: New Politics for the New Century*. London: Fabian Society.

Blair, Tony and Gerhard Schroeder (2000 [1999]). «Europe: The Third Way - Die Neu Mitte.» in: Bodo Hombach. *The Politics of the New Centre*. Translated by Ronald Taylor. Oxford: Oxford University Press, pp. 157-177.

Bleich, Erik (2005). «The Legacies of History? Colonization and Immigrant Integration in Britain and France.» *Theory and Society*: vol. 34, no. 2, pp. 171-175.

Bocock, Robert (1993). *Consumption*. London: Routledge.

Boli, John and George M. Thomas (1997). «World Culture in the World Polity.» *American Sociological Review*: vol. 62, no. 2, pp. 171-190.

Boorstin, Daniel J. (1961). *The Image: A Guide to Pseudo-Events in America*. New York: Vintage. (Harper Colophon Books)

Boote, Anthony R. and Kamau Thugge (1997). «Debt Relief for Low-income Countries: The HIPC initiative.» Washington, DC: International Monetary Fund. (IMF Working Papers; 97/24.)

Borland, Jeff, Bob Gregory and Peter Sheehan (eds.) (2001). *Work Rich, Work Poor: Inequality and Economic Change in Australia*. Melbourne: Centre for Strategic and Economic Studies, Victoria

Boudreau, Julie-Anne (2000). *The Megacity Saga: Democracy and Citizenship in this Global Age*, Montreal: Black Rose Books.

Bourdieu, Pierre (1977). *Outline of a Theory of Practice*. Translated by Richard Nice. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Cambridge Studies in Social Anthropology ; 16)

Bourdieu, Pierre (1979). *Algeria 1960: The Disenchantment of the World: The Sense of Honour: The Kabyle House or the World reversed: Essay*. Translated by Richard Nice. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press. (Studies in Modern Capitalism)

Bourdieu, Pierre (1985). «The Social Space and the Genesis of Groups.» *Social Science Information*: vol. 24, no. 2, pp. 195-220.

Bourdieu, Pierre (1986 a) «The Forms of Capital.» in: John G. Richardson, *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. New York: Greenwood Press, pp. 241-258.

Bourdieu, Pierre (1989). «Social Space and Symbolic Power.» *Sociological Theory*: vol. 1, no. 1, pp. 14-25.

Bourdieu, Pierre (1992 b). *Language and Symbolic Power*. Edited and introduced by John B. Thompson; translated by Gino Raymond and Matthew Adamson. Cambridge, MA: Polity.

Bourdieu, Pierre (1999). *Acts of Resistance: Against the New Myths of our Time*. Translated by Richard Nice. London: Blackwell.

Bourdieu, Pierre and Jean-Claude Passeron (1973). «Cultural Reproduction and Social Reproduction.» in: Richard Brown, ed., *Knowledge, Education, and Cultural Change; Papers in the Sociology of Education*. London: Tavistock, (Explorations in Sociology; 2) pp. 71-112.

Bourdieu, Pierre and Jean-Claude Passeron (1977). *Reproduction in Education, Society and Culture*. Translated from the French by Richard Nice; with a foreword by Tom Bottomore. London: Sage. (Sage Studies in Social and Educational Change; v. 5)

Bourdieu, Pierre and Loïc J.D. Wacquant (1992 a). *An Invitation to Reflexive Sociology*. London: Polity Press.

Bovard, James (1991). *The Fair Trade Fraud*. New York: St. Martin's Press.

Braidotti, Rosi (1994). *Nomadic Subjects: Embodiment and Sexual Difference in Contemporary Feminist Theory*. New York: Columbia University Press. (Gender and Culture)

Brecher, Jeremy, Tim Costello and Brendan Smith (2000). *Globalization from Below: The Power of Solidarity*. Cambridge, MA: South End Press.

Brewer, Marilynn B. (1991). «The Social Self: On Being the Same and Different at the Same Time.» *Personality and Social Psychology Bulletin:* vol. 17, no. 5, pp. 475-482.

Brown, Joanne (2005). «The Compelling Nature of Romantic Love: A Psychoso-cial Perspective.» *Psychoanalysis, Culture and Society*: vol. 10, no. 1, pp. 23-43.

Bruntland, Ged (ed.) (1987). *Our Common Future: The World Commission on Environment and Development*. Oxford: Oxford University Press. (Oxford Paperbacks)

Buchan, D. [et al.] (2004). «Terror Attacks, Capacity Shortages and a Herd of Speculators: How Can OPEC Bring Calm to the World Oil Market?.» *Financial Times*: 3 June, p. 15.

Burchell, Graham, Colin Gordon, and Peter Miller (eds.) (1991). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Butcher, Melissa (2003). *Transnational Television, Cultural Identity and Change: When STAR Came to India*. New Delhi ; Thousand Oaks, CA: Sage.

Butler, Judith (1988). «Performative Acts and Gender Constitution: An Essay in Phenomenology and Feminist Theory.» *Theatre Journal*: vol. 49, no. 1, pp. 519-531.

Butler, Judith (1990). *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*, New York: Routledge.

Butz, David (1995). «Revisiting Edward Said's Orientalism.» *Brock Review*: vol. 4, pp. 54-80.

Byrne, David (1998). *Complexity Theory and the Social Sciences: An Introduction*. London; New York: Routledge.

Cabinet Office (2003). *The Magenta Book: Guidance Notes for Policy Evaluation and Analysis*. London: Government Chief Social Researcher's Office, Prime Minister's Strategy Unit.

Calbucura, J. (2003). «Investing in Indigenous People's Territories, a New Form of Ethnocide?: The Mapuche Case.» *Research in Rural Sociology and Development*: vol. 9, 229-255.

Caldwell, Melissa L. (2004). «Domesticating the French Fry: McDonald's and Consumerism in Moscow.» *Journal of Consumer Culture*: vol. 4, no. 1, pp. 5-26.

Callister, Paul (2001). «A Polarisation into Work-rich and Work-poor Households in New Zealand?: Trends from 1986 to 2000.» *New Zealand Department of Labour Occasional Paper Series* (2001/3).

Campbell, Colin (1997). «Modern Consumerism and Imaginative Hedonism.» pp. 238-241, in: Neva R. Goodwin, Frank Ackerman, and David Kiron (eds.). *The Consumer Society*. Washington, DC: Island Press, (Frontier Issues in Economic Thought; v. 2)

Campbell, Colin (2003). «Traditional and Modern Hedonism.» in: David B. Clarke, Marcus A. Doel, and Kate M.L. Housiaux (eds.). *The Consumption Reader*. London; New York: Routledge, pp. 48-53.

Cantwell, John (1991). «A Survey of Theories of International Production.» in: Christos N. Pitelis and Roger Sugden (eds.). *The Nature of the Transnational Firm*. 2nd ed. London; New York: Routledge.

Carew, Anthony [et al.] (eds.) (2000). *The International Confederation of Free Trade Unions*. Bern; New York: Peter Lang. (International and Comparative Social History; 3)

Carroll, Michael P. (1975). «Revitalization Movements and Social Structure: Some Quantitative Tests.» *American Sociological Review*: vol. 40, no. 3, pp. 389-401.

Carruthers, Bruce G. and Wendy Nelson Espeland (1998). «Money, Meaning, and Morality.» *American Behavioral Scientist*: vol. 41, no. 10, pp. 1384-1408.

Carter, April (2004). *Direct Action and Democracy Today*. London: Blackwell.

Castles, Francis G. (1985). *The Working Class and Welfare: Reflections on the Political Development of the Welfare State in Australia and New Zealand 1890-1980*. Sydney: Allen and Unwin.

Castells, Manuel (1989). *The Informational City: Information Technology, Economic Restructuring, and the Urban-regional Process*. Oxford: Blackwell.

Castells, Manuel (1996). *The Rise of the Network Society*. Oxford: Blackwell. (Information Age; v. 1)

Castells, Manuel (1997). *The Power of Identity*. Oxford: Blackwell. (Information Age; v. 2)

Castells, Manuel (1998). *End of Millennium*. Oxford: Blackwell. (Information Age; v. 3)

Castells, Manuel (2000 a). «The Contours of the Network Society.» *Foresight*: vol. 2, pp. 151-157.

Castells, Manuel (2000 b). «Grassrooting the Space of Flows.» in: James O. Wheeler, Yuko Aoyama, and Barney Warf (eds.). *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies*. London: Routledge. pp. 18-27.

Castells, Manuel (2000 c). «Materials for an Exploratory Theory of the Network Society.» *British Journal of Sociology*: vol. 51, pp. 5-24.

Castells, Manuel (2000 d). «Toward a Sociology of the Network Society.» *Contemporary Sociology*: vol. 25, pp. 693-699.

Castells, Manuel and Peter Hall (1993). *Technopoles of the World: The Making of Twenty-First-Century Industrial Complexes*. London; New York: Taylor and Francis.

Castles, Francis G. (1996). «Needs-Based Strategies of Social Protection in Australia and New Zealand.» in: Gosta Esping-Andersen (ed.). *Welfare States in Transition: National Adaptations in Global Economies*. London ; Thousand Oaks, CA: Sage, pp. 88-115.

Castles, Stephen (2002). «Migration and Community Formation under Conditions of Globalization.» *International Migration Review*: vol. 36, no. 4, pp. 1143-1168.

Castoriadis, Cornelius (1991). *Philosophy, Politics, Autonomy*. Edited by David Ames Curtis. New York: Oxford University Press. (Odéon)

Castoriadis, Cornelius (1997). *The Imaginary Institution of Society*. Translated by Kathleen Blamey. Cambridge, UK: Polity Press.

Castro-GSantiago (2002). «The Social Sciences, Epistemic Violence, and the Problem of «Invention of the Other».» *Nepantla*: vol. 3, no. 2, pp. 269-285.

Césaire, Aimei (1972). *Discourse on Colonialism*. Translated by Joan Pinkham. New York: Monthly Review Press.

Chaney, David (1996). *Lifestyles*. London: Routledge.

Chatterton, Paul and Robert Hollands (2003). *Urban Nightscapes: Youth Cultures, Pleasure Spaces and Corporate Power*. London; New York: Routledge. (Critical Geographies; 18)

Clark, Ann Marie (2001). *Diplomacy of Conscience: Amnesty International and Changing Human Rights Norms*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Clark, Ian (1997). *Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century*. Oxford; New York: Oxford University Press.

Clarke, John (2004). «Dissolving the Public Realm?: The Logics and Limits of Neo-liberalism.» *Journal of Social Policy*: vol. 33, no. 1, pp. 27-48.

Clarke, Judith L. (2003). «How Journalists Judge the «Reality» of an International «Pseudo-Event».» *Journalism*: vol. 4, no. 1, pp. 50-75.

Clayton, John (2004). «Universal Human Rights and Traditional Religious Values.» *Society*: vol. 41, no. 2, pp. 36-41.

Clifford, James (1992). «Travelling Cultures.» in: Lawrence Grossberg, Cary Nelson, Paula A. Treichler (eds.). *Cultural Studies*. New York: Routledge, pp. 96-116.

Clifford, James (1997). *Routes: Travel and Translation in the Late Twentieth Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Coburn, David (2004). «Beyond the Income Inequality Hypothesis: Class, Neo-Liberalism, and Health Inequalities.» *Social Science and Medicine*: vol. 58, no. 1, pp. 41-56.

Cohen, Jean L. and Andrew Arato (1992). *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: MIT Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Cohen, Lloyd R. (1993). «A Futures Market in Cadaveric Organs: Would it Work?.» *Transplantation Proceedings*: vol. 25, no. 1, pp. 60-61.

Cohen, Robin (1997). *Global Diasporas: An Introduction*. Seattle: University of Washington Press. (Global Diasporas)

Cohen, Robin and Shirin M. Rai (2000). *Global Social Movements*. London; New Brunswick, NJ Athlone Press.

Coleman, David (2003). «The United Nations and Transnational Corporations: From an Inter-nation to a «Beyond-state» Model of Engagement.» *Global Society*: vol. 17, no. 4, pp. 339-357.

Coleman, James S. (1988). «Social Capital in the Creation of Human Capital.» *American Journal of Sociology*: vol. 94, pp. 95-120.

Common, Richard (1998). «Convergence and Transfer: A Review of the Globalisation of New Public Management.» *International Journal of Public Sector Management*: vol. 11, no. 6, pp. 440-450.

Constable, Nicole (1997). *Maid to order in Hong Kong: Stories of Filipina Workers*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Cook, Deborah (1996). *The Culture Industry Revisited: Theodor W. Adorno on Mass Culture*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Press.

Cooke, Maeve (1994). *Language and Reason: A Study of Habermas's Pragmatics*. Cambridge, MA: MIT Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Coulmas, Florian (2000). «The Nationalization of Writing.» *Studies in the Linguistic Sciences*: vol. 30, no. 1, pp. 47-60.

Crombie, Iain K. [et al.] (2003). *Understanding Public Health Policy: Learning from International Comparisons: A Report to NHS Scotland Commissioned and funded by the Public Health Institute of Scotland*. Dundee: University of Dundee.

Crystal, David (1988). *The English Language*. London: Penguin.

Crystal, David (1997). *English as a Global Language*. Cambridge, MA: Cambridge University

Csordas, Thomas J. (1990). «Embodiment as a Paradigm for Anthropology.» *Ethos*: vol. 18, pp. 5-47.

Curtis, Bruce (1995). «Taking the State Back Out: Rose and Miller on Political Power.» *British Journal of Sociology*: vol. 46, no. 4, pp. 575-589.

Dahl, Goran (1999). «The Anti-reflexivist Revolution: On the Affirmation of the New Right.» in: Mike Featherstone and Scott Lash (eds.). *Spaces of Culture: City, Nation, World.* London ; Thousand Oaks, Calif.: Sage, pp. 175-193.

Dahl, Robert A. (2000). *On Democracy.* London: Yale University Press.

Dalby, S. (2000). «A Critical Geopolitics of Global Governance.» paper presented at: The International Studies Association 41st Annual Convention, Los Angeles.

Daly, John L. (1989). *The Greenhouse Trap: Why the Greenhouse Effect will not End Life on Earth.* New York: Bantam.

Danaher, Kevin (ed.) (1997). *Corporations Are Gonna Get Your Momma: Globalization and the Downsizing of the American Dream.* Monroe, ME: Common Courage Press.

Daniels, P. W. (1991). «A World of Services.» *Geoforum*: vol. 22, no. 3, pp. 359-376.

Davies, Miranda (ed.) (1993). *Women and Violence: Realities and Responses Worldwide.* London: Zed Books.

Davison, Elizabeth and Shelia R. Cotten (2003). «Connection Discrepancies: Unmasking further Layers of the Digital Divide.» *First Monday*: vol. 8, no. 3, < http://www.firstmonday.dk/issues/issue8_3/davison > (accessed 28 April 2006).

Day, George S. (1980). «Strategic Market Analysis: Top-down and Bottom-up Approaches.» working paper no. 80-105, Marketing Science Institute, Cambridge, MA.

De Soto, Hernando (1989). *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World.* Foreword by Mario Vargas Llosa; translated by June Abbott. New York: Basic Books.

De Soto, Hernando (2000). *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else.* New York: Basic Books.

Deacon, Bob, Michelle Hulse and Paul Stubbs (1997). *Global Social Policy: International Organizations and the Future of Welfare.* London ; Thousand Oaks, CA: Sage.

Deacon, Terrence W. (1997). *The Symbolic Species: The Co-evolution of Language and the Brain.* London: Allen Lane.

Dean, Mitchell (1995). «Governing the Unemployed Self in an Active Society.» *Economy and Society*: vol. 24, no. 4, pp. 559-583.

Dean, Mitchell (1999 a). *Governmentality: Power and Rule in Modern Society.* London: Sage.

Dean, Mitchell (1999 b). «Risk, Calculable and Incalculable.» in: Deborah Lupton (ed.). *Risk and Sociocultural Theory: New Directions and Perspectives*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, pp. 131-59.

Deffeyes, Kenneth S. (2003). *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Delanty, Gerard (2000). *Citizenship in a Global Age: Society, Culture, Politics*. Buckingham: Open University Press. (Issues in Society)

Deleuze, Gilles (1990). *Negotiations, 1972-1990*. Translated by Martin Joughin. New York: Columbia University Press. (European Perspectives)

Deleuze, Gilles and Félix Guattari (1984). *Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia 1*. Translated from the French by Robert Hurley, Mark Seem, and Helen R. Lane. London: Athlone.

Deleuze, Gilles and Félix Guattari (1987). *A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia 2*. Translation and foreword by Brian Massumi. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Derrida, Jacques (1998). «Faith and Knowledge: The Two Sources of Religion within the Limits of Pure Reason.» in: Jacques Derrida and Gianni Vattimo (eds.). *Religions*. Stanford, CA: Stanford University, pp. 1-78.

Derrida, Jacques (1994). *Force de loi: Le «fondement mystique de l'autorite»*. Paris: Galilee.

Derudder, Ben (2006). «On Conceptual Confusion in Empirical Analyses of a Transnational Urban Network.» GaWC Research Bulletin 167 (Z), <http://www.lboro.ac.uk/gawc/rb/rbl67.html> (accessed 10 March 2006).

Desmond, Jane C. (1997). *Meaning in Motion: New Cultural Studies of Dance*. Durham: Duke University Press. (Post-contemporary Interventions)

Desmond, Jane C. (1999). *Staging Tourism: Bodies on Display from Waikiki to Sea World*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Desmond, Jane C. (ed.) (2000). *Dancing Desires Choreographing Sexualities on and Off the Stage*. Madison, WI: University of Wisconsin Press. (Studies in Dance History)

Dichter, Thomas W. (2003). *Despite Good Intentions: Why Development Assistance to the Third World Has Failed*. Amherst, MA: University of Massachusetts Press.

Diehl, Paul F. (ed.) (2001). *The Politics of Global Governance: International Organizations in an Interdependent World*. 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Dijkstra, Jaap J., Wim B. G. Liebrand and Ellen Timminga (1998). «Persuasiveness Expert Systems.» *Behaviour and Information Technology*: vol. 17, no. 3. p. 155.

Dirlik, Arif (1998). *The Postcolonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism*. Boulder, CO: West Press.

Dolors, Comas d'argemir and Joan Pujadas (1999). «Living in/on the Frontier: Migration, Identities and Citizenship in Andorra Comas.» *Social Anthropology*: vol. 7, no. 3, pp. 253-264.

Donaldson, Lex (ed.) (1994). *Contingency Theory*. Aldershot: Dartmouth. (History of Management Thought)

Doner, Richard F. (1992). «Limits of State Strength: Toward an Institutionalist Vie of Economic Development.» *World Politics*: vol. 44, pp. 398-431.

Donnelly, Jack (2003). *Universal Human Rights in Theory and Practice*. 2nd ed. Ithaca NY: Cornell University Press.

Dos Santos, Theotonio (1971). «The Structure of Dependence.» pp. 225-236, in: K. T. Fann and D. C. Hodges (eds.). *Readings in U.S. Imperialism*. Boston, MA: Porter Sargent. (Extending Horizons Book)

Douglas, Mary and Baron Isherwood (1979). *The World of Goods: Towards an Anthropology of Consumption*. London: Allen Lane.

Douglas, Mary and Aaron Wildavsky (1982). *Risk and Culture: An Essay on the Selection of Technical and Environmental Dangers*. Berkeley, CA: University of California Press.

Downs, Anthony (1957). «An Economic Theory of Political Action in a Democracy.» *Journal of Political Economy*: vol. 65, no. 2, pp. 135-150.

Dreyfus, Hubert L. and Stuart E. Dreyfus (1985). *Mind over Machine: The Power of Human Intuition and Expertise in the Era of the Computer*. New York: Free Press.

Driver, Stephen and Luke Martell (2002). *Blair's Britain*. Cambridg, MA: Polity Press.

Drori, Gili S. (2005). «United Nations' Dedications: A World Culture in the Making?.» *International Sociology*: vol. 20, no. 2, 175-99.

Drucker, Peter F. (1969). *The Age of Discontinuity: Guidelines to Our Changing Society*. London: Heinemann.

Dryzek, John S. (2001). *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations*. Oxford; New York: Oxford University Press. (Oxford Political Theory)

Du Bois, W. E. B. (1961) *The Soul of Black Folks: Essays and Sketches*. New York: Fawcett.

Du Gay, Paul (2003). «The Tyranny of the Epochal: Change, Epochalism and Organizational Reform.» *Organization*: vol. 10, no. 4, pp. 663-84.

Du Gay, Paul and Michael Pryke (2002). *Cultural Economy: Cultural Analysis and Commercial Life*. London: Sage. (Culture, Representation, and Identities)

Dumenil, Gerard and Dominique Levy (2001). «Costs and Benefits of Neoliberalism: A Class Analysis.» *Review of International Political Economy*: vol. 8, no. 4, pp. 578-607.

Dunning, John H. (1991). «The Eclectic Paradigm of International Production: A Personal Perspective.» in: Christos N. Pitelis and Roger Sugden (eds.). *The Nature of the Transnational Firm*. London: Routledge.

Dunning, John H. (1997). *Alliance Capitalism and Global Business*. London; New York: Routledge, pp. 117-36.

Eco, Umbrto (1985). *Travels in Hyperreality*. Translated from the Italian by William Weaver. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.

Elliott, Jennifer A. (1999). *An Introduction to Sustainable Development*. London: Routledge. (Routledge Introductions to Development Series)

Estes, Richard J. (1988). *Trends in World Social Development: The Social Progress of Nations, 1970-1987*. London; New York: Praeger.

Evans, Betsy (2005). ««The Grand Daddy of English»: US, UK, New Zealand and Australian Students' Attitudes toward Varieties of English.» pp. 240-251.» in: Nils Langer and Winifred V. Davies (eds.). *Linguistic Purism in the Germanic Languages*. Berlin; New York: De Gruyter. (Studia Linguistica Germanica; 75)

Ewald, Francois (1991). «Insurance and Risk.» in: Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality: With Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault*. Chicago, IL: University of Chicago Press, pp. 197-210.

Fairbrother, Peter and Nikolaus Hammer (2005). «Global Unions: Past Efforts and Future Prospects.» *Relations Industrielles/Industrial Relations*: vol. 60, no. 3, pp. 405-431.

Fairclough, Norman (2000). *New Labour, New Language*. London; New York: Routledge.

Falk, Richard (1995). *On Humane Governance: Toward a New Global Politics*. Cambridge: Polity Press.

Farr, James (2004). «Social Capital: A Conceptual History.» *Political Theory*: vol. 32, no. 1, pp. 6-33.

Fazal, Shehina and R. Tsagarousianou (2002). «Transnational Cultural Practices and Communicative Spaces.» *Javnost/The Public*: vol. 9, no. 1, pp. 5-18.

Featherstone, Mike (1995). *Undoing Culture: Globalization, Postmodernism and Identity*. London: Sage.

Featherstone, Mike (ed.) (1990). *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modernity: A Theory, Culture and Society Special Issue*. London: Sage.

Feifer, Maxine (1985). *Going Place*. London: Macmillan.

Feinberg, Martin and Damir Tokic (2004). «ITC investment, GDP and Stock Market Values in Asia-Pacific NIC and Developing Countries: Some Preliminary Results.» *Journal of the Asia Pacific Economy*: vol. 9, no. 1, pp. 70-84.

Felice, William F. (1999). «The Viability of the United Nations Approach to Economic and Social Human Rights in a Globalized Economy.» *International Affairs*: vol. 75, no. 3, pp. 563-598

Feree, Myra Marx and Beth B. Hess (1995). *Controversy and Coalition: The New Feminist Movement across Three Decades of Change*. New York: Simon and Schuster. (Social Movements Past and Present)

Feyerabend, Paul (1975). *Against Method*. London: Verso.

Feyerabend, Paul (1987). *Farewell to Reason*. London: Verso.

Finlayson, Alan (1999). «Third Way Theory.» *Political Quarterly*: vol. 2, no. 3, pp. 271-280.

Fischer, Claude (1991). «Ambivalent Communities: How Americans Understand Their Localities.» in: Alan Wolfe (ed.). *America at Century's End*. Berkeley, CA: University of California Press, pp. 79-90.

Fishman, Joshua A. (1991). *Reversing Language Shift: Theory and Practice of Assistance to Threatened Languages*. Clevedon; Philadelphia: Multilingual Matters. (Multilingual Matters; 76)

Foucault, Michel (1973). *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*. New York: Vintage.

Foucault, Michel (1977 a). «Nietzche, Genealogy, History.» in: Paul Rabinow (ed.). *The Foucault Reader*. New York: Pantheon, pp. 76-100.

Foucault, Michel (1977 b). *Discipline and Punish: The Birth of the* Prison. Tanslated from the French by Alan Sheridan. London: Allen Lane.

Foucault, Michel (1990). *The History of Sexuality, Volume I: The Will to Knowledge*. Translated from the French Robert Hurley. London: Penguin.

Foucault, Michel (1991). «Governmentality.» in: Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, Chicago, IL: University of Chicago Press, pp. 87-104.

Frank, Andre Gunder (1988). «The Development of Underdevelopment.» in: Charles K. Wilber (ed.). *The Political Economy of Development and Underdevelopment*. 4th ed. New York: Random House, pp. 109-20.

Frank, Andre Gunder (1992). «Third World War: A Political Economy of the Gulf War and the New World Order.» *Third World Quarterly*: vol. 13, pp. 267-82.

Frank, Andre Gunder (2004). «Globalizing «Might is Right»: Spaghetti Western Law of the West is No Solution.» *Development and Change*: vol. 35, no. 3, pp. 607-612.

Freeman, Michael (2002). *Human Rights: An Interdisciplinary Approach*. Cambridge, UK: Polity Press; Malden, MA: Blackwell (Key Concepts)

Freud, Sigmund (1989). *Civilization and Its Discontents*. Translated from the German and edited by James Strachey. New York: W.W. Norton.

Friedman, Thomas L. (2000). *The Lexus and the Olive Tree*. New York: Anchor Books.

Friedmann, John (1986). «The World City Hypothesis.» *Development and Change*: vol. 17, pp. 69-83.

Friedmann, John and Goetz Wolff (1982). «World City Formation: An Agenda for Research and Action.» *International Journal of Urban and Regional Research*: vol. 3, pp. 309-344.

Fromm, Erich (2001). *The Fear of Freedom*. London: Routledge.

Froud, Julie [et al.] (2002). «Shareholder Value and Financialization: Consultancy Promises, Management Moves.» *Econand Society*: vol. 29, no. 1, pp. 80-110.

Frow, John (1997). *Time and Commodity Culture: Essays in Theory and Postmodernism*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press.

Fuentes, Annette and Barbara Ehrenreich (1981). *Women in the Global Factory*. New York: Institute for New Communications; Boston, MA: South End Press. (INC Pamphlet; no. 2)

Fukuyama, Francis (1989). «The End of History?.» *National Interest*: vol. 16, pp. 3-18.

Fukuyama, Francis (1992). *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press.

Fukuyama, Francis (1995). «Social Capital and the Global Economy.» *Foreign Affairs*: vol. 74, no. 5, pp. 89-103

Fuller, Steve (1999). *Governance of Science: Ideology and the Future of the Open Society*. Philadelphia, PA: Open University Press. (Issues in Society)

G8 Information Center (2005), <http://www.g7.utoronto.ca> (accessed 28 March 2005).

Galloway, Alexander R. (2004). *Protocol: How Control Exists after Decentralization*. Cambridge, MA: MIT Press. (Leonardo)

Gareis, Sven Bernhard and Johannes Varwick (2005). *The United Nations: An Introduction*. Translated by Lindsay P. Cohn. Houndmills. New York: Palgrave Macmillan.

Garrett, P., B. E. Evans, and A. Williams (forthcoming). «What Does the Word «Globalisation» Mean to You?: Comparative Perceptions and Evaluations in Australia, New Zealand, the USA and the UK.» *Journal of Multilingual and Multicultural Development*.

Gasper, D. (1996). *Needs and Basic Needs: A Clarification of Meanings, Levels and Different Streams of Work*. Hague: Institute of Social Studies. (Working Paper Series; no. 210)

Gellner, Ernest (1983). *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell.

George Vic and Paul Wilding (2002). *Globalization and Human Welfare*. Basing-Palgrave.

Gereffi, Gary and Miguel Korzeniewicz (eds.) (1994). *Commodity Chains and Global Capitalism*. Westport, CT: Praeger. (Contributions in Economics and Economic History; no. 149)

Ghai, Yash Pal (2002). «Constitutional Asymmetries: Communal Representation, Federalism, and Cultural Autonomy.» *Architecture of Democracy*: vol. 1, no. 9, pp.141-71.

Giddens, Anthony (1984). *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1990). *The Consequences of Modernity*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1991). *Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1992). *The Transformation of Intimacy: Sexuality, Love and Eroticism in Modern Societies*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1994 a). «Living in a Post-Traditional Society.» in: Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash (eds.). *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*, Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1994 b). *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics*. Cambridge, UK: Polity Press.

Giddens, Anthony (1998). *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony (1999). *Runaway World: How Globalization is Reshaping Our Lives*. London: Profile.

Giddens, Anthony (ed.) (2001). *The Global Third Way Debate*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, Anthony and Christopher Pierson (1998). *Conversations with Anthony Giddens: Making Sense of Modernity*. Cambridge: Polity Press.

Gienow-Hecht, Jessica C. E. (2000). «Shame on US?: Academics, Cultural Transfer and the Cold War.» *Diplomatic History*: vol. 24, no. 1, pp. 465-535.

Girvan, Norman (1976). *Corporate Imperialism: Conflict and Expropriation: Transnational Corporations and Economic Nationalism in the Third World*. New York: Monthly Review Press.

Gleick, James (1993). *Chaos: Making a New Science*. London: Abacus.

Global Unions (2006). < http://www.global-unions.org > (accessed 28 April 2006).

Goetz, Klaus H. and Simon Hix (2000). «Introduction: European Integration and National Political Systems.» *West European Politics:* vol. 23, no. 4, pp. 1-26.

Goffman, Erving (1963). *Behavior in Public Places: Notes on the Social Organization of Gatherings*. New York: Free Press.

Goffman, Erving (1969). *The Presentation of Self in Everyday Life*. London: Allen Lane.

Goldberg, Milton M. (1941). «Qualification of the Marginal Man Theory.» *American Sociological Review*: vol. 6, pp. 52-58.

Goldstein-Gidoni, O. (2005). «The Production and Consumption of «Japanese Culture» in the Global Cultural Market.» Journal *of Consumer Culture*: vol. 5, no. 2, pp.155-179.

Graddol, David (1997). *The Future of English? A Guide to Forecasting the Popularity of the English Language in the 21st Century*. London: British Council.

Graddol, David (2006). *English Next*. London: British Council.

Gramsci, Antonio (1971). *Selections from the Prison Notebooks*. Edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith. New York: International Publishers.

Gray, A. and B. Jenkins (1994). «Public Administration and Government 1992-93.» *Parliamentary Affairs*: vol. 4, no. 1, pp. 1-22.

Gray, John (1998). *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism*. London: Granta.

Green, Arnold W. (1947). «A Re-examination of the Marginal Man Concept.» *Social Forces*: vol. 26, pp. 167-171.

Greenaway, H. D. S. (1992). «War in Yugoslavia.» *Boston Globe*: 3 December, p. 19.

Greer, Germaine (2004). *Whitefella Jump Up: the Shortest Way to Nationhood*. London: Profile Books.

Griffin, Clifford E. (1994). «Drugs, Democracy and Instability in a Microstate: The Challenge to Democracy in St. Kitts and Nevis.» *North-South: Magazine of the Americas*: vol. 3, no. 1, pp. 32-37.

Grumet, M. (1990). «Show and Tell: A Response to the Value Issue in AlterParadigms for Inquiry.» in: E. G. Guba (ed.). *The Alternative Paradigm Dialogue*. London: Sage.

Guan, Xinping. (2001). «Globalization, Inequality and Social Policy: China on the Threshold of Entry into the World Trade Organization.» *Social Policy and Administration*: vol. 35, no. 3, pp. 242-257.

Gugler, Josef (ed.) (2004). *World Cities Beyond the West: Globalization, Development and Inequality*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Guibernau, Montserrat (1996). *Nationalisms: The Nation-State and Nationalism in the Twentieth Century*. Cambridge, MA: Polity Press.

Gupta, Akhil and James Ferguson (1992). «Beyond Culture: Space, Identity and the Politics of Difference.» *Cultural Anthropology*: vol. 7, no. 1, pp. 6-23.

Gupta, Joyeeta (2002). *Our Simmering Planet: What to Do about Global Warming?*. London: Zed Books. (Global Issues Title)

Gwynne, Robert N. and Cristóbal Kay (2004). *Latin America Transformed: Globalization and Modernity*. London: Arnold.

Haas, Peter M. (1992). «Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination.» *International Organization*: vol. 46, no. 1, pp. 1-35.

Haas, Peter M. (ed.) (2003). *Environment in the New Global Economy*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing. (International Library of Writings on the New Global Economy; 1)

Habermas, Jurgen (1975 [1973]). *Legitimation Crisis*. Translated by Thomas McCarthy. Boston, MA: Beacon Press.

Habermas, Jurgen (1987 a). *The Philosophical Discourse of Modernity: Twelve Lectures*. Translated by Frederick Lawrence. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Habermas, Jurgen (1987 b). *The Theory of Communicative Action, Vol. 2: Lifeworld and System a Critique of Functionalist Reason*. Boston, MA: Beacon Press.

Habermas, Jurgen (2001). *The Postnational Constellation: Political Essays*. Translated, edited, and with an introduction by Max Pensky. Cambridge, MA: Polity Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

Hall, Stuart (1998). «The Great Moving Nowhere Show.» *Marxism Today*: November-December, pp. 9-14.

Halpern, David (2001). «Moral Values, Social Trust and Inequality - Can Values Explain Crime?.» *British Journal Criminology*: vol. 41, 236-251.

Hamelink, Cees J. (1983). *Cultural Autonomy in Global Communications: Planning National Information Policy*. New York: Longman.

Hammer, Nikolaus (2005). «International Framework Agreements: Global Industrial Relations between Rights and Bargaining.» *Transfer*: vol. 9, no. 4, pp. 511-530.

Hannerz, Ulf (1989). «Culture between Center and Periphery: Toward a Macroanthropology.» *Ethnos*: vol. 54, pp. 200-216.

Hannerz, Ulf (1990). «Cosmopolitans and Locals in World Culture.» *Theory, Culture and Society*: vol. 7, pp. 2-3.

Hannerz, Ulf (1992). *Cultural Complexity*. New York: Columbia University Press.

Hannerz, Ulf (1996). *Transnational Connections*. London: Routledge.

Hannerz, Ulf (2002). «Flows, Boundaries and Hybrids: Keywords in Transnational Anthropology.» in: A. Rogers (ed.). *Transnational Communities Programmel Working Paper Series*, < http://www.transcornm.ox.ac.uk/working%20papers/hannerz.pdf > (accessed 19 March 2006).

Hardt, M. and A. Negri (2000). *Empire*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Harris, Jerry (2005). «Emerging Third World Powers: China, India and Brazil.» *Race and Class*: vol. 46, no. 2, pp. 7-27.

Harrod, Jeffrey and Robert O'Brien (eds.) (2002). *Global Unions?: Theory and Strategies of Organized Labour in the Global Political Economy*. London; New York: Routledge. (Routledge/RIPE Studies in Global Political Economy)

Harvey, David (1990). *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Or-iof Cultural Change*. Cambridge, MA: Blackwell.

Havemann, P. (2000). «Enmeshed in the Web? Indigenous People's Rights in the Network Society.» in: Robin Cohen and Shirin M. Rai (eds.). *Global Social Movements*. London ; New Brunswick, NJ: Athlone Press, pp. 18-32.

Hawkins, Virgil (2002). «The Other Side of the CNN Factor: The Media and Conflict.» *Journalism Studies*: vol. 3, no. 2, pp. 225-240.

Hay, Colin (1999). *The Political Economy of New Labour: Labouring under False Pretences?*. Manchester: Manchester University Press.

Hayek, F. (1945). «The Use of Knowledge in Society.» *American Economic Review*: vol. 35, no. 4, pp. 519-530.

Heath, Joseph (2005). *The Efficient Society: Why Canada is as Close to Utopia as it Gets*. Toronto: Penguin.

Held, David (1980). *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas*. London: Hutchinson.

Held, David (1995). *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance*. Cambridge: Polity Press.

Held, David [et al.] (1999). *Global Transformations: Politics, Economics, Culture*. Cambridge: Polity Press.

Held, David and Anthony McGrew (2002). *Globalization/Anti-Globalization*. Cambridge, UK: Polity; Malden, MA: Blackwell Publishers.

Held, David and Anthony McGrew (2003). *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate*, Cambridge: Polity Press.

Helleiner, Eric (1995). «Explaining the Globalization of Financial Markets: Bringing States Back in.» *Review of International Political Economy*: vol. 2, no. 2, pp. 315-341.

Heller, Monica (ed.) (1988). *Codeswitching: Anthropological and Sociolinguistic Perspectives*. Berlin; New York: Mouton de Gruyter. (Contributions to the Sociology of Language; 48)

Herman, Edward S. and Noam Chomsky (1988). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon Books.

Herman, Edward S. and Robert W. McChesney (1997). *The Global Media: The New Missionaries of Corporate Capitalism*. London; Washington, DC: Cassell.

Hicks, Norman and Paul Streeten (1979). «Indicators of Development: the search for a Basic Needs Yardstick.» *World Development*: July, pp. 567-580.

Hilhorst, Dorothea (2003). *The Real World of NGOs: Discourses, Diversity and Development*. London; New York: Zed Books.

Hines, Colins (2000). *Localization: A Global Manifesto*. London; Sterling, VA: Earthscan Pub

Hirst, Paul and Grahame Thompson (1996). *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. Cambridge: Polity Press.

Hoad, Darren (2002). «The World Trade Organisation, Corporate Interests and Global Opposition: Seattle and After.» *Geography*: vol. 87, no. 2, pp. 148-154.

Hobsbawm, E. J. (1990). *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press. (Wiles Lectures)

Hodson, Randy (1997). *Research in the Sociology of Work, Volume 6: The Globalization of Work*. Greenwich, CT: JAI Press.

Hoekman, Bernard and Peter Holmes (1999). «Competition Policy, Developing Countries and the WTO.» *World Economy*: vol. 22, no. 6, pp. 875-893.

Hoffmann, Stanley (2004). «Thoughts on Fear in Global Society.» *Social Research*: vol. 71, no. 4, 1023-1036.

Hogan, John P. (ed.). (2005) *Cultural Identity, Pluralism, and Globalization*. Washington, DC: Council for Research in Values and Philosophy. 2 vols. (Cultural heritage and Contemporary Change, Series VII, Seminar, Culture and Values; v. 13)

Holston James and A. Appadurai (1996). «Cities and Citizenship.» *Public Culture*: vol. 8, pp. 187-204.

Hombach, Bodo (2000). *The Politics of the New Centre*. Translated by Ronald Taylor. Oxford: Oxford University Press.

Homer-Dixon, Thomas F. (2001). *Environment, Scarcity and Violence*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hondagneu-Sotelo, Pierrette (2001). *Domestica: Immigrant Workers Cleaning and Caring in the Shadows of Affluence*. Berkeley, CA: University of California Press.

Hood, Christopher (1991). «A Public Management for all Seasons.» *Public Administration*: vol. 69, no. 1, pp. 3-20.

Hooker, Brad and Margaret Olivia Little (eds.) (2000). *Moral Particularism*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press.

Horkheimer, Max and Theodor W. Adorno (2002). *Dialectic of Enlightenment: Philosophical Fragments*. Edited by Gunzelin Schmid Noerr; translated by Edmund Jephcott. Stanford, CA: Stanford University Press. (Cultural Memory in the Present)

Houghton, John T. (2004). *Global Warming: The Complete Briefing*. 3rd ed. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press

Howes, David (1996). *Cross Cultural Consumption: Global Markets, Local Realities*. London; New York: Sage Publications.

Huntington, Samuel P. (1993). «The Clash of Civilizations?.» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, pp. 22-49.

Huntington, Samuel P. (1996). *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster.

Hymer, Stephen Herbert (1976). *The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment*. Cambridge, MA: MIT Press. (M.I.T. Monographs in Economics; 14)

Ignatieff, Michael (2003). *Human Rights as Politics and Idolatry*. Edited and introduced by Amy Gutmann. Princeton, NJ: Princeton University Press. (University Center for Human Values Series)

Inglehart, Ronald (1977). *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Inglehart, Ronald (1990). *Culture Shift in Advanced Industrial Society*. Princeton, NJ: Princeton University Press

International Ecotourism Society (2006). < http://www.ecotour-ism.org > (accessed 28 April 2006).

Iriye, Akira (2004). *Global Community: The Role of International Organizations in the Making of the Contemporary World*. Berekely, CA: University of California Press.

Jameson, Fredric (1991). *Postmodernism, or, the Cultural Logic of Late Capitalism*. Durham: Duke University Press. (Post-contemporary Interventions)

Jameson, Fredric (2000). «Globalization and Political Strategy.» *New Left Review*: vol. 4, pp. 49-68.

Janowitz, Morris (1967). *The Community Press in an Urban Setting; the Social Elements of Urbanism*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Jaspers, Karl (1953). *The Origin and Goal of History*. New Haven, CT: Yale University Press.

Jencks, Charles (1989). *What is Post-modernism?*. London: Academy Editions.

Johnson, Chalmers (2004). *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic*. New York: Metropolitan Books.

Johnson, Steven (1997). *Interface Culture: How New Technology Transforms the Way We Create and Communicate*. New York: Basic Books.

Jones, Marc (2001). «The Contradictions of Globalization.» *Journal of Australian Political Economy*: vol. 48, pp. 5-22.

Jordan, Lisa and Peter van Tuijl (2000). «Political Responsibility in Transnational NGO Advocacy.» *World Development*: vol. 28, no. 12, pp. 2051-2065.

Jordan, Tim and Paul A. Taylor (2004). *Hacktivism and Cyberwars: Rebels With a Cause?*. London: Routledge.

Juergensmeyer, Mark (2003). *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Reli-Violence*. Berkeley, CA: University of California Press. (Comparative Studies in Religion and Society; 13)

Kachru, Braj B. (ed.) (1992). *The Other Tongue: English Across Cultures*. 2nd ed. Urbana, IL: University of Illinois Press. (English in the Global Context)

Kahn, Paul W. (2005). *Putting Liberalism in Its Place*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Kant, Immanuel (1983). *Perpetual Peace, and Other Essays on Politics, History, and Morals*. Translated, with introduction by Ted Humphrey. Indianapolis, IN: Hackett Publishing Co. (HPC Philosophical Classics Series)

Kaplinsky, R. (1998). «Globalisation, Industrialisation and Sustainable Growth: The Pursuit of the N[th] Rent.» IDS Discussion Paper 365, Institute of Development Studies, University of Sussex. Online. < http://www.ids.ac.uk/ids/bookshop/dp/dp365.pdf > (accessed 3 April 2006).

Kaplinsky, Raphael and Robert Fitter (2004). «Technology and Globalisation: Who Gains When Commodities are De-commodified?.» *International Journal of Technology and Globalisation* vol. 1, pp. 5-28.

Kariuki, M. Simon and Nico J. Smith (2004). «Are Export Processing Zone (EPZ) Employers Gender Sensitive?: An Analysis of Gender Employer-Employee Labour Relations in Kenyan Garment *EPZs.*» *Journal of Social Development in Africa*: vol. 19, no. 2, pp. 69-89.

Kauffman, Stuart A. (1993). *The Origins of Order: Self-Organization and Selection in Evolution*. Oxford; New York: Oxford University Press.

Keane, John (2002). «Cosmocracy: A Global System of Governance or Anarchy?.» *New Economy*: vol. 9, no. 2, pp. 65-67.

Keane, John (2003). *Global Civil Society?*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Kellner, Douglas (1983).»Critical Theory, Commodities and Consumer Society.» *Theory, Culture and Society*: vol. 1, no. 3, pp. 64-84.

Kellner, Douglas (1984). *Herbert Marcuse and the Crises of Marxism*. London: Macmillan.

Kellner, Douglas (1989). *Jean Baudrillard: From Marxism to Postmodernism and Beyond*. Cambridge: Polity

Kelsey, Jane (1995). *The New Zealand Experiment: A World Model for Structural Adjustment?*. Auckland, NZ: Auckland University Press.

Kennedy, Paul, Dirk Messner and Franz Nuscheler (eds.) (2002). *Global Trends and Global Governance*. London; Sterling, VA: Pluto Press; [Bonn]: Development and Peace Foundation.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye, Jr. (eds.) (1972). *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Keynes, John Maynard (1971). *A Tract on Monetary Reform: The Collected Writings of John Maynard Keynes*. London: MacMillan; St. Martins Press.

Keynes, John Maynard (1997). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Prometheus Books.

Kiel, L. Douglas and Euel Elliott (eds.) (1997). *Chaos Theory in the Social Sciences: Foundations and Applications*. Ann Arbor, IL: University of MichiPress.

Killick, Tony (1995). *IMF Programmes in Developing Countries: Design and Impact*. London: Routledge.

Kingdon, John W. (1995). *Agendas, Alternatives and Public Policies*. 2nd ed. New York: Longman.

Kingfisher, Catherine (ed.) (2002). *Western Welfare in Decline: Globalization and Women's Poverty*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.

Kingsnorth, Paul (2003). *One No, Many Yeses: A Journey to the Heart of the Global Resistance Movement*. London: Free Press.

Kitzinger, Jenny (1999). «Researching Risk and the Media.» *Health, Risk and Society*: vol. 1, no. 1, pp. 55-69.

Klein, Naomi (2001). *No Logo*. London: HarperCollins.

Klein, Naomi (2002). *Fences and Windows: Dispatches from the Front Lines of the Globalization Debate*. London: Flamingo.

Klotz, A. and C. M. Lynch (forthcoming). *Constructing Global Politics: Strategies for Research in a Postpositivst World*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Knopp, L. (2004). «Ontologies of Place, Placelessness, and Movement: Queer Quests for Identity and Their Impacts on Contemporary Geographic Thought.» *Gender, Place and Culture: A Journal of Feminist Geography*: vol. 11, no. 1, pp. 121-134.

Knorr - Cetina, Karin (1999). *Epistemic Cultures: How the Sciences, Make Knowledge*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Knorr - Cetina, Karin (2005). «Complex Global Microstructures: The New Terrorist Societies.» *Theory, Culture and Society*: vol. 22, no. 5, pp. 213-234.

Knox, Paul L. and Peter J. Taylor (eds.) (1995). *World Cities in a World-System*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Kontra, Mikl [et al.] (eds.) (1999). *Language, a Right and a Resource: Approaching Linguistic Human Rights*. Budapest: Central European University Press.

Koop, C. Everett, Clarence E. Pearson, and M. Roy Schwarz (eds.) (2002). *Critical Issues in Global Health*. Foreword by Jimmy Carter San. Francisco, CA: Jossey-Bass. (Jossey-Bass Health Care Series)

Kopytoff, Igor (1986). «The Cultural Biography of Things: Commoditization as Process.» in: Arjun Appadurai (ed.). *The Social Life of Things: Commodities in Cultural Perspective*. New York: Cambridge University Press.

Korten, David C. (1990). *Getting to the 21st Century: Voluntary Action and the Global Agenda*. West Hartford, CT: Kurnarian Press. (Kumarian Press Library of Management for Development)

Korten, David C. (2001). *When Corporations Rule the World*. San Francisco, CA: Berrett-Koehler Publishers; Bloomfield, Conn.: Kumarian Press.

Korzybski, Alfred (1958). *Science and Sanity: An Introduction to Non-Aristotelian Systems and General Semantics*. Lakeville, CT: Institute of General Semantics.

Kristiansen, Peer Hull and Jonathan Zeitlin (2004). *Local Players in Global Games: The Strategic Constitution of a Multinational Corporation*. Oxford: Oxford UniPress.

Kristol, Iriving (1978). *Two Cheers for Capitalism*. New York: Basic Books.

Kumar, Krishan (1995). *From Post-industrial to Post-modern Society*. London; Cambridge, UK: Blackwell.

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe (1985). *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. Translated by Winston Moore and Paul Cammack. London: Verso.

Laing, R. D. (1960). *The Divided Self: An Existential Study in Sanity and Madness*. Harmondsworth: Penguin.

Lakoff, George and Mark Johnson (1999). *Philosophy in the Flesh: The Embodied Mind and Its Challenge to Western Thought*. New York: Basic Books.

Landry, R. and R. Allard (eds.) (1994). «Ethnolinguistic Vitality.» *Special Issue of the International Journal of the Sociology of Language*: p. 108.

Lane, Robert E. (1966). «The Decline of Politics and Ideology in a Knowledgeable Society.» *American Sociological Review*: vol. 31, no. 5, pp. 649-662.

Langford, Wendy (1999). *Revolutions of the Heart: Gender, Power and the Delusions of Love*. London; New York: Routledge.

Larner, Wendy (2000). «Neo-liberalism: Policy, Ideology, Governmentality.» *Studies in Political Economy*: vol. 63, pp. 5-25.

Larner, Wendy (2002). «Neoliberalism and Tino Rangatiratanga: Welfare State Restructuring in Aotearoa/New Zealand.» in: Catherine Kingfisher (ed.). *Western Welfare in Decline: Globalization and Women's Poverty*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, pp. 147-163.

Larner, Wendy and Williams Walters (2004 a). «Globalization as Governmentality.» *Alternatives*: vol. 29, no. 24, pp. 495-514.

Larner, Wendy and Williams Walters (eds.) (2004 b). *Global Governmentality: Governing International Spaces*. London; New York: Routledge, 2004. (Routledge Advances in International Relations and Global Politics; 28)

Lash, Scott (1994 a). «Reflexivity and Its Doubles: Structure, Aesthetics, Community.» in: Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge: Polity Press, pp. 110-173.

Lash, Scott (1994 b). «Expert-systems or Situated Interpretation?: Culture and Institutions in Disorganized Capitalism.» in: Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash. *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Cambridge: Polity Press. pp. 198-215.

Lash, Scott (2002). *Critique of Information*. London: Sage.

Lash, Scott and John Urry (1987). *The End of Organized Capitalism*. Cambridge: Polity Press.

Lash, Scott and John Urry (1994). *The Economics of Sign and Space*. London: Sage.

Latouche, Serge (1996). *The Westernisation of the World. Cambridge: Polity Press.*

Latour, Bruno (1993). *We Have Never Been Modern*. Translated by Catherine Porter. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Latour, Bruno (1999). *Pandora's Hope: Essays on the Reality of Science Studies*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Latour, Bruno (2004). *Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy*. Translated by Catherine Porter. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Lawson, Letitia (2003). «Globalisation and the African State.» *Commonwealth and Comparative Politics*: vol. 41, no. 3, pp. 37-58.

Lechner Frank J. (1984). «Ethnicity and Revitalization in the Modern World System.» *Sociological Focus*: vol. 17, no. 3, pp. 243-256.

Lee, Martyn J. (ed.) (2000). *The Consumer Society Reader*. Oxford: Blackwell.

Lefebvre, Henri (1971). *Everyday Life in the Modern World*. [Translated from the French] by Sacha Rabinovitch. London: Allon lane.

Leggett, Jeremy (2001). *The Carbon War: Global Warming and the End of the Oil Era*. London: Routledge.

Levine, Robert (1997). *A Geography of Time: The Temporal Misadventures of a Social Psychologist*. New York: Basic Books.

Lévi-Strauss, Claude (1994 [1969]). *The Raw and the Cooked*. London: Cape.

Levitt, Theodore (1983). «The Globalization of Markets.» *Harvard Business Review*: vol. 61, no. 3, pp. 92-102.

Lewis, Bernard (1990). «The Roots of Muslim Rage.» *Atlantic Monthly*: vol. 266, no. 3, pp. 47-60.

Lewis, Justin (1991). *The Ideological Octopus: Explorations into the Television Audience*. New York: Routeldge (Studies in Culture and Communication)

Lewis, Justin (2001). «The Decline of the Male Breadwinner Model: Implications for Work and Care.» *Social Politics*: vol. 8, no. 2, pp. 152-181.

Lewis, Justin [et al.] (2005). *Shoot First and Ask Questions Later: Media Coverage of the 2003 Iraq War*. Oxford: Peter Lang. (Media and Culture; v. 7)

Lewis, Martin W. and Karen E. Wigen (1997). *The Myth of Continents: A Critique of Metageography*. Berkeley, CA: University of California Press.

Ling, Lily (2000). «Hypermasculinity on the Rise, Again: A Response to Fukuyama on Women and World Politics.» *International Feminist Journal of Politics*: vol. 2, no. 2, pp. 277-285.

Linklater, Andrew (1998). *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post- Westphalian Era*. Columbia, SC: University of South Carolina Press. (Studies in International Relations)

Littrell, Mary Ann Marsha Ann Dickson (eds.) (1999). *Social Responsibility in the Global Market: Fair Trade of Cultural Products*. London: Sage.

Livingston, Steven (1997). *««Clarifying the «CNN Effect»»: An Examination of Media Effects according to the Type of Military Intervention*. Cambridge, MA: Joan Shorernstein Centre of Press, Politics and Public Policy. (Research Paper R-18)

Loye, David (1978). *The Knowable Future: A Psychology of Forecasting and Prophecy*. New York: Wiley.

Lupton, Deborah (1999 a). *Risk*. London: Routledge.

Lupton, Deborah (ed.) (1999 b). *Risk and Sodocultural Theory: New Directions and Perspectives*. New York: Cambridge University Press.

Lyons, James (2005). «Think Seattle, Act Globally: Speciality Coffee, Commodity Biographies and the Promotion of Place.» *Cultural Studies*: vol. 19, no. 1, pp. 14-34.

Lyotard, Jean-Francois (1984). *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*. Translation from the French by Geoff Bennington and Brian Massumi; foreword by Fredric Jameson Manchester: Manchester University Press. (Theory and History of Litterature; v. 10)

MacArov, David (2003). *What the Market Does to People: Privatization, Globalization and Poverty*. London: Zed Books.

MacBride, S. and C. Roach (1989). «The New International Information Order.» in: Eric Barnouw (ed.). *International Encyclopedia of Communications*. 4 vols. Oxford: Oxford University Press.

MacCannell, Dean (1999). *The Tourist: A New Theory of the Leisure Class*. Ber- CA: University of California Press.

Machin, David and T. Van Leeuwen (2005). «Language Style and Lifestyle: The Case of a Global Magazine.» *Media Culture Society*: vol. 27, pp. 577-600.

Maclennan, Duncan and Gwylim Pryce (1996). «Global Economic Change, Labour Market Adjustment and the Challenges for European Housing Policies.» *Urban Studies*, vol. 33, no. 10, 1849-1865.

Makimoto, Tsugio and David Manners (1997). *Digital Nomad*. Chichester: Wiley.

Malhotra, Kamal (2000). «NGOs Without Aid: Beyond the Global Soup Kitchen.» *Third World Quarterly*: vol. 21, no. 4, pp. 655-668.

Mallaby, Sebastian (2005). *The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crises and the Wealth and Poverty of Nations*. New Haven, CT: Yale University Press.

Mandel, Ernest (1969). *An Introduction to Marxist Economic Theory*. New York: Pathfinder Press.

Mann, Michael (1986). *The Sources of Social Power, Vol. I: From the Beginning to 1760 ad*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Mann, Michael (1993 a). *The Sources of Social Power Vol. II: The Rise of Classes and Nation-States, 1760-1914*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Mann, Michael (1993 b). «Nation-states in Europe and Other Continents: Diversifying, Developing, Not Dying.» *Daedalus*: vol. 122, no. 3, pp. 115-140.

Mann, Michael (1997). «Has Globalization Ended the Rise and Rise of the Nation- state?.» *Review of International Political Economy*: vol. 4, no. 3, pp. 472-496.

Marchand, Marianne H., Julian Reid and Boukje Berents (1998). «Migration, (Im)mobility, and Modernity: Toward a Feminist Understanding of the «Global» ProsScene in Amsterdam.» *Millennium*: vol. 27, no. 4, pp. 955-981.

Marcuse, Herbert (1972). *One-dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*. London: Abacus.

Marker, Michael (2003). «Indigenous Voice, Community, and Epistemic Violence: The Ethnographers «Interests» and What «Interests» the Ethnographer.» *International Journal of Qualitative Studies in Education*: vol. 16, no. 3, pp. 361-375.

Markowitz, Fran (2004). «Talking about Culture: Globalization, Human Rights and Anthropology.» *Anthropological Theory*: vol. 4, no. 3, pp. 329-352.

Marske, Charles E. (1991). *Communities of Fate: Readings in the Social Organization of Risk*. Lanham, MD: University Press of America.

Marty, Martin E. and R. Scott Appleby (eds.) (1995). *Fundamentalisms Comprehended*. Chicago, IL: University of Chicago Press. (Fundamentalism Project; v. 5)

Marwick, Arthur (1998). *The Sixties: Cultural Revolution in Britain, France, Italy, and the United States, c. 1958-1974*. Oxford: Oxford University Press.

Marx, Karl (1972 [1867]). *Das Kapital: Kritik der Politischen Okonomie*. Berlin: Dietz Verlag.

Marx, Karl (1976 [1867]). *Capital: Volume I: A Critique of Political Economy*. London: Penguin.

Maslow, Abraham H. (1970). *Motivation and Personality*. 2nd ed. New York: Harper and Row.

Massey, D. (1993) «Power-Geometry and a Progressive Sense of Place.» pp. 59-69, in: Jon Bird [et al.] (eds.) *Mapping the Futures: Local Cultures, Global Change*. London; New York: Routledge. (Futures, New Perspectives for Cultural Analysis)

Massey, Doreen (1994). *Space, Place, and Gender*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Mathews, Jessica T. (1997). «Power Shift.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 1, pp. 50-66.

Mattern, Janice Bially (2004). «Why «Soft Power» Isn't So Soft: Representational Force and the Sociolinguistic Construction of Attraction in World Politics.» *Millennium: Journal of International Studies*: vol. 33, no. 3, pp. 583-612.

May, Stephen (2001). *Language and Minority Rights: Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language*. New York: Longman. (Language in Social Life Series)

McArthur, Tom (2001). «World English and World Englishes: Trends, Tensions, Varities, and Standards.» *Language Teaching*: vol. 34, no. 1, pp. 1-20.

McCormick, John (2002). *Understanding the European Union: A Concise Introduction*. 2nd ed. London: Macmillan Reference. (European Union Series)

McCorquodale, R. and R. Fairbrother (1999). «Globalization and Human Rights.» *Human Rights Quarterly*: vol. 21, no. 3, pp. 735-766.

McIntyre, W. David (1998). *British Decolonization, 1946-1997: When, Why and How Did the British Empire Fall?*. Basingstoke: Macmillan. (British History in Perspective)

McLuhan, Marshall and Quentin Fiore (1967 [2005]). *The Medium is the Message*. Corte Madera, CA: Gingko.

McLuhan, Marshall and Quentin Fiore (1968 [2001]). *War and Peace in the Global Village*. Corte Madera, CA: Gingko.

Mehmet, Ozay, Errol Mendes and Robert Sinding (1999). *Towards A Fair Global Labour Market: The Role of International Labour*. London: Routledge.

Mellor, William (1920). *Direct Action*. London: Leonard Parsons.

Memmi, Albert (1965). *The Colonizer and the Colonized*. Translated by Howard Greenfeld. New York: Orion Press.

Merleau-Ponty, M. (1981). *Phenomenology of Perception*. Translated from the French by Colin Smith. London: Routledge.

Merriman, Peter (2004). «Driving Places: Marc Auge, Non-Places, and the Geographies of England's MI Motorway.» *Theory, Culture and Society*: vol. 2, nos. 4-5, pp. 145-167.

Merrin, William (2002). «Implosion, Simulation and the Pseudo-Event: A Critique of McLuhan.» *Economy and Society*: vol. 31, no. 3, pp. 369-390.

Meyer, John W. (1980) «The World Polity and the Authority of the Nation-State.» pp. 109-137. in: Albert Bergesen (ed.). *Studies of the Modern World-System*. New York: Academic Press. (Studies in Social Discontinuity)

Meyer, John W. [et al]. (1997). «World Society and the Nation-State.» *American Journal of Sociology*: vol. 103, no. 1, pp. 144-181.

Michaud, Jean (1997). «Economic Transformation in a among Village of Thailand.» *Human Organization*: vol. 56, no. 2, pp. 222-232.

Mies, Maria (1986). *Patriarchy and Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour*. London: Zed Books. (Third World Books)

Mies, Maria and Veronica Bennholdt-Thomsen (1999). *The Subsistence Perspective*. Translated by Marie Mies and Patrick Camiller. London: Zed Books.

Miles, Steven (1998). *Consumerism: As a Way of Life*. London: Sage.

Miller, David (1984). *Anarchism*. London: Dent.

Miller, John J. (1998) *The Unmasking of Americans: How Multiculturalism has Undermined the Assimilation Ethic*, New York: Free Press.

Milroy, James and Lesley Milroy (1999). *Authority in Language: Investigating Standard English*. 3rd ed. London. New York: Routledge.

Mishra, Ramesh (1999). *Globalization and the Welfare State*. Cheltenam: Edward Elgar.

Mittelman, James H. (2000). «Globalization: Captors and Captive.» *Third World Quarterly*: vol. 21, no. 6, pp. 917-929.

Moghadam, Valentine M. (2005). *Globalizing Women: Transnational Feminist Networks*. Baltimore, MD: John Hopkins University Press. (Themes in Global Social Change)

Monbiot, George (2000). *Captive State: The Corporate Takeover of Britain*. Basingstoke: Macmillan.

Moore, Henrietta L. (1995) «The Future of Work.» *British Journal of Industrial Relations*: vol. 33, no. 4, pp. 657-678.

Morley, David and Kevin Robins. (1995). *Spaces of Identity: Global Media, Electronic Landscapes, and Cultural Boundaries*. London; New York: Routledge.

Morrow, Virginia (1999). «Conceptualising Social Capital in Relation to the Well-Being of Children and Young People: A Critical Review.» *Sociological Review*. vol. 47, no. 4, pp. 744-765.

Moseley, Alexander and Richard Norman (eds.) (2002). *Human Rights and Military Intervention*. Aldershot: Ashgate.

Mouffe, Chantal (1999). *The Challenge of Carl Schmitt*. London: Verso.

Mouffe, Chantal (ed.) (1979). *Gramsci and Marxist Theory*. London; Boston, MA: Routledge and Kegan Paul.

Mudambi, Ram (ed.) (2003). *Privatization and Globalization: The Changing Role of the State in Business*. Cheltenham: Edward Elgar. (Globalization of the World Economy; 14)

Mulhern, Francis (2000). *Culture/Metaculture*. New York; London: Routledge.

Mulhern, Francis (2002). «Beyond Metaculture.» *New Left Review*: vol. 16, pp. 86-104.

Mythen, Gabe (2004). *Ulrich Beck: A Critical Introduction to the Risk Society*. London; Sterling, VA: Pluto Press.

Nandy, Ashis (1988). *The Intimate Enemy: Loss and Recovery of Self Under Colonialism*. Oxford: Oxford University Press.

Nederveen Pieterse, Jan (1995). «Globalisation as Hybridization.» pp. 45-68, in: Mike Featherstone, Scott Lash, and Roland Robertson (eds.). *Global Modernities*. London: Sage. (Theory, Culture and Society)

Nederveen Pieterse, Jan (2004). «Neoliberal Empire.» *Theory, Culture and Society*: vol. 21, no. 3, pp. 119-40.

Negroponte, Nicholas (1995). *Being Digital*. New York: Knopf.

Neill, M. (2001). «Rethinking Class Composition Analysis in Light of the Zapatistas.» in: Midnight Notes (ed.). *Aurora of the Zapatistas: Local and Global Struggles of the Fourth World War*. Brooklyn, NY: Autonomedia, pp. 119-143.

Nicholson, Linda and Steven Seidman (eds.) (1995). *Social Postmodernism: Beyond Identity Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Cambridge Cultural Social Studies)

Nolan, Patrick and Gerhard Lenski (1999). *Human Societies: An Introduction to Macro-sociology*. New York: McGraw-Hill College.

Norberg, Johan (2003). *In Defense of Global Capitalism*. Washington DC: Cato Institute.

Norris, Christopher (1992). *Uncritical Theory: Postmodernism, Intellectuals and the Gulf War*. London: Lawrence and Wishart.

Norris, Pippa (1996). «The Nolan Committee: Financial Interests and Constituency Service.» *Government and Opposition*: vol. 31, no. 4, pp. 441-448.

Norris, Pippa (2001). *Digital Divide: Civic Engagement, Information Poverty and the Internet Worldwide*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press. (Communication, Society, and Politics)

Norris, Sigrid and Rodney H. Jones (2005). *Discourse in Action: Introducing Mediated Discourse Analysis*. London: Routledge.

Nossal, Kim Richard (1998). *The Patterns of World Politics*. Scarborough: Prentice Hall.

Notes From Nowhere (ed.) (2003). *We Are Everywhere: The Irresistible Rise of Global Anti-capitalism*. London; New York: Verso.

Nussbaum, Martha C. (1996). *For Love of Country: Debating the Limits of Patriotism*. Boston, MA: Beacon Press.

Ó Tuathail, Gearóid and Simon Dalby (eds.) (1998). *Rethinking Geopolitics*. London; New York: Routledge.

O'Brien, Martin, Sue Penna, and Colin Hay (eds.) (1998). *Theorising Modernity: Reflexivity, Environment and Identity in Giddens' Social Theory*. New York: Longman.

Offe, Claus (1985). *Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics*. Edited by John Keane. Cambridge: Polity Press. (Studies in Contemporary German Social Thought)

O'Flaherty, Michael (1996). *Human Rights and the UN: Practice Before the Treaty Bodies*. With a foreword by P.N. Bhagwati. London: Sweet and Maxwell. (Nijhoff Law Specials; v. 54)

Ohmae, Kenichi (1990). *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*. New York: Harper Collins.

Ohmae, Kenichi (1996). *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies*. London: HarperCollins.

Okin, Susan Moller (1999). *Is Multiculturalism Bad for Women?*. Edited by Joshua Cohen, Matthew Howard, and Martha C. Nussbaum. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD](2005). *Modernising Government: The Way Forward*. Paris: OECD.

Ougaard, Morten (2003). *Political Globalization: State, Power, and Social Forces.* New York: Palgrave Macmillan. (International Political Economy Series)

Overbeek, Johannes (1999). *Free Trade Versus Protectionism: A Sourcebook of Essays and Readings.* New York: Edward Elgar Publishing.

Owusu, Francis (2003). «Pragmatism and the Gradual Shift from Dependency to Neoliberalism: the World Bank, African Leaders and Development Policy in Africa.» *World Development*: vol. 31, no. 10, pp. 1655-1672.

Park, Robert E. (1928). «Human Migration and the Marginal Man.» *American Journal of Sociology*: vol. 5, pp. 881-893.

Partnerships and Participation (2006). < http://www.partnerships.org.uk/part/ (accessed 28 April 2006).

Paul, T. V., G. John Ikenberry and John A. Hall (eds.) (2003). *The Nation-State in Question.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Payer, Cheryl (1991). *Lent and Lost: Foreign Credit and Third World Development.* London: Zed Books.

Peck, Jamie and Henry Wai-Chung Yeung (2003). *Remaking the Global Economy: Economic Geographical Perspectives.* London: Sage.

Pecora, Vincent P. (ed.) (2001). *Nations and Identities: Classic Readings.* Maiden, MA: Blackwell. (Keyworks in Cultural Studies; 1)

Peet, Richard [et al.] (2003). *Unholy Trinity: The IMF, World Bank, and the WTO.* London: Zed Books.

Pestieau, Pierre (2005). *The Welfare State in the European Union: Economic and Social Perspectives.* Oxford: Oxford University Press.

Peters, Julie and Andrea Wolper (eds.) (1995). *Women's Rights, Human Rights: International Feminist Perspectives.* London: Routeldge.

Petersen, A. (1997) «Risk, Governance and the New Public Health.» in: Alan Petersen and Robin Bunton (eds.). *Foucault, Health and Medicine.* Foreword by Bryan S. Turner. London ; New York: Routledge. pp. 189-206.

Peukert, Helge (2004). «Max Weber: Precursor of Economic Sociology and Heterodox Economics?.» *American Journal of Economics and Sociology*: vol. 63, no. 5, pp. 987-1020.

Phillipson, Robert (1992). *Linguistic Imperialism.* Oxford; New York: Oxford University Press.

Phillipson, Robert (2003). *English-only Europe? Challenging Language Policy.* London; New York: Routledge.

Philpott, Daniel (2001). *Revolutions in Sovereignty: How Ideas Shaped Modern Inter-national Relations.* Princeton, NJ: Princeton University Press. (Princeton Studies in International History and Politics)

Pierson, Christopher (2004). *The Modern State*. London; New York: Routledge.

Pijl, Kees van der (1998). *Transnational Classes and International Relations*. London; New York: Roudedge. (RIPE Series in Global Political Economy)

Piore, Michael J. and Charles F. Sabel (1984). *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic Books.

Plender, John (2003). *Going Off the Rail: Global Capital and the Crisis of Legitimacy*. Chichester: Wiley.

Plessner, Helmuth (1974). *Diesseits der Utopie. Ausgewahlte Beitrage zur Kultursoziologie*. Munich: Suhrkamp.

Policy Hub (2005). < http://www.policyhub.gov.uk > (accessed 28 March 2005).

Pollitt, Christopher and Geert Bouckaert (2004). *Public Management Reform: A Comparative Analysis*. 2nd ed. Oxford; New York: Oxford University Press.

Pollock, Alysson M. (2004). *NHS Pie: The Privatisation of our Healthcare*. London: Verso.

Popper, Karl R. (1945). *The Open Society and its Enemies*. London; New York: Routledge.

Popper, Karl R. (1959). *The Logic of Scientific Discovery*. London: Hutchinson and Co.

Popper, Karl R. (1982). *Postscript to the Logic of Scientific Discovery*. London: Hutchinson and Co.

Popper, Karl R. (1983). *Realism and the Aim of Science: Postscript to the Logic of Scientific Discovery Volume I*. London: Routledge.

Portes, Alejandro (1998). «Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology.» *Annual Review of Sociology*: vol. 24, pp. 1-24.

Powelson, John P. (1998). *The Moral Economy*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Pratt, Nicola (2004). «Brining Politics Back in: Examining the Link between Globalization.» *Review of International Political Economy*: vol. 11, no. 2, pp. 311-336.

Pryke, Michael (2002). «The White Noise of Capitalism: Audio and Visual Montage and Sensing Economic Change.» *Cultural Geographies*: vol. 9, no. 4, pp. 472-477.

Pusey, Michael (2003). *The Experience of Middle Australia: The Dark Side of Economic Reform*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press.

Putnam, Robert D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Shuster.

Putnam, Robert D., Robert Leonardi and Raffaella Y. Nanetti (1993). *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Raikes, Philip, Michael Friis Jensen and Stefano Ponte (2000). «Global Commodity Chain Analysis and the French Filière Approach: Comparison and Critique.» *Economy and Society*, vol. 29, no. 3, pp. 390-417.

Ramet, Sabrina Petra (2004). «Explaining the Yugoslav Meltdown, 2- A Theory about the Causes of the Yugoslav Meltdown: The Serbian National Awakening as a «Revitalization Movement». *Nationalities Papers*: vol. 32, no. 4, pp. 765-779

Rampton, Ben (1999). «Sociolinguistics and Cultural Studies: New Ethnicities, Liminality and Interaction.» *Social Semiotics*: vol. 9, no. 3, pp. 355-374.

Ray, Manas and Elizabeth Jacka (1996). «Indian Television: An Emerging Regional Force.» in: John Sinclair, Elizabeth Jacka, and Stuart Cunningham (eds.) *New Patterns in Global Television*. New York: Oxford University Press, pp. 83-100.

Reck, H. U. (1993). «Sign Conceptions in Everyday Culture from the Renaissance to the Present.» *Semiotica*: vol. 96, nos. 3-4, pp. 199-229.

Reich, Robert B. (1992). *The Work of Nations: Preparing ourselves for 21st Century Capitalism*. New York: Vintage Books.

Relph, E. (1976). *Place and Placelessness*. London: Pion.

Richards, Patricia (2005). «The Politics of Gender, Human Rights, and Being Indigenous in Chile.» *Gender and Society*: vol. 19, no. 2, pp. 199-220.

Richmond, Anthony H. (1994). *Global Apartheid: Refugees, Racism, and the New World Order*. Oxford: Oxford University Press.

Ricoeur, Paul (1965). «Universal Civilization and National Cultures.» pp. 271-284. in: Paul Ricoeur (ed.). *History and Truth*. Translated, with an introd., by Charles A. Kelbley. Evanston, IL: Northwestern University Press, (Northwestern University Studies in Phenomenology and Existential Philosophy)

Ridley, F.F. and David Wilson (eds.) (1995). *The Quango Debate*. Oxford: Oxford University Press. (Hansard Society Series in Politics and Government; 1)

Riese, Utz (1995). «Henry Adams and the Question of Posthistoire.» *History of European Ideas*: vol. 20, nos. 1-3, pp. 621-625.

Rifkin, Jeremy (1991). *Biosphere Politics: A New Consciousness for a New Century*. New York: Crown.

Ritzer, George (1993). *The McDonaldization of Society: An Investigation into the Changing Character of Contemporary Social Life*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, George (1997). *The McDonalization Thesis*. London: Sage.

Roach, Colleen (1997). «Cultural Imperialism and Resistance in Media Theory and Literary Theory Media.» *Culture and Society*: vol. 19, no. 1, pp. 47-66.

Roach, Steven C. (2005). «Décisionism and Humanitarian Intervention: Reinterpreting Carl Schmitt and the Global Political Order.» *Alternatives: Global, Local, Political*: vol. 30, no. 4, pp. 443-460.

Robbins, Bruce (1992). «Comparative Cosmopolitanism.» *Social Text*: vols. 31-32, pp.169-196.

Roberts, J. Timmons and Nikki Demetria Thanos (2003). *Trouble in Paradise: Globalization and Environmental Crises in Latin America*. London; New York: Routledge.

Roberts, Paul (2005). *The End of Oil: The Decline of the Petroleum Economy and the Rise of a New Energy Order*. London: Bloomsbury.

Robertson, A. H. and J. G. Merrills (eds.) (1996). *Human Rights in the World: An Introduction to the Study of the International Protection of Human Rights*. 4th ed. Manchester: Manchester University Press.

Robertson, Ronald (1988). «The Sociological Significance of Culture: Some General Considerations.» *Theory, Culture and Society*: vol. 5, no.1, pp. 3-23.

Robertson, Ronald (1992). *Globalization: Social Theory and Global Culture*. London: Sage. pp. 15-30.

Robertson, Ronald (1995). «Globalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity.» in: Mike Featherstone, Scott Lash, and Roland Robertson (eds.). *Global Modernities*. London: Sage. (Theory, Culture and Society)

Robertson, Ronald (2002). «The Politics of Re-territorialization: Space, Scale and Teachers as a Professional Class.» *Curricula sem Fronteiras*: vol. 2, no. 2, pp. xvii-xxxiv.

Robins, Kevin (2003). «Encountering Globalization.» in: David Held and Anthony McGrew (eds.). *The Global Transformations Reader: An Introduction to the Globalization Debate*. Cambridge: Polity Press, pp. 239-245.

Robins, Kevin (1997). «What in the World's Going on?.» pp. 11-67. in: Paul du Gay (ed.). *Production of Culture/Cultures of Production*. London: Sage, (Culture, Media, and Identities)

Robinson, William I. (2004). *A Theory of Global Capitalism: Production, Class, and State in a Transnational World*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press. (Themes in Global Social Change)

Robinson, William I. (2005). «Global Capitalism: The New Transnationalism and the Folly of Conventional Thinking.» *Science and Society*: vol. 69, no. 3, pp. 316-328.

Robinson, William I. and Jerry Harris (2000). «Towards A Global Ruling Class?: Globalization and the Transnational Capitalist Class.» *Journal of Science and Society*: vol. 64, no. 1, pp. 11-54.

Rodrik, Dani (1997). *Has Globalization Gone Too Far?*. Washington, DC: Institute for International Economics.

Rose, Mike (1990). *Lives on the Boundary: A Moving Account of the Struggles and Achievements of America's Educationally Unprepared*. New York: Penguin.

Rose, Nikolas (1996 a). «The Death of the Social?: Re-figuring the Territory of Government.» *Economy and Society*: vol. 25, no. 3, pp. 327-356.

Rose, Nikolas (1996 b). «Governing «Advanced» Liberal Democracies.» in: Andrew Barry, Thomas Osborne, Nikolas Rose (eds.). *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-liberalism, and Rationalities of Government*. Chicago, IL: University of Chicago Press, pp. 37-64.

Rose, Nikolas (1999). *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press.

Rosen, Michael (1996). *On Voluntary Servitude: False Consciousness and the Theory of Ideology*. Oxford: Polity Press.

Rosenau, James N. (2003). *Distant Proximities: Dynamics beyond Globalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Rosenberg, Justin (2000). *The Follies of Globalisation Theory: Polemical Essays* London; New York: Verso.

Rossi, Peter H., Howard E. Freeman, Mark W. Lipsey (1999). *Evaluation: A Systematic Approach*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Roszak, Theodore (1969). *The Making of a Counter Culture; Reflections on the Technocratic Society and its Youthful Opposition*. New York: Doubleday.

Roudometof, Victor (1997). «Preparing for the 21st Century.» *Sociological Forum*: vol. 12, no. 4, pp. 661-670.

Ruggie, John Gerard (1998 a). «What Makes the World Hang Together?.» *International Organization*: vol. 52, no. 4, pp. 855-886.

Ruggie, John Gerard (1998 b). *Constructing the World Polity: Essays on International Institutionalization*. New York; London: Routledge. (New International Relations)

Sachs, Jeffrey D. (2005). *The End of Poverty: Economic Possibilities for our Time*. London: Penguin.

Safran, William (1991). «Diasporas in Modern Societies: Myths of Homeland and Return.» *Diaspora*: vol. 1, no. 1, pp. 83-99.

Said, Edward W. (1978) *Orientalism*. London: Routledge.

Sassen, Saskia (1996). *Transnational Economies and National Migration Policies*. Amsterdam: Institute for Migration and Ethnic Studies, University of Amsterdam.

Sassen, Saskia (1999). *Globalization and its Discontents*. New York: New Press.

Sassen, Saskia (2001). *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sassen, Saskia (2002). *Global Networks, Linked Cities*. New York: Routledge.

Saul, John Ralston (2005). *The Collapse of Globalism: And the Reinvention of the World*. London: Atlantic Books.

Sayer, Andrew (1997). «The Dialectic of Culture and Economy.» in: Roger Lee and Jane Wills (eds.). *Geographies of Economies*. London; New York: Edward Arnold, pp. 16-26.

Sayer, Andrew (2000 [2003]). «Developing the Critical Standpoints of Radical Political Economy.» Lancaster: Department of Sociology, Lancaster University. <http://www.comp.lancs.ac.uk/sociology/papers/Sayer-Cri-tical-Standpoints-of-Radical-Political-Economy.pdf> (accessed 12 April 2006).

Sayer, Andrew (2000). «Moral Economy and Political Economy.» *Studies in Political Economy*: vol. 61, pp. 79-104.

Sayer, Andrew (2004). *Moral Economy*. Lancaster: Department of Sociology, Lancaster University. <http://www.lancs.ac.uk/fss/sociology/papers/sayer-moral-economy.pdf> (accessed 3 April 2006).

Schierup, Carl-Ulrik (ed.) (1998). *Scramble for the Balkans Nationalism: Globalism and the Political Economy of Reconstruction*. Basingstoke: Palgrave.

Schiller, Herbert I. (1971). *Mass Communications and American Empire*. Boston, MA: Beacon Press.

Schiralli, Martin (1999). *Constructive Postmodernism: Toward Renewal in Cultural and Literary Studies*. Westport, CT: Greenwood Press.

Schlosser, Eric (2002). *Fast Food Nation: The Dark Side of the all-American Meal*. London: Penguin.

Schmitt, Carl (1976). *The Concept of the Political*. Translation, introd., and notes by George Schwab; with comments on Schmitt's essay by Leo Strauss. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Scholte, Jan Aart (1997). «Global Capitalism and the State.» *International Affairs*: vol. 73, no. 3, pp. 427-452.

Scholte, Jan Aart (2000). *Globalization: A Critical Introduction*. New York: St. Martin's Press.

Scholte, Jan Aart (2005). *The Sources of Neoliberal Globalisation*. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). (UNRISD Overarching Concerns Paper; no. 8)

Scott, Allen J. (ed.) (2001). *Global City-Regions: Trends, Theory, Policy*. Oxford: Oxford University Press.

Scriven, Michael (1991). *Evaluation Thesaurus*. 4th ed. Newbury Park, CA: Sage Publications.

Seers, Dudley (1981). *Dependency Theory: A Critical Reassessment*. London: Pinter.

Sen, Amartya (2002). «Does Globalization Equal Westernization?.» *Globalist*: March 25, < http://www.theglobalist.com/DBWeb/StoryId.aspxPStoryId = 2353 > (accessed 28 April 2006).

Shapiro, Eben (1991). «Fear of Terrorism is Curbing Travel.» *New York Times*: 28 January. Sec. A, p. 1.

Shaw, Martin (1994). *Global Society and International Relations: Sociological Concepts and Political Perspectives*. Cambridge, UK: Polity Press.

Sheil, Christopher (ed.) (2001). *Globalisation: Australian Impacts*. Sydney: University New South Wales Press.

Sheller, Mimi and John Urry (2000). «The City and the Car.» *International Journal of Urban and Regional Research*: vol. 24, pp. 737-757.

Sheller, Mimi and John Urry (2003). «Mobile Transformations of «Public» and «Private» Life.» *Theory, Culture and Society*: vol. 20, no. 3, pp. 107-125.

Shils, Edward (1981). *Tradition*. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Shiva, Vandana (1997). *Biopiracy: The Plunder of Nature and Knowledge*. Cambridge, MA: South End Press.

Simpson, Grant R. (1990). «Wallerstein's World-Systems Theory and the Cook Islands: A Critical Examination.» *Pacific Studies*: vol. 14, no. 1, pp. 73-94.

Sinclair, John, Elizabeth Jacka, and Stuart Cunningham (eds.) (1996). *New Patterns in Global Television: Peripheral Vision*. New York: Oxford University Press.

Singer, Peter (1993). *Practical Ethics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Singer, Peter (2000). *Marx: A Very Short Introduction*. [Rev. ed.]. Oxford; New York: Oxford Paperbacks.

Singer, Peter (2004). *One World: The Ethics of Globalization*. New Haven, CT: Yale University Press.

Singh, K. R. (2002). «Geo-Strategy of Commercial Energy.» *International Studies*: vol. 39, no. 3, pp. 259-288.

Singham, A. and S. Hune (1987). «The Non-Aligned Movement and World Hegemony.» *Black Scholar*: vol. 18, no. 2, pp. 48-57.

Sklair, Leslie (1995). *Sociology of the Global System*. 2nd ed. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Sklair, Leslie (1999). «Competing Conceptions of Globalization.» *Journal of World Systems Research*: vol. 2, pp. 143-163.

Sklair, Leslie (2002). *Globalization: Capitalism and Its Alternatives*. 3rd ed. Oxford; New York: Oxford University Press.

Skutnabb-Kangas, Tove and Robert Phillipson (eds.) (1995). *Linguistic Human Rights: Overcoming Linguistic Discrimination*. Berlin; New York: M. de Gruyter. (Contributions to the Sociology of Language; 67)

Slaughter, Anne-Marie (2000). «Governing the Global Economy through Government Networks.» in: Michael Byers (ed.). *The Role of Law in International Politics: Essays in International Relations and International Law*. Oxford; New York: Oxford University Press, pp. 177-205.

Smart, Mary Ann (2004). «Defrosting Instructions: a Response.» *Cambridge Opera Journal*: vol. 16, no. 3, pp. 311-318.

Smith, Anthony D. (1981). *The Ethnic Revival in the Modern World*. Cambridge, MA Cambridge University Press.

Smith, Anthony D. (2001). *Nationalism: Theory, Ideology, History*. London: Polity Press. (Key Concepts)

Smith, Dorothy E. (1992). «Feminist Reflections on Political Economy.» pp. 1-23. in: M. Patricia Connelly and Pat Armstrong (eds.). *Feminism in Action: Studies in Political Economy*. Toronto: Canadian Scholars Press. (Studies in Political Economy)

Smith, Jackie and Hank Johnston (2002). *Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Smith, Michael Peter (2001). *Transnational Urbanism: Locating Globalization*. Maiden, MA: Blackwell.

Snow, Donald M. (2004). *National Security for a New Era: Globalization and Geopolitics*. New York: Pearson/Longman.

Sobrinho, Blasco José (2000). *Signs, Solidarities, and Sociology: Charles S. Peirce and the Pragmatics of Globalization*. Oxford: Rowman and Littlefield.

Sorkin, Michael (ed.) (1992). *Variations on a Theme Park: The New American City and the End of Public Space*. New York: Hill and Wang.

Soros, George (2000). *Open Society: The Crisis of Global Capitalism Reconsidered*. London: Little, Brown.

Speth, James Gustave (ed.) (2003). *Worlds Apart: Globalization and the Environmen*. Washington, DC: Island Press.

Spivak, Gayatri C. (1988). «Can the Subaltern Speak?.» in: Cary Nelson and Lawrence Grossberg (eds.). *Marxism and the Interpretation of Culture*. Chicago, IL: University of Illinois Press, pp. 271-313.

Spivak, Gayatri C. (1985). «Can the Subaltern Speak?: Speculations on Widow Sacrifice.» *Wedge*: vol. 7-8, Winter-Spring, pp. 120-130.

Starr, Amory (2005). *Global Revolt: A Guide to the Movements against Globalization*. London: Zed Books.

Stehr, Nico (1994). *Knowledge Societies*. London: Sage.

Steiner, Henry J. and Philip Alston (1996). *International Human Rights in Context: Law, Politics, Morals*. Oxford: Clarendon Press ; New York: Oxford University Press.

Stevens, Paul (2005). «Oil Markets.» *Oxford Review of Economic Policy*: vol. 21, no. 1, pp. 19-41.

Stewart, Ian (1990). *Does God Play Dice?: The Mathematics of Chaos*. London: Penguin.

Stiglitz, Joseph E. (2002). *Globalization and its Discontents*. London: Penguin.

Stokke, Olav Schram, Jon Hovi and Geir Ulfstein (eds.) (2005). *Implementing the Climate Regime: International Compliance*. London; Sterling, VA: Earthscan.

Stonequist, Everett V. (1935). «The Problem of Marginal Man.» *American Journal of Sociology*: vol. 7, pp. 1-12.

Storey, J. and N. Bacon (1993). «Individualism and Collectivism: into the 1990s.» *International Journal of Human Resource Management*: vol. 4, no. 3, pp. 665-685.

Strang, David (1990). «From Dependency to Sovereignty: An Event History Analysis of Decolonization 1870-1987.» *American Sociological Review*: vol. 55, pp. 846-860.

Strange, Susan (1994). *States and Markets*. 2nd ed. London: Blackwell.

Strange, Susan (1996). *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Cambridge Studies in International Relations; 49)

Strange, Susan (1998). *Mad Money: When Markets Outgrow Governments*. Manchester: Manchester University Press.

Surber, Jere Paul (1998). *Culture and Critique: An Introduction to the Critical Disof Cultural Studies*. Boulder, CO: Westview Press.

Swyngedouw, Erik (1996). «Neither Global Nor Local: «Globalizsation» and the Politics of Scale.» in: Kevin R. Cox (ed.). *Spaces of Globalization: Reasserting the Power of the Local*. Surrey, UK; New York: Guildford Press. (Perspectives on Economic Change)

Swyngedouw, Erik (2004). «Globalisation or «Glocalisation»?: Networks, Territories and Rescaling.» *Cambridge Review of International Affairs*: vol. 17, no. 1, pp. 25-48.

Tarnas, Richard (1991). *The Passion of the Western Mind: Understanding the Ideas That Have Shaped Our World View*. New York: Harmony.

Taylor, Peter J. (1996). *The Way the Modern World Works: World Hegemony to World Impasse*. Chichester; New York: Wiley.

Taylor, Peter J. (2004). *World City Network: A Global Urban Analysis*. London; New York Routledge.

Tennant, Margaret (2004). «History and Social Policy: Perspectives from the Past.» in: Bronwyn Dalley and Margaret Tennant (eds.). *Past Judgement: Social Policy in New Zealand History*. Dunedin, NZ: University of Otago Press, pp. 9-22.

Terranova, Tiziana (2000). «Free Labor: Producing Culture for the Digital Economy.» *Social Text*: vol. 18, no. 2, pp. 33-58.

Thomas G. Weiss and Leon Gordenker (eds.) (1996). *NGOs, the UN, and Global Governance*. Boulder, CO: Lynne Reinner Publishers. (Emerging Global Issues)

Thomas, Henk (1995). *Globalization and Third World Trade Unions: The Challenge of Rapid Economic Change*. London; Atlantic Highlands, NJ: Zed Books.

Thomas, Robyn, Albert J. Mills and Jean Helms Mills (eds.) (2004). *Identity Politics at Work: Resisting Gender, Gendering Resistance*. London; New York: Routledge. (Management, Organizations and Society; [10])

Thompson, Edward Palmer (1971). «The Moral Economy of the Eighteenth Century Crowd.» *Past and Present*: vol. 50, pp. 76-136.

Thompson, Edward Palmer (1991). *Customs in Common*. London: Merlin.

Thompson, Paul and Christopher Warhurst (eds.) (1998). *Workplaces of the Future*. Basingstoke: Macmillan Business.

Tilly, Charles (1990). *Coercion, Capital, and. European States, ad 990-1990*. Cambridge, MA: Blackwell. (Studies in Social Discontinuity)

Todd, Loreto (1990). *Pidgins and Creoles*. 2nd ed. London; New York: Routledge.

Toffler, Alvin (1970). *Future Shock*. London: Bodley Head.

Tomlinson, John (1991). *Cultural Imperialism: A Critical Introduction*. London: Pinter.

Tomlinson, John (1996). «Cultural Globalizsation: Placing and Displacing the West.» *European Journal of Development Research*: vol. 8, no. 2, pp. 22-35.

Tomlinson, John (2001). *Globalization and Culture*. Cambridge: Polity Press.

Tonnies, Ferdinand (2001 [1887]). *Community and Civil Society*. Edited by Jose Harris; translated by Jose Harris and Margaret Hollis. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Cambridge Texts in the History of Political Thought)

Tornell, Aaron and Frank Westermann (2005). *Boom-Bust Cycles and Financial Liberalization*. Cambridge, MA: MIT Press. (CESifo Book Series)

Tsagarousianou, Roza (2004). «Rethinking the Concept of Diaspora: Mobility, Connectivity and Communication in a Globalised World.» *Westminster Papers in Communication and Culture*: vol. 1, no. 1, pp. 52-66.

Tumber, Howard and Jerry Palmer (2004). *Media at War: The Iraq Crisis*. London: Sage.

Tunstall, Jeremy (1977). *The Media Are American: Anglo-American Media in the World*. London: Constable. (Communication and Society)

Tunstall, Jeremy and David Machin (1999). *The Anglo-American Media Connection*. Oxford: Oxford University Press.

Turner, Bryan S. (1984). *The Body and Society: Explorations in Social Theory*. Oxford, [Oxfordshire]; New York: B. Blackwell.

Turner, Bryan S. (ed.) (1990). *Theories of Modernity and Postmodernity*. London; Newbury Park, CA: Sage Publications. (Theory, Culture and Society)

Turner, Scott (1998). «Global Civil Society, Anarchy and Governance: Assessing an Emerging Paradigm.» *Journal of Peace Research*: vol. 35, no. 1, January. pp. 25-42.

Turner, Victor (1974). *Dramas, Fields, and Metaphors: Symbolic Action in Human Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press. (Symbol, Myth, and Ritual)

United Nations [UN] (2006). <http://www.un.org> (accessed 28 April 2006).

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2004). *World Investment Report 2004: The Shift Toward Services*. Geneva: United Nations. (World Investment Report Series

United Nations Development Fund for Women [UNIFEM] (2006). < http://www.unifem.org > (accessed 28 April 2006).)

United Nations Development Program [UNDP] (2006). < http://www.undp.org > (accessed 28 April 2006).

United Nations Environment Programme [UNEP] (2006). < http://www.unep.org > (accessed 28 April 2006).

United Nations, Women Watch. (2006). < http://www.un.org/women-watch > (accessed 28 April 2006).

Urban, Greg (2001). *Metaculture: How Culture Moves through the World*. Foreword by Benjamin Lee. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press. (Public Worlds; v. 8)

Urry, John (1990). *The Tourist Gaze: Leisure and Travel in Contemporary Societies*. London: Sage. (Theory, culture and Society)

Urry, John (2000). «Mobile Sociology.» *British Journal of Sociology*: vol. 51, no. 1, pp. 185-203.

Urry, John (2002 a). *Global Complexity*. Cambridge: Polity Press.

Urry, John (2002 b). «The Global Complexities of September 11th.» *Theory, Culture and Society*: vol. 19, no. 4, pp. 57-69.

Urry, John (2004). «The «System» of Automobility.» *Theory, Culture and Society*: vol. 21, nos. 4-5, pp. 25-39.

Van den Berghe, Pierre L. (1994). *The Quest for the Other: Ethnic Tourism in San Cristobal, Mexico*. Seattle, WA: University of Washington Press.

Vargas, Virginia (2003). «Feminism, Globalization and the Global Justice and SoliMovement.» *Cultural Studies*: vol. 17, no. 6, pp. 905-920.

Verkaaik, Oskar (2003). «Fun and Violence: Ethnocide and the Effervescence of Collective Aggression.» *Social Anthropology*: vol. 11, no. 1, pp. 3-22.

Vines, David and Christopher L. Gilbert (eds.) (2004). *The IMF and its Critics: Reform of Global Financial Architecture*. Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Global Economic Institutions)

Vink, M. (2002). «What is Europeanization?: And Other Questions on a New Research Agenda.» Paper presented at: The Second YEN Research Meeting on Europeanisation, University of Bocconi, Milan, 22-23 November 2002, < http://www.essex.ac.uk/ecpr/standinggroups/yen/paper_archive/2nd_yen_rm_papers/vink2002.pdf (accessed 28 March 2005).

Vreeland, James Raymond (2003). *The IMF and Economic Development*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Wachtel, Howard M. (2000). «Tobin and Other Global Taxes.» *Review of International Political Economy*: vol. 7, no. 2, pp. 335-352.

Wade, Robert Hunter (2004). «Is Globalization Reducing Poverty and Inequality?.» *International Journal of Health Services*: vol. 34, no. 3, pp. 381-414.

Wagnleitner, Reinhold (1994). *Coca-Colonization and the Cold War: The Cultural Mission of the United States in Austria after the Second World War*. Translated by Diana M. Wolf. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.

Walby, Sylvia (2002). «Feminism in a Global Era.» *Economy and Society*: vol. 31, no. 4, pp. 533-557.

Wallerstein, Immanuel (1974). *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. New York: Academic Press. (Studies in Social Discontinuity)

Wallerstein, Immanuel (1980). *The Modem World-System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy, 1600-1750*. New York: Academic Press.

Wallerstein, Immanuel (1989). *The Modern World-System III: The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World Economy, 1730-1840*. New York: Academic Press.

Wallerstein, Immanuel (2004). *World-Systems Analysis: An Introduction*. Durham: Duke University Press.

Wang, Horng-luen (2004). «Regulating Transnational Flows of People:An Institutional Analysis of Passports and Visas as a Regime of Mobility.» *Identities: Global Studies in Culture and Power*: vol. 11, no. 3, pp. 351-376.

Ward, Colin. (2004). *Anarchism: A Very Short Introduction*. Oxford; New York: Oxford University Press. (Very Short Introductions; 116)

Warschauer, Mark (2004). *Technology and Social Inclusion: Rethinking the Digital Divide*. Cambridge, MA: MIT Press, c2003.

Waterman, Peter (2002). *Reflections on the 2nd World Social Forum in Porto Alegre: What's Left Internationally?*. The Hague: Institute of Social Studies.

Weaver, David B. (2001). *Ecotourism*. Sydney: John Wiley and Sons.

Weber, Max (1954). *Max Weber on Law in Economy and Society*. Edited with introd. and annotations by Max Rheinstein; translation from Max Weber. Cambridge, MA: Harvard University Press. (20th Century Legal Philosophy Series; v. 6)

Weiss, Gail and Honi Fern Haber (eds.) (1999). *Perspectives on Embodiment: The Intersections of Nature and Culture*. London; New York: Routledge.

Weiss, John (2002). *Industrialisation and Globalisation: Theory and Evidence from Developing Countries*. London: Routledge.

Weiss, Thomas G. and Ramesh Thakur (forthcoming). *The UN and Global Governance: An Idea and its Prospects*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Weiss, Thomas G., David P. Forsythe and Roger A. Coate (2004). *The United Nations and Changing World Politics*. 4th ed. Oxford; Boulder, CO: Westview Press.

Weschler, Lawrence (1999). *Boggs, a Comedy of Values*. Chicago, IL; London: University of Chicago Press. (Passions and Wonders Series)

Wheeler, Mark C. (2000). «Globalization of the Communications Marketplace.» *Harvard International Journal of Press/Politics*: vol. 5, no. 3, pp. 27-44.

Whisman, Vera (1996). *Queer by Choice: Lesbians, Gay Men and the Politics of Identity*. London; New York: Routledge.

White, Stuart (1998). «Interpreting the Third Way: Not One Road But Many.» *Renewal*: vol. 6, no. 2, pp. 17-30.

Williams, Kevin (1998). *Get Me a Murder a Day I A History of Mass Communication in Britain*. London; New York: Arnold.

Wills, Jane (2002). «Bargaining for the Space to Organize in the Global Economy: A Review of the Accor-IUF Trade Union Rights Agreement.» *Review of International Political Economy*: vol. 9, no. 4, pp. 675-700.

Wilson, Wilson (1995). «Quangos in the Skeletal State.» *Parliamentary Affairs*: vol. 48, no. 2, pp. 181-191.

Windmuller, John P. (2000). «The International Trade Secretariats.» pp. 102-119, in: Michael E. Gordon and Lowell Turner (eds.) *Transnational Cooperation among Labor Unions*. Ithaca, NY: ILR Press. (Cornell international industrial and Labor Relations Report; no. 36)

Wolf, Martin (2004). *Why Globalization Works*. New Haven, CT: Yale University Press.

Woo-Cumings, Meredith (ed.) (1999). *The Developmental State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Woodcock, George (1986). *Anarchism: A History of Libertarian Ideas and Movements*. Harmondsworth: Penguin. (Pelican Books)

Woodiwiss, Anthony (2002). «Human Rights and the Challenge of Cosmopolitanism.» *Theory, Culture and Society*: vol. 19, nos. 1-2, pp. 139-155.

Woodward, David (1998). *Drowning by Numbers: The IMF, the World Bank and North-South Financial Flows*. London: Bretton Woods Project.

World Bank (2006). < http://www.worldbank.org > (accessed 28 April 2006).

World Trade Organization (2006). < http://www.wto.org > (accessed 28 April 2006).

Yan Kong, T. (2004). «New-liberalization and Incorporation in Advanced Newly Industrialized Countries: A View from South Korea.» *Political Studies*: vol. 52, no. 1, pp. 19-42.

Young, Robert (1990). *White Mythologies: Writing History and the West*. London; New York: Routledge.

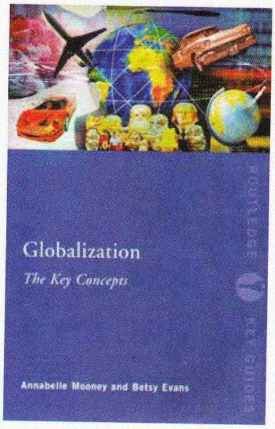
Youngs, Gillian (2001). «The Political Economy of Time in the Internet Era: Feminist Perspectives and Challenges.» *Information, Communication and Society*: vol. 4, no. 1, March, pp. 14-33.

Yuval-Davis, Nira and Pnina Werbner (eds.) (1999). *Women, Citizenship and Difference*. London; New York: Zed Books. (Postcolonial Encounters)

Ziya, Onis (1991). «The Logic of the Developmental State: Review Article.» *Comparative Politics*: vol. 24, no. 1, pp. 109-126.

هذا الكتاب

العولمة: المفاهيم الأساسية



يرتبط مفهوم العولمة، بحسب معظم الأبحاث، بالقضايا الاقتصادية، ومنها: الرأسمالية، النقود، الشركات المتعددة الجنسيات... إلخ.

إلا أن هذا الموضوع لا يزال أمراً متنازعاً عليه، لذلك حاول هذا الكتاب تعريف بعض المصطلحات الأساسية والمفاهيم الخاصة في مجال العولمة وتحديد المعالم الرئيسية للمناقشات والمناظرات المركزية التي يثيرها مختلف الدارسون.

فهذا الكتاب يُعتبر نقطة انطلاق إلى عالم العولمة بكل ما فيه من مصطلحات ومدخلاتٍ تتيح للقارئ امكانية التعرّف على مصطلحات العولمة وطرق استخداماتها المختلفة.

- **أنابيل موني**: محاضرة في جامعة روهامبتون.
- **بيتسي إيفانز**: باحثة مشاركة في جامعة كارديف.



ISBN 978-9953-533-17-9
9 789953 533179

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٧ ١١٠٤ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com